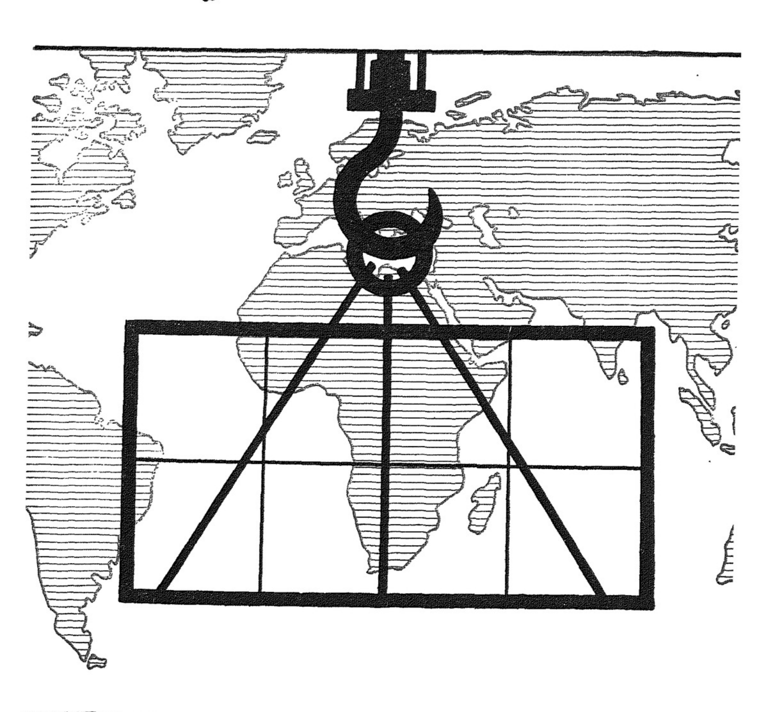
دكتور
محمد عبد الغني سعودي
عميد معهد البحوث
والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

ا

الاقتصاد الأفريقي

والتجارة الدولية



دكتور
محمد عبد الغنى سعودى
عميد
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

الاقتصاد الأفريقى و التجارة الدولية

مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

رقم الإيداع ٤٦٤٣/١٩٧٣

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

فهرس الأشكال

تقديم الكتاب

خرجت أفريقية من الحرب العالمية الثانية تنادى بالحرية ، وبدأت تتابع مواكب التحرير ، دولة أثر أخرى ترفع راية الإستقلال ، حتى نالت معظم المستعمرات حريتها السياسية وأصبحت دولا ذات سيادة . غير أن الدول الأفريقية لم تكن تعرف أنها خرجت من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ، ذلك أنها بعد حصولها على الإستقلال . وجدت أنها مسلوبة حريتها الاقتصادية ، أعطتها أوربا إستقلالها السياسي ، ولكنها مازالت قابضة على اقتصادها متحكمة فى إنتاجها . وحاولت الأقطار الأفريقية ترميم حياتها الإقتصادية والإجتماعية والإرتفاع بمستوى معيشة سكانها بعد أن تركها الاستعمار ومظاهر التخلف ترتسم عليها سواء من حيث انخفاض دخل الفرد ، أو ارتفاع معدلات الوفيات أو إنتشار الأمية أو تخلف التصنيع الخ . . . لكنها ووجهت بعقبات جديدة لعل أهمها مشكلة التمويل . وكان المفروض أن تقوم صادراتها بتمويل التنمية المقبلة عليها ، على أساس أن هذه الصادرات تمثل المصدر الرئيسى للصرف الأجنبي ، لكنها وقعت بعد فترة ازدهار قصيرة عقب الحرب الثانية فريسة لانخفاض مستمر لأسعار وقيمة صادراتها وخاصة الزراعية ، فوقعت فى مأزق خطير لأن صادراتها من المواد الأولية ، ولاعتمادها شبة التام على التصدير إلى أسواق لا تتحكم فيها وهى أسواق الدول المتقدمة ، بل تمارس الأخيرة عليها ضغوطاً قوية لأنها تمثل أسواقها الرئيسية ، كما أن الدول الأفريقيه فى نفس الوقت فى حاجه إلى الآلات والسلع شبه المعمرة للتنميه وهذه ترتفع أسعارها باستمرار . ومن هنا وقعت معظم الدول الأفريقيه بين حدى المقص إن صح التعبير .

ولم يكن يطرق الجغرافيون هذا الموضوع لعدة أسباب ، يتمثل إحداها في أن الجغرافية الإقتصادية تعنى بجغرافية الإنتاج ، ولكن الاتجاه الحديث هو عنايتها بجغرافية الإستهلاك أيضاً فضلا عن أن الجغرافى خير من يقدر على تفهم الظروف الطبيعية والبشرية والإقتصادية، فنظرته نظرة الطائر المحلق، نظرة شاملة متكاملة من ثم كانت هذه المحاولة لإلقاء ضوء على تطور مساهمة أفريقية فى التجارة الدولية ، ومدى مساهمة السلع الزراعية والمعدنية فى هذه التجارة ، والمشكلات التى تعانيها هذه السلع إنتاجاً واستهلاكاً ، ثم كانت هناك دراسة تحليلية للأسواق المتقدمه والعومل التى أدت إلى التبعية الاقتصادية الافريقية ، والتطورات الجديدة التى طرأت على الموقف من ظهور الكتلة الاشتراكية بعامة، والاتحاد السوفييتى بخاصة على المسرح الأفريقى .

وأخيراً تناول القسم الأخير النتائج ، ومحاولة الخروج من هذه الضائقة الإقتصادية .

فعسى أن نكون قد وفقنا بعض التوفيق .

وعلى الله قصد السبيل ؟

دكتور

محمد عبد الغنى سعودى



المغرب
الجزائر
ليبيا
مصر
موريتانيا
مالى
النيجر
تشاد
السودان
اثيوبيا
الصومال
نيجريا
الكمرون
افريقيا الوسطى
زائير
كينيا
تانزانيا
أنجولا
زامبيا
روديسيا
ناميبيا
بتسوانا
جنوب افريقيا
المحيط الأطلنطى
المحيط الهندى

(شكل رقم ١)

الفصل الأول

ملامح القارة

ثانى القارات مساحة بعد آسيا مباشرة ، أطلق اليونانيون عليها ليبيا. ولم يعرف لفظ إفريقية إلا فى عهد الرومان بعد اكتشاف المنطقة بين برقة وموريتانيا . والاسم مشتق من كلمة Aourigha التى تنطق أفاريكا Afarica وهى تسميه أطلقت على البربر سكان ذلك الإقليم .

تزيد مساحتها على ثلاثين مليونا من الكيلومترات المربعة، أو بعبارة أخرى نحو ٢٢٪ من مساحة اليابس وهى فى أقصى اتساعها من الشرق إلى الغرب تبلغ ٧٢٠٠ كيلو متر ، وبذلك يقترب أقصى عرض لها من أقصى إمتداد شمالى جنوبى وهو ٨٠٠٠ كيلو متر . وافريقية أكبر القارات سمعة فيما يختص بدائرة العرض الإستوائية ، فأقصى امتداد شمالى لها هو رأس الطيب فى تونس (٣٧,٢١° شمالا) وأقصى طرف جنوبى لها هو رأس أجولهاس (٣٥° جنوبا) .

وكان لهذا أثره فى تناظر الأقاليم المناخية والنباتية فى شمالى وجنوبى القارة إلى حد كبير .

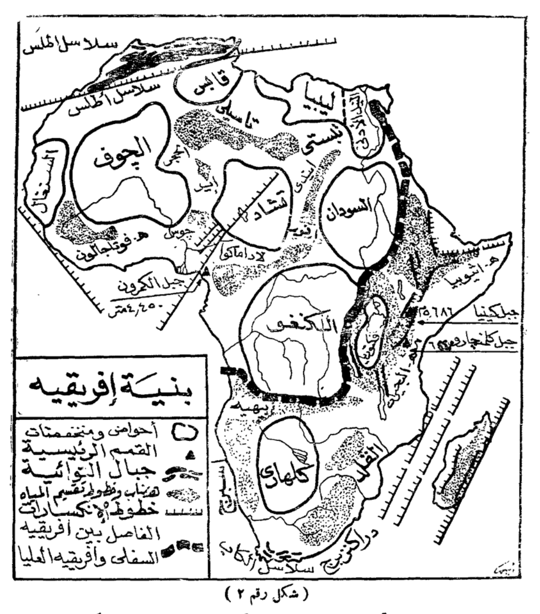
تتميز القارة من ناحية البنية بأنها قارة رصفة، قديمة مستقرة فى معظمها منذ ماقبل الكمبرى. تحدها النطاقات الإلتوائية فى أطرافها الشمالية والجنوبية ، فيماعدا ذلك لم يطغ البحر عليها منذ نهاية الجوراسى، إذا استثنينا الطغيان البحرى الضخم الذى حدث خلال الكريتاسى، عندما طغى مغطيا جزءا كبيرا من الصحراء الكبرى حتى بلغ جنوبى نيجيريا. وامتد كذلك فى الشرق إلى الصومال وإثيوبيا، من ثم كانت الحركات الأرضية التى تأثرت بها القارة منذ مئات الملايين من السنين هى الحركات المكونة للقارات Epeirogenic ، أما الحركات المكونة للجبال orogenic فقد أصابتها فى أطرافها الجنوبية (سلاسل الكاب) فى الزمن الأول وأطرافها الشمالية (سلاسل أطلس) فى الزمن الثالث .

ونظرا لصلابة الصخور وقدمها، كانت استجابة القارة لحركات القشرة استجابة رأسية، أى ارتفاع وانخفاض وفوالق وأحواض وقباب، غير أننا يجب أن نستدرك ونقول أن المسألة ليست بهذه البساطة، فلقد أضبح واضحا بعد الدراسات الجيولوجية المتفرقة فى مناطق التعدين، أنه حتى صخور هذا الدرع القديم قد تعرضت فيما قبل الكبرى لحركات القشرة الأرضية، وإن لم تظهر فى الوقت الحاضر آثارها على تشكيل مظاهر السطح، لطول الفترة التى تعرضت فيها هذه التكوينات لعوامل التعرية، وبالتالى سوت من سطحها.

على العموم أفريقية من بين القارات جميعا، أفضلها لدراسة التطور القارى نظرا لأنها ظلت ظاهرة على السطح منذ ما يقرب من ٢٥٠ مليون سنة، كما أنها القارة المثالية لدراسة المظاهر التكتونية والتكوينات الحوضية الضخمة.

أما عن الأحواض والقباب Basins and Swells فهى متتابعة، وإن كانت تتفاوت فيما بينها إرتفاعا وإنخفاضا، قدما وحداثة. وقد نتجت عن عدم التكافوء فى حركات الرفع، إذ تمثل الأحواض المناطق التى تخلفت عن حركات الرفع، وأصبحت ملجأ للرواسب التى تجلبها إليها عوامل التعرية من المرتفعات المحيطة بها. ويختلف عمر هذه الأحواض اختلافا كبيرا، فحوض الكنغو مثلا لا بد وقد نشأ فى الزمن الأول كمنخفض على القاعدة الأركية نظرا لتغطيته بتكوينات الكارو التى ترجع للزمن الأول. وينطبق هذا تقريبا على كل أحواض إفريقيه الجنوبية. ومن الأحواض ما هو أكثر حداثة كحوض تشاد الذى يرجع إلى إرسابات الزمن الرابع، كما تشغل بحيرة فيكتوريا منخفضا يرتبط بالفترات الأخيرة لتطور الوادى الأخدودى. وقد ردمت الأحواض الداخلية برواسب قارية، كما هو الحال فى حوضى الكنغو والنيل، وبعضها مازال يردم حتى الآن كحوض تشاد والغزال. ومن هذه الأحواض ما استطاع أن ينصرف خارجيا، كالكنغو الذى استطاع أن يجد له منفذا إلى البحر، وترك وراءه بحيرة داخلية أخذت تنصرف بالتدريج، وكحوض النيل الذى استطاع نهره سواء بالنحت

التراجعى، أو بالدوران حول المرتفعات أن يشق لنفسه طريقا نحو الشمال ، ومع هذا فإن عدداً كبيرا من هذه الأحواض لا تجد مياهه طريقها إلى البحر كأحواض تشاد ورودلف وكثير من أحواض الصحراء الكبرى .



(شكل رقم ٢)

أما القباب الناتجة عن حركات الرفع الرأسية فى عصور مختلفة، فيمكن تتبعها من الشرق إلى الغرب فى الكتلة العربية النوبية . التى قسمها منخفض البحر الأحمر إلى قسمين ، وقبة تبستى ، ببراكينها المرتبطة بالصدوع ، وقبة الأحجار وملحقاتها

كأدرار إيفوراس ، كما تظهر قبة ضخمة فى غرب أفريقية فى ليبيريا وساحل العاج ، وإلى الجنوب هناك قبة الكرون التى أصابتها الصدوع وما صاحب ذلك من ظهور للبراكين وإذا اتجهنا قليلا نحو الشرق كان مقسم المياه بين حوض الكنغو وتشاد . أما فى شرق أفريقية فهناك المحدب الضخم الذى يمتد من إثيوبيا إلى موزمبيق والذى أصابته الحركة التكتونية الضخمة التى كونت الأخاديد.

وكان للضغوط التى تعرضت لها صخور القاعدة القديمة أثرها فى ظهور عدد عظيم من الإنكسارات أو الصدوع. ولا يتفق الجيولوجيون جميعا فى مدى امتداد هذه الانكسارات . ويعد الصدع الأخدودى الأفريقى أكبر ظاهرة إنكسارية لا على مستوى أفريقية فحسب بل على مستوى العالم أجمع، إذ يمتد ذلك الخسف الضخم لمسافة ٧٠٠٠ كيلو متر تقريبا أو نحو ⅙ محيط الكرة الأرضية إبتداء من جنوب بحيرة مالاوى (نياسا) متجها نحو الشمال ليصادف هضبة شرق أفريقية، وهى هضبة قديمة، فيضطر إلى التفرع إلى فرعين رئيسيين أحدهما غربى وتقع فيه عدة بحيرات أهمها تنجانيقا وادوارد والبرت ، والآخر شرقى وهو أكثر طولا وتقع فيه عدة أحواض ذات صرف داخلى مثل بحيرة تترون ونيفاشا . ويمر فى هضبة الحبشة ايقسمها قسمين غير متساويين، ثم يتجه إلى خليج عدن ويصبح البحر الأحمر وخليج العقبة ووادى عربة والبحر الميت وسهل البقاع فى لبنان ووادى العاصى جزءا منه حتى يبلغ جبال طوروس . وفى الحق لا يتكون هذا الأخدود الضخم من منخفض واحد مستمر ، وإنما من عدة أخاديد، تحدها الانكسارات، بعضها يمكن تتبعه لمسافات طويلة ، بينما يتميز البعض الآخر بالقصر .

ويمكن القول بوجه عام أن الموالق الكبرى قد حدثت وتحددت فى اتجاهين رئيسيين متعامدين : إتجاه من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، والآخر من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، فالكتلة الإفريقية يحدها من الشمال الغربى خط إنكسارى يفصلها عن الجبال الالتوائية فى المغرب ويحدها فى الغرب خط

انكسارى يمتد من ليبيريا إلى جزر الرأس الأخضر. ويظهر فى قاع المحيط مع خط أعماق ٢٠٠٠ متر ويمتد لمسافة ٧٠ كيلومترا من الساحل، ثم يمتد بعد ذلك لمسافة ١٢٠ كيلو متر على عمق ٤٠٠٠ متر. ويبلغ طول هذا الصدع نحو ٢٠٠٠ كيلو متر من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى، وهناك صدوع أخرى فى غينيا وأعالى السنغال، ومالى. وكان لهذه الصدوع أهميتها الاقتصادية نظرا لأنه ثبت أنها مرصعة بأنابيب الكمبرليت حيث توجد سدود الدولوريت الرأسية.

ويمتد صدع آخر يتبع وادى النيجر الأدنى من انحنائه عند بوريم Bourem ممتدا فى نيجيريا لمسافة ١٥٠٠ كيلو متر فى اتجاه شمالى غربى جنوبى شرقى. ويوازى هذا الصدع الذى يرجع إلى الكريتاسى نظيره الممتد من ليبيريا إلى جزر الرأس الأخضر. ويمتد صدع آخر شمالى غربى جنوبى شرقى من شرق هضبة إير Air إلى تشاد ويرجع بدوره إلى الكريتاسى الأعلى، كما يقطع صدع الكمرون تبستى بالقرب من تشاد. أما فى أقصى الغرب فهناك صدع عظيم يمتد من الجنوب الغربى أو الشمال الشرقى لمسافة ٤٠٠ كم من وسط الأطلنطى أو جزر سانت هيلانه إلى تبستى مارا بساوتومى وبرنسيب وفرناندبو وأخدود الكمرون إلى تبستى.

وأخيرا هناك صدع يمتد بالقرب من ممبسه إلى الزمبيزى بطول ١٨٠٠ كيلو متر، وآخر فى منتصف بوغاز موزمبيق، ثم الصدع الذى يحدد الساحل الشرقى لمدغشقر (مالاجاشى) بطول ١٣٠٠ كم. ويتعامد على هذا الاتجاه الصدوع الشمالية الغربية الجنوبية الشرقية، والتى تظهر واضحة على وجه الخصوص من بحيرة تنجانيقا إلى ساحل موزمبيق.

* * *

ذكرنا أن القارة تتكون من مجموعة من الهضاب أو القباب تفصلها الأحواض عن بعضها. فالصفة الهضبية هى أهم ما يميز القارة تضاريسيا، ذلك أن ثلثى مساحة القارة يزيد إرتفاعه على ٤٠٠ متر. غير أن هذه الهضاب بوجه عام

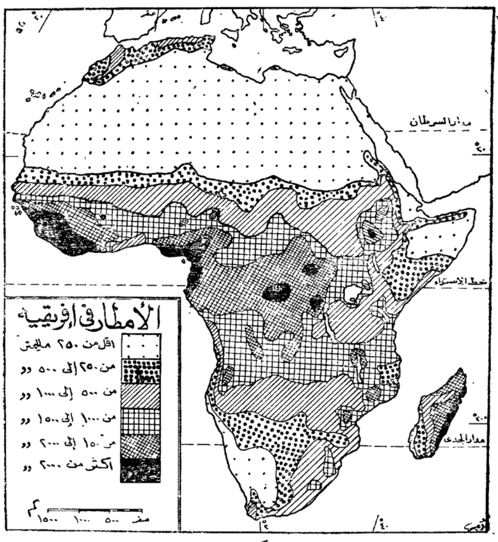
أكثر ارتفاعاواتساعافى أفريقية الجنوبية عنهافىالشمالية ، ذلك أن النسبةالسابقة ترتفع إلى ٨٠٪ فى أفريقية جنوب خط الاستواء . كما لا تقل نسبة المساحات التى تزيد على الألف متر عن ٤٧٪ و يبدو أن حركة الرفع التى أصابت القارة كانت قمتها فى جنوبى وشرقى القارة وبدرجة أقل نحو الغرب الشمال ، من ثم تمثلت أعلى هضاب أفريقية فى جنوبها الشرقى حيث تتراوح بين ١٣٠٠ ، ٢٠٠٠ متر، و تزيدبالوصول إلى حائط درا كنزبرج (٣٦٥٠ مترا)، أما إذا اتجهنا نحو غرب القارة فلا تزيد الأرض إرتفاعا على ٧٠٠ متر ، إلا فى مواضع محدودة، بينما الارتفاع الغالب يتراوح بين ٣٠٠ ، ٥٠٠ متر . ولا يزيد ارتفاع هضبة الصحراء الكبرى على ٣٥٠ مترا إلا حيث تعبرها مرتفعات الأحجار وتبستى . من ثم كان التقسيم إلى إفريقيــة العليا وافريقية السفلى ، الأولى فى الجنوب والشرق،والثانية فى الغرب والشمال ، الأولى أكثر حدة فى تضاريسها ، هضاب وحواف شاهقــة تقطعها الأخاديد ، والثانية يغلب عليها الأحواض وإن تمثلت فيها المحدبات . وإذا كانت أفريقية يغلب عليها الطبيعة الهضبية وعدم التباين الحاد فى المستويات ، فان هذا التباين يرجع إلى المقذوفات البركانية كما هو الحال فى الحبشة التى تــكون أكبر مساحةللطفوح البركانيه ، وكما هو الحالفىالخاريط المنفردة كجبال كلمنجارو (٦٤٠٠ م) والجن (٤٣١١ م)وكينيا (٥٦٨٠م) ، وقد يرجع إلى الحركات الإلتوائيه التى كونت سلاســل أطلس فى الشمال الغربى ومتوسط ارتفاعها ٢٠٠٠ متر .

* * *

تسود الظروف المناخية المدارية ودون المدارية فى القــارة بسبب موقعهـا الفلــكى ، ولا تظهر الظروف المعتدلة المائلة إلى البرودة إلا فى مواضع محــدودة ومحلية فى المستويات المرتفعة ، إذ يمتد ثلثا مساحة القارة بين المدارين .

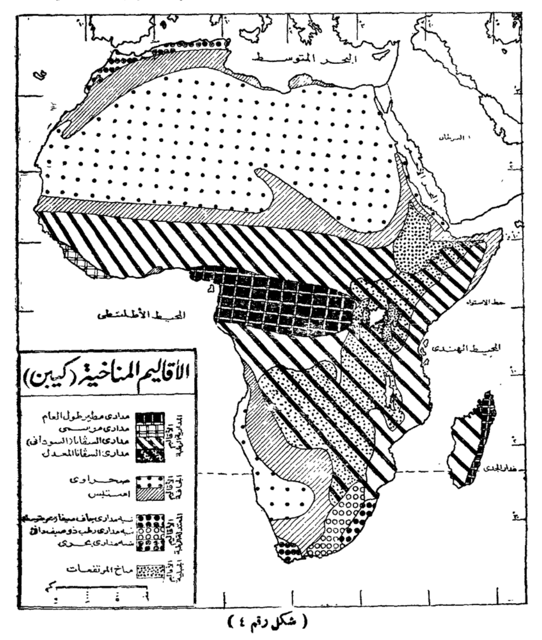
وإذا قورنت أفريقية بأمريكا الجنوبية ،كانت أفريقية أكثر منها امتدادا نحو الشمال ، وعلى العكس تمتد أمريــكا الجنوبية أكثر نحو الجنوب ، من ثم

إذا كان لا يفصل أمريكا الجنوبية عن القارة القطبية الجنوبية سوى مضيق دراك ، فيفصل الأخيرة عن أفريقية مسافة تزيد على ٣٠٠ كيلو متر من المحيط الجنوبى المفتوح. وكان لعدم امتداد الكتل الجبلية أوسلاسلها لمسافات كبيرة فى أفريقية ، عكس الحال فى أوربا ، أثره فى انسياب الرياح والدورة الهوائية فوقها دون عائق ، ومن ثم كان الانتقال من إقليم مناخى إلى آخر تدريجيا . ويظهر أثر هذه المرتفعات فى مناطق محدودة كما فى المغرب العربى أو فى شرقى ووسط وجنوب القارة ممثلا فى تعديل درجات الحرارة .



(شكل رقم ٣)

وتلاطم مياه الأطلنطي سواحل أفريقية الغربية بمياه باردة نسبياً ، في أقصى الشمال تيار كنارى . بمتوسط حرارة بين ١٥° و ٢٠°م خافضا لدرجة حرارة الساحل من المغرب حتى رأس فرد . ويقابله في النصف الجنوبي تيار بنجويلا بمتوسط حرارة بين ١٣° و ١٨°م . ولا يرجع انخفاض الحرارة هنا إلى تحرك المياه من مناطق باردة إلى مناطق أكثر حرارة فحسب ، بل إلى صعود مياه



(شكل رقم ٤)

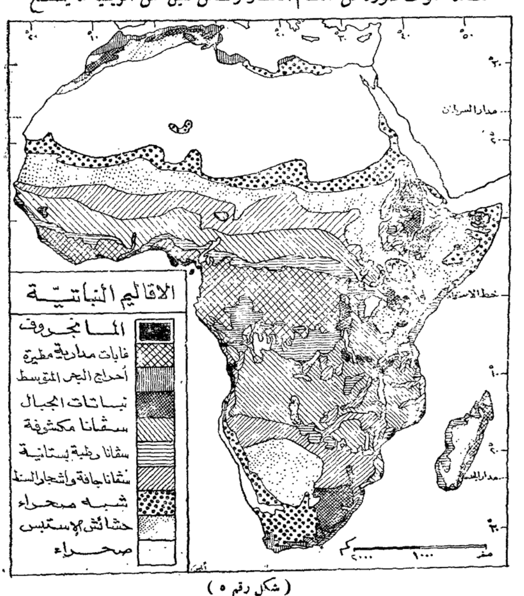
باردة من الأعماق نتيجة لدفع الرياح للمياه السطحية المجاورة للشواطى،وإزاحتها بعيداً . أما على الساحل الشرقى فلا توجد إلا مساحة ضئيلة تلاطمها المياه الباردة نسبيا وذلك فى فصل واحد وهو الصيف الشمالى ، فى هذا الفصل تصبح الرياح الموسمية الجنوبية الغربية هى الهابة على الصومال فتدفع سطح المياه الدفيئة بعيدا عن الساحل لتحل محلها مياه باردة من الأعماق حرارتها أقل من ٢١م ، أما بقية الساحل الشرقى من ناتال إلى البحر الأحمر نتلاطمه مياه دفيئة تتراوح حرارتها بين ١٨°م فى الجنوب حيث تيار موزمبيق و بين ٢٩°م فى مياه عدن وترتفع حرارة مياه البحر الأحمر أحيانا إلى ٣٢°م. ولم يقتصر أثر تنصيف خط الاستواء لإفريقية على غلبة الظروف المدارية عليها فحسب ، بل إلى تناظر الأقاليم المناخية والنباتية شمال خط الاستواء وجنوبه فى معظم الأحوال .

ويؤثر فى مناخ القارة أيضاً تغير حالة الضغط الجوى عليها فضلا، عن حالة الضغط الجوى على المحيطين الأطلنطى والهندى ، وكذلك حالة الضغط الجوى على القارة الآسيوية .

أفريقية أكثر القارات حرارة بأى مقياس من المقاييس . فهى على سبيل المثال القارة الوحيدة التى لا يمر بها خط الحرارة المتساوى ١٠°م . وتسجل محطة كيبتاون متوسطا لحرارة يوليه (الشتاء) قدره ١٤°م بينما تسجل الجزائر فى أقصى الشمال متوسطا لينايرِ ١١°م . وحتى جو هانسبرج على ارتفاع ١٦٠٠متر سجلت فى يوليه ١٠°م . وسجلت بعض محطات القارة أعلى درجات للحرارة عرفها العالم (عزيزية جنوب طرابلس) سجلت ٥٠°م فى أحد أيام سبتمبر ١٩٢٢ وتسجل عين صالح فى صحراء الجزائر ٣٨°م كمتوسط لشهر يوليه وأن ارتفعت أحيانا إلى ٤٧°م. ونظراً لضيق نصف القارة الجنوبى فضلا عن إرتفاعه فلا تسجل محطاته مثل هذا التطرف إلا فى مواضع محدودة كالجهات المنخفضة فى وسط كالهارى حيث سجلت ٣٨°م .

على العموم يمكن القول بأنه لا يوجد جزء فى القارة تنخفض فيه درجة الحرارة عن ٥° م وهو الرقم الحرج بالنسبة لنمو النبات . ورغم ارتفاع هضبة شرق أفريقيه،فالصقيع لا تعرفه أفريقية المداريه ، وكذلك لا تظهر ذبذبات حادة فى الحرارة وهى التى ترتبط بتغير الجبهات الهوائية والمعروفه فى أوربا أو أمريكا الشمالية، من ثم فالنبات آمن ويضمن حرارة تسمح له بالنمو خلال العام.

غير أن الأمر يختلف إذا انتقلنا إلى المطر ، فقد تعطينا المتوسطات السنوية لعدة سنوات صورة عن انتظام الأمطار ولكن قليل من أفريقية ما يتمتع



(شكل رقم ٥)

بمتوسطات منتظمة ، وعلى العكس تظهر ذبذبات حادة من عام إلى آخر ، واختلافات حادة فى بداية التساقط ورخات غزيرة. ينطبق هذا على أقصى أطراف القارة كما ينطبق على وسطها ، من ثم كانت مشكلة التنمية الزراعية فى أفريقية هى مشكلة ضبط الماء ، الصرف والتحكم فى الفيضان حين يزداد المطر ، والتخزين حين تكون الأمطار معتدلة أو دون ذلك ، بغية مواجهة السنين العجاف ولإطالة فصل الإنبات .

غير أن مشكلة الجفاف والحصول على الماء تعتبر من أهم مشكلات الإنتاج فى القارة . إذ تأتى القارة فى مقدمة القارات التى يسود فيها المناخ الجاف ، ففيها وحدها نحو ثلث الأراضى الجافة فى العالم ، وتضم أكبر نسبة من الأراضى الجافة إذا قورنت بأى قارة أخرى باستثناء استراليا . وبحسب تقديرات meigs نجد :

	المساحة بالميل	النسبة المئوية
أراضى شديدة الجفاف	١,٧٧	١٥,٢
أراضى جافة	٢,٨٢	٢٤,٣
أراضى شبه جافة	٢,٣٥	٢٠,٢
المجموع	٦,٩٣	٥٩,٧

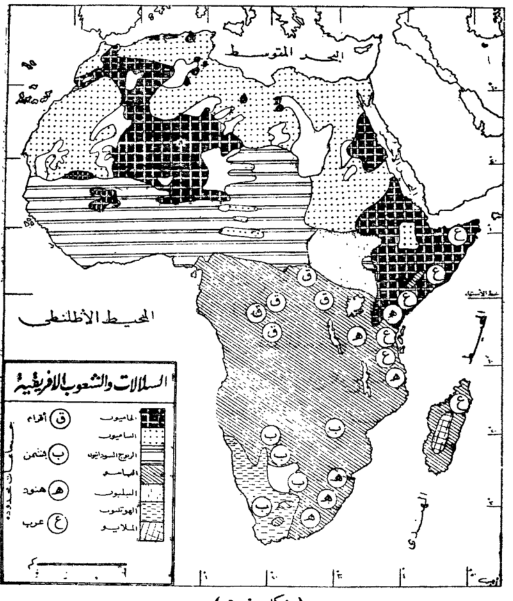
وهكذا يمكن القول بأن ٩٢٪ من مساحة القارة يعانى من مشكلة ناحية أو أخرى، وهى فيما يختص بالمطر قد تكون من الوفرة بحيث لا يمكن الاستفادة منها بالكامل، وأحيانا من العجز الذى لا يفى بالحاجة ، وقد تتمثل فى ذبذبات حادة سواء من عام إلى عام أو من فصل إلى فصل .

* * *

تسكن القارة عده سلالات ، منها سلالات قديمة ، وهى تعيش عادة مناطق منعزلة كالأقزام الذين يعيشون فى غابات الكنغو وعلى الحدود الغربية لهضبة البحيرات ، ويتميزون بقصر القامة ويعتمدون على الصيد وجمع الثمار ،

ويتبادلون مع الجماعات الزنجية الغلات الزراعية بالصيد . ومن السلالات القديمة أيضاً البوشمن Bushmen الذين يعيشون فى صحراء كلهاري معتمدين على الصيد بأدواتهم البدائية . ويشبهون الأقزام فى كثير من صفاتهم، وإن كانوا يتميزون ببروز الوجنات وتضخم العجز وخاصة فى النساء . أما الهوتنتوت Hottentot الذين يعيشون فى صحراء ناميب، فهم فى مرحلة حضارية أعلى من البوشمن ، ومن المرجح أنهم سلالة من البوشمن اختلطت بالعناصر الزنجية . ومن ثم كانوا أطول منهم قامة ، ويعتمدون على الرعى أساساً . وهكذا نجد السلالات القديمة إضطرت إلى الانزواء تحت ضغط جماعات أخرى أكثر قوة وهى الجماعات الزنجية . أما السلالات الحديثة نسبيا فهى السلالات الزنجية والقوقازية . والسلالة الزنجية أقدم فى تعمير القارة ، وسواء كان الموطن الأصلى للزنوج فى أفريقية أو خارجها ، فان نطاق إنتشار الزنج هو السفانا وإقليم الغابات فى أفريقية الغربية . ويقسمهم العلماء إلى : الزنوج الحقيقيون وهؤلاء يعيشون فى غربى القارة ويمتدون إلى شرقيها، وإن كان أكثرهم نقاوة هم زنوج الغابة، حيث أدى بقائهم فى الغابة إلى إحتفاظهم بشىء من النقاوة فى صفاتهم التى تتمثل فى القامة الطويلة والبشرة السوداء والرأس المستطيل والشعر المفلفل . أما زنوج البانتو الذين يسكن معظمهم الهضبة الوسطى والجنوبية من القارة فهم شعبة من الزنوج قد تظهر فيهم التقاطيع الأكثر رقة أحياناً . وهناك الزنوج النيليون وينتشرون فى السودان الجنوبى . ويعتبرون عمالقة العالم من حيث الطول الذى يتراوح بين ١٧٠ سم ، ١٩٠ سم . وإذا كانت الصفات الزنجية ممثلة فيهم مثل الشعر المفلفل وأحياناً الشفاه الغليظة ، فإن الصفات القوقازية تظهر فيهم ، وبصفة خاصة فى الأنف الذى يكون دقيقا أحياناً ، وفى الشفاة الرقيقة مما يدل على دخول الدماء الحامية فيهم . أما السلالات القوقازية فأرضها هى شرقى وشمالى القارة ، فيتمثل الحاميون فى أثيوبيا وشرقى السودان وشمالية (البجاه والنوبيون) ويطلق عليهم الحاميون الشرقيون . تتمثل صفاتهم فى القامة المتوسطة ولون البشرة الأسمر والشعر المموج والتقاطيع الدقيقة . وهناك

الحاميون الشماليون ويقصد بهم بربر المغرب العربى والطوراق والتيبو فى الصحراء الكبرى ، ولهم نفس صفات الحاميين الشرقيين وإن اختلف البربر فى لون البشرة،فهو أبيض مشرب بسمرة والشفاة ممتلئة ، وأحياناً تظهر الشقرة التى يرجعونها إلى الاختلاط بالوندال Vandal . والجماعات الساميةقوقازيه أيضاً وإن اختلفت عن الحامية لغويا . أتت القارة على هيئة هجرات منها ماوصل قبل الإسلام كجماعات الأمهرة فى أثيوبيا،وإن كان معظمها قد وصل بعد الإسلام



(شكل رقم ٦)

ممثلا فى قبائل عربية، هاجرت وعمرت شمال أفريقية عن طريق مصر غربا إلى المغرب أو جنوبا إلى السودان . وفى مناطق تقابل الجماعات الحامية والسامية بالجماعات الزنجية جرى إختلاط كبير، وظهرت صفات متباينة وخاصة فى شرقى أفريقية حيث توجد الجماعات التى نطلق عليها أنصاف الحاميين .

تلك هى المجموعات الأصلية التى سكنت إفريقية ، يضاف إليها جماعات وافدة بأعداد محدوده تتمثل فى الأسيويين الذين يقدرون بنحو نصف مليون نسمة، معظمهم من الهنود والباكستانيين فى شرق وجنوب القارة ، بينما الجماعات الملاوية والصينية تتركز فى مالاجاشى . ووجد الشوام فرصتهم أكبر فى غرب القارة بحكم أن العناصر الهندية سبقتهم إلى شرقى القارة ، فضلا عن أن الاستعمار الفرنسى لم يكن ممثلا بصورة واسعة فى ذلك الإقليم . وبتركز الأوربيون كمستوطنيين فى أقصى جنوب القارة (دول الأقلية البيضاء) وبلغ عددهم نحو ٥ مليون نسمة . وكان لهم تركيز من قبل فى شمال أفريقيه ولكن الكثير منهم رجع إلى بلاده بعد استقلال تلك الدول وخاصة من الجزائر .

ويهمنا فى دراسة سكان أفرقية توزيع فئات السن لمعرفة حجم ونسبة القوى العاملة على اعتبار أن الأطفال (أقل من ١٥ سنة) والشيوخ (٦٠ فما فوق) يعتبرون قوى غير منتجة . ومن هذه الناحية نجد أن السكان فى سن الإنتاج (١٥ — ٥٩ سنة) لايزيدون على ٥٣ ٪ من مجموع السكان عام ١٩٧٠ على حين أن ٤٣ ٪ منهم فى سن الطفولة ، ٤ ٪ فى سن الشيخوخة . وبالتالى يصبح العبء كبيرا على القوى العاملة ، كما ترتبط هذه الفتوة بنسبة نمو مرتفعة تقدر بنحو ٢٫٥ فى المائه. من ثم إن كانت التقديرات تعطى افريقية ٣٥٥ مليونا عام ١٩٧٠ ، فانها تعطيها ٤٧٢ مليونا عام ١٩٨٠، وإذا كانت أفريقية الشمالية سوف تحتفظ بمعدل نموها على الأقل لهذا العقد، فان أفريقية الوسطى والغربية مثلا سوف تزيد نسبة النمو فيها مع (من ٦ر١ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣ر٢ ٪ عام ١٩٧٥ نتيجة انخفاض معدل الوفيات . وقد تكون هذه

الزيادة السريعة من العوامل المؤثرة فى التنمية الإقتصادية لأنها تستدعى استثمارات ضخمة متزايدة لاقتحام قطاعات جديدة من الإنتاج ، وزيادة وسائل الخدمات الأساسية إقتصادية وإجتماعية، ويزيد الأمر حدة فى أفريقية نقص الاستثمارات والتخلف التكنولوجى .

شهدت أفريقية أعلى معدلات للمواليد والوفيات بين مناطق العالم فى الستينيات، إذ كان معدل المواليد ٤٫٥ ٪ والوفيات ٢٫١ ٪ ، بينما المتوسط العالمى هو ٣٫٣ ، ١٫٤ على الترتيب . ويأتى جنوب آسيا بعد أفريقية مباشرة فى معدل المواليد حيث يبلغ ٤٫١ ٪ ، بينما يأتى شرق آسيا التالى لافريقية فى معدل الوفيات إذ يبلغ ١٫٧ ٪ وتبلغ متوسط كثافه السكان فى أفريقية بعامة نحو ١٢ نسمة للكم، ولما كان الافارقة زراعا بالدرجة الأولى، كانت الكثافة الإنتاجيه أكثر دلالة، وهى تعطينا ١٦٥ عام ١٩٧٠. ويعيش نحو ثلث السكان فى غربى أفريقية، ما يقرب من ١١٠ مليونا، بل أن نيجيريا وحدها تكاد تضم خمس سكان القارة، ونيجيريا ومصر معا تقترب نسبة سكانهما من ٢٨ ٪ من سكان أفريقية، أما أصغر الوحدات السياسية عددا فهى غينيا الاستوائية إذا يبلغ سكانها ٢٨٥ ألف نسمة. وإذا استثنينا بضع مناطق محدودة كوادى النيل فى مصر وبالقرب من بعض البحيرات وفى داخل المدن الكبرى وحولها ، لن نجد ضغطا من السكان على الأرض . وقد بلغت الكثافة الزراعيه فى أفريقية العامة ١٣٧ نسمة عام ١٩٧٠ تنخفض إلى ٤٨ فى أفريقية الوسطى ، وأعلى كثافات تعرفها أفريقية نجدها فى مصر ١٥٠٠ ؛ وفى أنجولا ٥٨٠ وكينيا ٥٦٠ نسمة للكم٢ . وتتفوق نسبة النساء على الرجال فى معظم الدول الافريقية ما عددا بعض الدول التى ترتفع فيها نسبة الذكورة كمصر وليبيا وغينيا وغانا وساحل العاج ونيجيريا وأثيوبيا وأنجولا وروديسيا . وتأتى ليبيا وروديسيا على رأس القائمة .

* * *

تتميز أفريقية بتعايش إقتصادين مختلفين معا وعلى طرفى نقيض ، إقتصاد معيشى .Subsistence eco، و إقتصاد تبادلى.Exchange eco ، وإن كان معظمها يعيش فى حالة إنتقال بين النوعين . النوع الأول إنتاج غذائى لكفاية حاجة السكان والثانى للتصدير، وليس من شك أن الاقتصاد المعيشى لطاقة أكثر اتساعا سواء فى الزراعة أو الرعى، ويستوعب معظم الأيدى العاملة والأرض المستغلة . أما الاقتصاد النقدى أو التبادلى الذى يعتمد على رؤوس الأموال والخبرة فقد دخل مع الاستثمارات الأجنبية . ويظهر فى قطاع إنتاج الغلات التجارية كالقطن والبن والشاى فضلا عن قطاع التعدين . ويتميز الاقتصاد الأفريقى بسيادة النشاط الاستخراجى أو الإنتاج الأولى . بمعنى تغلب الحرف الأولى كالصيد والرعى والزراعة على الحرف الثانية والثالثة كالصناعة والخدمات وحتى الصناعة فى معظمها فهى استخراجية فى المكان الأول ، والتحويلية منها هى استهلاكية فى المرتبة الأولى كالصناعات الغذائية والمنسوجات. ويتميز الإنتاج وخاصة التجارى منه بأنه جزرى أو بمعنى آخر مبعثر وليس على هيئة نطاقات كما هو الحال فى أمريكا الشمالية مثلا ، وقد يرجع هذا فى الزراعة إلى مشكلة المياه أو حالة التربة . والنماذج واضحة لهذا الإنتاج الجزرى، فى مصر مثلا نسبة المزروع ٣٫٥ ٪ من المساحة الكلية ، فى النيجر لا تحتل الزراعة سوى نطاقا عرضه ٨٠ ميلا شمال النهر . وتتكرر الصورة من الناحية التعدينية ، فهناك نطاق النحاس فى زامبيا وزائيرى، أقليم الذهب والبوكسيت فى جنوبى غرب غانا، وجزر البترول فى صحارى شمال أفريقية. وأخيراً هو إقتصاد نامي أو متخلف فى معظمه سواء بمعيار الدخل القومي أو توزيع العاملين على الحرف المختلفة ، أو نصيب الفرد من استهلاك القوى المحركة، أو الدلالات الاجتماعية، كتوقع العمر وتداول الصحف، ونسبة الأطباء والأمية. وهو إقتصاد يعتمد على التصدير بالدرجه الأولى، والتصدير هنا للخامات والمواد الغذائيه فى المكان الأول مما سنناقشه فيما بعد .

الفصل الثانى

تطور تجارة إفريقية الدولية

يتفق الباحثون على أن دخول التأثيرات الإقتصادية الأوروبية فى أفريقية هى خير منطلق لدراسة علاقة إفريقية بالتجارة الدولية ، أو بمعنى آخر تحرك إفريقية للمشاركة فى الاقتصاد العالمى . فهذه المشاركة تعتبر أهم حقيقة إقتصادية شهدتها القارة فى القرن الحالى ، أثرت فى الاقتصاد العالمى وتأثرت به ، وكانت هذه المشاركة وتلك المساهمة أحد الدوافع الرئيسية للتغير الاقتصادى الديناميكى الذى شهدته الأقطار الأفريقية . غير أننا لا يمكن أن نعزو الفرق بين إفريقية القرن التاسع عشر وإفريقية القرن العشرين إلى دخول إفريقية ميدان التجارة الدولية المنظمة والتى نتجت بدورها عن التأثيرات الخارجية الأوروبية ، فما لاشك فيه أن تغيرات اقتصادية كانت ستحدث فى القارة حتما ، وإن كنا لا يمكن أن نجزم بطبيعتها ومداها .

وقد عرفت إفريقية التجارة الدولية ، ولم تكن التجارة عبر ما يعرف حاليا بالحدود السياسية الدولية مجهولة للمسرح الإفريقى قبل الاحتكاك الأوربى؛ إذ ترجع الاتصالات التجارية البعيدة المدى إلى الألف الثالثة قبل الميلاد ، حين أرسلت مصر بعثاتها التجارية عبر البحر الأحمر إلى بلاد بونت (الصومال) لجلب البخور والذهب والعاج وجلود الفهود ، وقد ترجع الصلات بين شرق إفريقية وجنوب الجزيرة العربية إلى أقدم من هذا ، كل ما فى الأمر أن الجغرافية حددت إتجاه الإتصالات التجارية الأولى بين افريقية الزنجية من ناحية، وإفريقية الشمالية وجنوب غرب آسيا من ناحية أخرى .

غير أن قلب إفريقية ظل بعيد المنال حتى القرن الماضى ، لظروف طبيعية انفردت بها القارة ، وتمثلت آثارها من الناحية الاقتصادية فى صعوبات النقل حتى بعد اكتشاف بعض أجزائها ، فقد كان من المستحيل على حيوانات الجر أن

تحيا فى هذا القلب ، وحتى إذا قيض لها الحياة فلم تكن مدربة على الجر ، لذلك لم تعرف إفريقية جنوب الصحراء استخدام العجلات إلا متأخرا ، وكانت وسيلة النقل هى الحمل على الرؤوس وهو أبهظ الوسائل وأكثرها نفقة .

ليس بغريب إذن أن تقوم التجارة منذ العصور القديمة حتى القرن التاسع عشر ، ولكن فى سلع ذات خصائص معينة ، تتكون من التبر الذى يجمع من المجارى المائية والشواطىء الرملية ، ومنتجات الصيد والجمع والالتقاط كسن الفيل وجلود الحيوان وريش النعام[١] فضلا عن أكثر السلع رواجا وهى الرقيق .

وكان من نتائج هذه التجارة قيام بعض المراكز الحضرية على الساحل الشرقى لأفريقية مثل كالوا Kalwa وممبسه ، وسفاله ، كما قامت مراكز مماثلة عند التقاء السفانا بالصحراء مثل تمبكتو ، وجينى Jenne ، ومالى ، وجاو ، وكانو .

بل ترتب على هذه التجارة أيضا قيام بعض الحرف اليدوية التى تراوحت بين دباغة وصناعة الجلود إلى النسيج والصباغة ، ولم تقم هذه الصناعات لكفاية ذاتية فحسب ، بل لإمداد أسواق الشمال الأفريقى والشرق الأدنى .

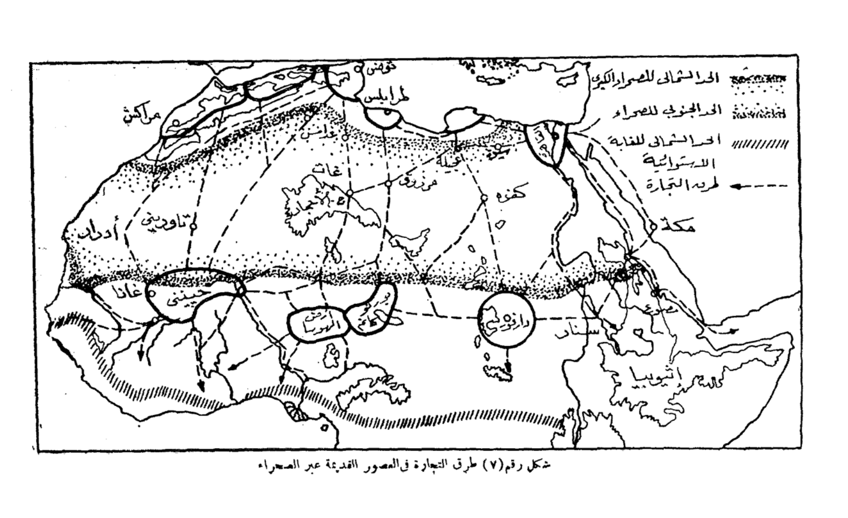
الذهب والملح :

اشتهرت أفريقية بالذهب ، وكان الذهب أول ما أثار لعاب الأوربيين ، إذ كانوا يسمعون بقوافله التى تعبر الصحراء ، وكان مصدره مملكة غانا التى امتدت من النيجر إلى السنغال وإن كان مصدره الفعلى هو إقليم واناجرا Wanagre[٢] ،

---

(1) Oliver, R., Fage, J., "A short History of Africa" Penguin; 1962. p. 61".

(2) Fage, J., "An Atlas of African History" London, P.19.



شكل رقم (٧) طرق التجارة في العصور القديمة عبر الصحراء

وتبعتها مملكة مالى التى ذاع صيتها فى أوربا والشرق الأدنى ، ثم امتدت من المحيط الأطلنطى إلى إقليم الهوسا شرقا . وظل هذا القسم من إفريقية أكبر مصدر للذهب من القرن الثامن حتى كشف الأمريكتين ، بل إن البعض يعزو التدهور السياسى والاقتصادى الذى أصاب هذه المملكة الأخيرة ـ وكان إيذانا بأفول دول غرب أفريقية ـ إلى حسد حكام المغرب الذين قضوا على مملكة السنغاى عام ١٥٩١ م . وإن كنا يمكن أن نضيف أيضاً ظهور البرتغال على الساحل الغربى لأفريقية وبالتالى ظهور منفذ جديد لتصدير الذهب عبر البحر بدلا من الصحراء . وقد قدرت قيمة الذهب الذى صدر عبر الصحراء قبل وصول البرتغال بنحو ٢٠٠ ألف جنيه استرلينى سنوياً[1] .

وكان أهم حدث فى تاريخ الكشف البرتغالى (من الناحية الاقتصادية) ، لأفريقية هو الوصول إلى ساحل يمكن فيه المقايضة بالذهب عام ١٤٧١ م ، فقد كشفوا ساحل الذهب وأطلقوا على هذا القسم من ساحل غينيا اسم المينا (أى المنجم Mine) وبنوا حصن سان جورج عام ١٨٤٢ م (فى الميناء المعروف باسم المينا اليوم فى دولة غانا) ليكون بمثابة مستودع للتبادل بين السلع البرتغالية من ناحية ، وذهب غرب إفريقية من ناحية أخرى .

ويأتى الملح فى المكان الثانى فى تجارة تلك العصور بعد الذهب ، إذ يندر وجود الملح فى الإقليم السودانى بين الصحراء والغابات ، ذلك إن تراجع الصحراء التدريجى أبعد سكان الإقليم السودانى عن مواطن هذه المادة المشتهاة ، التى تستخدم فى تجفيف الطعام والمحافظة عليه ، ولم يكن فى الإمكان الحصول على الملح جنوبى الصحراء إلا بعملية شاقة ، أى بتقطير الحشائش، ومن ثم ظهرت أهمية ملح الصحراء ، الذى تعهد البربر باستخراجه .

---

(1) Barber. W. "The movement into the World Économy" in Économic Transition in Africa", London, 1964, p. 300

وكان التبادل يجرى بطريقة (التجارة الصامتة) فتترك القبائل الذهب على شاطىء النهر ، ويكوم تجار غانا الملح بجوار المعدن ثم يعود رجال القبائل فيأخذون الملح إن أرضتهم الصفقة ؛ أو يتركون كلتا السلعتين ويبدأون العملية من جديد إن كانوا يريدون الحصول على مقابل أكبر ، وكانت تمبكتو وكانو تستوردان الملح من تاوديني وتصدران المنسوجات فى مقابلها كما كانتا تمثلان أيضاً سوقا رئيسية للأرز ؛ والزبد النباتى Sheabutter فضلا عن جوزات الكولا التى كان جزء منها يذهب للاستهلاك المحلى فضلا عن كونها سلعة ترانسيت[1] .

العاج :

أما على الساحل الشرقى فكانت هناك أدوليس Adulia وهى الإسم القديم لمصوع فضلا عن المدن الداخلية كأكسوم عاصمة إثيوبيا قديماً. وكان العاج السلعة الرئيسية هناك فضلا عن التوابل ، حتى لقد أطلق على رأس جواردفوى إسم رأس التوابل وخاصة القرنفل والقرفة واللبان والبخور . ومن الجائز أن القرفة كان مصدرها الهند والشرق الأقصى . وكانت أدوليس تقوم بعملية الترانسيت فى هذه السلعة، بينما كانت الصومال وجزيرة العرب مصدرين اللبان والبخور . وإلى الجنوب قليلا قامت عدة موانى تتاجر فى الذهب والحديد والرقيق والعاج وصدفات السلاحف . وكانت كل مدينة من مدن الزنج (كما أطلق العرب على ساحل أفريقية الشرقية) مختلفة عن غيرها ، فالندى وممبسة كانتا لهما أهميتها من ناحية المزارع القائمة فى ظهيرها ، وتخصصت ممبسة فى تصدير الرقيق ،بينما كانت كلوا القائمة على الساحل الجنوبى لتنجانيقا (الآن) هى المركز الرئيسى لتجارته

---

(1) Oliver, R., Mathew. G. "History of East Africr, Vol 1, OXford U. P., 1963, p 227.

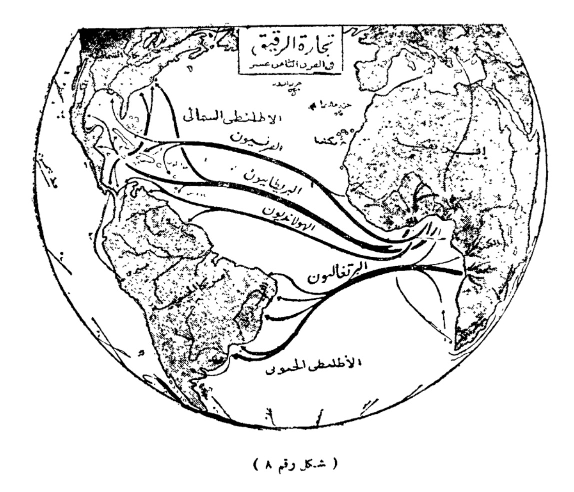
على الساحل الشرقى ، ومنها ينقل إلى زنجبـــار ، كما قامت تجارة زمبابوى فى الذهب عن طريق ميناء سفاله Sofala .

الرقيق :

وعرفت أفريقية تجارة الرقيق منذ زمن بعيد ، حين كان يتجه إلى الأسواق القريبة فى الشرق الأدنى وجنوب أوربا ، غير أنها كانت بأعداد محدودة للغاية للخدمة المنزلية والحراسة ، ولم تبلغ هذه التجارة أوجها إلا حينما أدلى الأوربيون بدلوهم فيها . وكان الطلب الضخم على الرقيق للأمريـكتين وجزر الهند الغربية بمثابة نبضات قوية لهذه التجارة ، فإذا قدر عدد الرقيق الذى جمع للعمل فى أسبانيا والبرتغال قبل القرن الخامس عشر ببضعة آلاف ، فقد ارتفعت الأرقام فى القرن السادس عشر ، وبلغت مداها فى القرن الثامن عشر ، إلى إن حرمت تجارته فى منتصف القرن التاسع عشر . وأما عن حجم هذه التجارة فهو تقديرى . ويقدر المصدر من شرق أفريقية فى مطلع القرن التاسع عشر بنحو ١٥ ألف سنويا كانت تخرج من زنجبار المركز الرئيسى لهذه التجارة فى شرق القارة ، ثم ارتفعت إلى نحو ٤٠ ألف سنويا فى العقد الثالث من ذلك القرن. وأما خسائر غرب إفريقية من تجارة الرقيق الأوربية فى الأربعة قرون المذكورة ، فتقدر ما بين ٣٠،٤٠ مليون نسمة ، وهؤلاء يشملون من وصلوا أحياء إلى العالم الجديد فضلا عن الذين هلـكوا بسبب صعوبات النقل والأمراض والذين قتلوا فى إفريقية ذاتها نتيجة الإغارات وعمليات القنص البشرى ، فإذا كان عدد سكان أفريقية يقدر بنحو ٢٠ مليون نسمة حينذاك فمعنى هذا أن الفاقد يقدر بنحو ٠ر٥٪ سنويا من جراء هذا التجارة [1].

---

(1) Neumark, D. "Foreign Trade and Economic Development in Africa", Stanford, 1964. p. 51


تجارة الرقيق
فى القرن الثامن عشر
الاطلنطى الشمالى
الفرنسيون
البريطانيون
الهولانديون
البرتغاليون
الأطلنطى الجنوبى

(شكل رقم ٨)

ومن الصعب معرفة نصيب كل جزء من أجزاء إفريقية فى هذه التجارة على وجه الدقة ، ولكن ربما خرج ثلثا العبيد من ساحل الذهب وأنجولا بالتساوى ، وإن كانت هناك مناطق ذاع صيتها فى توريد الرقيق مثل الكنغو فى القرنين السادس عشر والتاسع عشر. ورغم تفاوت عدد الرقيق من قرن إلى قرن فقد نقلت كل من بريطانيا والبرتغال نحو ثلث الشحنات ، ونقلت هولندا نحو ١٨ ٪ منها ، وفرنسا نحو ١٢ ٪ بينما كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية ٥ ٪ . وكانت السيطرة للبرتغال على تجارة القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وهولندا خلال ثلاثة أرباع القرن السابع عشر وبريطانيا فى الفترة بين ١٦٧٢ ، ١٨٠٨ ، وبعد ذلك كانت الغلبة لسفن الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأسبانيا وفرنسا .

وفى الحق لم تكن هناك سلعة مربحة فى غرب أفريقية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر مثلما كانت سلعة الرقيق ، فلا الذهب ولا العاج ولا البهارات. استطاعت أرباحها أن تلحق بأرباح الرقيق . وكانت شدة الطلب من عوامل رفع سعر الرأس من الرقيق ، بسبب المنافسة الحامية بين التجار الأوربيين من بريطانيين وفرنسيين وهولنديين وبرتغاليين وأسبان ، فقبل نهاية القرن السابع عشر كان القباطنة يدفعون ماقيمته خمسة جنيهات للرأس ارتفعت إلى ١٧ جنيها عام ١٧١٢[١] .

من الرقيق الى نخيل الزيت :

ولم يكن التحول عن تجارة الرقيق إلى تجارة مشروعة بالأمر الهين ، ذلك أن تحريم بريطانيا تجارة الرقيق عام ١٨٠٧ لم يؤثر كثيرا على حجم هذه التجارة ، إذ اندفعت دول أخرى لملء الفراغ الذى حدث بخروج بريطانيا[٢] ،

(1) Ibid., p. 54
(2) Hodder, W. B.. "West Africa" in "Africa in Transition" eds Hodder, Harris London 1967, p. 227

بل ازداد الطلب أخيرا فى القرن التاسع عشر لسد حاجة مزارع القصب فى كوبا . ورغم ذلك فيمكن القول أن أوربا فى نهاية القرن الثامن عشر كانت قد بدأت تفكر فى منتجات جديدة لتبادل بها سلعها من منسوجات وأسلحة وفؤوس ، إذ كان من المستحيل التوسع فى السلع الأفريقية التقليدية إذ هبط مورد العاج ، وانخفضت أسعار الأخشاب وقل انتاج الذهب . وا كتشف التجار الأوربيون بعد فترة إمكان قيام تجارة على أساس شجرة برية تنمو فى غرب إفريقية وهى نخيل الزيت الذى بدأت أوربا فى طلب زيتها . وكانت تجارته ضيقة وفى حدود، لصناعة الصابون والزبد الصناعى وشرائح القصدير وكمادة تشحيم . وصدر غرب أفريقية ٥٥ طنا من زيت النخيل إلى ليفربول عام ١٧٨٥ بسعر ٤٥ جنيها للطن ، وكانت هذه بداية متواضعة لتجارة ضخمة فى زيت النخيل الأفريقى . تراوحت بين ٢٥ ألف طن ، ٣٠ ألف طن سنويا من دلتا النيجر وحدها بسعر للطن يتراوح بين ٣٤ ، ٤٤ جنيها للطن[1] . وإذا كان جزء من هبوط السعر يرجع إلى انخفاض تكاليف الشحن البحرى ، إلا أنه من الثابت أيضا ظهور المنافسة الشديدة من جانب الزيوت الأخرى ، ففى ستينيات القرن الماضى بدأت مشتقات الزيوت المعدنية والحيوانية (البترول — زيت كبد الحوت) تحل محل الزيوت النباتية فى الإنارة والقوى المحركة ، كما أصبحت الهند أكبر مصدر للبذور الزيتية فى السبعينيات ، واتفق هذا أيضاً مع وصول الكوبرا من أرخبيل الملايو وجزر الهند الشرقية فضلا عن زيت جوز الهند من سيلان ، كل هذه الزيوت دخلت ساحة المنافسة مع زيت النخيل الإفريقى فى الأسواق الأوربية .

وكان التوسع فى تجارة زيت النخيل فضلا عن قيام الانقلاب الصناعى فى أوربا مما وثق الصلات بين أوربا وإفريقية ، وبصفة خاصة بين غرب إفريقية والصناعات البريطانية ، ففى القرن التاسع عشر كان معظم القطن المصدر من إفريقية تقريبا يتجه إلى المصانع البريطانية ، وزادت واردت غرب القارة من ملح

(1) Hartley. C.W.S., "The oil Plam" London. 1967. p.14

ششير Chechire الذى نافس الملح المحـــلى من حيث الجودة والسعر ، كما نافست أدوات وأساحة برمنجهام وأسمـــاك الـنرويج المجففة الأسلحة والأسماك المحلية .

المطاط وعصر النهب :

وتبعت مرحلة نخيل الزيت مرحلة المطاط البرى ، وصادفت هذه المرحلة أوائل هذا القرن حتى لقد كان المطاط البرى يمثل مايتراوح بين ٨٣٪ ، ٨٦٪ من مجموع قيمة صادرات الـكنغو . ويعطى تاريخ الاستغلال فى الـكنغو وأفريقية الاستوائية الفرنسية صورة بانوا رامية للاستغلال البشع للموارد الافريقية ، حتى لقد عرفت هذه الفترة فى تاريخ إفريقية الاقتصادى بعصر النهب Era of dispoliotion[1] ففى كلا الاقليمين تعرضت موارد الغابات لنهب شديد من هؤلاء الذين يبحثون عن الـكسب السريع سواء كان من جمع المطاط البرى أو الأخشاب أو زيت النخيل ، ولم تحل موارد أخرى محلها لدرجة أنه فى أوائل القرن العشرين (١٩١٠) كانت جميع موارد الغابات المدارية السهل الوصول إليها قد استنفدت وتدهور صادرها . واستدعى هذا التفـكير فى بناء مركب جديد من الصادرات على أسس طويلة الأجل ، ومداخل أخرى للاستغلال إما باستخدام تقنية جـديدة لإنتاج وتصدير السلع التقليدية بعد تنميتها ، أو إدخال سلع جـديدة كالـكاو والبن . وسواء كان السير فى هذا الطريق أو ذاك كان لا بد من تسهيلات فى النقل . وأدى تقدم النقل النهرى باستعمال القوارب ذات القاع المسطح التى تلائم فصل الجفاف إلى فتح الظهير الأفريقى للتجارة المباشرة مع الساحل . وأدى ظهور السكك الحديدية كعامل مساعد إلى فتح أقاليم جديدة للتجارة كما هو الحال

---

(١) قدرت مجموع صادرات ساحل الذهب من معدن الذهب من فترة الاستعمار البرتغالى حتى نهاية القرن الماضى بنحو ٦٠٠ مليون جنيه ؛ وإن كان الصادر السنوى قد هبط فى القرن الثامن عشر الى مايتراوح بين ٣٫٥ مليون ، ٤٠٠ ألف جنيه .

راجع Barber, The Movement to World Economy pp 300—302

فى السنغال والـكنغو ونيجيريا[١] . فقد ارتبط تدفق الفول السودانى من شمال نيجيريا والسودان بوصول السكك الحديدية إلى الداخل ، بل أن سلع الصادرات الحديثة فى شرق أفريقية لم ترى النور إلا بعد مد الخطوط الحديدية بين الساحل والبحيرات العظمى فمكن هذه البحيرات من أن تلعب دورا فى عملية النقل الخارجى . وهذا مادعى Lugard إلى القول بأن التنمية المادية لأفريقية يمكن تلخيصها فى كلمة واحدة هى « النقل » . وينبغى أن نلاحظ فى هذا السبيل أن الدفعة القوية للسكك الحديدية فى إفريقية ارتبطت بالـكشوف المعدنية التى كانت بمثابة المغنطيس الذى جـذب إليه معظم الخطوط وبصفة خاصـة فى وسط وجنوب أفريقية .

وفى ميدان الإنتاج التعدينى فى العصر الحديث كانت مجموعة المعادن التى اشتهرت بها أفريقية فى الخارج فى القرن العشرين تحتاج إلى خبرات واستثمارات كبيرة ، وفى كثير من حالات الاستغلال التى حدثت إبان الفترة الإستعمارية ، اقتصر الأمر على استعمال الطرق الفنية الحديثة فى استغلال التكوينات التى كان الأفريقيون يعملون فيها من قبل ، فكثير من رواسب الذهب والقصدير فى غرب أفريقية ، كان الأفريقيون يقومون بتعدينها قبل وصول الأوربيين ، وكان الأفريقيون فى روديسيا يعدنون الطبقات الغنية قبل وصول الحفارات الضخمة مع الأوربيين ، غير أن هذه الحقائق ينبغى ألا تحجبعنا فكرة أن التجارة الأفريقية الدولية قبل القرن التاسع عشر لم تكن تمثل سوى قدرا ضئيلا من مجموع النشاط الاقتصادى فى إفريقية .

---

(١) راجع : محمد عبد الغنى سعودى ، النقل فى أفريقية ، المداريةسيات ومشكلات، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٧٠ .

الفصل الثالث

مكانة إفريقية فى التجارة الدولية

نمو التجارة الإفريقية فى النصف الأول من القرن العشرين.

قبل دراسة نمو التجارة الأفريقية ، يجب أن نشير إلى خطأ شائع فيما يختص بهذا التوسع التجارى ؛ ذلك أن البعض يربط هذا التوسع بالقرن التاسع عشر على اعتبار أن حرية التجارة كانت شعار ذلك القرن . حقيقة لقد بدأ فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ويدين هذا التوسع بالكثير إلى هذه الفترة ، وما حدث فيها من ثورة فى النقل كالسكك الحديدية والسفن التجارية ، ولكن معظم التوسع فى صادرات المواد الأولية من إفريقية كان فى النصف الأول من القرن العشرين[1].

ومن دراسة معدل النمو فى حجم التجارة الخارجية لأجزاء العالم المختلفة ظهر أن أفريقية شهدت نموا أسرع من أى جزء آخر فى العالم بما فيها الجهات النامية وذلك خلال النصف قرن بين عامى ١٩١٣ ، ١٩٦٣ كما يتضح من أرقام الجدول التالى .

---

(1) Myint, H. "The Economics of Developing Countries, London, 1967, p. 25.

ويلاحظ فى حالة القارة الأسيوية أرتباط هذا التوسع فى الصادرات بافتتاح قناة السويس .

الزيادة التجارة الخارجية فى الفترة ١٩١٣ / ١٩٦٣

النسبة المئوية للزيادة فى العقد[1]

		المجموع بالنسبة للفرد
الأقطار المتقدمة	٢٢ر٥	١٠ر٤
الأقطار النامية	٢٦ر٨	١١
أفريقيه	٣٥ر٢	١٦ر٩
آسيا	٢٩ر٤	١٤ر٨
أمريكا اللاتينية	٢٣	٢ر٣

وكان وراء هذه الزيادة فى الصادرات الأفريقية نمواً فى الإنتاج الزراعى النقدى وفى بعض الأقطار نمواً كبيراً فى الإنتاج المعدنى . هذا النمو الذى شهدته أفريقية فى صادراتها هو حلقة فى سلسلة حلقات بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر كما رأينا واستمرت فى القرن العشرين . وقد ظهر هذا التوسع بصفة خاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة ، فقد كانت الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة بمثابة منشط لزراعة المستوطنين أو الزراعة التجارية أو زراعة التصدير بعامة ، إذ ظهرت الحاجة فى معظم المستعمرات إلى زيادة الإنتاج المحلى نتيجة لأوضاع خاصة أملتها ظروف الحرب ، ففى كينيا مثلا زادت الحاجة إلى الإنتاج الزراعى للاستهلاك المحلى إلى جانب احتياجات الحرب ، لأنها كانت مقرا لأسرى حرب ولاجئين ومهاجرين وقاعدة لقوات أوربية وأفريقية ، فزاد إنتاجها من الزبد وزاد إنتاجها من القمح

(1) Robson P., Lury, D. eds, "The Economies of Africa", London, 1969, p. 53.

واشتد الطلب على السيسل فى تنجانيقا حتى بلغ إنتاجه فى نهاية الحرب ثلاثة أمثال إنتاجه قبلها لاحتياجات البحرية له خاصة بعد سقوط الفلبيين وانقطاع قنب مانيلا عام ١٩٤٢ . كذلك الحال فى روديسيا ونياسالاند ، لأن روديسيا كانت مقرا لتدريب الطيارين ، كما زاد عدد الأفريقيين الذين يعملون فى الجيش أو المناجم ، ولمواجهة هذه الحالة زادت المزارع الأوروبية من إنتاجها من الحبوب الغذائية بمعدل ٢٠٠ ٪ فضلا عن مضاعفة الإنتاج من الزيوت النباتية والشاى والدخان لامداد الجزر البريطانية [١] . أما الكنغو فلم يساهم فى المواد الغذائية قدر مساهمته فى الخامات وخاصة المطاط الذى اشتد عليه الطلب وأصبح من الخامات النادرة لدى الحلفاء بعد سقوط الملايو ، وهكذا ماأن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى كان هناك شبه اكتفاء ذاتى فى كثير من المستعمرات فضلا عن زيادة واضحة فى إنتاج الخامات . وإذا قورنت أرقام عام ١٩٣٨ بأرقام عام ١٩٥٠ لصادرات بعض السلع الأفريقية كما وقيمة ، لظهر أنها زادت من الناحيتين ولكن زيادة الصادرات قيمة فاقت بكثير هذه الزيادة كماً ، فعلى سبيل المثال كانت قيمة الكاكاو الذى صدر من أفريقية عام ١٩٥٠ تساوى ٧٠٠ فى المائة قدر قيمتها عام ١٩٣٨ ، بينما زادت من حيث الحجم ٤ فى المائة فقط . وفى الحق شهدت بعض السلع الأخرى وبخاصة الدخان والكاكاو والبن وزيت النخيل والفول السودانى والسيسل زيادة فى حجم الصادرات ولكنها باستثناء السيسل والسكر كانت زيادتها من حيث القيمة لا تقل عن ثلاثة أمثال زيادتها من حيث الحجم ، بينما فى حالة البن والفول السودانى كانت الزيادة فى القيمة خمسة أمثال زيادة حجمها .

---

(1) Kimble, G, "Tropical Africa", Vol,·Landand Livelihood» Newyork, 1960, p. I74

تطور صادرات بعض السلع الأفريقية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية[1]

	الكمية بالألف طن		القيمة بالألف دولار	
السنة	١٩٣٨	١٩٥٠	١٩٣٨	١٩٥٠
الكاكاو	٤١٨,٩	٤٣٥,١	٣٤٧٨٢	٢٣٢٩٧٩
البن	١٣٨,١	٢٢٧	٢٠١٨٦	١٧٠١٧٦
السيسل	١٢٩,٨	١٨٣,٩	٩٦٨٤	٥٧٩٩٨
الفول السوداني	٣٥٨,٢	٥٢٥,٩	١٣٢١٩	٧٦٣٠١

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو فى الصادرات بعد الحرب العالمية الثانية لم يصحبه تنويع يذكر فى صادرات معظم الأقطار وهذا ما سنعرض له فى التحليل السلعى فى الفصول القادمة ، كما لم يظهر عليها تحسن واضح من حيث الجودة باستثناء سلعة أو سلعتين[2] .

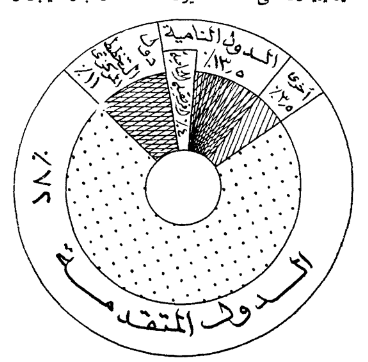
غير أن الصورة انعكست مرة أخرى فى الخمسة عشر سنة الأخيرة وحدها ففى هذه الفترة شاهدت تجارة الدول الصناعية نمواً أسرع ، وإن احتفظت أفريقية بنمو أسرع فى تجارتها عن بقية العالم المتخلف بسبب ظهور البترول . وشهدت الخمسة عشر عاماً الأخيرة إنخفاضاً فى أسعار السلع الإفريقية لدرجة أن معدل الزيادة فى حجم الصادرات كان أكبر من معدل الزيادة فى قيمتها مما سنشير إليه فيما بعد .

مكانة أفريقية فى التجارة العالمية :

تتميز القارة الإفريقية بضآلة نصيبها فى التجارة العالمية إذا قورنت بنصيب القارات الأخرى، فمن مجموع الصادرات العالمية والتى بلغت قيمتها نحو ٣٠٩ مليون

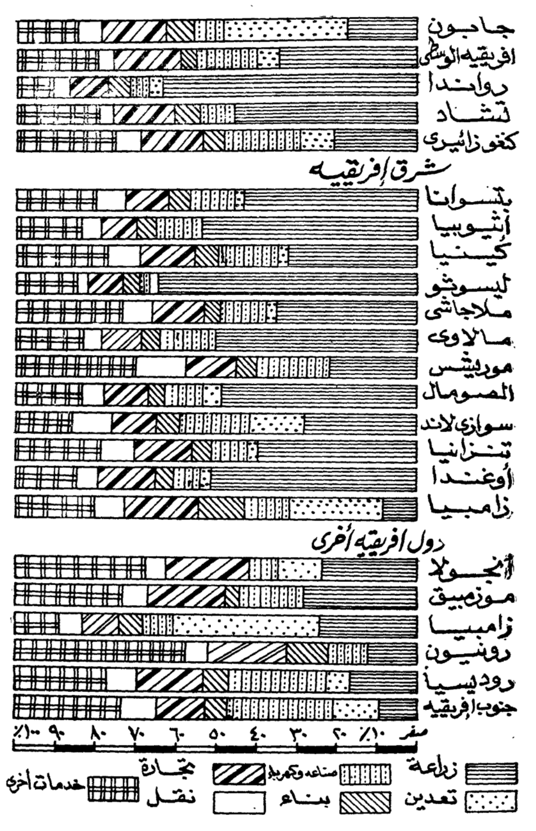
(1) Neumark, op. cit. p. 157.
(2) Chudson, W. A., "Trends in African Exports and Capital Inflows" in Economic Transition Africa, p. 338.

دولار عام ١٩٧٠ ، كان نصيب أفريقية نحو ٤ ٪ ، وكان هذا نصيبها طوال العقد الماضى بينما كان نصيب العالم المتقدم ما يزيد قليلا على ٧٢ ٪ من مجموع قيمة هذه التجارة (تقريبا) ونصيب دول التخطيط المركزى نحو ١٠ ٪ . أما بقية العالم النامى فنصيبه نحو ١٣,٥ ٪ من هذه الصادرات . وتكاد تتكرر الصورة فما يختص بالواردات ، فواردات أفريقية النامية تزيد قليلا على ٣ ٪ ، بينما واردات الدول المتقدمة اقتربت من ٧٣ ٪ ، وواردات دول التخطيط المركزى تقترب من ١٠ ٪ والدول النامية نحو ١٤ ٪ من مجموع الواردات العالمية . بل وإذا قارنا تجارة أفريقية النامية بتجارة المملكة المتحدة لوجدنا أن نصيب الأخيرة يعادل مرة ونصف نصيب الأولى فى الصادرات ومرتين فى الواردات . وتبلغ قيمة الصادرات الآسيوية (دون اليابان) ضعف قيمة نظيرتها الأفريقية . بل تكاد تجارة أفريقية بأقطارها التى تربو على الخمسين قطراً بما فيها جنوب أفريقية وبسكانها الذين يزيدون على ثلاثمائة مليون نسمة تعادل تجارة اليابان وحدها[1]

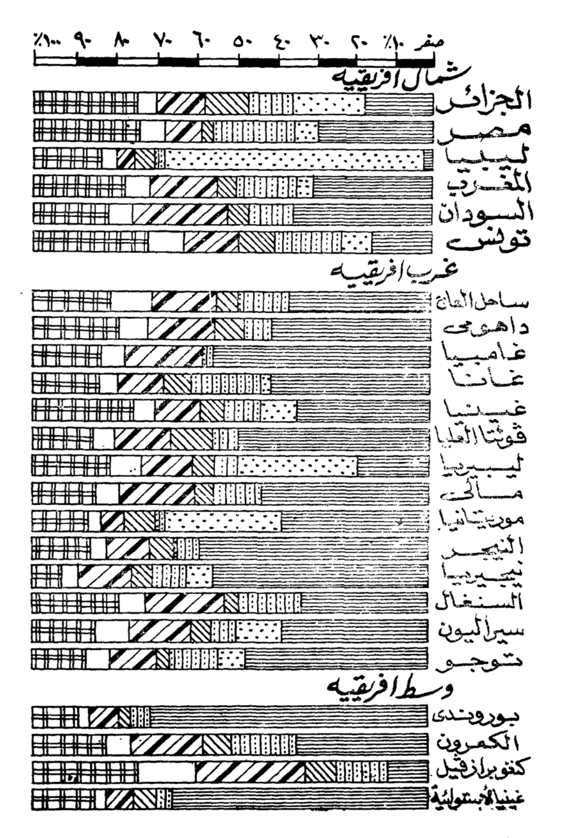


شكل (رقم ٩) مكانة افريقية فى الصادارت العالمية عام ١٩٧٠

(1) U.N., "Intetnational Trade yearboek, 1971, Int. Trade by Regions



شكل (٤ أ) نصيب القطاعات المختلفة فى الناتج القومى للدول الافريقية عام ١٩٧٠



شكل (رقم ٤ ب) نصيب القطاعات المختلفة فى الناتج القومى للدول الأفريقية عام ١٩٧٠

وتشترك أفريقية فى هذا مع بقية العالم المتخلف فى ضعف نصيبها فى التجارة الدولية ، ذلك أن معظم التجارة الدولية يتركز على جانبى الأطلنطى الشمالى فهناك فى الوقت الحاضر ثلاث كتل تجارية عملاقة وهى الجماعة الاقتصادية الأوربية The European Ecnomic Community ومنظمة التجارة الحرة[1] European Free Trade area والولايات المتحدة ، الأمريكية ، هذه الكتل الثلاث مسئولة عما يقرب من ثلثى الصادرات والواردات العالمية . فقد تغير المناخ الاقتصادى للتجارة الدولية فيما بين القرنين التاسع عشر والعشرين، فبعد أن كانت العلاقة التجارية رأسية بين الدول الصناعية وأقطار الخامات فى القرن التاسع عشر ، أصبحت العلاقة فى معظمها أفقية فى القرن العشرين [1] ،أى بين الأقطار المتقدمة بعضها والبعض الآخر . فهنا يتركز أربعة أخماس الإنتاج العالمى ، وتسعة أعشار الإنتاج الصناعى وحيث الدخل المرتفع والقوة الشرائية عالية . فالدول الأفريقية ذات أحجام اقتصادية صغيرة ، وإذا كان الحجم الاقتصادى Economic Size يقاس بمجموع الناتج القومى CDP ، فيظهر لنا ضآلة الحجم الاقتصادى لهذه الدول إذا ما قورنت بدول العالم المتقدم ، ذلك أن مجموع الناتج القومى عام ١٩٧٠ لدول كالمانيا الغربية ،وبريطانيا وفرنسا كان يعادل ٣,٤، ٢,٧، ٢,٢ مرة قدر ناتج دول أفريقية النامية جمعاء وهذا التناقض يبدو أكثر وضوحا إذا عرفنا أن نسبة سكان هذه الدول إلى سكان إفريقية النامية ١٧ ٪ ، ١٥ ٪ ، ١٦ ٪ على الترتيب. وفى داخل إفريقية ذاتها نجد أن جنوب إفريقية وحده هو الذى بلغ ناتجه القومى ١٧٥٠ مليون دولار ثم يليه أكبر دولتين وهما نيجيريا ومصر (٧٠٠،٧٠٠٠مليون دولار) [2] .

غير أن هذا لا يغض من أهمية الصادرات الإفريقية ، فلديها سلع تلعب بها دوراً ملحوظاً فى التجارة العالمية كالبترول والذهب والماس والحديد والكاكاو

---

(١) بدأت تتفكك بعد دخول بريطانيا السوق المشتركة .

(٢) راجنار نيركسه : التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ترجمة د. جلال أمين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، القاهره ١٩٦٩ ص ٣٩.

(2) U.N. "Affica Economic Indicators 1970" p.5

وزيت النخيل والقطن.. كما يزيد فى أهمية إفريقية فى هذا المجال إنها إحصائياً مهضومة نظراً لأن كثير من سلعها يعـاد تصديره فيدخل ضمن صادرات الدول الصناعية .

وإذا حاولنا التعرف على نصيب كل جزء من إفريقية فى هذه التجارة وجدنا أن جنوب إفريقية يشترك بنحو خمس صادرات القارة ، بينما تسهم إفريقية الشمالية بنحو الثلث والباقى من نصيب إفريقية المدارية .

أهمية التجارة الخارجية لدول القارة :

غير أن هذه الضآلة على المستوى العالمى ليس معناها قلة أهميتها بالنسبة للأقطار الإفريقية فهى تبدو عظيمة الأهمية للغاية لأن التجارة الخارجية تأتى فى المركز الثانى بعد نشاطات الإكتفاء الذاتى كأهم ظاهرة على مسرح الاقتصاد الإفريقى لا من أجل حجمها فحسب ، بل لأنها النافذة التى أطلت منها إفريقية على الإقتصاديات الحديثة .وتبدو أهمية الصادرات الإفريقية أيضاً فى أنها تـكون نسبة عالية من مجموع الناتج القومى فى بعض الأحيان كما هو واضح من الجدول التالى :

النسبة المئوية لنصيب الصادرات فى الناتج القومى لبعض الدول الافريقية.
عام ١٩٦٩ (١)

الدوله	نسبة الصادرات إلى مجموع الناتج القومى	الدولة	نسبة الصادرات مجموع الناتج القومى
الجزائر	٢٧,٢	زائيرى	٣٨,١
ليبيا	٥٩	جابون	٥٥,٤
مصر	١١,٥	كينيا	١٣,٣
غمبيا	٤٣,٢	زامبيا	٦٥,٤
ساحل العاج	٣٤,٧	الصومال	١٨
ليبيريا	٥٠,٨	مالاجاش	١٤,٨
موريتانيا	٤٣,٦	أوغندا	١٧,٤

(1) Economic Survey fôr Africa, 1970, p. 300

فإذا قورنت هذه النسبة بنظيرتها فى المملكة المتحدة وجدنا أنها ١٥ ٪ فى السنين الأخيرة ، بينما هى أقل من هذا بكثير فى الدول القارية كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

ويرجع هذا الإرتفاع لقيمة الصادرات فى الناتج القومى إلى الطريقة التى دخلت بها إفريقية الإقتصاد الدولى أثناء الفترة الإستعمارية ، وهى القائمة على إنتاج الخامات لتصديرها إلى المصانع الأوربية لالتصنيعها محلياً ، كما ترجع إلى طبيعة المرحلة الإقتصادية التى تمر بها الآن والتى تتغلب فيها الحرف الأولى على الثانية والثالثة ، أى الزراعة والرعى والتعدين على الصناعة والخدمات وهذه بدورها ناتجة عن طبيعة الإستغلال فى الفترة الإستعمارية والتى لم تكن تشجع أوتسمح بقيام الصناعة لتظل أسواق إفريقية مفتوحة أمام المنتجات الأوربية وهذا كان أمرا طبيعيا ومنتظرا من دولة استعمارية مسيطرة على قطر من الأقطار [1] .

فما زال للزراعة القدح المعلى من مجموع الدخل القومى الإفريقة النامية عام ١٩٧٠ ، وإن اختلفت النسبة بين دولة وأخرى ومن إقليم إلى إقليم . وتتضح أهمية الزراعة فى الدخل القومى فى بعض الدول مثل غينيا والنيجر ونيجيريا فى غرب افريقية ، رواندا وبوروندى فى وسط افريقية ، وأثيوبيا وأوغندا فى شرق إفريقية . وحيث لاتظهر الزراعة كالمساهم الأول فى الناتج القومى يظهر التعدين ليحل محلها وهذا واضح فى حالة ليبيا وليبيريا وزامبيا وموريتانيا .

أما نصيب الصناعة فهو يتراوح بين ١ ٪ و٢٨ ٪ من مجموع الناتج القومى عام ١٩٧٠ ويأتى على القمة جنوب إفريقية وفى الحضيض ليسوتو ، بينما تأتى مصر وتونس وغانا وزائير وروديسيا على السفح . ويلاحظ أنه فى أقطار معدودة يقترب نصيب

---

(1) Myrdal, G., "The Economic Impact of Codonialism" "Development and underdevelopment", Nationol Bank of Egypt, Catro 1956, p 52.

الصناعة فى الدخل القومى من نصيب الزراعة كما هو الحال فى مصر وتونس وروديسيا [1] وأما الخدمات فقد تركزت فى أيدى الجاليات الأوربية وتوابعها كالهنود فى إفريقية الشرقية ، والشوام فى غرب إفريقية . وتسعى الدول الإفريقية المستقلة الآن إلى الخروج من هذا المازق عن طريق تنويع الإنتاج والحد من نشاط هذه الجاليات لإتاحة الفرصة أمام الإفريقيين [1] . غير أننا لا يجب أن ننسى فى هذا السبيل أحجام الدول الإفريقية ، فهى صغيرة الحجم ، والدول الصغيرة الحجم يظهر فيها أهمية قطاع التجارة الخارجية عن الدول الكبيرة . فهذا الاعتماد الكبير للدول الصغيرة نتيجة طبيعية للتركيز الكبير فى مركبها الإقتصادى [3] فاتساع المساحة معناه تنوع مناخى وهذا بالتالى يؤدى إلى تنوع نباتى ، كما أن المساحة المتسعة تضم تكوينات جيولوجية متعددة ، وما يتبعها من معادن متنوعة ، ومعناه أيضاً وفى معظم الأحوال أن تمتد الدولة من اليابس وتصل إلى البحر ، بينما الأقطار الصغيرة تكون فرصتها أقل فى مثل هـــذه المجالات ، وهذا واضح فى إفريقية قبل غيرها من القارات حيث التفتيت السياسى إلى إحدى وخمسين قطراً منها سبعة عشر قطراً ما بين قزمى وصغير المساحة (أقل من ٥٠ ألف ميل مربع) فضلا عن اثنا عشر قطراً حبيساً . ولا يقتصر الأمر على حجم الدولة فحسب ، بل يتعداه إلى الحجم السكانى فمتوسط حجم

---

(1) ECA, "African Ecouomic Indicators" 1970, p. 11.

(٢) يعمل نصف الأسيويين فى شرق إفريقية بالتجارة والخدمات المتعلقة بها وتشمل تجارة القطاعى والجملة وأعمال البنوك والتأمين لذلك يطلق عليهم سلالة أصحاب المحـــلات Race of Phapkeepors . راجع مقال المؤلف « لماذا طرد عيدى أمين الأسيويين من أوغندا بجريدة الأهرام فى ١٣/ ١٠/١٩٧٢ » وراجع منافسة الشوام للأفارقة فى سوق العمل فى غرب إفريقيا وخاصة فى ميدان التجارة ، حتى بدأوا ينافسون الطبقات الدنيا من الفرنسيين فى كتاب O'Brain, R, C. "White Society in Black Africa," London 1922, pp 117—119.

(3) Kuznets, S , "Econcmic growth of Small Nations", ine Robinson, A. ed. "The Economic consequences of the size) of Nations, International Econmic Association, London, 1960, p. 21.

الوحدة السياسية نحو ٦ مليون نسمة ، وهناك ٢٣ قطراً يقل سكان كل منها عن ٤ مليون نسمة (أى حوالى نصف عدد الوحدات السياسية فى القارة) ولا توجد سوى أربع وحدات يزيد سكان كل منها على ٢٠ مليون نسمة عام ١٩٧٠ وهى نيجيريا ومصر وأثيوبيا وجنوب إفريقية ويخلق هذا السوق المحدود لكل دولة منفردة صراعا بين الحد الأدنى والحد الأمثل المشروعات فى بعض النشاطات الإقتصادية وخاصة النشاطات الصناعية ، من ثم يصبح التنوع فى الأنشطة الاقتصادية أمراً غير ميسور

ويظهر كذلك أثر التجارة الخارجية فى دخل هذه الدول بوضوح إذا عرفنا أن الدخل من ضريبة الصادر والوارد يتراوح بين الثلث وأكثر من الثلاثة أرباع مجموع الدخل الضرائبى كما هو واضح من النسب التالية :

نسبة ضريبة الصادر والوارد إلى مجموع الدخل الضرائبى لبعض الدول الأفريقية(١)

كينيا	أوغندا	تنزانيا	غانا	الكمرون	نيجيريا	السودان
٦٣/٦٤	٦٣/٦٤	٦٣/٦٤	٦٢/٦٣	٦٤/٦٥	١٩٦٠	٦٠/٦٢
٣٧ر٥٪	٦٦ر٤٪	٤٧ر٧٪	٦٨ر٤٪	٦٣ر٤٪	٧٧ر٥٪	٦٣ر٩٪

وأخيراً لسنا فى حاجة إلى كثير من العناء للقول بأن أكبر نسبة من الدخول والأرصدة الأجنبية فى هذه الأقطار تأتى عن طريق تجارة الصادر فى المواد الأولية . وكان هذا الاعتماد على اقتصاديات التصدير cport economies معناه التبعية الإقتصادية ، وعدم الإستقرار الاقتصادى economic instability وذلك لتعرض إقتصاديات هذه الأقطار للذبذبات الحادة فى الأسعار فى الأسواق

(1) Robson, Lury, op. cit. p. 42

العالمية. وهذه من أخطر المشـكلات التي تواجه الأقطار الإفريقية والنامية بعامة ، فهي لا تخلق في المدى القصير عدم استقرار في مستويات الإستهلاك والمعيشة لدى هذه الشعوب فحسب ، بل تقف حجر عثرة أمام استثمارات التنمية في المدى الطويل .

وكان من المفروض أن تتحول هذه الأقطار عن التركيز الشديد على هذه السلع وذلك بتنمية إقتصادياتها وتنويعها ، ولـكن الغريب أن عملية التنمية والتنويع لإقتصاديات هذه الأقطار سوف تستمر لا مراء ، معتمدة إلى حد كبير على احتمالات زيادة حصيلتها من الأرصدة الأجنبية الناتجة عن هذه الصادرات على الأقل للعقد القادم[1] . هذه هي المشكلة التي تواجه حـكومات الأقطار النامية في علاقتها الاقتصادية مع الخارج وفي تشـكيل مشروعاتها الانمائية . وهذا ما يدعو إلى البحث عن عمل دولي يسهم في حل هذه المشكلة من ناحية والتخطيط على مستوى الدول الإفريقية من ناحية أخرى .

---

(1) Blau, G., "Commodity Eearni, gs and Economic Growth" in, Wheth am, H., Currie, J. Readings, in Applied Economics", Cambridge U.P., 1969, p. 163

تمهيد

التحليل السلعى (التصنيف)

تنعكس نوعية الصادرات الأفريقية على نوع الاقتصاد السائد ، وهو الاقتصاد الأولى من ناحية ، والاقتصاد الهدمى من ناحية أخرى . فهى بادىء ذى بدء صادرات خامات سواء زراعية أو معدنية . لأن الخامات تؤلف نحو ٩٢٪ من مجموع قيمة الصادرات بينما نصيب المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة يقل عن ٨٪ (١٩٧٠) ، بل وتنخفض الصادرات الصناعية فى كثير من الأقطار إلى أقل من هذا بكثير . وهو إقتصاد هدمى سواء كان فى الزراعة أو التعدين حتى أن البعض يطلق على الإنتاج الزراعى فى أفريقية التعدين الزراعى أو الزراعة التعدينية[1] .

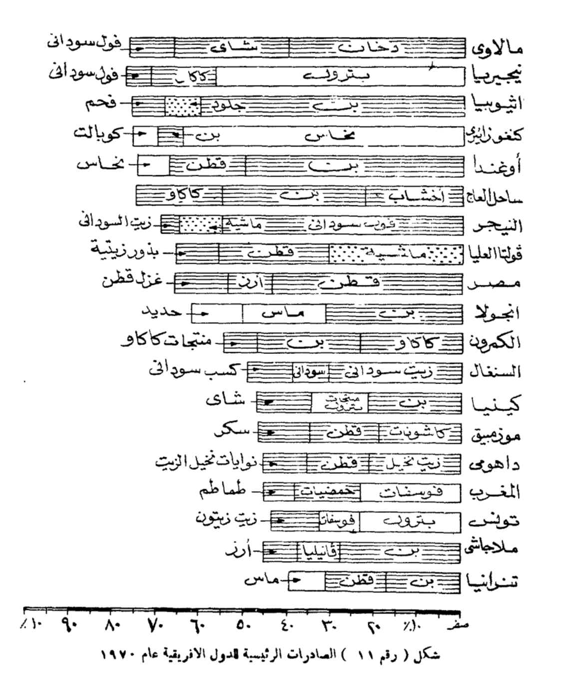
ويمكن تقسيم الصادرات الأفريقية من الناحية النوعية إلى الأقسام الآتية :

مجموعة المواد النباتية والحيوانية :

وتؤلف نحو ٣٨٪ من مجموعة قيمة الصادرات الأفريقية وتشمل البن والكاكاو والشاى والقطن والبذور الزيتية والزيوت النباتية والدخان والسيسل والمطاط والفاكهة ، ويمكن أن نضيف إليها الأخشاب ومنتجاتها . أما مجموعة المواد الحيوانية : وتتمثل بصفة خاصة فى الأسماك من ناحية ، وفى الماشية والضأن من ناحية أخرى فهى تؤلف وحدها نحو ٤٪ من قيمة الصادرات الأفريقية (عام ١٩٧٠) .

---

(1) Plezer, J.K. "Geography and the tropies" in" Geography in the 20th Century,, p. 23



شكل (رقم ١١) الصادرات الرئيسية للدول الافريقية عام ١٩٧٠



شكل (رقم ١٢) الصادرات الرئيسية للدول الافريقية عام ١٩٧٠

مجموعة المواد المعدنية :

أى انتاج المناجم وأهمها البترول والنحاس والماس والذهب والحديد والمنجنيز والقصدير فضلا عن الخامات الذرية كاليورانيوم والثوريوم وغيرها . وتؤلف هذه المجموعة نحو ٥٤٪ من قيمة الصادرات الأفريقية عام ١٩٧٠ ، وبذلك إحتلت المركز الأول بين المجموعات السلعية وتغلبت على مجموعة المواد النباتية وذلك بفضل تدفق البترول الليبى والنيجيرى ودخول بعض الأقطار المنتجه للمعادن كموريتانيا وجابون فى إنتاج الحديد .

مجموعة المواد المصنوعة :

مجموعة المواد المصنوعة وشبه المصنوعة كألواح الخشب والورق والمشتقات البترولية والمنسوجات القطنية والحديد الزهر ... ونصيبها نحو ٨٪ من مجموع الصادرات الأفريقية .

الأقطار الإفريقية وعلاقتها بالمجموعات السلعية(١)

ويمكن تقسيم الدول الإفريقية من حيث قيمة السلع فى صادراتها عام ١٩٧٠ إلى :

أولا — أقطار يغلب على صادرها المعادن إذ تؤلف ٥٠٪ فأكثر من قيمة صادراتها وهى ليبيا (بترول ٩٩,٦ ٪) موريتانيا (حديد ٨٩,٥ ٪) سيراليون(ماس ٥٩ ٪ + ١٢,٥ ٪ حديد) ليبريا (حديد ٧١ ٪) أفريقية الوسطى (الماس ٤١ ٪) جابون (منجنيز ٢٨ ٪ + بترول ١٥ ٪ + يورانيوم ٩ ٪ كنغو زائيرى (٦٦ ٪ نحاس + ٧ ٪ ماس + ٦ كوبالت) زامبيا ٩٥ ٪ نحاس) ، نيجيريا (٥٨ ٪ بترول) الجزائر (بترول ٦٤ ٪) جنوب أفريقية (ذهب ٣٢ ٪ + ماس ثوريوم ويورانيوم ١٨ ٪) .

---

(١) النسب المئوية والتصنيف من عمل الباحث .

ثانياً — دول تسهم الثروة المعدنية فى صادرها بقدر كبير : وهى التى تسهم فيها الثروة المعدنية بما يتراوح بين ٢٥ ٪ ، ٥٠ ٪ من مجموع صادراتها مثل : روانذا (٣٣ ٪ قصدير وولفرام) تونس (٢٤ ٪ بترول + ١٠ فوسفات وحديد) المغرب (٢٤ ٪ فوسفات) .

ثالثاً — أقطار يغلب على صادرها الإنتاج الزراعى : وتشمل معظم الأقطار الإفريقية ونكتفى هنا ببعض الأمثلة : مصر (٤٠ ٪ قطن + ١١ ٪ أرز) السودان (قطن ٦٤ ٪ + صمغ ٩ ٪) السنغال (فول سودانى ومشتقاته ٥٠ ٪) النيجر (٥٦ ٪ فول سودانى) ساحل العاج (٣٣ ٪ بن + ٢٣ أخشاب + ١٩ ٪ كاكاو + ٦ ٪ موز) — وداهومى (٢١٫ زيت نخيل + قطن ١٤ ٪) توجو (كاكاو ٢٤ ٪ + بن ١٥ ٪ + جوزات نخيل ٨ ٪ غينيا (زيوت نباتية ٨٥ ٪ + أعلاف ١٥ ٪) غانا (كاكاو ٦٥ ٪) تشاد (قطن ٧٠ ٪) أثيوبيا (بن ٦٢ ٪) كينيا (بن ٢١ ٪ + شاى ١٣ ٪ + قطن ١٣٫٥) أوغندا (بن ٥١ ٪ + قطن ١٨ ٪) أنجولا (بن ٤٧ ٪) . كمرون (بن ٢٥ ٪ + كاكاو ٢٥ ٪) بوروندى (بن ٨٠ ٪ + قطن ١٠ ٪) مالاوى (دخان ٤٣ ٪ + شاى ٣٧ ٪) مالاجاش (بن ٣٢ ٪ + ١٠ ٪ أرز) روانذا (بن ٥٥ ٪) موريشس (سكر ٩٠ ٪) رونيون (سكر ٨٠ ٪) ، النيجر (٥٦ ٪ فول سودانى + ١٠ ٪ ثروة حيوانية) .

رابعاً — أقطار تكون الثروة الحيوانية من لحوم وأسماك معظم صادرها وهى : مالى (٣٥ ٪) الفولتا العليا (٣٢ ٪) الصومال (٥٣ ٪) .

ويبين الجدول التالى العشرين السلعة الرئيسية التى صدرتها أقطار أفريقية النامية إلى الدول المتقدمة بترتيب قيمتها عام ١٩٧٠ ومقارنتها بحالتها عام ١٩٦٠[1] .

---

(1) ECA., "Economic Survey for Africa 1967, 1970

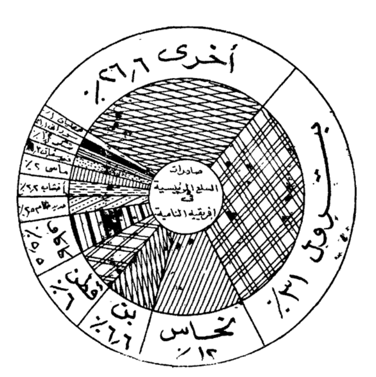
صادرات العشرين سلعة الرئيسية من إفريقية النامية (بالمليون دولار)

الصادرات	١٩٦٠ القيمة	١٩٦٠ ٪ مجموع الصادرات	للترتيب	١٩٧٠ القيمة	١٩٧٠ ٪ مجموع الصادرات	الترتيب	متوسط التغير السنوى ١٩٦٠/١٩٧٠
بترول	٢٠٠	٣,٨	٥	٣٨٧٠	٣٠,٩	١	١٨٣
نحاس	٥١٦	٩,٧	٢	١٥٠٣	١٢	٢	١٠٩
بن	٣٦١	٦,٨	٤	٨٢٨	٦,٦	٣	١٣
قطن خام	٦٤١	١٢,١	١	٧٤٠	٥,٩	٤	١,٥
كاكاو	٣٩٣	٧,٤	٣	٦٨٥	٥,٥	٥	٨,٥
أخشاب	١٤٩	٢,٨	٧	٢٧٠	٢,٢	٦	٨,٨
حديد خام	٩٩	١,٩	٨	٢١٦	٢,٥	٧	٥
ماس	١٤١	٢,٧	١٣	١٩٠	١,٩	٨	٢,٦
فوسفات	١٠٩	٢,١	٩	١٦٥	١,٣	٩	٥
سكر	٩٢	١,٧	١٤	١٤٥	١,٢	١٠	٥,٧
فول سودانى	١٧٩	٣,٤	٦	١٣٦	١,١	١١	٢,٤ـ
حمضيات	٧٤	١,٤	١١	١٢٧	١	١٢	٧,١
زيت سودانى	٦٣	١,٢	١٠	٩٧	,٨	١٣	٣,٥
مطاط	١٠٨	٢	١٨	٨٣	,٧	١٤	٢,٣ـ
شاى	٧٨	١,٥	١٥	٨٨	,٧	١٥	١,٣
قصدير	٧	,١	٢٠	٧٥	,٦	١٦	٩٦
منجنيز	٤٧	١,٩	١٩	٥٨	,٥	١٧	٢,٤
جوزات نخل	١١٠	٢,١	١٧	٥٥	,٤	١٨	٥ـ
سسل	٧٨	١,٥	١٥	٤٤	,٤	١٩	٤,٣ـ
زيت نخيل	٧٦	١,٤	١٢	٢٩	,٢	٢٠	٢ـ
مجموع العشرين سلعة	٣٤٨٣	٦٥,٧		٩٥٦١	٧٦,٣		١٧,٤
مجموع الصادرات	٥٣٠٠	١٠٠		١٢٥٤٠	١٠٠		١٣

ويتبين من الجدول ما يلى :

زادت قيمة مجموع الصادرات الأفريقية من ٥٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٦١ إلى ١٢٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وإرتفعت قيمة صادرات العشرين سلعة الرئيسية من ٣٤٨٣ مليون دولار إلى ٥٦١ مليون دولار فى التاريخين المذكورين ، وبالتالى زاد نصيب السلع الرئيسية فى مجموع الصادرات من ٦٥,٧ ٪ إلى ٧٠,١ ٪ عام ١٩٦٥ أى أن هناك نمو فى الصادرات الأفريقية غير أن معدل هذا النمو يختلف من سلعة إلى أخرى كما هو واضح من متوسط التغير السنوى فى العشر سنوات المذكورة .

ولا يسعنا فى تقدير معدلات النمو فى الصادرات الأفريقية — لمعرفة ما إذا كانت مناسبة لها أم لا سوى الإستعانة بالهدف الذى حددته الأمم المتحدة لهذا العقد (١٩٦٠ / ١٩٧٠) الذى أطلقت عليه عقد التنمية[1] .



شكل (رقم ١٣) صادرات السلع الرئيسية فى افريقية النامية

(1) U.N.'The United Nations Devolopment Decade,New York1962

وبمقتضى هذا الهدف يجب أن تزيد الدول النامية صادراتها بمعدل ٥ ٪ حتى ترتفع دخول هذه الأقطار التى تعتمد على الصادرات إعتماداً كبيراً ، وفى هذا المجال نجد أن هناك عشر سلع من الصادرات الرئيسية وهى البترول والبن والأخشاب والحديد الخام والفوسفات والحمضيات والسكر وزيت الفول السودانى وخام المنجنيز والقصدير قد نمت خلال العشر سنوات بما يزيد على ٥ ٪ سنويا . وتأتى على قمة هـذه المجموعة البترول الذى مثل حالة فريدة والحديد الخام والمنجنيز أى صادرات معدنية ، وهذا يعـكس بطبيعة الحال اكتشافات جديدة وإستغلال لم يـكن موجوداً من قبل . أما السلع الأخرى التى نمت دون الحد المطلوب فهى النحاس والقطن والـكاكاو وزيت الفول السودانى والماس وجوزات نخيل والمطاط والسيسيل وزيت النخيل الشاى ، بل إن جوزات النخيل والمطاط والسيسل وزيت النخيل كانت من السلبيات .

الفصل الرابع

الخامات النباتية

والسلع الرئيسية فى هذه المجموعة هى القطن والسيسل والمطاط والأخشاب والظاهرة السائدة فى تجارة هذه المجموعة هو زيادة البدائل الصناعية باستمرار باستثناء الأخشاب كما سنرى .

القطن

ظلت خامات القطن حتى عام ١٩٦١ تمثل غلة الصادرات الأولى من حيث القيمة فى أفريقية ، ولكنها تزحزحت عن مكانها هذا عام ١٩٦٢ لتعطى هذا المركز للبترول ، وهكذا يأتى القطن فى المكان الرابع بعد البترول والنحاس والبن بقيمة تزيد على ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ .

وعلى الرغم من ارتفاع الاستهلاك العالمى فى بعض المواسم كموسم ٦٨/٦٩ ، فإن أهمية القطن الصناعية اختلفت اختلافاً بينا بين دول العالم ، فعلى حين استمر استهلاك المغازل فى الزيادة فى كثير من الدول الآسيوية وشرق أوربا كالاتحاد السوفيتى والصين والهند واليابان وباكستان ، فإن حجم الاستهلاك لم يشهد أى تقدم تقريباً فى دول أوربا الغربية ، كما نقص الاستهلاك بصورة حادة فى أهم الدول المستهلكة للقطن وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تراجع استهلاك القطن ليفسح المجال للنمو السريع فى استهلاك الألياف والخيوط الصناعية .

تحدى الألياف الصناعية :

والواقع أن عجز القطن عن إحراز أى تقدم كبير فى سوق الألياف التى اتسعت باطراد يؤكد قوة التحدى الذى يواجهه القطن من جانب الألياف

الصناعية ، فقد بلغ الاستهلاك العالمي من الألياف الصناعية في عام ١٩٦٨ حوالى ٤٧ ٪ من إجمالى الألياف المعروضة ، مقابل ٤٢ ٪ عام ١٩٦٧ ، ٢٧ ٪ فقط منذ عشرة أعوام[١] .

ويلاحظ أن أهم المجالات التي فقد فيها القطن استخداماته (من دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية) بلغت أكبر نسبة لها في ملابس السيدات والبنات والأطفال وصناعة الأثاث ، تليها ملابس الرجال والاستعمالات المنزلية ثم الاستعمالات الصناعية ، فإذا كان القطن كسلعة يتميز بمجموعة متكاملة من الصفات المرغوبة التي لا تعادلها فيه ألياف أخرى وخاصة في الملابس مثل إمتصاص العرق وتحمل الغسيل ونصاعة البياض والراحة في الاستعمال ، فإن الألياف الصناعية لها ميزة هامة وهي خاصية (إغسل والبس) **Wash and wear** وهذه ميزة هامة موفرة للجهد والمال بالنسبة للمستهلك وقد اتجهت بعض المؤسسات الصناعية لخلط القطن بالألياف لتجمع بين الحسنيين وقد بلغت نسبة النسيج الخليط من البوليستر والقطن نحو ٣٣ ٪ من إنتاج مصانع القطن من العالم[٢] . ولكن الألياف الصناعية استحوذت على بعض أوجه الاستعمالات التي كان ينفرد بها القطن كإطار السيارات والباراشوت وشباك الصيد ومنتجات التريكو ، بل أن الأقمشة الرفيعة المصنوعة من القطن الخالص أصبحت الآن تواجه منافسة من منتجات الألياف الصناعية بنسبة ١٠٠ ٪ مثل كوانا Quana وهو صنف جديد له مظهر الحرير أنتجته شركة **Dupont** الأمريكية ، بالإضافة إلى خيوط الحياكة المصنوعة من الألياف الصناعية[٣] .

---

(١) البنك الأهلي : النشرة الاقتصادية ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثالث ١٩٦٩ ص ٢٠٦ .

(٢) **FAO,"Commodity Review and Outlook" 1970/1971 p.142**

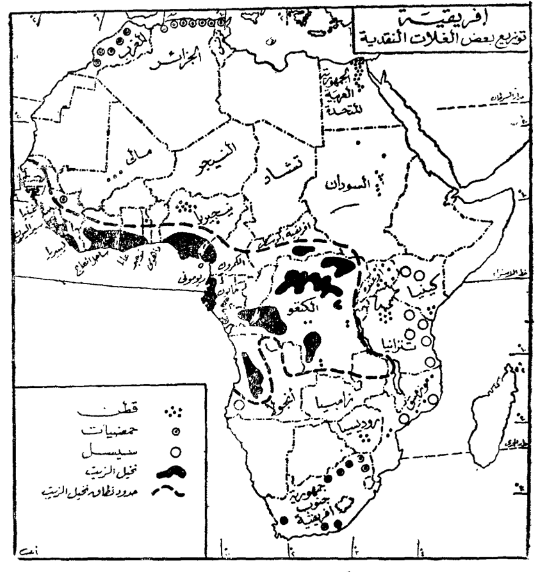
(٣) المؤسسة المصرية العامة للقطن : التقرير السنوى عن الموسم القطنى ١٩٦٨/٦٩ ص ٢٠

إنتاج القطن وصادره للمناطق الرئيسية المنتجة
(الشعر بالألف طن مترى)

	متوسط الإنتاج	الصادر (قطن خام)
	٦٧ / ٧٠	١٩٧٠
شمال أفريقية :		
ج · م · ع	٤٩٢	٣٤٠
السودان	٢٠٨	٢٢٤
شرق أفريقية :		
أوغندة	٧٨	٧٨
تنزانيا	٦٨	٦١
وسط أفريقية :		
تشاد	٤٢ر٥	٣٩
كرون	٢١ر٥	١٧
غرب أفريقية :		
نيجيريا	٥٢ر٥	٢٨
مالى	١٨ر٥	٩
بقية أفريقية :		
موزمبيق	٤٣	٣١
مجموع أفريقية	١٢٢٢	٨٥٠
مجموع العالم	١١٢٣٤	٤٠٠١

FAO, Production yearbook, 1971 Trade yearbook 1971.

وتتعدى منافسة الألياف الصناعية للقطن ناحية الخصائص إلى المنافسة فى الأسعار ، فقد أصبحت أسعار الألياف البوليستر قريبة جداً من الأسعار القطن خاصة إذا أدخلنا فى الاعتبار ارتفاع نسبة العادم فى الصناعة القطنية[١]



شكل (رقم ١٧) القطن فى افريقية

وهذا معناه أن أسعار القطن لا يمكن أن تزيد عن أسعاره الحالية وإلا تعرض القطن لمزيد من الخطر الذى يتمثل فى فقدان أسواقه لصالح الالياف الصناعية .

(١) تقرير عن الاجتماع السنوى الثامن والعشرون للجنة الاستشارية الدولية للقطن فى كمبالا ٢ — ١١ يونيه ١٩٦٩ بالمرجع ما قبل السابق ص ٥٤ .

مكانه أفريقية القطنية :

وتسهم أفريقية بنحو ١٠٪ من الإنتاج العالمى للقطن (١,٢ مليون طن متوسط ٦٧/٧٠) نحو ٦٠ ٪ منها طويلة التيلة ، ٤٠٪ من المتوسط والقصير التيلة ، ولكن يبدو أن نصيب أفريقية فى تزايد مستمر بسبب التوسع فى زراعة القطن خاصة فى أفريقية المدارية ، ويبدو هذا من أرقام بعض الدول الأفريقية المنتجة بالألف بالة[١] .

تطور إنتاج بعض الدول الأفريقية من القطن[٢]

	٦١/٦٠	٦٩/٦٨		٦١/٦٠	٦٩/٦٨
كمرون	١٥	١١٥	أثيوبيا	١٢	٥٠
وسط أفريقية	٤٧	٢٥٠	مالى	١٠	٧٠
جنوب أفريقية	٢٤	١٠٧	تنزانيا	١٥٨	٢٤٠

غير أن هذه الزيادة لاترجع فقط إلى ازدياد فى المساحة ، بل إلى ارتفاع متوسط الغلة ، فقد ارتفع المتوسط فى أفريقية المدارية من ٢٢٠ رطلا للفدان موسم ٦١/٦٠ إلى ٢٥١ رطلا فى موسم ٦٩/٦٨ .

وتسهم أفريقية بما يتراوح بين ¼ ، ⅓ الصادرات العالمية (٨٥٠ ألف طن موسم ١٩٧٠) وتخرج أكثر من نصف صادرات القارة من وادى النيل أى من جمهورية مصر والسودان والباقى موزع بين شرق وغرب القارة . غير أن أفريقية تستمد أهمية خاصة من نوعية القطن فى جمهوريتى مصر والسودان حيث القطن الطويل التيلة، إذ يتراوح نصيب البلدين ما بين ٧٣٪، ٧٥٪ من الإنتاج العالمى للأقطان الطويلة الممتازة، وقد لوحظ انخفاض حجم الصادرات فى الدولتين

(١) البالة العالمية ـ ٤٧٨ رطلا صافيا ، والقنطار = ١٠٠ رطل والتحويل من البالة الى الطن المترى بضرب ٢٢و. والطن = ٢٠ قنطارا .

(٢) المؤسسة المصرية العامة لقطن: التقرير السنوى عن موسم ٦٩/٦٨ ص ١٥ .

نتيجة زيادة الاستهلاك فى صناعة النسيج المحلية لمقابلة الطلب المحلى على المنسوجات القطنية من ناحية ، ولتحقيق فائض من الغزل أو المنسوجات القطنية للتصدير هذا فضلا عن سياسة تنويع الإنتاج التى تسعى إليها جمهورية مصر العربية [١]. وأدى هذا إلى أن بلغت نسبة الاستهلاك المحلى إلى إجمالى الوزع ٣٩٪ موسم فى ٧٠/٧١ بينما كان ١٥٪ فى موسم ١٩٥٢/ ١٩٥٣ مع ملاحظة زيادة الإنتاج فى موسم ٧٠ عنه فى موسم ١٩٥٢ [٢] . كذلك هبط نصيب الصادر إلى الربع فى الموسمين السابقين .

غير أننا يجب أن لا نغفل العوامل الأخرى التى تؤثر فى حجم الصادرات كحجم المحصول ومدى تأثره بالآفات فضلا عن حالة الطلب الخارجى والباقى الذى لم يصرف من قطن الموسم السابق .

وتتعدى ظاهرة تزايد الاستهلاك المحلى فى وادى النيل إلى بقية دول القارة وتقدير هذه الزيادة بنحو ١١ ٪ سنويا بين موسمى ٦٠و٦٩ وهى زيادة تفوق معدل التزايد السنوى لاستهلاك القطن الخام على النطاق العالمى والذى يبلغ فى نفس الفترة ١ر٤٪ سنويا . ويرجع هذا إلى توسع هذه الدول فى إقامة صناعات قطنية بهدف تغطية حاجة سكانها ، خاصة وأن معظمها من الدول المنتجة للقطن ، فضلا عن أن صناعة النسيج لا تحتاج إلى أيدى عاملة على درجة عالية من الكفاءة ، بينما الدول المتقدمة ليس من مصلحتها أن تدفع أجوراً عمالية عالية لأن صناعتها المتقدمة الأخرى فى حاجة إلى العمالة الفنية المرتفعة وتستطيع أن تعطى إجوراً أعلى . أما فى

---

(١) لبيان أهمية تصدير القطن مصنعا نذكر مايلى : —

متوسط سعر الطن من الغزل الرفيع والمتوسط = ٨٠٠ ج

» » » من المنسوجات الخام = ١٠٠٠

» » » من الملابس الجاهزة = ٤٠٠٠

راجع اقتصاديات صناعة الغزل والنسيج فى مصر للمهندس حسن ناجى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج ملحق الأهرام الاقتصادى أول مارس ١٩٧٣ .

(2) Central Bank of Egypt "Report of the Board of Directors for the Yeer 1971 / 1972 p. 23.

البلاد النامية فإن التصنيع يبدأ بصناعة الغزل والنسيج لأن ذلك يتلاءم وظروف العمالة فيها فضلا عن الإفادة من تصنيع خاماتها .

مصر :

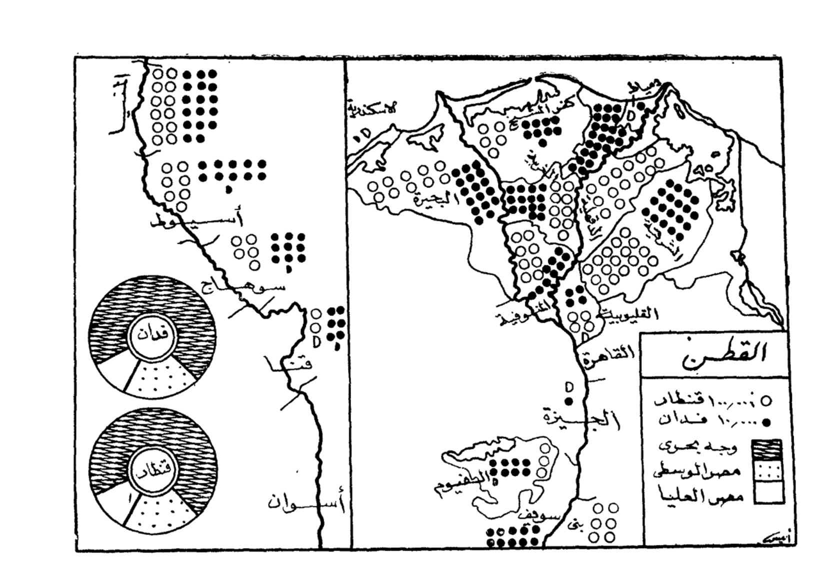
لم يعرف القطن فى مصر كأحد المحاصيل التى تلعب دوراً خطيراً فى اقتصادها قبل عام ١٨٢٠ ، أى منذ قرن ونصف ، ومنذ ذلك التاريخ اتجهت مصر إلى التوسع فى زراعته ، حتى أصبح يمثل الآن المحصول الرئيسى للبلاد ، ورغم تطور موارد البلاد فما زال يمثل أساس الدخل القومى ، فتتراوح قيمة صادراته الخام بين ١٣٥ مليون جنيه (٦٨ ٪ من مجموع قيمة الصادرات عام ١٩٦٠) ١٤٨ مليون جنيه (٤٥ ٪ عام ١٩٧٠) [(١)] بل أن قيمته تعادل أكثر من أربعة أمثال غلة الصادرات التالية وهى الأرز .

التوزيع الجغرافى :

يزرع القطن فى كل محافظات مصر تقريبا، ولكن مساحته تتضاءل فى أقصى شمال الدلتا بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فى التربة مما لايلائم نمو القطن ، كذلك تتضاءل المساحة فى الأطراف الجنوبية للصعيد لإرتفاع الحرارة مع الجفاف الشديدين مما يؤدى إلى حرق لوز القطن ، فضلا عن منافسة قصب السكر له كغلة نقدية . وتقل مساحته فى المحافظات المحيطة بالعاصمة ، وذلك لوجود سوق ضخمة فى العاصمة فى حاجة إلى كميات كبيرة من الخضروات والفاكهة ومنتجات الألبان. واعتبارا من موسم ١٩٦٧/٦٨ اتجهت الحكومة إلى عدم تحديد زراعة القطن فى هذه المحافظات ، وذلك بقصد إيجاد حلول للمشكلات التموينية . لذلك يمكن أن نميز بين النطاقات الآتية لزراعة القطن فى مصر : —

١ — نطاق شمال الدلتا بعيدا عن الأراضى الملحية والمستصلحة حديثا فى محافظات الدقهلية والغربية منه وكفر الشيخ والبحيرة والشرقية ويضم نحو ٥٦ ٪

(١) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ١٩٧١ ص ٢٣٠ .



القطن
١٠٠,٠٠٠ قنطار
١٠,٠٠٠ فدان
وجه بحرى
مصر الوسطى
مصر العليا
الاسكندرية
البحيرة
الغربية
الشرقية
القليوبية
المنوفية
القاهرة
الجيزة
الفيوم
بنى سويف
أسيوط
سوهاج
قنا
أسوان
فدان
قنطار

من الأراضى المزروعة قطنا ويسود فى هـذا النطاق القطن الطويل التيلةالممتاز (١ $\frac{٣}{٨}$ + بوصة) مثل المنوفى وجيزه ٤٥ ، جيزة ٥٩ وجيزه ٦٨ . وتتزعم الدقهلية والبحيرة والشرقية هذا النطاق .

٢ — نطاق جنوب الدلتا ويشمل محافظتى المنوفية والقليوبية ويضم نحو٨ ٪ من مساحة القطن فى مصر .ويغلب عليه الأنواع الطويلة الوسط (١ $\frac{١}{٤}$ + بوصة) مثل جيزة ٤٧،٦٧،٦٩ ودندرة . وبهذا يمكن القول أن الوجه البحرى يضم نحو ثلثى المساحة المزروعة قطنا .

٣ — نطاق الصعيدويضم٣٦ ٪ من المساحة القطنية ويزرع هناك القطن المتوسط التيلة (١ $\frac{١}{٨}$ + بوصة) مثل الأشمونى وجيزة ٦٦ وتأتى مديرية المنيا وسوهاج وأسيوط فى المقدمة .

ويلاحظ من هذا التوزيع أن التيلة تقصر كلما اتجهنا نحو الجنوب . ويرجع هذا إلى إختلاف ظروف البيئة بالدرجة الأولى ، ذلك أن انخفاض الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة فى شمال الدلتا مما يساعد الشعيرات على أن تبلغ أقصى طول لها،ثم ترتفع الحرارة وتقل الرطوبة بالإتجاه جنوباً ، هذا كما اتجهت سياسة الدولة نحو تخصيص منطقة لـكل صنف حتى تضمن عدم حدوث خلط ميكانيـكى أو طبيعى بين الأصناف حتى لا تقل قيمته .

وتبدأ زراعة القطن فى الوجه البحرى فى المدة بين أول فبراير ومنتصف مارس ، ولـكنها تبدأ مبـكرة عن هذا فى الوجه القبلى ، إذ تبدأ فى النصف الأخير من يناير ، من ثم كان جنى المحصول فى الوجه القبلى أكثر تبـكيراً عنه فى الوجه البحرى ، فيبدأ الجنى فى النصف الأخير من أغسطس فى الوجه القبلى ، على حين يتأخر الجنى فى الوجه البحرى إلى منتصف سبتمبر . ويمـكن أن يجنى مرة واحدة أو على دفعات ، ولـكن تعدد دفعات الجنى أفضل ، وعادة ما يتم على دفعتين بينهما نحو شهر عادة .

المساحة القطنية :

وقد ظل القطن يشغل نحو ١,٧ مليون فدان أو ٢١ ٪ من المساحة المحصولية فى مصر قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها ، ولم تنقص مساحته سوى فى فترة الحرب العالمية الثانية لإتباع سياسة تحديد المساحة القطنية وزيادة مساحة الحبوب لكفاية السكان والجيوش المتحالفة فانخفضت إلى ٨ ٪ . ويبلغ متوسط المساحة القطنية الآن ١,٦٤ مليون فدان (٦٦/٧٠) قد ترتفع إلى ١,٩ مليون فدان كما فى موسم ١٩٦٥ وتنخفض إلى ١,٤ مليون كما فى موسم ١٩٦٨. ولكن يبدو أنه ليس هناك توسع فى المساحة فى عدة مواسم قادمة نظراً للتوسع فى زراعة الأرز من ناحية ، وهذا بدوره يأتى على حساب المساحة القطنية فضلا عن أن الأراضى المستصلحة حديثاً لا ينتظر لها صلاحية لزراعته قبل وقت طويل . بل ويبدو أن مساحة القطن فى تناقص فقد انخفضت فى الست سنوات الأخيرة بنحو ٣٠٠ ألف فدان نتيجة انصراف بعض الفلاحين تهرباً من القرارات المنظمة للدورة الزراعية ، ولأنهم وجـــدوا فى بعض المحاصيل الأخرى ربحا أوفر من ربح القطن ، وهذا قد يؤثر على دخل الدولة من النقد الأجنبى . وكان ارتفاع تكلفة مقاومة دودة القطن حيث بلغت ٣٥ جنيهاً للفدان ، فضلا عن انخفاض ثمن شراء محصول القطن من بعض الأصناف مما جعل البعض يعزف عنه . ولكن تدخلت الدولة لترفع عن كاهل الفلاح هذه الأعباء بتوحيد تكاليف المقاومة بمبلغ ٢٢٥ قرشاً للقنطار فى الوجه البحرى ، ١٦٠ قرشاً للقنطار فى الوجه القبلى وتتحمل الدولة نتيجة ذلك ٤,٢ مليون جنيه . كما رفعت سعر شراء أقطان الصعيد بمبلغ جنيه للقنطار مما يؤدى إلى أن تتحمل مؤسسة القطن ٣ مليون جنيه سنوياً .

على العموم يمكن القول بأن سياسة الحكومة قد استقرت على تحديد المساحة المنزرعة قطناً بثلث الزمام ، لتمكن من إتباع دورة زراعية ثلاثية فى الأراضى التى تزرع قطناً لإجهاده للتربة .

العوامل التي مكنت من انتشار زراعة القطن :

ويرجع انتشار زراعة القطن والاستمرار فيه إلى عوامل طبيعيــة وعوامل بشرية ، فمن العوامل الطبيعية تربة مصر ومناخها المثاليان لزراعة القطن ، ويمكن أن نذكر في هذا السبيل ، ذلك الدفء والاستقرار المناخى الذى يسود البـلاد ، فضلا عن توفر الماء وعمق التربة الذى يتراوح بين ١٢،٧ متراً مما يتيح الفرصـــة لجذور القطن الطويلة أن تضرب بعيداً دون حاجز صخرى ، بل أن التربة المصرية فى الوادى والدلتا لاتقل فيها نسبة الصلصال عن ٢٠ ٪ وإن كانت تتراوح بين ٥٠ ، ٧٠ ٪.[١] . أما العوامل البشرية فهى أنهاغلةغيرغذائية ؛ أى لايستهلكها الفلاح ، ولذلك فقد ناسبت الملاك الزراعيين فى عصر الإقطاع وهم الغائبين عن أراضيهم ، ويؤجرون الأرض أو يزرعونها بالمشاركة ، فضلاعن مؤسسات التصدير والبنوك كانت مستعدة للتسليف على هذا المحصول أكثر من غيره .

ولا تقتصر مزايا القطن على هذا فحسب، بل له دوره فى الإنعاش الإقتصادى فى الريف ، إذ يسهم فى تخفيف البطالة المقنعة فى الريف ، فالقطن من أكثر المحصولات استغلالا لوفرة العمل فى العمل الزراعى ، فبينما يحتاج فدان القمح إلى ٢٨ يوم من أيام العمل ، وفدان الفول السودانى إلى ٢٥ يوماً ، يحتاج فدان القطن إلى ٨٣ يوما ، وما أن تنتهى عمليات الجنى حتى تظهر مجالات جديدة فى الصناعات التجهيزية للقطن من حلج وكبس ، فضلا عن أن تصنيع جزء من المحصول يفتح مجالات جديدة للعمل . وللقطن تفوق ملحوظ على الغلات الزراعية الأخرى من حيث العائد ولا يتفوق عليه فى هذا المجال سوى الفاكهة[٢] .

مكانة مصر :

وقد ظلت مصر تحتفظ بمركز ممتاز سواء فى الإنتاج العالمى أوفى الصادرات فقد احتفظت بالمركز الخامس بين الدول المنتجة ،وإن كان نصيبها قد انخفض من

(1) Hefny, B R: Egypt, a Compendium N. Y, 1958 p. 167, Quoted in "Issawi, Egypt in Revolution" p. 142.

(٢) حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصاد المصرى ، القاهرة ١٩٧٠ ص ٧٨ .

٦ ٪ عام ١٩٣٠ إلى ٤ ٪ الآن[1] نتيجة زيادة إنتاج الإتحاد السوفييتي والهند والصين وأمريكا اللاتينية والدول الأفريقية ، غير أن الذى يسترعى الإنتباه هو أهمية الجمهورية العربية المتحدة فى ميدان الأنطان الطويلة التيلة ، والطويلة الممتازة إذ يبلغ نصيبها منهما نحو ٣٦ ٪ من الإنتاج العالمى لها وهى نسبة ثابتة تقريباً خلال العشر سنين الماضية كما هو واضح من الأرقام التالية .

نسبة مساهمة جمهورية مصر العربية والسودان
فى الإنتاج العالمى للاقطان الطويلة التيلة الممتازة[2]

	٥٩/٥٨	٦٤/٦٣	٦٨/٦٧
جمهورية مصر العربية	٤٦٫٢ ٪	٤٣٫٣ ٪	٣٨٫٤ ٪
السودان	٢٩٫٣ ٪	٢٩٫٧ ٪	٣٤٫٧ ٪
	٧٥٫٥	٧٣	٧٣٫١

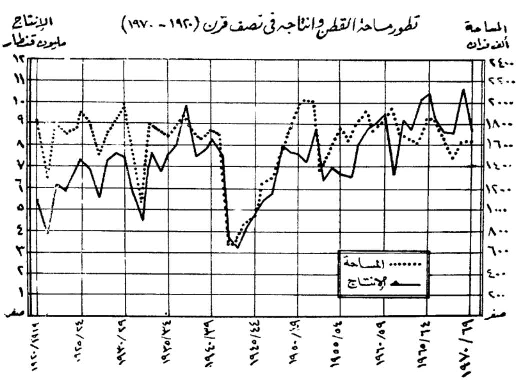
وأخيراً كان لسياسة الولايات المتحدة القطنية فى الفترة الأخيرة أثرها على السوق القطنية ، فهناك مشروعات القوانين التى تقدم للكونجرس الأمريكى بحظر استيراد الأقطان الطويلة الممتازة فى السوق الأمريكى ، وهناك الإجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة فى الآونة الأخيرة بشأن الأقطان الطويلة الممتازة ، ومنها منح المزارعين إعانة دعم قدرها ١٠ سنت للرطل مما أدى إلى انخفاض أسعار القطن الطويل التيلة المحلى ، مما دفع بالمغازل إلى سحب كميات كبيرة من الإنتاج المحلى ، وفى نفس الوقت لاتجد جمهورية مصر العربية نفسها فى مركز يسمح بمنح إعانات للمزارعين وتخفيض للأسعار بسبب ارتفاع معظم تكاليف عناصر الإنتاج ، مثل الأسمدة والآلات والمبيدات الحشرية، الأمر الذى يترتب عليه إلغاء أية مكاسب قد تعود من وراء زيادة الإنتاج . وقد

(١) Issawi; C.: Egypt in Revolution, Oxford, U.P. 1965.
وتحتل مصر الآن المركز السابع فى الانتاج العالمى بعد الولايات المتحدة الامريكية والهند والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والباكستان والمكسيك .

(٢) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن، العدد الثالث والرابع، ١٩٦٧ ص ١٨٩ .

أشار إلى هذا الوفد العربى فى الاجتماع السنوى للجنة الاستشارية الدولية للقطن عام ١٩٦٩ وبين خطورة هذه الإجراءات على الأسعار والأسواق .

وتتضح خطورة الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً على أسواق وأسعار القطن فى اتباع سياسات أخرى لا قبل للدول الأخرى المنتجة بمجاراتها مثل البيع بآجال طويلة جداً وبسعر فائدة منخفضة ، فضلا عن البيع بعملات البلاد المشترية ، وتخصيص حصيلة البيع لأغراض معينة مثل برنامج الأمن المتبادل .



شكل (رقم ١٦) تطور مساحة وانتاج القطن فى مصر خلال نصف قرن

الانتاج والاستهلاك والتصدير :

ويتراوح المحصول المصرى بين ٥٢١ ألف طن (١٩٦٥) وقد تنخفض إلى ٣٣٦ ألف طن (١٩٦١) نتيجة لفتك الآفات وبالتالى تدهور غلة الفدان من ٣١ر٠ طن إلى ١٧ر٠ طن [1] . وقد ازداد الاستهلاك المحلى بسبب التوسع فى الطاقة الإنتاجية لصناعة الغـــزل والنسيج وبلغت أقصاها فى موسم ٦٩/٧٠

(١) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، العدد الأول والثانى ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٢

١٨٤ ألف طن أو نحو ثلث الإنتاج وإن كان في بعض المواسم يزيد كثيراً على هذا الثلث ، ولكن الملفت للنظر هو الثبات النسبي من ناحية الكمية طوال العقد الماضي. ويتجه الاستهلاك المحلي إلى الأقطان القصيرة المتوسطة التيلة ، إذ تمتص الصناعة ٨٠ ٪ من احتياجاتها منها. وقد بدأت مصر تستورد خيوطاً سميكة ،وهذا معناه أنها تستعمل نوعا غير اقتصادى لارتفاع سعره وهو الأشمونى الذى يعتبر المادة الأولية الرئيسية المتوفرة لإنتاج خيوط سميكة . وأدى هذا إلى ارتفاع ثمن الغزل المصرى بالنسبة لنظيره فى الخارج بحيث لا يستطيع منافسة الإنتاج الأجنبي فى الخارج وتضطر الدولة إلى تطبيق سياسة الدعم .وتؤدى صفات القطن المصرى إلى استعماله فى الخارج، لإنتاج المنسوجات الرفيعه . ويترتب على هذا استخدامنا للقطن المصرى فى إنتاج جميع الأصناف سواء الشعبية الرخيصة أو الراقية المعدة للتصدير (فى حين أن المصانع الأجنبية تستخدم لذلك أقطانا هندية أو أمريكية رخيصة الثمن) .

وهكذا يبدو عدم تكافؤ الفرص للصناعة المصرية والصناعات الأجنبية . ومن دراسة لأسعار القطن فى ليفربول فى ١٢ أكتوبر ١٩٦١ يتضح أن سعر الرطل من القطن الأشمونى ٣٢ بنسا . بينما سعر رطل القطن الهندى ٢٠ بنسا[١] . ولما كان الإنتاج النهائى فى صناعة الغزل والنسيج يتأثر فى المقام الأول بأسعار المادة الخام التى تمثل ما يزيد على ٧٠ ٪ من التكاليف ، فلا غرابة فى ارتفاع أسعار المنتجات المصرية عن نظائرها . واقتضى هذا خفض ثمن البيع فى الخارج عن ثمن التكلفة الأصلى أحياناً . فمتر الدمور الذى يتكلف ثمانية قروش فى المتوسط يصدر إلى السودان بأربعة قروش حتى يتساوى مع السعر الذى تصدر به الهند وغيرها من الدول إلى السودان . من ثم بدأت السياسة الاقتصادية تتجه نحو استيراد خيوط سميكة من أقطان هندية لاستكمال حاجة البلاد من الغزل، فى وقت زادفيه استهلاكنا المحلى وفى نفس الوقت زادت مطالب التصدير . وكان استيراد هذه الأقطان القصيرة أمر اقتضته السياسة

---

(١) عبد السلام بدوى : عن مستقبل تصنيع القطن فى جمهورية مصر العربية القاهرة ١٩٦٧، ص ١٨٢ .

الاقتصادية لتشغيل المغازل الجديدة دون أن يؤثر ذلك فى ارتباطات التصدير. وهذه فى الحقيقة نقطة تحول فى اقتصادنا القوى من استخدام الأقطان الطويلة المصرية للاستهلاك إلى استهلاك الأقطان القصيرة المستوردة وتوجيه الأقطان الطويلة فى معظمها للتصدير .

وتأتى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٠ فى المركز الرابع فى الصادرات العالمية بنصيب يبلغ نحو ٧ ./ بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والاتحاد السوفييتى وإن احتفظت بالمكان الأول فى صادرات الأقطان الطويلة التيلة .

وتستوعب صادراتنا من القطن الخام حول ٣٠٠ ألف طن أو ما يتراوح بين ٥٥ ./ ، ٦٥ ./ من الإنتاج وما زالت الأنواع الطويلة هى الغالبة على صادراتنا من الأقطان[1] . وبمقتضى السياسة المتبعة حالياً لتصدير القطن الخام المصرى يتم التوزيع الجغرافى كالآتى : ٥٠ ./ للدول الاشتراكية ، ١٥ ./ إلى الدول الحسابية أى دول اتفاقيات التجارة والدفع كالهند وأسبانيا وتركيا والمغرب ٣٥ ./ إلى دول العملات الحرة . وكانت هذه السوق وبصفة خاصة سوق غرب أوربا هى المستورد الرئيسى لأقطاننا قبل عام ١٩٥٦ ولكن تطور الظروف السياسية أدى إلى هذا التحول . ويرى الباحثون ألاتترك أسواق العملات الحرة، لأن الانسحاب منها يعطى فرصة للدول الأخرى المنتجة للقطن لأن تجد أسواقاً خالية من المنافسة المصرية ، فضلا عن أن تركها معناه انخفاض حصيلة العملات الحرة اللازمة للتنمية وتغطية الواردات ، ذلك أن العلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية تنظمها اتفاقات تجارة ودفع ، وهذه لا يوجد معها عجز بل فائض ، على عكس أقطار العملات الحرة التى يظهر معها عجز لابد من تغطيته بالعملات الحرة أيضاً .

على العموم تستوعب أسواق الكتلة الشرقية ما يزيد على نصف صادرات القطن الخام . ويلاحظ على هذه الأسواق بالذات زيادة الطلب على الأقطان الطويلة

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة : المؤشرات الإحصائية ١٩٥٢ / ١٩٧٠ ، الجدول الخاص بكميات صادر القطن موزعه حسب الانواع ، ص ٩٢ .

التيلة الوسط والمتوسطة التيلة بدلا من الطويل التيلة الممتاز ، أما أسواق غرب أوربا فنصيبها يتراوح بين ½ ، ⅓ صادراتنا من القطن الخام وتأتى على رأسها إيطاليا ، وتستوعب هذه الأسواق الأقطان الطويلة التيلة .

وتأتى الهند فى المرتبة الثانية من حيث الاستيراد بعد الاتحاد السوفيتى فنصيبها نحو ١٠ ٪ وتمثل الأقطان الطويلة التيلة ٩٠ ٪ من جملة مشترياتها من القطن المصرى ، كذلك نمت صادراتنا إلى اليابان (٧ ٪) والولايات المتحدة ، وكل من زبائن القطن الطويل التيلة ، وإن كانت الولايات المتحدة قد انخفضت وارداتها بشكل واضح فى الفترة الأخيرة ، من ٤٠ ألف بالة موسم ٦٥/٦٦ إلى ألف بالة فقط موسم ٦٨/٦٩ .

السودان :

يعتبر القطن عماد الاقتصاد السودانى أيضاً ، ومع أن مساحته ١,٢ مليون فدان مازالت أقل من أن تقارن بمساحة الغلات الأخرى كالذرة الرفيعة ، إلا أنه على أى حال أهم محصولات السودان جميعا سواء منها الغلات الزراعية أو غير الزراعية فهو يمثل أكثر من ٦٠ ٪ من قيمة الصادرات السودانية ويحتل السودان المركز الثانى فى إنتاج وصادرات القطن فى أفريقية ، فيبلغ نصيبة نحو ١٥ ٪ من هذا الانتاج ، ونحو ٢,٥ ٪ من الانتاج العالمى[1] . وترتفع نسبة القطن الطويل التيلة إلى ما يزيد على ٩٠ ٪ من انتاج القطن السودانى .

ولا يعرف بالضبط متى عرف السودان القطن ولا كيف أدخل إليه[1]، فليس هناك ما يشير إلى هذا فى كتابات الجغرافيين والمؤرخين القدماء ولكن مما لاشك فيه أن السودان كان مصدر القطن المصرى ؛ فنه حمل جوميل بذرة القطن المصرى إلى مصر عام ١٨٢٠ وقد حصل على البذور من شجيرات قطن كانت فى حديقة

(1) Bank of the Sudan, "Economic and Financial Bulletin, October—December, 1971.

(2) Massey, R.C., "A Note on the Early History of Cotton" SNR. 1923.

« محو بك » محافظ سنار ودنقلة . يزرع للقطن فى السودان فى أراضى الرى الدائم كما يزرع فى أراضى الرى الفيضى ، ويزرع كذلك غلة تعتمد على الأمطار . وحينما بدء بزراعته فى الزايداب عام١٩٠٥ ، كانت مساحة أراضى القطن فى السودان نحو ٢٤ ألف فدان ثلثها يعتمد على الرى الفيضى (الجاش وطوكر) ولكن لم تمض خمسون سنة حتى اتسعت أراضى القطن فبلغت ٧٠٠ ألف فدان ثم قفزت إلى إلى ما يزيد على المليون فدان فى موسم ٦٣ / ٦٤ وشمل التوسع مناطق الزراعات كلها سواء التى تروى صناعياً (على الرى) التى تعتمد على الفيضان والأمطار وأصبحت أرض الجزيرة وحدها تزرع سنوياً نحو نصف مليون فدان ، بينما كانت مساحة القطن فيها لاتزيد على ٨٠ ألف فدان منذ نصف قرن .

والجدول التالى يبين المساحة المزروعة قطناً بالألف فدان تحت وسائل الرى المختلفة ، وأصناف القطن[1] .

---

(١) نشرات الإحصاءات الداخلية ابتداء من عام ١٩٥٦ أما قبل ذلك فكانت هذه الإحصاءات الداخلية تنشر ضمن الإحصاء العام للتجارة الخارجية كبيانات داخلية .

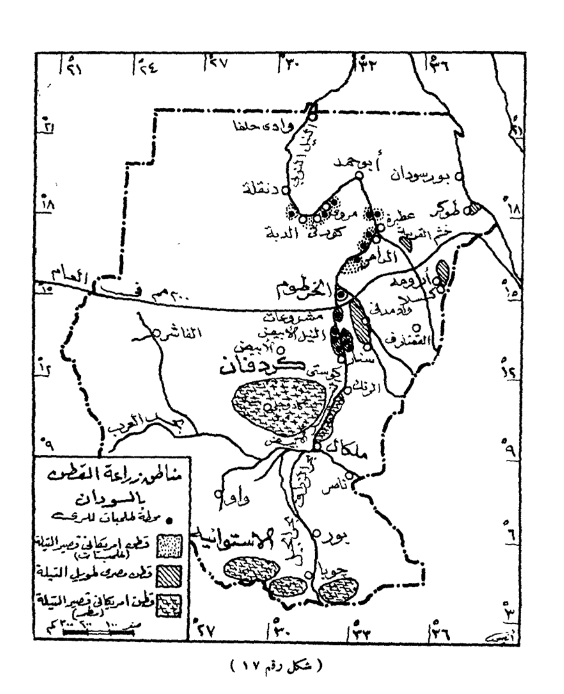
طويل تيلة (ساكل)

الموسم	رى بالراحة الجزيرة	بالطلمبات النيل الأبيض	فيضى الجاش وطوكر وخور أبوحبل	المجموع
٤٨ / ٤٩	٢٧٢	٢٢	٦٧	٣٦١
٦٣ / ٦٤	٥١٩	٢١٤	٥	٨٣٨

قصيرة التيلة (أريكانى)

	طلمبات النوبة	مطرى كرفان والاستوائية	المجموع	الكلى
٤٨ / ٤٩	٥	٧٥	٨٠	٤٤
٦٣ / ٦٤	٢٥	٢٨٦	٣١١	١٠٤٩

فواضح من الأرقام أن الزيادة الرئيسية كانت فى أراضى الرى الصناعى،وهذه تشمل أراضى الجزيرة وأراضى الرى بالطلمات على النيل الأبيض ولكنها تتركز بصفة خاصة فى الجزيرة تبعاً للتوسع المستمر فى استخدام ماء الرى . وتتميزأراضى الرى المطر والفيضى بالذبذبة فى المساحه والإنتاج ، ورغم الزيادة المستمرة فى مساحات القطن المصرى (قصيرة التيلة ، فان مديرية كردفان مازالت تزرع وحدها نحو ٨٠./ من مساحته ، وبخاصة فى جبال النوبا والجهات التى يفيض فيها خور أبو حبل . أما مناطق الرى الفيضى (الجاش وطوكر) فذبذبة المساحة فيها مداها أوسع فى طوكر عنها فى كسلا حتى يختفى القطن أحيانا منها كما حدث فى ثلاثة مواسم فى ظرف عشر سنوات فقط وهى ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٣ نظراً للانخفاض


مناطق زراعة القطن بالسودان
• مواقع طلمبات للري
قطن امريكاني قصير التيلة (طلمبات)
قطن مصري طويل التيلة
قطن امريكاني قصير التيلة (مطر)
صفر ١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ كم
وادى حلفا
أبو حمد
بورسودان
دنقلة
طوكر
مروى
عطبرة
كورتى
الدبة
خشم القربة
الدامر
الخرطوم
أروما
كسلا
ود مدنى
مشروعات النيل الأبيض
الفاشر
القضارف
الأبيض
سنار
كردفان
كوستى
الرنك
بحر العرب
ملكال
ناصر
واو
الاستوائية
بور
جوبا

(شكل رقم ١٧)

حدث خطـأ فى الترقيم ولا يوجـد نقص فى الـكتاب

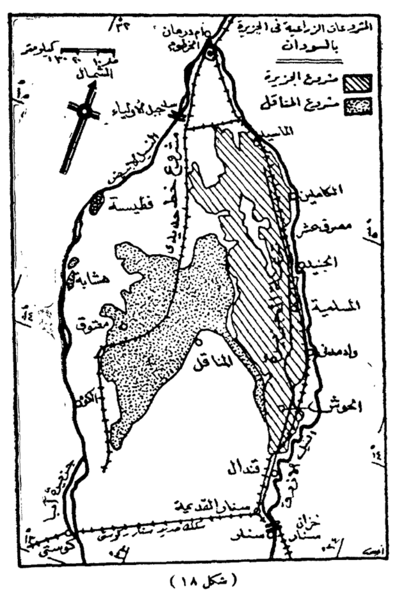
الشديد لفيضان نهر بركة[1] على العموم تزرع القطن الطويل التيلة. أما أراضى الرى الصناعى التى تروى بالطلمبات من مساحات محدودة نسبياً على ضفاف النيل فى المديرية الشمالية والخرطوم فتزرع القطن القصير التيلة ، بينما ٩٠٪ من مساحة قطن الطلمبات هو الطويل التيلة فى مشروعات النيل الأبيض . وبافتتاح خزان سنار تبدأ فترة جديدة فى تاريخ القطن السودانى بعامة ، وفى تاريخ أرض الجزيرة الاقتصادى بخاصة بحيث أصبح نصيب الجزيرة وحدها أكثر من نصف مساحة القطن فى فى السودان .

ارض الجزيرة :

وتطلق على الأرض المحصورة بين النيلين الأزرق والأبيض ، وبها أكبر مشروع زراعى عرفه السودان حتى الآن ، بعد بناء سد سنار وحفر الترع اللازمة له . فبعد أن كانت الجزيرة تستخدم كمراعى للحيوان أو زراعة بعض الحبوب على المطر ، أصبحت اليوم عامرة بالسكان ويقوم فيها الإنتاج الزراعى على أحدث الأساليب سواء فى اتباع الدورة الزراعية أو التسميد أو استخدام الآلات وكذلك مواصلة الأبحاث العلمية .

فبعد بناء سد سنار عام ١٩٢٥ وحفر ترعة الجزيرة الرئيسية ، كان أساس المشروع هو زراعة ٣٠٠ ألف فدان ، يمثل القطن ثلثها بالتبادل مرة كل عام ، ثم زادت المساحة إلى المليون فدان يزرع نحو ربعها قطناً ثم وصلت بعد إتمام مشروع المناقل إلى ما يقرب من المليونين يزرع ربعها قطناً (٥٧٨ ألف فدان عام ١٩٧٠) وتنتج وحدها ما يزيد على نصف إنتاج السودان من القطن . وإنتاجها جميعه من القطن الطويل التيلة الممتاز . وكانت الدورة الزراعية التى اختيرت أصلا لمشروع الجزيرة هى الدورة الثلاثية وفيها يزرع المستأجر ثلث الأرض قطناً وثلث آخر حبوباً للماشية ، ويترك الباقى بوراً . وكانت الحبوب

(١) راجع الموضوع بالتفصيل فى محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى : السودان ، ص ٣٥٨ وما بعدها .



(شكل ١٨)

هى الذرة الرفيعة والعلف واللوبيا . ولكن هذا النظام لم يستمر طويلا بل عدل عنه واتخذت الدورة الرباعية أساساً للزراعة . وأصبحت أرض الجزيرة تنتج إلى جانب القطن الذرة واللوبيا والفول والخضروات فى ظل الدورة الرباعية .

أنواع القطن السودانى :

وكانت أنواع القطن التى تزرع بعصر قبل الحرب العالمية الأولى هى التى تزرع فى السودان ، فهناك أصناف الميت عفيفى والنوبارى . . ومنذ ذلك الوقت أخذت أصناف القطن الطويل التيلة تتغير بتغير أصنافها فى دلتا النيل .

وبجانب الأنواع المصرية زرع القطن الأمريكي الذي يزرع على المطر فضلا عن الطلمبات في شمال السودان . الخلاصة أن بالسودان اليوم نوعان من القطن هما : القطن المصرى الطويل التيلة فى الجزيرة وكسلا وطوكر وأراضى جنوب الخرطوم وتتراوح تيلته بين ١ ٣/٨ — ١ ٦/٩ بوصة ، والقطن الأمريكى على ضفاف النيل شمال الخرطوم ومناطق الزراعة المطرية فى جبال النوبا والجنوب. ومن أهم أنواع القطن المصرى السكلاريدس ، وقد انتخبت منه أنواع عديدة أهمها X 1730 ومن أهم الأنواع الأقطان القصيرة XA1720 .

ويتبين من دراسة أرقام إنتاج القطن لمدة طويلة فى السودان ما يلى :—

١ — أن كمية المحصول غير ثابتة فى مناطق الإنتاج وخاصة فى تلك التى تعتمد على المطر أو على الرى الفيضى ، ولكن ظهر أن هذه الذبذبة تتناول أيضاً أراضى الرى الصناعى سواء بالطلمبات أو بالراحة التى تزداد فيها مساحة القطن باستمرار . وترجع هذه الذبذبات فى المحصول إلى الآفات وإن كان البعض يرجعها إلى حالة المطر قبل موسم الزراعة [١]. وعلى العموم يبلغ متوسط إنتاج السودان نحو ١٥٠ ألف طن [٢] وبلغت فى موسم ٦٨/٦٩ نحو ٢٠٠ ألف طن ، تنتج الجزيرة نحو ثلاثة أرباعها . ومن حيث مركز محصول السودان فالواقع أن إنتاجه من القطن القصير التيلة ضئيل للغاية ، ولكن مركزه يظهر فى القطن الطويل التيلة ، إذ ينتج منه نحو ٣٠٪ من الإنتاج العالمى لهذا النوع أى يأتى بعد مصر مباشرة ، وإن كان قد قفز إلى المركز الأول بين الدول المنتجة للأقطان الطويلة الممتازة بنسبة ٤٠٪ من جملة الإنتاج العالمى لها فى موسم ٦٨/٦٩ [٣] .

تصدير القطن السودانى :

وقد تغير عملاء القطن السودانى فى الستينات عن ذى قبل ، ذلك أن

(١) فيرجسون هـ . ملاحظات عن القطن : قسم الأبحاث الزراعية ، مدنى ١٩٥٤ . ص ١٠ — ١٢ .

(٢) البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الثالث والرابع ١٩٦٩ ص ٢٣٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٧ .

السودان وسع من دائرة تعامله مع الخارج ، وخاصة الكتلة الشرقية التى لم تكن بالنسبة له تمثل عميلا يذكر . فانتقلت المملكة المتحدة إلى المركز الثانى كعميل للقطن السودانى لأول مرة عام ١٩٦٢ ، واحتلت الهند المكان الأول . كذلك يلاحظ زيادة نصيب دول الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتى الذى يأتى فى المركز الثالث أو الرابع . أما عن الصين فقد انتزعت المكان الثالث عام ١٩٦٠ وتقدمت على الاتحاد السوفيتى ، غير أن الاتجاه نحو الشرق ازداد فى الثلاثة أعوام الماضية ، فقد تحول استيراد الدول الاشتراكية إلى السودان . واعتبر حاليا المصدر الأساسى لمعظم المعروض مما أدى إلى انخفاض مماثل فى الواردات من جمهورية مصر ، فقد ارتفعت واردات هذه الأقطار من الأقطان الطويلة الممتازة إلى ٥٤ ٪ من إجمالى وارداتها فى موسم ٦٧/٦٨ من السودان بينما كانت هذه النسبة ٢١ ٪ ، ٢٨ ٪ لموسمى ٦٣/٦٤ ، ٦٦/٦٧ .(١)

اوغندا وتنزانيا وافريقية الوسطى :

تأتى الكمية الباقية من الصادرات الأفريقية (٢٧٠ ألف طن) أو نحو ثلث الصادر الأفريقى عام ١٩٦٥ من عدة دول إفريقية موزعة جنوب الصحراء فى شرق وغرب ووسط القارة ، وفيها جميعاً يزرع القطن مطرياً ، كما أنه من النوع المتوسط والقصير التيلة . غير أن أهم هذه المناطق سواء من حيث الإنتاج أو التصدير ، هى منطقة شرق إفريقية . فقد ظل القطن مدة طويلة هو الغلة النقدية فى أوغندا ويرجع تاريخه هناك إلى شركة أوغندا التى ساعدتها رابطة منتجى القطن البريطانية British Cotton Growing Association التى تألفت عام ١٩٠٢ لتنمية مصادر أخرى للقطن غير الولايات المتحدة الأمريكية ، التى كانت تمد مصانع لانكشير بجزء كبير من احتياجاتها ، وبدأت الشركة توزيع البذور مجاناً على زعماء القبائل عام ١٩٠٤ حين أنتجت أوغندا ١٠٨ طن قيمتها ٢٣٦

---

(١) تقرير المؤسسة المصرية للقطن موسم ٦٨ / ٦٩ ص ٨٤ .

جنيه ، وأصبح القطن يمثل نصف صادرات أوغندا منذ موسم ١٩١٠ / ١١ . واستمر نجاح القطن بعد الحرب العالمية الأولى ، حتى لقد ارتفع الصادر قبيل الحرب الثانية إلى ٤٠٠ر٨٠ طن وهو رقم لم تشهده أوغندا بعد ذلك . وتقدم البن على القطن فى الصادرات منذ عام ١٩٥٧ وأصبح القطن الغلة النقدية الثانية ، وبلغ صادر أوغندا نحو ٧٠ ألف طن فى موسم ٦٥ أو نحو ٨ ٪ من الصادر الأفريقى ومع ذلك فهو يسهم بأكثر من ¼ الصادرات (١) وترجع منافسة البن للقطن هناك إلى أن البن يحتاج إلى جهد أقل من القطن ، ففدان البن يحتاج إلى ٨٠ يوم عمل ، بينما فدان القطن يحتاج إلى ١٤٠ يوم عمل ، كما أن البن يعطى فى نفس الوقت عائداً يقدر بثلاثة أمثال مايعطيه القطن ، ولكن ميزة القطن أنه يمكن إنتاجه فى مناطق أكثر اتساعاً من مناطق البن ، فضلا عن أن مبيعات البن يحددها عضوية أوغندا فى اتفاقية البن الدولية ، هذا فضلا عن أن إنتاجية الفدان عالية بالنسب للقطن المدارى فى أفريقية ، إذ بلغت ٢٩٤ رطلا للفدان يمكن زيادتها بزيادة رش المبيدات الحشرية . كما أن نوعه ممتاز بالنسبة للقطن المطرى ، فهو أطول من القطن المتوسط التيلة الأمريكى فهو يتراوح بين ١ ، ١ ½ بوصة ويأتى أكثر من نصف قطن أوغندا من المديرية الشرقية وربعه من بوجندا ، والخمس من المديرية الشمالية .

وتوسعت **تنزانيا** فى إنتاج القطن منذ عام ١٩٦١ ، فقد تضاعف إنتاجه فى فترة ٦١/١٩٦٥ وبلغ ٦٦ ألف طن (٢) وأصبح يمثل ٢٢ ٪ من صادرات تنزانيا . وتقوم مديرية البحيرة بتقديم نحو ٨٠ ٪ من إنتاج تنزانيا وبذلك يكاد يكون احتكاراً لقبيلة السكوما .

---

1. International Monetry Fund, " Surveys of African Economies " vol 1.

2. Ibid., 182.

والإقليم الرئيسى المنتج للقطن فى غرب افريقية هو وسط وشمالى نيجيريا وخاصة حول زاريا . ويبلغ متوسط صادرات نيجيريا نحو ٢٥ ألف طن أو أزيد قليلا من نصف الإنتاج ، مما يدل على أن جزءا كبيراً يذهب للاستهلاك المحلى . وما زال المجال متسعاً أمام زيادة الإنتاج نظراً لأن الفدان فى ظل الظروف المثالية يمكن أن يعطى ١٩٠٠ رطل قطن ببذرته إذا ما قورن بالإنتاج الحالى وهو ٢٥٠ رطلا .

وكان هناك اعتقاد بأن دلتا النيجر الداخلية فى مالى يمكن أن تكون « وداى نيل ثان » تزرع القطن ولكن ثبت أن هذه الفكرة كان مبالغاً فيها، وظلت مالى منتجا ومصدراً ثانوياً (لهذا المحصول ٩ آلاف طن) .

وتزيد أهمية القطن فى دول أفريقية الوسطى بالنسبة لاقتصادها القومي وإن كانت لا تسهم فى الصادر العالمى بنسب عالية ، فيمثل القطن ٨٠٪ من قيمة صادرات تشاد حيث تقوم .. ٤ ألف أسرة بزراعة نحو .. ٧ ألف فدان بمتوسط للانتاج السنين الأخيرة وقدره ١٠٠ طن ، وتمثل تكاليف حلج القطن ونقله عبئاً على تكاليف إنتاجه ، ذلك أنه يزرع فى مساحات متفرقة فضلا عن بعد تشاد بصفة عامة عن المنافذ المحيطية ، ويدخل القطن هنا فى دورة زراعية مع الفول السودانى والذرة الرفيعة والدخان ، ونظراً لاعتماد تشاد عليه فى صادراتها فيجرى العمل على تحسين نوعه وزيادة إنتاجه بفضل معهد أبحاث القطن والألياف النسيجية .

Institute de Recherche pour le coton et les Fibres Texitiles

وأما عمليات شراء القطن وحلجه ونقله وتسويقه فقد عهدت بها حكومة تشاد إلى شركة واحدة وهى شركة قطن تشاد (cotonfran) .

Societe cotoniere France Tchadienne ونظير هذا الاحتكار تتعهد تتعهد الشركة بشراء قطن كل المنطقة المزروعة ، وفتح مراكز شراء فى

الأقاليم ، ونقل البذور والسماد والمبيدات الحشرية إلى هذه المراكز البعيدة[١].

ويكون القطن ٢٠ ٪ من صادرات **جمهورية افريقية الوسطى** ، دخلها على أساس الزراعة الاجبارية بين عامي ١٩٢٦ ، ١٩٣٠ . وكان الأفريقيون الذين لا يطيعون التعليمات يدفعون الغرامات ويعاقبون جسدياً ، مما أدى إلى حدوث هروب من الريف . وكانت الشركات صاحبة الامتياز مسئولة عن جمع المحصول ونقله وتصديره وتحدد الإدارة كل عام نسب الأرباح والتي لم تكن تذكر حتى عام ١٩٣٦ مما جعل هذا المحصول غير محبوب لدى الأهالي . ورغم مظاهر المعارضة التي قوبل بها القطن ، زاد إنتاجه عقب إلغاء العمل الإجباري عام ١٩٤٦ وأصبح لا غنى عنه لجمهورية أفريقية الوسطى . ويزرع القطن الآن في حوالي ٢٥ . ألف فدان تنتج نحو ٢٨ ألف طن سنوياً .

---

1. Ibid., p. 182.

السيسل

يعتبر السيسل أهم مواد الألياف الصلبة أو الخشنة Hard Fibers وهى السيسل والأبسكا والهانكين ، إذ يمثل السيسل وحده ثلثى إنتاجها جميعاً .

وتسهم إفريقية بانتاجها البالغ نحو ٤٠٠ ألف طن بنحو ثلثى الإنتاج العالمى . وإذا كانت أمريكا اللاتينية قد بدأت تظهر أهميتها فى السنين الأخيرة حتى لقد احتلت البرازيل المكان الثانى بعد تنزانيا ، فان أهمية أفريقية فى تجارته الدولية لم تتزعزع ، ذلك أن البرازيل تحجز ثلث إنتاجها للاستهلاك المحلى بينما تصدر تنزانيا جل إنتاجها .

ويمثل صادر السيسل أهمية خاصة لبعض الدول الأفريقية ، وخاصة فى شرقيها ، حيث تسهم بنصف الإنتاج والصادر العالمى .

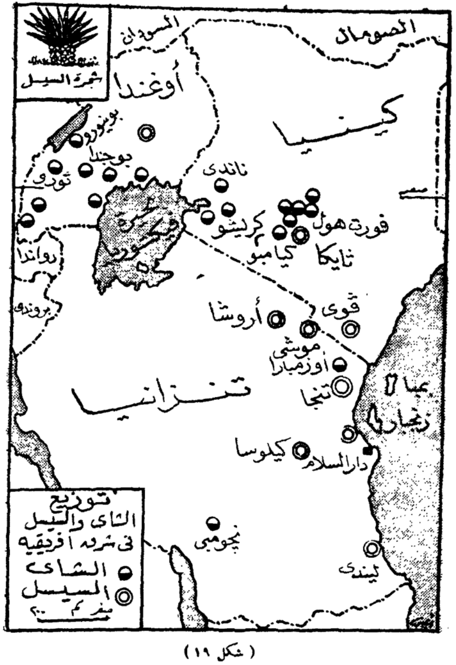
إنتاج وصادر السيسل فى العالم وأفريقية بالألف طن[1]

	متوسط ٦٦/٧٠	الصادر ١٩٧٠
العالم	٦٣٠	٧٦٣
أفريقية	٣٧٥	٣٧٢
تنزانيا	٢٠٦	٢١٧
كينيا	٥١	٤٢
ملاجاشى	٢٨	٢٥
أنجولا	٥٦	٦٥
موزمبيق	٢٤	٢٢

(1) FOA : Prod. yearbook, Trade yearbook 1971

وموطن السيسل أمريكا الوسطى، ودخل تنجانيقا على يد Hindorf الألمانى عام ١٨٩٣ وقت أن كانت تنجانيقا تابعة لألمانيا ، وهو الآن يكون أحد المحاصيل الرئيسية فى شرق إفريقية بعامة وفى تنزانيا بخاصة . وقد عمل الألمان مجهودات كبيرة لاحتكار الصناعات القائمة عليه ، ولكنه بالتدريج زرع فى كينيا وفى أوغندا وشارك الانجليز الألمان فى زراعته وصناعته . ونبات السيسل نبات ليفى ذو أوراق كبيرة تشبه السيوف ، كل منها ينتهى بشوكة حادة ويصل ارتفاعه ما بين ٦ — ٧ أقدام إذا كانت الظروف الطبيعية ملائمة . ويعمر بين ٦ — ١٠ سنوات . وتحمل كل ورقة من الأوراق عدداً من الألياف يصل إلى الألف . وينمو النبات فى شرق أفريقية ما بين سطح البحر وارتفاع ٢٠٠ متر ومن ثم اختلف طول فصل النمو فهو يتراوح بين ٣٠—٣٦ شهرا فى مستوى سطح البحر، بينما يصل إلى ٥٠ شهراً على ارتفاع ٢٠٠٠ متر [1] كما يجود فى التربة الطفلية الحمراء ، وينمو أيضاً فى تربة القطن السوداء إذا توافر الصرف الجيد، كذلك نجده فى التربة الرملية فى الجهات الساحلية ، على أنه يراعى اتفاق كثافة النبات مع قدرة التربة على الإنتاج ، فلا تزداد كثافة النبات فى تربة فقيرة . وهناك عامل آخر يتدخل فى هذه الكثافة غير التربة ، وهو نوع الزراعة وهل هى يدوية تماما أم تدخل فيها الآلات ، فتتسع المسافة بين النباتات إذا كانت آلية ، حتى يمكن للمحاريث تأدية عملها دون إتلاف النبات . وإذا كان العمل يدوياً تماماً يزرع فى صفوف والمسافة بين الصف والآخر نحو مترين . على العمـــوم ظهر أن متوسط كثافة النبات فى تنزانيا نحو ١٥٠٠ شجرة للفـــدان ، كما يتراوح متوسط المطر اللازم للنبات ما بين ١٠٠ — ١٢٠ سم ، وإن كان فى الإمكان زراعته فى مناطق يبلغ مطرها ٤٥ سم . ولأجل الحصول على نتائج جيدة يجب أن يزرع السيسل قبل أو أثناء المطر مباشرة ، وأى تأخير ينتج عنه تأخير النمو أو عدمه . وبالرغم من أنه يستطيع تحمل الجفاف فترات طويلة ولا يتأثر كثيراً

1. Matheson T. R., Bovill, E. W. « East African Agriculture ». « Oxford » U.P., 1950, pp. 178, 180.


السودان
الصومال
أوغندا
كينيا
شجرة السيسل
بوجندا
ناندى
كريشو
فورت هول
تايكا
كيامبو
روانذا
بروندى
قوى
أروشا
موشى
أوزمبارا
تنجا
تنزانيا
بمبا
زنجبار
كيلوسا
دار السلام
نجومبى
ليندى
توزيع
الشاى والسيسل
فى شرق افريقيه
الشاى
السيسل

(شكل ١٩)

بالنباتات الطفيلية فى التربة ، إلا أن الإنتاج يزداد كلما توفرت شروط النمو ، أو كلما زادت العناية به .

شرق افريقية : ويتبين من خرائط توزيعه فى شرق أفريقية أن عامل القرب من الساحل له أثره على نمط التوزيع ، والباقى يزرع بالقرب من الخطوط الحديدية ، ذلك أن تكاليف النقل تؤثر فى هذه الغلة أكثر مما تؤثر فى غلة أخرى كالبن أو القطن لانخفاض قيمة السيسل . فطن السيسل قيمته نحو ١٠٠ جنيه ، بينما طن القطن تبلغ قيمته ٢٥٠ جنيها ، من ثم كان اختيار الموقع بالقرب من الجهات الساحلية أو من الخطوط الحديدية . أما عن أثر الظروف الطبيعية فى التوزيع فهو أقل منه فى غلة أخرى لأننا رأينا أنه يزرع فى ظروف متفاوتة .

وقد ناسب السيسل **تنزانيا** أكثر من كينيا لاتساع مساحة الأراضى التى لا يمكن زراعتها بغلات نقدية أخرى . فجزء كبير من كينيا شديد الجفاف بحيث يستحيل معه زراعة السيسل ، وجزء آخر بارد نسبياً ، بينما بقية البلاد تصلح لغلات نقدية أخرى أكثر ربحا لجودة تربتها ومناسبة مناخها . على أننا لا يمكن أن ننكر أثر الظروف الطبيعية تماماً فى توزيع السيسل . فنصف مساحة السيسل فى تنزانيا تتركز فى إقليم تانجا ، بينما تحتل مساحات كبيرة من السيسل فى الأراضى حول الخط الحديدى والطرق من تانجا إلى كيلوسا فلا يوجد محصول نقدى آخر يمكن زراعته فى إقليم كيلوسا ذى الأمطار المعتدلة وفصل الجفاف الواضح . وتمتد كذلك مزارعه فى تنزانيا فى الجهات الداخلية عند حضيض جبال أوزامبار رغم انخفاض كمية المطر ، لأن المجارى المائية العديدة التى تهبط من الجبال تعوض هذا النقص ، وتستغل مياهها فى إعداد المحصول . وهناك مساحات أخرى تمتد فى إقليم أروشا وموشى حيث تصلها السكك الحديدية المتجهة إلى إقليم البن ومساحات أخرى أيضاً تتجمع حول الخط الحديدى الرئيسى ، أى خط وسط تنزانيا وتمتد لمسافة ١٠٠ ميل على الجانبين . غير أنه بالتقدم نحو غرب تنزانيا يتلاشى السيسل لارتفاع تكاليف النقل إلى الجهات الساحلية .

ويزرع السيسل فى كينيا فى الأراضى المجاورة للخط الحديدى وفى نطاق ٣٠٠ ميل من الساحل وهى أراضى غير صالحة للانتاج الزراعى بالنسبة للغلات الأخرى لأن ما يسقط بها من مطر يقل عن الـ ٥٠ سم ، وتغطيها الأعشاب الفقيرة ، ومع ذلك فنحو ⅓ مساحة السيسل فى كينيا فى المديرية الساحلية . هناك مساحات أخرى حول ممبسه ولكن معظم المساحة حول Voi على بعد ١٠٠ ميل حيث ترتفع جبال Taita التى تسمح بسقوط قدر أكبر من المطر . وهناك منطقة ثالثة فى كينيا حول Thaika شمال شرق نيروبى حيث التربة خصبة ، ولكن أمطارها غير كافية لزراعة البن . وحل السيسل محل البن الذى فشلت زراعته هناك . وكان من عوامل نجاح زراعة السيسل ذلك الفرع من الخط الحديدى الذى يمتد بين مناطق استقرار الماساى والكيكويو . فضلا عن عامل القرب من نيروبى .

وفى اوغندا كانت هناك مزرعة واحدة للسيسل عام ١٩٦٥ ذلك أن ابتعاد أوغندا عن البحر مما يعوق التوسع فى زراعة السيسل ، فى ذلك العام ظهرت مساحة تبلغ نحو ١٠ آلاف فدان بجوار بحيرة كيوجا بغرض تصنيع الناتج كأجولة لمحصول البن .

وقد تطورت مساحة السيسل باطراد حتى بلغت النصف مليون فدان فى الخمسينات ، ثم قاربت المليون فدان فى العقد السادس وكان ٧٠ ٪ من هذه المساحة فى تنزانيا وحدها ، بينما اقترب نصيب كينيا من ٢٥ ٪ من هذه المساحة .

الإنتاج : ويبين الجدول التالى تطور إنتاج السيسل فى شرق أفريقيـة :

تطور إنتاج السيسل فى شرق أفريقيه بالطن [١]

السنة	تنزانيا	كينيا
١٩٣٩	١٠٣٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠
١٩٤١	٨١٫٠٠٠	٢٥٫٠٠٠
١٩٤٦	١٠٧٫٠٠٠	٢٧٫٠٠٠
١٩٦٠	٢٠٨٫٠٠٠	٦٣٫٠٠٠
١٩٦٥	٢١٧٫٦٠٠	٦٤
١٩٧٠	٢٠٢٫٠٠٠	٤٤

كان مجموع الإنتاج ٢٨١ ألف طن عام ١٩٧٠ وكان نصيب تنزانيا وحدها ما يزيد على ٨٠٪ . وتتفوق تنزانيا فى الانتاج وهـذا طبيعى لتفوقها فى المساحة . ويتضح أيضاً من أرقام ١٩٤١ أنها أقل إنتاجاً من عام ١٩٣٩ ، وهذا يرجع إلى قيام الحـرب العالمية الثانية وفقدان الأسـواق الدولية ، لأن الحرب كانت ضربة قوية لمنتجى السيسـل ، فهجرت مساحات كبيرة وانصرف كثير من العمال عن زراعته ، لـكن بعد عام ١٩٤١ عاد الانتاج إلى الزيادة مرة أخرى . وهذا ناتج عن سقوط جاوه والفلبين فى أيدى اليابان وشدة الطلب على سيسل تنزانيا فى ذلك الوقت . ويلاحظ أيضاً انخفاض الانتاج عام ١٩٤٧ . وهذا يمـكن تفسيره بسهوله إذا رجعنا لإنتاجية الفدان ، على سبيل المثال كان إنتاج الفدان فى تنزانيا عام ١٩٤٤ (٦٢) طنا انخفض فى ١٩٤٦ إلى (٤٨) طناً وفى ١٩٤٧ إلى ٤٧ طناً .وهكذا يرجع انخفاض الإنتاج رغم زيادة المساحة إلى نقص إنتاج الفدان الذى يرجع بدوره إلى إجهاد التربة ، ثم عاد الحال إلى

(1) East Afircan Agriculture, p. 190, Production yearbook, 1971 .

ما كان عليه بعد ١٩٤٧ لزيادة المساحة المزروعة وإمكان إصــــلاح الآلات وتغييرها بعد الحرب واستخدام بعض الطرق الزراعية الحديثة نتيجة لارتفاع الأسعار الذى لاقته هذه الغلة .

غير أنه يلاحظ الآن انخفاض إنتاج السيسل بشـكل عام لمنافسة الألياف الصناعية له مما أدى إلى أن بعض المزارع تركت إنتاجه نهائياً إلى غيره من المحاصيل وخاصة فى منطقة موشى – أروشا فى تنزانيا .

وتتنافس **انجولا** على المركز الثانى مع كينيا ، وقد دخلها متأخراً ومع ذلك فيقدر بنك أنجولا أن هذه الغلة تشغل مساحة ٢٨٠ ألف فدان . ويعمل بها نحو ٢٥ ألف عامـل ، ويستثمر فيهـا ٣٤ مليون دولار . ولا تـكاد تستهلك أنجولا من إنتاجها البالغ ٥٠ ألف طن شيئاً بـل يتجه إلى التصدير وبذلك أسهم بنحو ٥٪ من صادرات البلاد(١).

اقتصاديات السيسل : يعطى النبات طيلة حياته بـين ٢٠٠ ، ٢٥٠ ورقة . وفى تنزانيـا لاتقل المـدة بين المحصـول الأول والمحصول الثانى عمـا يتراوح بين ٩ — ١٢ شهر ، وهو على عكس القطن والبن يزرع فى المزارع الواسعـة أو الضيع الـكبيرة . فهناك نحو ٢٥٠ ضيعة تتراوح مساحتها بين ٤٠٠ فـدان و ١٠٫٠٠٠ يملـكها أفراد فى تنزانيا . وكان ثلث ملاك السيسل من البريطانيين والثلث الآخـر من اليونانيين وقلة من الهنــود قبل التأميم ، أما الغالب بـين الأفريقيين فكانت زراعته فى أسوار حول مزارعهم ،ويقطعون النبات حين ترتفع أسعاره . ونظراً لأن الألياف أى الخيوط لا تمثل سـوى ٤٪ من الأوراق كان لا بد من إجراء عمليات الحصول على الألياف بالقرب من مناطق الإنتاج . على العموم فالحد الأدنى لمساحة المزرعة هو ٤٠٠٠ فدان ، وذلك لتشغيل

---

1. Van Dongen, I " Agriculture and other Primary Products " in Portuguse Africa, London, 1959, p. 258.

مصنع يقوم على إعداد الألياف . ويشترط أن تكون هذه المساحة تحت إدارة واحدة، وذلك لضمان تدفق النبات إليه وتشغيل المصنع بكامل طاقته. ولما كان السيسل نبات دائم أى يستمر فى الأرض لمدة تبلغ نحو ١٠ سنوات ، كانت تكاليف إنتاجه قليلة ، ورغم ذلك فان العائد السنوى منه أقل من معظم الغلات الأخرى ، من ثم فهو غير مجزى لمزارع يملك من ٥ إلى ١٠ أفدنة .

من أهم مشاكل الإنتاج التى تعترضه ، مشكلة زيادة الإنتاج مع المحافظة على خصوبة التربة ، ذلك أن استمرار زراعته لمدة طويلة دون دورة زراعية ودون تسميد معناه تدهور التربة . وكان العلاج الوحيد هو ترك الأراضى القديمة وفتح أراضى جديدة . لذلك اتجه الرأى للبحث عن طرق أخرى عملية واقتصادية وفنية لزراعته منذ ما يزيد على ربع قرن . ولعل وسائل زيادة إنتاج الفدان معروفة من التجارب التي أقيمت . ولكن الذى لا زال فى دور الدراسة هو إمكانيات استخدام هذه الطرق من الناحية الاقتصادية فضلا عن العناية بالمشاتل والمسافات بين النباتات وطرق قطع السيسل(١) كذلك ظهرت أهمية سماد البوتاس فى زيادة الإنتاج وزراعة البقول بين صفوف السيسل .

وهناك مشكلة العمل لأنه فى حاجة إلى أيدى عاملة وفيرة ، فجمع الأوراق عملية يدوية تحتاج إلى عمال أقوياء الجسم ، وقبائل معدودة هى التى تقوم بهذا العمل . ويجمع العامل الماهر نحو ٢٥٠٠ ورقة يومياً ، وكل ورقة تستلزم نزع الشوكة قبل ربطها فى حزم وإعدادها لأقرب خط حديدى . كذلك الأوراق تحتاج إلى عناية وإشراف شديدين حتى تصل إلى المصنع فى حالة طازجة لأنه سيصيبها إسوداد إذا تعرضت لأشعة الشمس مدة طويلة. كذلك

---

1. International Bank for Development of and Reconstruction, « The Economic Development of Tanganyka », Jhons Hopkins, 1961. p. 203.

يحتاج السيسل لأيدى عاملة مرة أخرى فى الصناعة . إذ أن عملية التجفيف بعد نزع القشرة تتم بواسطة الشمس . فهو إذن فى حاجة إلى أيدى عاملة لفرده على الأرض بنظام خاص، فان كانت هذه العملية الأخيرة يمكن الوصول إليها بالمجففات الصناعية إلا أنها تستلزم رأس مال كبير . ويقدر عدد العمال الأفريقيين الذين يعملون فى الصناعة بما يزيد على الـ ١٠٠٫٠٠٠ نسمة. وهناك مشكلة النقل وهو عامل هام يؤثر فى الإنتاج ، إذ يعبأ فى عربات صغيرة حمولتها بين ١ — ٣ طن تجرها الثيران ولكن هذه أيضاً (الثيران) قد تتعرض لذبابة التسى تسى ، ومن ثم كان لا بد من القطارات الصغيرة لتحل محل الحيوان ، وهى وإن كانت أكثر تكلفة إلا أنها ضرورية حتى يتجه النبات إلى المصنع مباشرة .

ويختلف سعر السيسل بحسب الرتبة وهذه تقدر على أساس طول التيلة واللون ، وخلوه من العقد ، والصلابة والمتانة ودرجة التمشيط الجيد ، وهو من هذه الناحية يقسم إلى نوع طويل التيلة ويتراوح طوله بين ٦ ص ٣ ق ولونه كريم يميل إلى البياض . وهناك نوع متوسط التيلة يبلغ ٦ ص ٢ ق به بعض العقد والبقع ولونه كريم ، وأخيراً هناك نوع طوله يصل إلى ثلاثة أقدام لكنه لا يرقى إلى النوع الأول أو الثانى ، لأنه أقل نظافة ولونه غير براق . ولابد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة فى إعداد السيسل وتصنيف الألياف تبعاً للمواصفات السابقة وبعد تمشيطه وتصنيفه يصبح جاهزاً ليوضع فى بالات تكبس أو تضغط هيدروليكياً وهو فى هذا أشبه بالقطن .

وتتعرض أسعار السيسل لذبذبات حادة ، فقد ارتفع سعره أثناء الحرب العالمية الثانية بعد سقوط الشرق الأقصى فبلغ ٨٨ جنيهاً عام ١٩٤٤ وسارت الأحوال حسنة بسبب الحرب حتى عام ١٩٥٠ حين وقع الزراع عقود البيع مقدماً ، وقفز السعر بسبب الحرب الكورية إلى ٢٤٥ جنيهاً للطن بل وسجل أيضاً ٢٦٥ جنيهاً .

وكانت أول ضربة لسيسل فى أبريل ١٩٥٢ ، إذ هبط سعر أجود الأنواع إلى ١٧٠ جنيها . وظهر إنتاج البرازيل والمكسيك بكميات أغرقت الأسواق، فانخفض السعر فى نهاية ذلك العام إلى ٦٤ جنيهاً للطن[1] ،وقد لوحظ انخفاض الأسعار باستمرار فى الستينيات وخاصة منذ موسم ٦٣/١٩٦٤ ، فقد كان سعر الطن من السيسل فى ذلك العام ١٤٠ جنيها،انخفض إلى النصف فى عام ١٩٦٧ وإن كانت أسعاره بدأت فى الارتفاع قليلا نتيجة لاتباع نظام الحصص للدول المصدرة له .

ونظراً لأن أسعاره لم ترتفع بسرعة مرة أخرى ، فقد أوصت اللجنة الاستشارية لهيئة الأغذية والزراعة بتقليل حصص الصادرات إذا لم يرتفع سعره إلى ٨٠ جنيها قبل أبريل ١٩٦٩ ، غير أن انخفاض الطلب على السيسل من الأمور المتوقعة لعدة أسباب أهمها ، تحول جزء من استهلاك السيسل إلى استهلاك البدائل الصناعية،وخاصة Polypropylene فى الصناعتين الرئيسيتين اللتين يعتمد عليهما السيسل وهما الحبال والبالات . وتتميز الحبال المصنوعة من البدائل الصناعية بقوة احتمالها عن حبال السيسل،وبالتالى تصبح أكثر تعميراً .

وظهر أثر هذا فى تنزانيا فى تراجع صادرات السيسل من حيث القيمة من المركز الأول إلى المركز الرابع عام ١٩٦٧ ، وفى إدخال نظام الحصص فى الإنتاج والتصدير ، وفى إعادة تنظيم وتأميم إنتاج وتصدير السيسل ، وأخيراً البحث عن غلات أخرى تحل محل السيسل[2] .

---

1. Economic, Commercial Conditions in British East Africa. Overseas Economic Surveys, London, 1953.

2. Laurence, R. R. Rationalization and Diversification in the in the Sisal Industry, E.R.B., Dar Es Salam, 1969. pp. 1,2.

المطاط الطبيعى

لا تحتل أفريقية مكانا احتكاريا فى إنتاج المطاط ، وإنما هـو هامشى بالنسبة لإنتاج الشرق الأقصى ، فانتاجها أقل من ٢٠٠ ألف طن سنويا من الإنتاج العالمى البالغ نحو ٣ر٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، ويسهم غرب أفريقية وحده بأكثرمن ٧٠٪ من الصادرات الأفريقية،معظمها تأتى من ليبيريا ونيجيريا. وقد ظهرت أهمية أفريقية فى إنتاج المطاط،بصورة خاصة أثنـاء الحرب العالمية الثانية وغـزو اليابان لجنوب شرقى آسيا، حتى لقد أصبحت سيلان وليبيريا هما المصدرين الرئيسيين للمطاط الطبيعى للحلفاء .

إنتاج وصادر المطاط الطبيعى فى العالم وأفريقية بالألف طن[1]

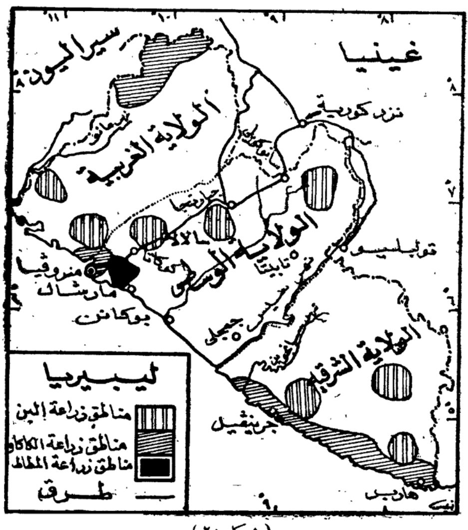
	الإنتاج ١٩٧٠	الصادر ١٩٧٠
أفريقية	٢٠٠	١٨٠
نيجيريا	٥٩	٥٨
ليبيريا	٦٧	٦٩
ساحل العاج	١١	٨
زائير	٤٠	٣١

ليبيريا :

يرتبط تاريخ زراعة المطاط فى أفريقية بليبيريا بصفة عامة وبشركة فايرستون بصفة خاصة ، فقد حصلت على امتياز زراعة مليون فدان لمدة ٩٩ عاما فى سنة ١٩٢٦ ، وكان اتجاه شركة فايرستون إلى أفريقية نابعاً من رغبتها فى الهروب من مشروع Stevenson (١٩٢٢ / ١٩٢٨) الذى نظم تصدير المطـاط ، وإلى الوضع المالى الذى كانت تعانيه ليبيريا ، لذلك كانت شروط الامتياز متواضعة للغاية ، تتمثل فى تأجير الفدان بست سنتات بالإضافة إلى ١٪ ضريبة

1. FAO : Trade yearbook 1971, p. 361.

على مجموع الصادرات ، ولـكن هذا الأخير عدل عنه عام ١٩٥٠ حينما استعيض عنه بضريبة دخل Income tax والتى تدفع منذ ذلك الوقت بحد أعلى قدره ٢٥ ٪ . هذه بداية دخول ليبيريا كمنتج للمطاط الطبيعى المزروع . وتقدمت زراعة المطاط بسرعة منذ ١٩٢٧ / ١٩٣٢ ، وفى العام الأخير هبطت الأسعار بدرجة كبيرة لدرجة أن هذه الأسعار لم تشجع التوسع فيه فحسب ، بل أصبح جمع المطاط من الأشجار الناضجة عملا غير اقتصادى ، ولـكن بعد ذلك بعامين (١٩٣٤) بدأ جمع المطاط بانتظام ، وماوافت الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠) حتى كان هناك ما يقرب من ٣/٤ مليون فدان (٧٢,٥٠٠)



(شكل ٢٠)

مزرعة ، وارتفع إنتاج المطاط إلى ٢٠ ألف طن سنويا خلال سنى الحرب . وكان هذا الاستهلاك على حساب مزارع المطاط ، فتدهور الإنتاج عقب الحرب مما أدى إلى عمل برنامج زراعى عام ١٩٥٠ لإحلال أشجار جديدة محل الأشجار المعمرة، بحيث أصبح هناك ٩٠ ألف فدان مزروعة مطاطا فى مزرعتين ضخمتين لشركة فيرستون، : ٩٠٪ من هذه المساحة فى هاربل و١٠٪ فى Cavallo ، الأولى تضم ٨ مليون شجرة ، والثانية تضم ٢ مليون شجرة . ووصل الإنتاج فى موسم ٥٥ / ٥٦ إلى ٣٨ ألف طن (من المطاط المتخثر المركز وشرائحه Coagulated, sheet rubber) . وتعتبر مزارع هاربل من أحسن وأحدث مزارع المطاط فى العالم ، فمتوسط إنتاج الفدان فى المزارع الحديثة نحو ١٦٠٠ رطل ، بينما ينخفض إنتاج المزارع الوطنية إلى ٣٠٠ رطل[١]. ويعمل فى شركة فايرستون ما يزيد على ٢٠ ألف ليبيرى ، منهم ثلاثة آلاف يعتبرون عمالا فنيين وشبه فنيين يعملون سواء فى المزارع أو فى المعامل المرتبطة بها، بما فيها أكبر معمل فى غرب أفريقية لتجهيز المطاط[٢] . وكانت شركة فايرستون مسئولة عن ٨٥٪ من الصادرات الليبيرية ، ٣٩٪ من دخل الحكومة قبل تعدين الحديد، بينما لا يمثل المطاط فى الوقت الحاضر سوى ١٧٪ من قيمة الصادرات (١٩٧٠) .

هذا وقد ظهرت ثلاث مزارع جديدة، أكبرها أنشأتها مؤسسة Goodrich بحصولها على امتياز زراعة ٥٨ ألف فدان شمال منروفيا ، وبدأ إنتاجها عام ١٩٦٣، ولذلك ينتظر أن يزداد إنتاج ليبيريا بنحو ٣٥٪ فى أوائل السبعينات .

---

1. Hance, « Liberia, American Investment and African Development » in African Economic Development New Yourk 1958, 222.

(٢) يجهز المطاط للتصدير بإضافة حامض الخليك إلى سائل المطاط ، وفى ظرف بضع ساعات تتكون فى الأوعية كتل من المطاط الرخو التى تغسل وتمرر بين اسطوانات لتشكيلها على هيئة شرائح رقيقة تدخن وتحزم للتصدير .

نيجيريا :

ظلت ليبيريا هى المنتج والمصدر الأول فى أفريقيـة حتى الستينيات حينما توسعت نيجيريا فى الإنتاج فى إقليمها الغربى فتفوقت عليها ولكن ليبيريا استرجعت مكانتها الأولى عام ١٩٧٠ .

وتسهم نيجيريا بنحو ثلث الصادرات الأفريقية (٥٨ ألف طن) بينما تسهم ليبيريا بنحو ٣٨ ٪ من هذه الصادرات (٦٩ ألف طن) وسوف يظل إنتـاج نيجيريا وصادرها نسبته ثابتة بضع سنين، حتى تبدأ الأشجار الجديدة فى الإنتاج. وعلى ذلك فأهمية المطاط فى نيجيريا أقل منه فى ليبيريا ، فبينما يمثل المطاط ١٨ ٪ من قيمة الصادرات فى ليبيريا، فلا تتعدى قيمته ٤ ٪ من صادرات نيجيريا نظراً لتنوع إنتاج هذه الأخيرة .

وتتركز مزارع المطاط فى نيجـيريا عند مصب النيجر فى الإقليم الغربى ، فهنا تمتد مزارع الشركات الأوربية، فضلا عن مزارع صغيرة لأفراد فى إقليم بنين ووارى Warri وسابل Sable ، وتسعى الحكومة لتحسين الإنتاج فى المزارع الأفريقية عن طريق إعادة تشجير المطاط فى بنين وأموتو Aumutu، كما بـدأت فى مشروع تـوزيع ١,٥ مليون شتلة منذ عام ١٩٦٥ ، ولـكن المشروع الأكثر أهمية هـو مشروع المـزارع التعاونية ، أو المشاركة Partnership etsates فى كلا الإقليمين الشرقى والغربى، فقد أسهمت فى هذا المشروع هيئات التنمية فى الإقليمين فضلا عن بعض الشركات . وفى هذا المجال تم زراعة ٤٧ ألف فدان من مجموع مساحة المشروع البالغة ٧٦ ألف فداناً ، أكثر من نصفها فى الإقليم الغربى .

وفى **الكمرون** كما هو الحال فى نيجيريا ، قامت زراعة المطاط كوسيلة لتنويع الإنتاج من ناحية وكبديل للموز الذى أصيبت مزارعه بالأمراض من ناحية أخرى . كذلك شجعت حكومات غانا وساحل العاج إنتاجه فى المزارع الحكومية ، ولكنه هنا على نطاق صغير لكفاية الحاجة المحلية التى اعتمدت على الإستيراد .

ويصدر معظم الإنتاج الإفريقي خاماً، أو بعد إجراء بعض العمليات الأولية عليه ، وإن كانت هناك بعض مشروعات صناعية، كالمصنع الذى أقامته شركة دنلوب فى غرب نيجيريا وتكلف مليونين من الجنيهات ، وكمصنع شركة ميشلان فى بورت هاركورت، والذى تكلف ثلاثة ملايين جنيه ، ولكن مع ذلك فالاستهلاك ما زال ضئيلا ، يكفى أن نعرف مثلا إن إنتاج ليبيريا عام ١٩٦٥ كان ٤٩٫٢ ألف طن ، وكان هذا هو نفس صادرها ، وكان إنتاج نيجيريا فى نفس العام ٦٨٫٩ ألف طن ، وكان صادرها فى نفس العام ٦٨٫٦ ألف طن .

وإذا كانت أسواق مطاط ليبيريا هى الولايات المتحدة الأمريكية ، نظراً لأن إنتاجه احتكار لشركة فايرستون، فان أسواق مطاط نيجيريا أكثر تنوعا ، ويتجه معظمه إلى غرب أوربا .

ويعانى المطاط الطبيعى بدوره من المطاط الصناعى (البوليدين) الذى زاد إنتاجه فبلغ نحو ٣ مليون طن[1]، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة واليابان ، وهى الأسواق التقليدية للمطاط الطبيعى . من ثم لوحظ انخفاض الطلب على المطاط الطبيعى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بصفة خاصة .

---

1. ECA « Economic Bulletin of Africa 1966.

الأخشاب

تغطى الغابات فى أفريقية نحو ١٧٢٠ مليون فدان أو ٢٣ ٪ من مساحة القارة . ويتركز ثلثا هذه المساحة فى شرقى وغربى القارة (أى فى أفريقية المدارية) ، فالغابات نادرة فى جنوبى القارة وشماليها لأسباب مناخية، تتمثل فى عدم توفر الرطوبة معظم العام فضلا عن الظروف البشرية، وهذه تتمثل بصفة خاصة فى القسم الشمالى ، حيث تدخل الانسان بالقطع والاستهلاك منذ آلاف السنين .

ويمكن تقسيم الغابات أو الحياة الشجرية من وجهة نظر هذه الدراسة إلى الأقسام الآتية :

١ — **الغابات المدارية المطيرة فى المستويات المتوسطة والمنخفضة** : ويظهر هذا النوع بصفة خاصة فى غربى أفريقية فى الإقليم الاستوائى فى نطاقين رئيسيين : الأول يمتد من سيراليون إلى غانا ، والثانى من جنوب نيجيريا ومتوغلا فى حوض الكنغو ، ويفصل بينهما فجوة توجو وداهومى الساحلية الجافة نوعا . وتمتد الغابة فى غرب أفريقية من الساحل إلى الداخل لمسافة ٤٠٠ كم ، ولكنها تمتد فى حوض الكنغو لمسافة ٢٠٠٠ كم ، أما فى مالاجاشى فتمتد على طول الساحل الشرقى بعرض يتراوح بين ٢٠ و ١٠٠ كم . والغابات المدارية المطيرة دائمة الاخضرار فى معظمها ، وإن كانت تتحول إلى شبه نفضية على أطراف الإقليم ، ذلك أن هذا النوع يحتاج إلى مطر لا يقل عن ١٥٠ سم موزعا على طول العام أو معظمه بحيث يصبح فصل الجفاف قصيراً . وتتميز الغابة بالكثافة الشجرية وتظهر تيجان أشجارها على ارتفاعات تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ مترا . وتتميز أشجار هذا النوع من الناحية الإقتصادية باختلاف أنواعها وأعمارها حتى أنه ليمكن تمييز نحو مائة نوع فى فدادين معدودة . ويمكن أن يعطى الفدان ما يقرب من ١٣٠ متراً مكعباً ، من هذه الكمية تصلح ٣٠ مترا لعمل فلنكات السكك الحديدية والقشرة والخشب المنشور . ونظراً لعدم استغلال

كل الانواع فى الوقت الحاضر فمعدل القطوع هو ٨ أمتار للفدان . وتنتمى أشجار هذه الغابات إلى مجموعة الاشجار الصلبة،مثل شجر الماهوجنى Khaya بأنواعه الجيلة النسيج والتى تستعمل كقشرة فى كسوة الأخشاب الأخرى شجر الاروكو Chlorophora excelsa وشجر الكولا .

٢ — **غابات المنجروف او غابات المستنقعات الساحلية :** وتظهر على سواحل أفريقية المدارية،سواء المطلة على المحيط الهندى أو المحيط الأطلنطى،حيث تمتد الشطوط الرملية قريبة من الساحل،وتحصر بينها وبينه مستنقعات تختلط فيها مياه الأنهار الداخلية بمياه المحيط ، وبذلك تمتد جذور الأشجار فى تربة ملحية ، ويبلغ ارتفاع الأشجار هنا نحو ١٥ متراً . وتتمثل أصدق تمثيل فى دلتا النيجر حين كانت فى وقت ما تغطى ثلاثة أخماسها . ومن أهم أشجار هذه المجموعة شجرة التك Teak ، التى تتحمل الرطوبة الجوية .

٣ — **غابات المرتفعات فى الاقاليم المدارية :** وتغطى نحو ٢٥ مليون فدان معظمها فى أثيوبيا ومرتفعات شرق أفريقية كجبل كينيا وكلنجارو والجن ، فضلا عن مرتفعات الكرون فى غرب القارة . وتختلف الأنواع هنا عن أنواع الغابات المدارية المطيرة،نظرا لانخفاض الحرارة ، ففى المستويات التى تعلو ١٥٠٠ متر ، تظهر غابات المنطقة المعتدلة الباردة ، فتظهر شجرة الصنوبر وشجرة التقربار Podocarpus milijianus والكوجى Syziguim وشجرة الاوليا Olea hochstterri .من ثم تعتبر مرتفعات الاقاليم المدارية هى المصدر الوحيد للأخشاب اللينة فى هذه الجهات.

٤ — **الحراج السفانا :** وتشمل أنواعا متعددة نظرا لاتساع اقليم السفانا ، وتباين الظروف الطبيعية وخاصة الرطوبة،التى تقل كلما بعدنا عن الجهات الاستوائية ، فضلا عن الظروف البشرية،والتى تتمثل فى تطهير الأرض عن طريق حرق الحشائش لاعدادها للزراعة . وتصبح هذه الحرائق خطرا على الغطاء النباتى بعامة ، خاصة حينما تمتد النيران لتكتسح مساحات واسعة فى فصل الجفاف . وتظهر أشجار القوبا فى الجهات المرتفعة الرطوبة،وأشجار السنط فى الجهات المنخفضة الرطوبة .

ويعيب استغلال الأخشاب فى هـذا الاقليم تبعثر الأشجار وسط الحشائش، ذلك أن حشائش السفانا هى المظهر النباتى السائد .

٥ — **غابات شمال افريقية** : وتقتصر على نطاق ضيق فى المغرب الكبير . وتدل الشواهد على انكماش مساحتها منذ العصر الرومانى . وقد ساعد على هذا الانكماش زيادة السكان والتوسع الزراعى والرعوى على حساب الغابات ، ثم كانت الحرب الثانية وزيادة قطع الاشجار،ثم حرب التحرير الجزائرية وما تبعه من احراق الفرنسيين لمساحات كبيرة خشية أن يختبىء فيها الثوار . ويحتل البلوط الفلينى Cork oak أكبر مساحة،يليه البلوط الدائم الخضرة الذى ينمو على ارتفاعات تزيد على الألفى متر،ثم يعلوه شجر الأرز اذا توفرت الأمطار على ارتفاع بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ متر ، وهناك العرعر Juniper والصنوبر الحلبى الذى يغطى السفوح الأقل مطرا .

استغلال الأخشاب :

من هذه الأقسام الخمسة للحياة الشجرية فى أفريقية، نجد أن الثلاثة الأولى هى التى أعطت أفريقية مكانا فى تجارة الأخشاب العالمية، وبصفة خاصة اقليم الغابات المدارية المطيرة . أى أن تجارة الأخشاب هى تجارة أفريقية المدارية ، بينما استغلال الأخشاب فى أفريقية المعتدلة للاستهلاك المحلى فى الدرجة الأولى. ويلاحظ فى هذا السبيل تدخل الانسان فى زراعة الغابات نتيجة تزايد استهلاك الأشجار الطبيعية ، إذ ترتب على استغلال الاشجار تدهور التربة وبالتالى عدم نمو الأشجار مرة أخرى أو ضعف النمو الثانى . من ثم كان الاتجاه نحو زراعة الغابات(١) وإذا كانت الغابات المزروعة تغطى مساحة ضئيلة وهى ٥ مليون فدان ، فان هذا النوع من الغابات له أهميته فى بعض أقاليم أفريقية مثل شرق وجنوب القارة . ويزيد فى أهميته أن ثلث هـذه المساحة من الغابات المخروطية وخاصة الصنوبر Pine . ومعظم الأنواع المزروعة من السريعة النمو كالبلوط والكافور . ويسير استغلال الأشجار على أساس دورة غابية تتراوح بين ١٠ و ٤٠ عاما .

---

(١) Siliculture

الأخشاب المستغلة فى إفريقية المدارية حجما وقيمة

متر مكعب	حجم الأخشاب المقطوعة بالمليون متر مكعب		قيمة صادرات الخشب بالمليون دولار		قيمة الخشب المنشور صادرات بالمليون دولار	
	١٩٥٦	١٩٦٨	١٩٥٦	١٩٦٨	١٩٥٦	١٩٦٨
إفريقية المدارية	١٠	١٩	٧٠	١٥٢	٢٢	٥٠
ساحل العاج	٧ر	٣ر٧	٧	٨٧	١	١٣
نيجيريا	١ر٣	٢	٨	١٣	٣	٤
غـانـا	١ر٥	١ر٤٦	١٥	١٧	١٢	١٤
جـابون	١ر٤	١ر٥	٢٢	٣١	صفر	١
زائـير	١ر٧	١ر٥	٤	٣	٢	٢
إثيوبيـا	؟	١	صفر	صفر	صفر	صفر
موزمبيق	٢ر	٩ر	صفر	صفر	١	٥
كرون	٧ر	٨ر	٣	١٤	١	٢
كنغو برازافيل	٣ر	٨ر	٨	١٨	صفر	١
أوغندا	٨ر	٨ر	صفر	صفر	صفر	١
أنجولا	٥ر	٨ر	٢	٦	صفر	١

ويلاحظ أن إنتاج أفريقية من الأخشاب فى ازدياد مستمر،وكانت بداية الاستغلال الـكثيف للتجارة منذ الحرب العالمية الأولى . واقتصر الاستغلال على الماهوجنى حتى الحرب العالمية الثانية ، حتى أن ٩٥ ٪ مما صدرته غانا من الأخشاب فى تلك الفترة كان من هذا النوع،ولـكن بعد انتهاء الحرب الثانية ، وماتبعه من نفاذ جزء كبير من موارد الماهوجنى فى أفريقية من ناحية، وشدة

FAO : Timber Trends and prospects in Africa, Yearbook of Forest products.

الطلب على الأخشاب فى العالم من ناحية أخرى أدى إلى هبوط نصيب الماهوجى إلى ٢٤ ٪ عام ١٩٥٤، وبدأت أنواع أخرى تتفوق عليه .

ويظهر من الجدول السابق زيادة حجم الخشب المقطوع من ١٠ مليون متر مكعب عام ١٩٥٦ إلى ٢٠٠ مليون متر مكعب، أى الضعف تقريباً عام ١٩٦٨ أو ١٠ ٪ من الإنتاج العالمي (١) . وليس من شك أن هذه الزيادة ترجع إلى نمو فى حجم السوق الداخلى فى كل اقليم أى زيادة الطلب المحلى، ولكنه يرجع أيضاً إلى زيادة الطلب عليه فى الأسواق الخارجية . ويعتبر الوقود أكبر مستهلك الخشب المقطوع ، إذ استهلك وحده فى التاريخ السابق نحو ١٧٥ مليون متر مكعب ، معظم هذه الكمية استهلكت فى شرق وغرب القارة ، أما الباقى فمنها ١٢ مليون متر مكعب حولت إلى خشب منشور ، ١٣ مليون متر مكعب كتل اسطوانية Round wood وعلى عكس كثير من المواد الأولية الأفريقية استمرت أسعار الخشب شبه ثابتة لعدد كبير من الأعوام من ثم ارتفعت حصيلة أفريقية من ٩٢ مليون دولار إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار فى التاريخين السابقين .(٢)

وتقوم المؤسسات الأوربية بمعظم عمليات قطع الأخشاب كما يتجه معظم الصادر إلى أوربا (٨٠ ٪) ، والباقى غالباً ما يتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

---

1. FAO, Timber Trends an Prospects in Africa, p. 13.
2. Macgeogor, J.J., « Development of Africa Primary Products and International Trade in Timber » in Stewart, I.G., Orde, H.W., African Primary Commodities, International Trade, Edingbrugh 1965, p. 186

بل ويتنبأ المؤلف بأن بعض أنواع الأشجار الحالية سوف تكون عاجزة فى المستقبل عن مد أوربا بحاجتها وخاصة من خشب القشرة .

أما التجارة بين الدول الأفريقية فهى محدودة (١٠٪) ويعتبر غرب أفريقية بحكم ثروته الغابية أكبر مصدر للأخشاب ، وإن كانت هناك تجارة فى شرق أفريقية أيضاً مثل القائمة بين موزمبيق وجنوب أفريقية ، ومعظمها من فلنكات السكك الحديدية لانتظام طلبها فى كل من روديسيا وجنوب أفريقية .

مشكلات الاستغلال التجارى للأخشاب فى أفريقية :

ذكرنا أن حجم الخشب المقطوع من الأشجار الأفريقية يقدر بنحو ١٠٪ فقط من الإنتاج العالمى للاخشاب ، رغم أن غاباتها تقدر بنحو ١٦ ٪ من مساحة الغابات فى العالم . ويرجع هذا التخلف فى الاستغلال التجارى لإخشاب الغابة الأفريقية لعدة أسباب منها :

تعــــدد الأنواع ، فرغم كثافة الغابة إلا أن الأشجار شديدة التنوع ، والاختلاط كبير سواء فى الأنواع أو الأعمار ، وهـــذا يزيد من تكاليف الاستخراج، ويضيع وقت كبير فى تحديد الأنواع والأعمار المطلوبة والمناسبة للقطع ، ويؤدى هذا أيضاً إلى نقل الآلات الثقيلة والمعسكرات من مكان إلى آخر . ذلك أنه من الصعب العثور على تجمعات نقية للانواع المرغوبة . ولا تقل العوامل الاقتصادية عن العوامل الطبيعية أثراً، فهناك صعوبات نقل الأخشاب أو الأشجار المقطوعة إلى موانى التصدير أو المناشر فتستعمل المجارى المائيه كلما أمكن، كما هو الحال فى استغلال فروع دلتا النيجر إلى ميناء سابل Sapale ، أو التطويف فى البحيرات الساحلية لغرب نيجيريا كما تستغل أنهار ساحل العاج ، أيضاً فى هذا السبيل ، بينما تقــــل أهمية أنهار غانا فى عملية نقل الخشب . وعندما يتعــذر التطويف تقــوم السكك الحديدية بدورها إذا كانت تجرى فى منــاطق استغلال الأخشاب ، كما هو الحــال فى غانا ، بينما لا تؤدى هــذا الدور فى نيجيريا لأنها لا تجرى فى أراضى الغابات المستغلة أخشابها . وعندما تعز السكك الحديدية والمجارى المائية كان لابد عن مد الطرق وعمل الـكبارى ،

ولكن هذه الطرق سرعان ما يصيبها التلف، لأنها عادة تكون غير مهيأة لتكرار مرور النقل الثقيل عليها . وإذا ضفنا اليها تكاليف النقل إلى الدول المستوردة لوجدنا فى النهاية ارتفاع تكاليف النقل من المنشأ إلى ميناء الإستيراد، حتى لتصل أحياناً إلى ٥٠ ٪ من القيمة الكلية للخشب .

ويلاحظ أن أقاليم القطع للتصدير تقع فى الجهات الساحلية لتوفر الظروف الطبيعية لنمو الغابات من ناحية ، وللقرب من موانى التصدير من ناحية أخرى. غير أن دوام استغلال الغابات فى الجهات الساحلية أدى فى كثير من الأحيان إلى إنهاكها كما حدث فى جابون ، مما اضطرت معه الحكومة إلى تشجيع الشركات على ممارسة إنتاجها فى الداخل ، ذلك أن هذه الشركات تستعمل أحدث الوسائل فى قطع الأشجار على عكس الوطنيين . ويتضح هذا من أن متوسط إنتاج المؤسسات الأجنبية من أخشاب الاكوميه ١٦ ألف طن سنوياً ، بينما لا يزيد إنتاج المشروعات الوطنية على ١٠٠٠ طن من هذا النوع . ونظراً لصعوبات النقل الآتية الذكر، فقد مدت الحكومة الطرق إلى مواطن الغابات فى الداخل ، وكان ذلك بمساعدة بنك التنمية الأوربى .

ورغم الصعوبات التى ذكرناها فقد قفزت الأخشاب لتحتل المركز السابع فى الصادرات الأفريقية، أو ما يزيد على ٢ ٪ من صادرات العشرين سلعة الأولى (١) . واحتلت المركز الثانى بعد الكاكاو مباشرة فى غانا، والمركز الثالث فى ساحل العاج، والمركز السادس فى صادرات نيجيريا .

ولكن الطلب على الخشب الأفريقى لم يؤد إلى تجارة رائجة إلا بالنسبة لأقطار محدودة كغانا وساحل العاج ونيجيريا وجابون والكنغو وأنجولا والكمرون وكينيا وتنزانيا وموزمبيق ، حيث اتبعت الوسائل الحديثة فى قطع واستغلال الأخشاب .

---

(١) راجع جدول صادرات العشرين سلعة الرئيسية .

الكتل الخشبية والخشب المنشور :

تمثل الكتل الخشبية معظم صادرات أفريقية إلى الخارج ، ونظراً لارتفاع قيمة الخشب المنشور فقد بدأت الدول الأفريقية تقيم المناشر بعد الاستقلال، وهذا ما زاد فى قيمة صادرات الخشب المنشور، كما هو واضح من الجدول (ص١٠٦). ويبرز هذا بصفة خاصة فى حالة ساحل العـــاج التى زادت صادراتها من الخشب المنشور بنحو أثنى عشرة مرة ، وفى حالة أفريقية المدارية بعامة زادت على الضعف .

وأهمية غانا ونيجيريا فى النصف قرن الأخير فى تصدير الأخشاب هى انعكاس لطلب بريطانيا على أخشابهما لأجيال طويلة ، ولمواجهة الحرب الثانية أو حتى بعد الحرب نتيجة للقيود التى وضعت على خشب منطقة الدولار ، غير أن التطور الذى يمكن ملاحظته فى السنين الأخيرة ، هو زيادة تصدير الخشب المنشور بدلا من تصديره كتلا ، وذلك لتقليل نفقات النقل بين ميناء التصدير وميناء الإستيراد ، وقد ساعد على ذلك قيام المناشر فى كثير من أقطار أفريقية. وتتعدد المناشر ولكنها كلها من الأنواع الصغيرة ، فهناك ٣٥ منشرا فى ساحل العاج ، ١٣ منشرا فى ليبيريا ، ومئات فى غانا ونيجيريا ولكن أكبرها جميعاً مناشر شركة أفريقية المتحدة بميناء سابل فى نيجيريا التى تنتج أيضاً الخشب الأبلاكاش .

وتتعدد أنواع الأخشاب التجارية ، يكفى على سبيل المثال أنه سجل فى ساحل العاج ٢٢٠ نوعاً بعضها للان غير مسجل ، غير أن المعروف للتصدير يبلغ ٢٥ نوعاً ، عشرة منها هى التى تصدر بكميات معقولة .

وإذا كان الماهوجى قبل الحرب الثانية يمثل ٩٠ ٪ من صادرات غرب أفريقية وانخفض نصيبه الآن إلى ٢٤ ٪ فهناك الأوبيشى Obeche الذى

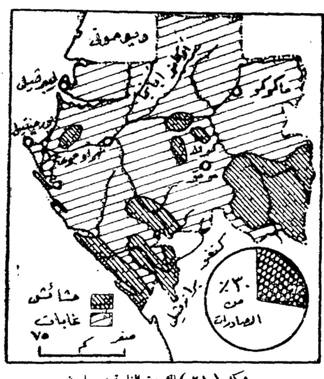
يشمل ثلى صادرات غانا من الأخشاب ، وهى شجرة ضخمة يصل قطرها إلى ٥ أقدام كما أنها خفيفة بالنسبة لحجمها .

وتأتى ساحل العاج فى مقدمة الأقطار الافريقية تصديراً للخشب ، فقد شهد أكبر توسع فى إنتاج الأخشاب من منتصف الخمسينات ، فقبـل ذلك التاريخ كان منتجا ثانويا فكان نصيبه من الأخشاب يقل عن المليون متر مكعب، ولكنه عام ١٩٦٨ بلغ ٣٫٥ مليون متر مكعب، وزادت قيمة الخشب المصدر بنحو ١٠ مرات، وكانت قيمة صادراته فى التاريخ الأخير ضعف قيمة صادرات أى دوله أفريقية من الأخشاب. وقدساعد على هذا الشروط المربحة التى منحتها ساحل العاج للعديد من المؤسساب الفرنسية ومؤسسات الجماعة الاقتصادية الأوربية حتى لقد توغلت عملية قطع الأشجار من المناطق الساحلية الغربية من أبيد جان نحو الداخل .

وتعتبر الأخشاب ثانى صادرات **غانا** بعد الكاكاو ، ومعظمها يأتى من غرب إقليم الأشانتى والاقليم الجنوبى الغربى ، وتصدر عن طريق ميناء تاكورادى، حيث جهزت أرصفة خصيصاً لها منذ عام ١٩٥٣ . وغابات الأمطار فى غانا غنية بالماهوجنى والأيروكو Okume وسابل ، وهذه جميعاً يشتد عليها الطلب . وتعتبر غانا فى الوقت الحاضر المصدر الأول للاخشاب فى أفريقية ، فقد زاد صادرها من الكتل الخشبية على ٣٥ مليون قدم مكعب، بينما زاد صادرها من الخشب المنشور والأبلاكاش على ٨٫٥ مليون قدم مكعب .

وتبدو أهمية الأخشاب فى **جابون** أكثر من أى قطر أفريقى آخر ، ذلك أنها كانت إلى عهد قريب عماد اقتصاد البلاد ، ففى عام ١٩٦٠ كانت الأخشاب وحدها تمثل ٧٣ ٪ من قيمة الصادرات ، ولكن اكتشاف المعادن أدى بهذه

النسبة إلى الانخفاض ٣٠ ٪ عام ١٩٧٠ وفى عام ١٩٦٤ كان دخل الحكومة من هذه الحرفة يمثل ٥ بليون فرنك (١) .



شكل (٢١) الثروة الغابية فى جابون

وتعطى الغابات هناك ٨٥ ٪ من مساحة البلاد ، بدأ استغلالها مع بداية القرن العشرين بقطع أشجار Okume، وهى أخشاب لينة صالحة لصناعة الابلاكاش، ومع تحسين الآلات اتجه الاستغلال إلى أنواع أخرى مثل Oziogo . ويمثل خشب Okoumé ٩٠ ٪ من الأشجار المستغلة فى جابون ، بل أن جابون أولى دول العالم انتاجا له ، يليها الكنغو برازفيل وريوموني ، ويصدر ٨٠ ٪ من هذا الخشب على هيئة كتل ، والباقى يصنع محلياً . استوردت فرنسا وألمانيا وإسرائيل من أكومية جابون عام ١٩٦٥ .

---

1. International Monetry Fund, « Survey of African Countries», vol II. p. 284.

كذلك نجح الكنغو فى استغلال أخشابه التى تستعمل فى أغراض القشرة وهو النوع المعروف باسم الاهليج Terminalia ،والذى ينمو فى الحوض الأدنى لنهر الكنغو،وخشبه فاتح اللون ذو تجزع مستقيم .وتستورد الولايات المتحدة الأمريكية معظم انتاجه .

ومن الأقطار الأخرى فى غرب ووسط إفريقية نجد الكمرون وليبيريا . أما فى أفريقية الشرقية فنجد خشب الساج، أو التك الروديسى والبودو الذى يجد سوقه فى بريطانيا . والبودو والصدر فى كينيا والنوع الأخير الذى تصنع منه أقلام الرصاص .

الفصل الخامس

الزيتيات

تنتج أفريقية النباتات الزيتية،سواء الزيوت الدهنية - أى الثابته التى لا تتبخر ولا تتطاير عند تعرضها للهواء،وكذلك الزيوت الطيارة أو العطرية .

من أمثلة النوع الأول نخيل الزيت وجوز الهند والفول السودانى ، بينما يمثل القرنفل النوع الثانى .

نخيل الزيت

زيت النخيل من أقدم صادرات القارة التى حلت محل تجارة الرقيق ، وما زالت إلى الآن تكون سلعة صادرات رئيسية،أو على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لبعض أقطار غرب ووسط القارة . وكقاعدة عامة لا نزرع شجره نخيل الزيت ولكن شجرتها الطبيعية عادة ما تترك حتى إذا ما طهرت الأرض من الأشجار الأخرى لإعدادها للزراعة ، وذلك لأهميتها كشجرة مدت السكان لفترة طويلة - وما زالت - بمادة دهنية فضلا عن فيتامين A . ولكن مع ذلك تبذل حكومات دول غرب ووسط أفريقية جهداً كبيراً لإحلال النخيل المزروع محل الأحراج الطبيعية لنشر السلالات ذات الإنتاج الزيتى العالى .

ونخيل الزيت أصيل فى إفريقية، وموطنه مستنقعات غرب إفريقية ، ومنها يمتد جنوبا حتى غابات الكونغو . ويمتد فى نطاق يتراوح عرضه بين عدة أميال ، ١٥٠ ميلا من شرقى نيجيريا الى غانا ، ونطاق أقل كثافة من غانا الى غينيا . ويجد النبات بيئته المثالية فى نطاق خمس درجات عرضية على جانبى خط الإستواء فى ظل الأمطار التى لا تقل عن ١٥٠ سم .

وتحتاج الشجرة لمنطقة مكشوفة نسبيا للنمو والتكاثر وتعتبر البيئات الحارة ذات التربة الرطبه أنسب لها . لذلك فبيئتها الطبيعية هى غابات الأروقة أو على أطراف الغابة الاستوائية،ولكن بالقرب من المجارى المائية . وهذا يجعل

بيئتها الطبيعية تمتد من السنغال إلى أنجولا بل وحتى موزمبيق . وتظهر فى النطاق الاستوائى حين تضطرب الغابة ويبنى الإنسان مساكنه ، إذ يتبعها نمو أشجار نخيل الزيت .

كذلك تناسبها الأراضى التى تغطيها المستنقعات العذبة المياه، كما هو الحال فى بعض أجزاء جنوبى نيجيريا. هذا وإن كان من الصعب التفريق هنا بين البيئات النهرية وبيئات المستنقعات.على العموم يبدو أن نخلة الزيت تنمو طبيعياً بالقرب من المجارى المائية،حيث لا تتعرض الشجرة لمنافسة النباتات الطبيعية الأخرى،وحيث يمكنها الحصول على قدر من الضوء وقدر كاف من الرطوبة .

ويفره نخيل الزيت فى المنخفضات ومن ثم كانت الجهات ذات الإنتاج الكبير هى التى يتراوح ارتفاعها بين سطح البحر ، ٣٥٠ مترا فوقه،ورغم هذا فاذا زرعت على مستويات تعلو عن هذا فانها تنمو ما دامت الرطوبة متوفرة. ولعل وجودها على مرتفعات الكمرون خير دليل على هذا ، فهنا تظهر النخلة على ارتفاع ١٣٠٠ متر، كما تظهر فى غينيا على ارتفاع ١٠٠٠ متر فوق مرتفعات فوتاجالون ، وكذلك فى شرق إفريقية ، هذا وإن كان قد لوحظ انخفاض الإنتاج فى هذه المرتفعات عنه فى السهول . ويبدو أن عامل الرطوبة أكبر أثرا من التربة لأن إنتاج الشجرة يزداد طرديا مع ازدياد كمية المطر رغم فقر التربة كما هو الحال فى شرقى نيجيريا .

كذلك يمكن أن تنمو حيث لا تكون الظروف المناخية مثالية لأكثر من سبب،منها أن النبات يكيف نفسه لمطر صيفى وجفاف شتوى، وإن كان عدد السبائط يقل فى ظل مثل تلك الظروف،ولذلك يعطى الفدان فى الملايو (حيث الظروف المثالية) ما يتراوح بين ١٠ و ١٢ طناً من السبائط، بينما ينخفض فى غرب أفريقية إلى ما يتراوح بين ٣ ، ٤ أطنان، حيث يظهر فصل جاف يتراوح بين الشهرين والثلاثة أشهر. ولكن حتى فى هذه الأخيرة فانها تعطى ما يزيد عن

$\frac{1}{3}$ طن من زيت النخيل فضلا عن $\frac{1}{2}$ طن من النوايات، وهذا يعطى قدرا من الزيت يزيد على ما تعطيه أحسن مزارع جوز الهند .

ويرتبط ارتفاع كثافة نخيل الزيت بالكثافة السكانية، فالعلاقة بينهما طردية ففى شرقى نيجيريا تظهر أدغال نخيل الزيت متصلة لدرجة أنك اذا وقفت فى أى مكان فى هذا النطاق فلا بد وأن ترى أشجاره ممتدة على مدى النظر ، وفى الحق أن سيادة نيجيريا فى صادرات الزيت والنوايات فى إفريقية يمكن إرجاعه الى الزيادة السكانية السريعة فى اقليم ذو ظروف مناخية مناسبة لهذه الشجرة ، فضلا عن موقعه الساحلى الذى أدى الى تسهيل عمليات النقل .

ويبلغ من درجة الكثافة الشجريه فى بعض جهات نيجيريا أن الأشجار تتقارب من بعضها، لدرجة أنه من الصعوبة بمكان فلاحة الأرض وزراعة غلات أخرى تحتها ، ومع ذلك أدى الازدحام السكانى الى زراعة بعض النباتات التى يلائمها الظل، مثل الكوكويام فضلا عن الكسافا واليام والذرة العريضة، وإن كان محصولها قليل .

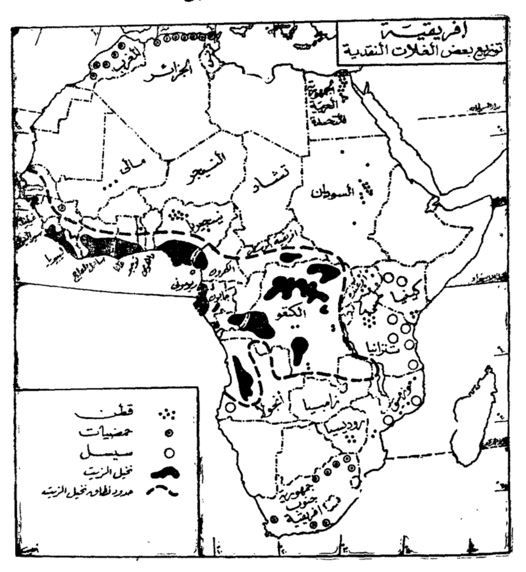
الزيت واستخداماته :

ونخلة الزيت منتجة للغاية ، تبدأ الإثمار وعمرها من ٥ — ٦ سنوات ، ثم تبلغ مداها فى السنة الخامسة عشر ، وتستمر فى الإنتاج حتى تبلغ من العمر ٦٠ أو ٧٠ عاما ، وتحمل كل شجرة عشرة سبائط سنوياً ، بكل منها ٢٠٠ بندقة ، ولكن على العموم الأشجار البرية فقيرة فى إنتاجها ، بعكس المزروعة التى قد يأتى إنتاجها عشرة أمثال الشجرة البرية .

ويستخلص الزيت من منطقتين فى الثمرة ، الطبقة اللحمية الخارجية المحيطة بالنواة pericarp ، وتحتوى هذه على ما يتراوح بين ٣٠٪ ، ٧٠٪ من وزنها زيتاً، ويستخرج زيت الطبقة الخارجية بالطرق البدائية للاستهلاك المحلى عن طريق

الغلى وكشط الزيت . وأدخلت المعاصر اليدوية فى غرب إفريقية التى يمكنها الحصول على ٦٥٪ من وزنها زيتاً اذا كانت الثمار طازجة .

أما النواة Palm Kernel فتحتوى على نصف وزنها زيتاً ، ولكن تزداد أهميته لنقاوته ورائحته الطيبة وطعمه المستحب . ويستخلص الأفريقيون كميات صغيرة بالطرق البدائيه عن طريق شى النوايات ثم سحقها ونقعها فى مياه دفيئة،ويستعملونه كدهان للجلد أو للشعر أو للطهى .



(شكل ٢٢)

وقد اقتصر عصر النوايات على نطاق تجارى على معاصر أوربا وأمريكا حتى عام ١٩٣٩ حينما بدأ تركيب أول معصره للحصول على زيت النواة فى الكنغو ، ثم تبعه غرب أفريقية الفرنسى عام ١٩٥٠ . ونظرا لإمتياز زيت النواة فقد بلغ سعر الطن منه ١٢٩ جنيها عام ١٩٦٥ ، بينما بلغ سعر الطن من زيت النخيل ٩٩ جنيها،وسعر طن النوايات ٦٥ جنيهاً فى ذلك العام .

وتتعدد استخدامات زيت النخيل،فقد استخدمه الوطنيون الأهالى فى غرب أفريقيـة فى الطهى والاضاءة واستخدمته أوربا فى صناعـه الصابون وصناعـة المرجرين (الزبد الصناعى) . ويتوقف استعمال كل نوع على حسب نوعية الزيت، وعلى مـدى توافر الزيوت الأخرى · إذ يمـكن فى الاستخدامات الصناعية أن يحل زيت محل الآخر، بمعنى أنه إذا حـدث نقص فى نوع فيمـكن للآخر أن يحل محله .

على أن زيت النخيل يستعمل أكثر من الزيوت النباتية الأخرى فى المنتجات الغذائية،بسبب التحسن الذى طرأ على ما يدخل منه فى التجارة الدولية وإذا كان الاستخدام الرئيسى له قبل الحرب الثانية كان فى صناعة الصابون ، فانه دخـل ميدان الصناعات الغذائية بانتهاء الحرب، نظرا للأزمة الشديدة التى عانتها أوربا فى المواد الدهنية. ثم قل استخدامه فى صناعة الصابون بسبب ارتفاع نوعيته،غير أن ما يتمتع به هو وزيت جوز الهند من خصائص ـ وأهمها أنهما يذوبان فى درجة حرارة تقـل عن درجة حرارة الجسم البشرى ، وعنـدما تتجمد تـكون صلبة هشة ـ ما جعل زيت النخيل من أصلح الزيوت لصنـاعة الصابون المبشور وصابون التواليت والمنظفات فضلا عن الفطائر والـكريم المثلج .

مكانة افريقية :

تحتل أفريقية مكانة ممتازة فى إنتاج زيت النخيل ، ونواته ، فهى تنتج نحو ٧٢ ٪ من زيت النخـيل العالمى (٩٥٨ر٣٥٠ طنا) ، ونحو ٧٠ ٪ من نواياته (٧٢٠ ألف طن)، وقـد تبوأت أفريقية هذه المـكانة منذ عشرينات القرن

العشرين ، ولكن دخول الملايو وجزر الهند الشرقية ميدان الإنتاج على أساس المزارع الواسعة، أدى إلى ظهور آسيا كمنتج رئيسى، أسهم قبيل الحرب الثانية بنحو ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمى ، لأن طريقة المزارع الواسعة هناك أدت إلى وفرة الإنتاج . ذلك أن إنتاج الفدان فى جنوب شرق آسيا كان يعادل عشرين مرة إنتاجه فى المزارع الصغيرة لغرب أفريقية . ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية، وما أحدثته من تخريب فى ميادين جنوب شرق آسيا ، أدى إلى رجوع مكانه أفريقية .

التوزيع : وتظهر شجرة نخيل الزيت فى أفريقية على ساحلها الغربى، عند خط ١٦ شمالا بالقرب من سانت لويس فى السنغال ، أما فى الداخل فقد شوهدت فى النيجر الأعلى ، أى عند درجة ١٣ شمالا بالقرب من بماكو ، ولكن رغم ظهور بعض النخيل المزروع بالقرب من داكارا وفى غمبيا ، فلا توجد مساحات واسعة منه فى أقطار الساحل من الشمال حتى درجة ١٠ ، ١١ شمالا ، إذ يمتد نطاق النخيل فى غرب أفريقية خلال العروض الجنوبية فى سيراليون وليبيريا ، وساحل العاج وغانا وتوجو وداهومي ونيجيريا والكمرون والأقاليم الإستوائية لكنغو برازفيل وزائير ، أما الحد الشمالى لهذا النطاق فيختلف ويتدرج تبعاً لظروف المطر والتضاريس ، فعلى الساحل هناك مساحة صغيرة محيطة بأكرحيث يسقط من المطر ٧٠ سم سنوياً . وتحل حشائش السفانا محل أدغال نخيل الزيت .

إنتاج وصادرات زيت النخيل فى العالم وإفريقية[١]

بالألف طن

القطر	الإنتاج	الصادر	القطر	الإنتاج	الصادر
	١٩٧٠/٦٧	١٩٧٠		١٩٧٠/٦٧	١٩٧٠
العالم	١٥٠٠	٩٥٧			
أفريقية	٩٨٠	٢٨٧	سيراليون وغانا وداهومى ساحل العاج وكرون	٢١٥	
نيجيريا	٤٠٢	١٥٩	أنجولا	٣٦	١٤
زائير	٣٣٢	٨١			

إنتاج وصادرات نوايات نخيل الزيت فى العالم وأفريقية

القطر	الإنتاج	الصادر	القطر	الإنتاج	الصادر
العالم	٩٨٨	٦٣٩			
أفريقية	٦٤٨	٥٩٤	زائير	١٢٠	—
نيجيريا	٢٢٥	٤١٥			
سيراليون وغانا وغمبيا	٧٢	٥٢			

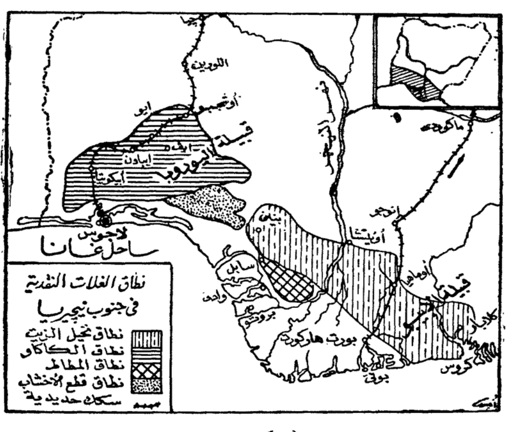
صادرات زيت النواة بالألف طن

القطر			القطر	
العالم	٥٢		كنغو كنشاسا	٣٢

(1) FAO « Production Yearbook, 1968, pp. 220, 224, Hartely, G.W.C., The Oil Palm », London, 1970, p. 19.

أما فى **شرق افريقية** فيبدو أن مناخها جاف بالنسبه لنخيل الزيت ، من ثم لا يظهر هنا على هيئة نطاقات، وإنما مساحات متناثرة وعلى ارتفاعات تقل عن ١٢٠٠ متر بالقرب من البحيرات أو المجاوى المائية، حيث تتوفر الرطوبة المناسبة كما هو الحال فى النطاق الذى يبلغ عرضه نحو ١٢ ميلا على الساحل الشرقى لبحيرة تنجانيقا . كذلك يظهر فى السهول الساحلية من نهر طانا فى كينيا إلى دار السلام فى تنزانيا على هيئة بقع غير متصلة ، هذا فضلا عن جزر زنجبار وبمبا ومدغشقر .

نيجيريا : وتحتل نيجيريا المكان الأول ـ سواء على النطاق الإفريقى أو العالمى ـ فى إنتاج الزيت والنوايات وكذلك فى صادراتهما ، فلها ما يقرب من نصف الإنتاج الإفريقى من الزيت والنوايات، (٤٧٠ ألف طن — ٣٨٠ ألف طن)



(شكل ٢٣)

على الترتيب . ومازالت نيجيريا هى المصدر العالمى الأول ويتجه صادرها إلى

أسواقها التقليدية فى أوربا وخاصة المملكة المتحدة ، بحيث أصبحت صادراتها من زيت النخيل وزيت الفول السودانى تكفى نحو ٤٠٪ من احتياجات المملكة المتحدة . وإذا كان نصف إنتاج الزيت فى نيجيريا يتجه للسوق المحلى ، فان معظم النوايات تذهب للتصدير . وتستورد الجماعة الاقتصادية الأوربية نصف هذه النوايات .

والنطاق الرئيسى فى نيجيريا هو الإقليم الشرقى أو إقليم الأيبو ، حتى لقد أعطى هذا المحصول إسمه لهذا المركز منذ القدم،وعرف باسم مركز أنهار الزيت River oil District حيث يكاد ينفرد بنخيل الزيت لملاءمة الظروف المناخية، فالمطر يزيد على ١٥٠ سم ويتحمل النخيل التربة الرملية فضلا عن كثافة السكان العالية . وفى هذا النطاق تبلغ كثافة النخيل حداً يستحيل معه زراعة الغلات الغذائية .

وقبل ظهور البترول فى الإقليم الشرقى كان نخيل الزيت يمثل عماد اقتصاد هذا الإقليم وزيت هذا الإقليم وإن كان من النوع المتوسط فان مزارع كالابار Calabar وسابل Sable تمطى أنواعاً ممتازة سواء من الزيت أو من النوايات ، غير أنه يلاحظ فى نفس الوقت أن هناك عوامل ساعدت على انخفاض صادرات نيجيريا من الزيت والنواة فى العقد الماضى، كزيادة الاستهلاك ورسوم التصدير العالية والتى جعلت السعر للمستهلك يزيد قليلا عن نصف سعر التصدير (فوب) فأدى هذا ـ كما هو واضح من الأرقام التالية إلى انخفاض الصادر فى الستينات عنه فى الخمسينات .

صادرات نيجيريا بالألف طن(١)

	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٥
زيت نخيل	١٨٥	١٧١	١٨٣	١١٩	١٣٤	١٥٩
نوايات نخيل الزيت	٤٥١	٤٤١	٤١٨	٣٦٧	٣٩٤	٤١٥

(1) Hartely, Ibid. p. 26

ولكن رغم هبوط صادرات نيجيريا من الزيت فان مكانتها فى تجارة النوايات محفوظ ، فهو وحده يمثل نصف الصادرات العالمية من هذه السلعة .

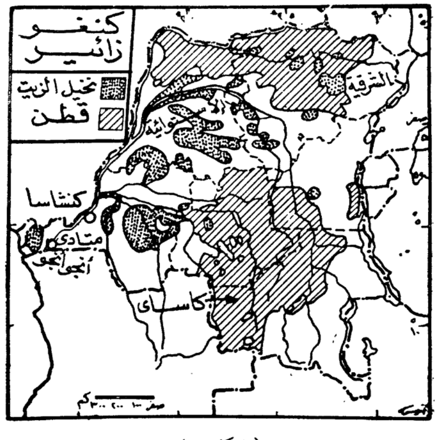
ويعتبر بورت هاركورت هو الميناء الأول لتصدير زيت النخيل فى العالم، أما إذا اتجهنا إلى الإقليم الغربى ، فيجد نخيل الزيت منافسة من الكاكاو، لأن شجرة النخيل تتأثر بالفصل شبه الجاف، فتصبح أليافها أكثر رقة، ويستهلك زيت الإقليم محلياً أو يصدر إلى شمال نيجيريا ، بينما معظم صادراته إلى الخارج هى من النوايات . ويلاحظ بوجه عام فى نيجيريا أن التطورات الحديثة قد أثرت فى هذا المحصول وصادراته، منها استخدام المعاصر الآلية الصغيرة المعروفة باسم Pioneer mills بدلا من المعاصر اليدوية ، ومنها زراعة الأنواع الجيدة والعناية بجمع الثمار ونظافة الزيت قبل شحنه . ولعل أهم إنجازات بلغتها نيجيريا فى سنوات ما بعد الحرب، هى تحسن نوعية الزيت المصدر وذلك بخفض نسبة الأحماض الدهنية، كنتيجة للفروقات فى الأسعار بين الزيوت التى تحتوى على نسبة لا تقل عن ٥ر٣٪ من هذه الأحماض وبين الأنواع الممتازة . وكان هذا التحسن نتيجة لإدخال المعاصر الآلية فى الأدغال الطبيعية للاقليم الشرقى، وظهر أثرها فى ارتفاع نسبة الأنواع الممتازة والتى تقل فيها نسبة الأحماض عن ٥ر٣٪ من ٢ر٠٪ عام ١٩٥٠ إلى ٧ر٩٣٪ عام ١٩٦٣ وأصبح معظم الإنتاج التجارى من هذه الأنواع الممتازه ، أما الأنواع الرديئة ونسبتها قليلة كما ذكرنا ـ فتجد أسواقها فى الهند. وهناك مشروع لإقامة معمل ضخم فى شرقى نيجيريا لعصر النوايات، يتكلف ٣ر١ مليون جنيه ، وحينئذ سيتم عصر معظم النوايات ، ويزداد صادر نيجيريا من الزيت ويقل من النوايات(١)

زائير : كان زيت النخيل ونواتها على رأس قائمة الصادرات النباتية فى الكنغو من حيث الوزن والقيمة منذ عام ١٨٨٧ . وتنمو شجرة النخيل برية

---

(1) Ibid, p. 25

في وسط وجنوبي الحوض ، وفي بعض الأحيان تقترب كثافتها من كثافة نظيرتها في شرق نيجيريا ، ولكن المعتاد في هذه الأدغال أنها أقل تناسقاً . وتظهر على هيئة أشرطة أو في بقع تتناوب مع الأشجار الأخرى . غير أن إنتاجه التجاري الذي أعطاه المكانة الثانية بعد نيجيريا (١٧٩ ألف طن من الزيت ، ٩٠ ألف طن من النوايات) أي ١٨./٪ ، ١٣./٪ من الإنتاج الافريقي على الترتيب لم يبلغه إلا بعد زراعتها في مزارع واسعة . فهذه المزارع مسئولة عن ثلاثة أرباع إنتاج الكنغو في الوقت الحاضر . وتشرف الشركات الأجنبية على هذا الإنتاج ، ومن أكبرها شركة زيوت الكنغو Huileries du Congo Belge (HCB) (وهي فرع من شركة يونيلفر Unilever) فهي وحدها مسئولة عن ٤٠./٪ من الإنتاج ، وتمتلك وحدها ما يزيد على ١٥٠



(شكل ٢٤)

ألف فدان، كما كانت هذه الشركة مسئولة عن جمع محصول ٢٥٠ ألف فدان موزعة على مزارع تتراوح مساحتها بين ٨ آلاف و ٣٥ ألف فدان فضلا عن جمع محصول ٢٥٠ ألف فدان من الأشجار الطبيعية . ويعمل لديها ٥٠ ألف نسمة، وتبلغ استثمارات شركة يونيلفر هنا نحو ٦٤٫٤ مليون دولار، وإن كانت لا تقتصر فى استثمارها على نخيل الزيت .

وتميز الكنغو بأنه من أفضل الأقطار معالجة لمنتجات النخيل ، فشركة زيوت الكنغو لها وحدها ١٧ معصرة حديثة ، من ثم تعصر معظم النوايات فى الكنغو بدلا من تصديرها إلى أوربا . ويفسر هذا بطبيعة الحال على أساس خفض تكاليف النقل ، نظراً لبعد مناطق الإنتاج عن الواجهة البحرية ، عكس الحال فى نيجيريا . هذا وقد استفادت منتجات النخيل كثيراً من المجارى المائية المتعددة ، فكان لرخص هذه الوسيلة فضلا عن سكك حديد متادى أثرها فى زيادة للتوسع فى صادرات زيت النخيل . وظهرت اهتمامات فائقة بعد الحرب الثانية بعمليات شحنه إلى الخارج،فأقيمت فى كينشاسا مستودعات ضخمة للزيت التى تضخ الزيت فى سيارات ناقلة له حتى عربات السكك الحديدية إلى متادى حيث تستقبله مستودعات (انجو انجو — متادى)،التى جهزت لشحن الناقلات الضخمة . وهكذا كان لهذه العناية بالزيت أثرها بعد الحرب فى زيادة صادرات الزيت وتدهور صادرات النوايات ، فزائير هو المصدر الأول فى العالم لزيت النواة (٣٢ ألف طن عام ١٩٦٥) .

نطاق جابون الكمرون كنغو برازافيل :

لا يسهم بقدر كبير فى صادرات الكمرون وجابون ، وإن كان يعتبر من الصادرات ذات الأهمية فى كنغو برازافيل ، ومع ذلك فهو لا يسهم بأكثر من ٧٪ من صادراته . ويعانى زيت هذا الإقليم من نقص الأيدى العاملة والمنافسة الحادة فى الأسواق الفرنسية من جانب الفول السودانى السنغالى ، ومع ذلك فهناك بداية لإنتاجه فى المزارع الواسعة فى جابون والكنغو .

العوامل المؤثرة فى نمط الانتاج والتسويق :

وتتدخل عدة عوامل محلية غير العوامل الطبيعية مؤثرة فى نمط انتاج وتسويق منتجات نخيل الزيت منها :

١ — استخدام زيته للطعام، بكثرة لدرجة أن استهلاك الفرد قد يصل الى ١٠٠رطل سنوياً فى بعض الأقاليم ، وأن النوايات يصدر معظمها بسبب صعوبة تكسيرها بالآلات البدائية .

٢ — المنافسة من الغلات الأخرى كالكاكاو، حيث يجد تفضيلا فى ساحل العاج ، والبن الذى يجد تفضيلا فى ساحل العاج وبعض أجزاء سيراليون وغينيا .

٣ — يتم استخراج النواة فى بعض الحالات دون استخراج الزيت من المادة اللحمية الخارجية . ويرجع هذا إلى أنه فى بعض جهات غربى أفريقية تكون الثمار رديئة بدرجة لا تشجع على استخراج زيتها ، وبالتالى يحصل الإنسان على النواة منها كما هو الحال فى سيراليون وبعض أجزاء غانا وداهومي.

٤ — كبر حجم المحصول يؤدى الى اقتصار التصدير على المناطق القريبة من طرق النقل ، من ثم فالنطاق الساحلى هو اقليم التصدير ، ولا يتحرك نحو الداخل الا حين يتوفر مجرى مائى صالح للملاحة أو خط حديدي . وعلى العموم شهدت هذه المناطق الساحلية تحسناً كبيراً فى شحن وتسليم منتجات النخيل ، بما فيها إقامة محطات تجميع وأنابيب لتحميل الزيت على الناقلات المخصصة له .

على العموم إذا كانت هناك منافسة فى انتاج الزيوت من النباتات الأخرى كالسودانى والسمسم وجوز الهند وبذرة القطن وغيرها مما يجعل المنافسة حادة، فان نخيل الزيت يتفوق عليها جميعاً فى اعطائه أكبر إنتاج للفدان بين الزيوت النباتية جميعاً ، واستهلاكه كغذاء فى ازدياد ما يعرض انخفاض استخدامه فى صناعة الصابون .

مكانة زيت النخيل بين صادرات الزيوت العالمية (١)

	٣٨/٣٤	٤٦	٥٤	٥٩	٦٠	٦٢	١٩٦٤
٪ زيت النخيل بالنسبة للزيوت النباتية	١٧ر٨	٢٥ر٤	٢٢ر٣	١٧ر٨	١٦ر٩	٢ر٤٠	١٣ر٨
٪ زيت النخيل بالنسبة ٪ لجميع الزيوت	١٣ر٤	١٨ر١	١٥ر٩	١٢ر٦	١٢	١٠ر١	٩ر٥

ويتضح من النسبة المئوية السابقة إنخفاض نصيبه فى مجموع صادرات الزيوت .

ويرجع هذا لعدة أمور منها زيادة الاستهلاك المحلى ، وعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى الدول المنتجة الرئيسية وعزوف أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية عن استثمارها فى هده الأقطار .

الأسواق الرئيسية لزيت النخيل :

والسوق الرئيسى لتجارة زيت النخيل من غرب أفريقية هو أوربا ، وكذلك الحال فى النوايات ، ولم تظهر دول مستوردة ذات شأن من خارج أوربا سوى الولايات المتحدة الأمريكية لفترة معينة ، فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية سوق زيت النخيل قبل الحرب الأولى ، وقدر استهلاكها بين عامي ١٩٠٩، ١٩١٣ بنحو ٢٠٪ من المعروض العالمى . وزاد نصيبها بعد الحرب حتى بلغ ٥٠٪ من المعروض عام ١٩٣٠ ، ثم بلغ الذروة عام ١٩٣٧ حين وصل ١٨٣ ألف طن ، ولكنه انخفض بعد الحرب إلى ٣٠ ألف طن . ويعزى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية كمستهلك رئيسى لزيت النخيل إلى منافسة الزيوت النباتية الاخرى ، وخاصة زيت فول الصويا ، فضلا عن التكنولوجيا الحديثة التى قللت من الطلب على زيت النخيل فى صناعة العلب .

(١) Hart.ey, op. cit., p. 33

الفول السودانى

وموطنه الأصلى أمريكا الجنوبية ويعرف لدى الأوربيين بأسماء عديدة، مثل monkey nuts, pea nuts ويعتبر من المواد الغذائية الرئيسية لدى الأفريقيين فى جهات عديدة، خاصة أفريقية المدارية بين خطى ٨ ، ١٤ شمالا، وبصفة خاصة بين ١١ ، ١٣ شمالا فى التربات الغرينية والرملية، أو بمعنى آخر التربات الخفيفة بوجه عام . كذلك يحتاج إلى مطر لا يقل عن ٣٥ سم سنويا فى المناطق الرطبة، كالسهل الساحلى لسنغال ، أو ما يتراوح بين ٦٠ ، ٩٠ سم فى الجهات الداخلية الجافة . وإذا تمتع الإقليم بفصلى مطر أمكن الحصول على محصولين سنويا، نظرا لأن فترة إنباته تتراوح بين ٣,٥ ، ٥ شهور . ويوجد نوعان من الفول السودانى : النوع الزاحف Spreading er runner والنوع العنقودى bunch ، والنوع الثانى أسهل فى حصاده، نظرا لتجمع الحبات معا ، ولكن الشائع فى أفريقية هو النوع الزاحف (١) . ويزرع السودانى عادة مع غلات أخرى كالذرة الرفيعة بأنواعها أو مع القطن ، وأن كان يحتاج كما ذكرنا إلى تربات أخف من تربات القطن .

وتحتوى حبة الفول من الأنواع الجيدة على نصف وزنها زيتا تقريبا ، ويستغل هذا الزيت على نطاق واسع فى الطهى فى غرب أفريقية ، كما يدخل فى صناعة الزبد الصناعى والصابون فى الدول الصناعية . وتسهم أفريقية أيضاً بثلثى الصادرات العالمية من هذا الزيت (٢٥٠ ألف طن) ، وكان هذا الزيت من السلع الرئيسية التى شاهدت نموا ملحوظا فى صادراتها إلى أسواق العالم الرئيسية فى السنوات الخمس الأخيرة، غير أننا لا يجب أن نعتبره غلة صادرات فقط فى أفريقية ، فهو غلة غذائية فى المكان الأول ولكن قلة الاستهلاك الناتج عن قلة السكان هو الذى

---

1. Masefield, G. B., « A Handbook of Tropical Agriculture, p. 33.

أعطى الأقطار الأفريقية هذه المكانة العالية فى الصادرات العالميةفهو غلة غذائية ونقدية فى آن واحد .

مكانة افريقية وصادراتها :

ولا تشترك أفريقية سوى بنحو ثلث الإنتاج العالمى (٥ مليون طن غير مقشور)[١] ،ولكنها تسهم بنحو ثلاثةأرباعالصادرات العالمية (مليون طن) ، ويرجع ذلك إلى أن المنتجين الأول والثانى فى العالم وهما الهند والصين ولها نحو ٦٠ ٪ من الإنتاجالعالمى يذهب محصولهما فى الاستهلاك المحلى . ومن هنا كانت أهمية أفريقية بعامة وغرب أفريقية بخاصة فى ميدان التجارة العالميةلهذه الغلة . ويصدر الفول السودانى مقشورا أو غير مقشور ، ولكن الغالب على الصادرات هو السودانى المقشور حتى تقل تكاليف النقل،وخاصه إذا كان من إنتاج الجهات الداخلية البعيدة عن الساحل ، ذلك أن تكاليف النقل تؤثر فى إنتاجهوفى توزيعه الجغرافى ، فزراعته التجارية كثيفة، حيث يتوفر النقل الرخيص بالقرب من خطوط النقل فى السنغال وغمبيا ، وفى نيجيريا حولخطى زاريا — نجورو زاريا ـ كورا نامودا ، وفى النيجر بالقربمن حدودهمع نيجيريا . وقد تمتد زراعته نحو الشرق فى شمالى نيجيريا مع تكملة وصلة السكك الحديدية إلى ماديجورى .

وقد خرجت أول شحنة من الفول السودانى من غرب أفريقية إلى روان عام ١٨٤٠ . ويمكن أن نميز المناطق الرئيسية لإنتاج وتصدير الفول السودانى فى أفريقية فى إقليمين رئيسيين . أحدهما غرب أفريقية ، والثانى فى أفريقية الشرقية . ويتميز غرب أفريقية بأنه منطقة الإنتاج والتصدير بامتياز .

---

(١) تتراوح نسبة المقشور إلى غير المقشور بين ٦٠ ٪ ، ٧٥ ٪ .

إنتاج وصادرات الفول السودانى

إنتاج العالم وأفريقية من الفول السودانى بقشره ٦٦ / ٧٠ بالألف طن(١)		صادرات العالم وأفريقية من الفول السودانى المقشور عام ١٩٧٠ بالألف طن(٢)	
العالم	١٦٨٦٥	العالم	٩٨٠
أفريقية	٤٨٣٠	أفريقية	٧٥٦
نيجيريا	١٠٢٤٣	نيجيريا	٢٩١
السنغال	٨٠٢	السنغال	٣١٦
أوغندا	٢١٣	السودان	٦٣
السودان	٣٥٠	غمبيا	٣٤
النيجر	٢٢٢	مالى	١٧
		غينيا البرتغالية	١٤
مالاوى	١٨٠		
كمرون	١٧٦		
غمبيا	١١٠٢		

نيجيريا : والفول السودانى هو المحصول الرئيسى للاقليم الشمالى ، ورغم أن السنغال يحتل المركز الأول فى تصدير الزيت ، فان نيجيريا تحتل المركز الأول فى الإنتاج والمركز الأول فى صادراته مقشورا . وبذلك تسهم نيجيريا بأكثر من ربع الصادرات العالمية، ثم تأتى فى المركز الثانى بعد السنغال فى صادرات زيت هذه الغلة (٣٢ ٪) ، والواقع أن الصادر من السودانى المقشور وحده

(1) FOA : Production year book, 1968.
(2) » : Trade year book, 1968, p. 209.

يـكفى لصناعة ٣٠٠ ألف طن من الزبد الصناعى . ولعل الإنتاج الضخم للاقليم الشمالى يرجـع إلى استعمال زيت السودانى فى صناعـة الزبد الصناعى منـذ عام ١٩٠٣، فضلا عن وصول الخط الحديدى إلى كانو عام ١٩١٢ ، فحتى عام ١٩١١ لم يزد الإنتاج عن ١٩٣٦ طنا ، ولـكنه قفز إلى ١٩٢٨٨ طنا عام ١٩١٣ عقب سنة واحـدة من وصول الخط إلى هناك . وزادت الصادرات تدريجيـا حتى الحرب الثانية ، واستمرت الزيادة بعدها حتى زادت على النصف مليون طن سنويا فى الوقت الحاضر، كما تبلغ المساحة المزروعة نحو مليون وثلاثة أرباع المليون فدان، ومتوسط مساحة المزرعة نحو ٣½ فدان يخصص منها فدان لزراعة هذه الغلة .

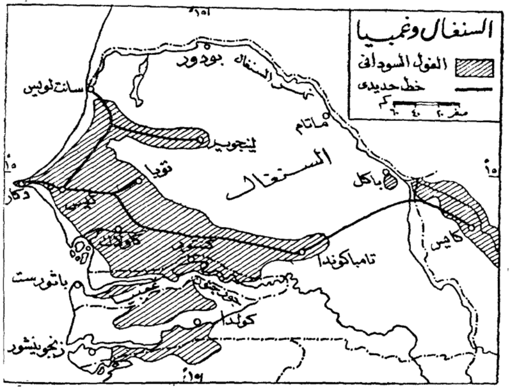
ويأتى ٩٠ ٪ من محصول نيجيريا من الإقليم الذى يحده جنوبا خط يجرى من كوارا نامودا جنوبا إلى زاريا ، ثم يتجه شمـالا بشرق إلى ما بعد نجورو ، فالى الشمال من هذا الخط تسود التربة الرملية ، كما يتراوح مطره بين ٧٠سم، ١٠٠ سم ، فتصبح بيئة مثالية لهذا النبات ، كما هو الحال حول كانو ، غير أنه بزيادة البعـد نحو الشمال حول كتسينا وفى جنوب النيجر، تصبح التربات أكثر فقراً ويتراوح المطر بين ٥٠ سم ، ٧٠ سم ، ومن ثم يقل الإنتاج، ومع ذلك يظـل المحصول مربحا كغلة صادر ، أما إذا إتجهنا إلىا لجنوب من الخط المذكور تصبح التربة ثقيلة، وبالتالى يكون القطن أنسب لها ، ومع ذلك فحتى فى هذا الإقليم فالفول السودانى ضرورى ليدخل مع القطن ضمن دورة زراعية لتخصيب التربة [1] .

وهكذا يصبح مركز كانو هو المركز الرئيسى لإنتاج وتصدير الفول السودانى باسهامه وحده بنحو ثلثى الصادر ، بينما معظم الباقى يأتى من مراكز كتسينا وسوكتو وبورنو التى يعتمد ٦٠ ٪ من سكانها عليه كغلة نقدية .

---

(1) Church, H., « West Africa, » p. 495

السنغال : والفول السودانى فى السنغال بمثابة ماء الحياة لسكانها فالفول ومشتقاته يمثل الصادر الرئيسى لها ، يكفى مثلا أن زيته يمثل أكثر من ٤٠ ٪ من صادراتها ، وتعتبر رابع دولة منتجة له فى العالم (مليون طن بقشرة) بعد الهند والصين ونيجيريا ، وهى ثانى دولة فى الصادرات العالمية والأفريقية (٢١٦ ألف طن) ، بل أن الحركة والنشاط الاقتصادى فى داكار وسانت لويس يرتبط تماما بهذه الغلة ، وبذلك تعتبر السنغال من الأمثلة العديدة فى أفريقية فى الاعتماد على غلة واحدة .



(شكل رقم ٢٥)

وقد ساعدت الظروف الطبيعية على نجاح زراعة السودانى ، ومنها التربة التى تتراوح نسبة الصلصال فيها بين ٢ ٪ ، ٥ ٪ ، ومع ذلك فقد عانت هذه التربة من الإجهاد الشديد بسبب تكرار زراعتها ، خاصة فى المناطق القديمة بين داكار وسانت لويس . ويظهر هذا فى أراضى قبيلة الولوف Wolof الشمالية والوسطى لتكرار حرق واقتلاع النباتات الطبيعية ، عكس أراضى قبيلة السرر Serer الذين

حافظوا على النبات الطبيعى فى أراضيهم بل وسمدوا التربة . ويمثل السودانى غلة غذائية ومحصولا رئيسيافى صادرات السنغال منذ عام ١٨٤٠،وكان عامل الطلب الملح عليه من جانب مصانع الصابون الفرنسية ، فضلا عن عدم وجود ضريبة جمركية على ما تستورده من هذه الغلة من عوامل إنتشار هذه الغلة . وكانت المناطق الأولى لزراعته فى وادى السنغال حول بودور Podor وماتام matam وباكل Bakel ، وبالقرب من سانت لويس ، وبالقرب من شبه جزيرة رأس فرد ، وتربات هذا الإقليم مجهدة الآن تماما لاستغلالها منذ القدم.وكان أول دفعة كبيرة للانتاج وفتح مناطق جديدة لزراعته بعد إفتتاح خط حديد (داكار ـ سانت لويس عام ١٨٨٥) ، ثم كانت الدفعة الثانيــة مع مد الخط الحديدى شرقا من ثيس Thies فوصل تامبا كوندا Tambaconda ، ومنها اتجه شمالا بشرق إلى كايس Keyes فى النيجر عام ١٩٢٣ ، بهذا انتشر الفول السودانى شرقا حيث المناخ أكثر مناسبة، والتربة أكثر خصوبة منها فى إقليم سانت لويس ـ داكار .

وإذا كان مد الطرق ساعد على إنتشار زراعته بعيدا عن الخطوط الحديدية، فان السكك الحديدية مازالت الوسيلة الرئيسية لنقله.ويمثل مركز كولاك Kolak الإقليم الرئيسى لزراعته فى الوقت الحاضر . فيضم وحده نحو نصف المساحــة المزروعة فولا فى السنغال ، كما أنه مسئول عن نصف الإنتاج المعروض للبيع ، ويليه فى الآهمية مركز ثيس Thies وديوربل Diourbel وكلاهما مسئول عن ١٥٪ من المساحة المزروعة،ونفس النسبه المعدة للتصدير ، بينما تعطى المناطق التى دخلت حديثا ميــدان الإنتاج الزراعى أعلى إنتاجيــه للفدان مثــل تامبا كوندا وكزامانس .

وكان لهذا المحصول أثره فى أن أصبحت السنغال وغمبيا مصبا لنحو ٣٥ ألفا من العمال الموسميين لزراعة الفول وحصاده ، يتجه ثلاثة أرباعهم إلى مركز

كولاك يفيا يتجه ما يتراوح ما بين ١٠، ٢٠ ألفا إلى غمبيا . وكان معظمهم يأتون من السودان الفرنسى قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن معظمهم يأتى من غينيا على الأقدام، رغم توفر السكك الحديدية . وعرف السنغال زراعة المحصول ميكانيكيا شمال كافرين بنحو ١٢ ميلا، حيث ظهرت مساحة ٦٠٠٠ فدان ذات تربة مناسبة، تشرف عليها وزارة الزراعة .

كذلك قامت الشركة العامة للزيوت المدارية Compagnie Generale des Tropicaux Oleagineux بتطهير الف فدان فى وادى كازامنس على بعد ثمانية أميال من Sédhiou ، ولكن صادفتها عقبات أهمها قرب الغطاء اللاتريتى من السطح ، وذبذبة المطر الحادة خاص فى شهرى يونيه ويوليه ، فضلا عن إنتشار الحشائش . فقررت الإدارة بعد عام من الفشل حرث الأرض قبل البذر مباشرة .

وارتبطت عملية تقشير الفول السودانى بنهاية الحرب العالمية الأولى بغية تقليل تكاليف شحنة . وارتبط أيضا إنشاء معامل صغيرة لعصره أقيم أولها فى داكار ، وصدرت السنغال زيتا أول مرة عام ١٩٢٧ . واقتصر صادرها من زيت السوانى على ٥٥٠٠ طن سنويا إلى ماقبل الحرب العالمية الثانية ، نظراً لمنافستها لمعامل الزيوت فى فرنسا . ولكن سرعان ما ارتفعت هذه الكمية إلى ١٤٥ ألفا بعد ذلك . وهكذا كانت الحرب الثانية نقطة تحول فى تاريخ عصر الفول السودانى وتصدير الزيت ، لأن السوق الفرنسية لم تعد مفتوحة لاستقبال الفول السنغالى . وأقامت مؤسسة فرنسية من دنكرك معملا كبيراً لإستخراج الزيت عام ١٩٤١ بطاقة قدرها ٢٠ ألف طن سنويا فى داكار . ومدت الأنابيب لنقله إلى رصيف الميناء ، وأصبح يستعمل بديلا للزيوت المعدنية فى شمال وغرب إفريقية ، ومن ذلك الحين وهو يصدر إلى الجزائر والدار البيضاء لإجراء عمليات التكرير النهائى . وأقيم معملان آخران

للتكرير النهائى طاقتهما ١٨٠٠ طن من الزيت ، ٤ آلاف طن من الصابون، فضلا عن ١٠٠٠ طن من الكسب للماشية ، ثم تعددت المعامل خارج داكار كمعامل ليندبان Lyndiane ولوجا Louga ودوروفيسك وديوربل وغيرها ، والتى يذهب إنتاجها من الزيت الخام للتكرير النهائى فى داكار. ولمعامل الزيت فى السنغال القدرة فى الوقت الحاضر على عصر كل الإنتاج السنغالى ، ولكنها تقتصر على عصر ٣٥٠ ألف طن تعطى نحو ١٤٥ الف طن من الزيت سنويا ، ثلاثة أرباعها خاما والباقى يكرر نهائياً. ويذهب الخام إلى معامل فرنسا وشمال أفريقية للتكرير النهائى . ويجمع الزيت فى مستودعات أقيمت خصيصا له سعتها ١٥ ألف طن فى النهاية الشمالية لميناء داكار . ويمكن للناقلات أن تحمل منه بمعدل ٣٠٠ طن فى الساعة ، وهكذا تتميز السنغال على الدول الأخرى المنتجة للفول السودانى بعصر معظم محصولها، عكس الحال فى غمبيا ، مما يوفر تكاليف النقل، ويعطى الوطنيين وقودا وغذاء ،فضلا عن تشغيل الأيدى العاملة .

غمبيا . ويمتد نطاق السودان من السنغال إلى غمبيا الذى يمثل ٩٠٪ من قيمة صادراتها . ويقوم الإفريقيون بزراعته فى مساحة تزيد على ٢٠ ألف فدان، ويعاونها فى هذا العمال الموسميون الذين يأتون الإقليم من مالى وغينيا البرتغالية وغينيا . وفى نفس الوقت يزرعون المساحات الصغيرة الممنوحة لهم ، حتى أن البعض يقدر ثلث صادرات غمبيا من إنتاج هؤلاء العمال . وهناك اتجاه لإدخال الأرز كغلة نقدية فى الآقليم الساحلى،حتى يقل الاعتماد على السودان ولتخفيف واردات الأرز .

مالى . وتمثل صادرات الفول السودانى أيضاً أكثر من ٣٠ ٪ من صادرات مالى ، وأكثر من ٦٠٪ من صادرات النيجر ، ويزرع فى مالى فى غربها بالقرب من الخط الحديدى ، ويعوق التوسع فيه للتصدير عامل البعد عن الخط الحديدى،وتكاليف النقل العالية .

السودان : عرفت الزراعة السودانية الفول السودانى منذ زمن بعيد، و يزرع هذه بصفة خاصة فى الأراضى الرملية فى كردفان وجبال النوبا والمديرية الاستوائية، كما يزرع فى مساحات محدوده على الرى الصناعى فى شمال السودان ، و تنتج مديرية كردفان وحدها نحو ٥٠٪ من المحصول الذى يزيد على ٣٠٠ ألف طن، يليها منطقة الروصيرص . و تختلف الأنواع التى ينتجها السودان ، ولكن مع هذا تعد مماثلة للانواع التى ينتجها غرب أفريقية ، ويستهلك السودان أكثر من نصف المحصول الباقى . وقد أخذت صادرات السودان من هذه الغلة تزداد حتى أصبحت تمثل الغلة الثالثة فى قائمة الصادرات ، فلا يسبقها سوى القطن والصمغ العربى، بل وقفز إلى المركز الثانى بعد القطن مباشرة عام ١٩٦٢ (١) .

---

(١) محمد محمود الصياد ومحمد عبد الغنى سعودى ، دراسة فى الوضع الطبيعى والسكان البشرى والبناء الاقتصادى ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

زيت الزيتون

تنتج أفريقية أقل من ١٠ ٪ من الانتاج العالمى لزيت الزيتون ، أو نحو ١٤٠ ألف طن سنوياً فى المتوسط ، ومع ذلك فهى مصدرة لأكثر من ٣٠ ٪ من صادراته العالمية، أو ما يزيد على ٥٠ ألف طن . وصادرات أفريقية من زيت الزيتون كلها من نصيب المغرب الكبير ، أما جنوب أفريقية فرغم أنه منتج للزيت فانه لا يسهم فى الصادرات الأفريقية بنصيب .

الإنتاج والصادر من زيت الزيتون فى العالم وأفريقية بالألف طن [1]

		العالم	أفريقية	تونس	الجزائر	المغرب
الإنتاج المتوسط	٦٧/٦٤	١٤٠٠	١٢٠	٦١	١٧	٢٥
الصادر »	٦٥/٦٤	١٧٢	٥٣	٤٨	٣	٢

تونس : إذا ذكرت الأشجار المثمرة فى تونس ، ذكرت شجرة الزيتون فى مقدمتها، فهى إحدى الأسس التى يعتمد عليها الإقتصاد التونسى ، كما يعتمد عليها معظم السكان كمادة دهنية أساسية، نظراً لنقص اللحوم والدهون الحيوانية ، كما أنه مورد رزق لعدد كبير من السكان يزيد على نصف مليون نسمة ، وتزيد أهمية الزيتون لأن زيته يصدر إلى مناطق العملة الصعبة ، فقد كان يمثل الاقتصاد التونسى، حتى ظهر البترول أخيراً ، فأصبح يأتى فى المركز الثانى فى الصادرات التونسية ، (وهو هنا أشبه بالنبيذ فى الجزائر الذى وضعه البترول فى منطقة الظل) وإن كان مازال مورداً هاما للعملة الصعبة . أما من الناحية الإجتماعية فأثره واضح فى ارتباط رخاء السكان ورفاهيتهم بوفرة المحصول وإرتفاع أسعاره، فبعد موسم جمع الزيتون يتمثل الرخاء فى كثرة حالات الزواج، وهو فى هذه أشبه بقطن مصر . ولئن كانت شجرة الزيتون تشاهد فى جميع أجزاء تونس تقريبا ، فانه يمكن تمييز المناطق التالية كمناطق رئيسية لإنتاج الزيتون .

1. FAO: «Production yearbook, 1968, Trade year book, 1967,p330..

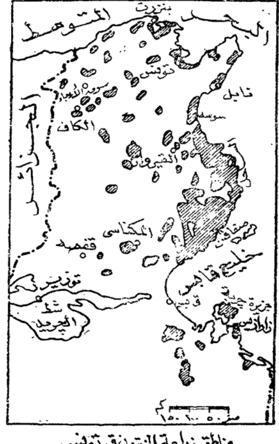
(١) المنطقة الشمالية : من رأس بون حتى قابس ، وهى أصلح المناطق الزراعية فى تونس وخصوصاً فى زراعة الزيتون، وإنتاج الفدان فى هذا الاقليم يفوق إنتاجه فى أى إقليم آخر فى تونس ، فبينما نجد إن الفدان هنا يسمح بنمو ٢٦ شجرة ، تنتج حوالى ١٨١٦ رطلا، نجده فى الجنوب لا يسمح بنمو أكثر من ١٧ شجرة تنتج حوالى ١٤٩٢ رطلا ، كما تتميز المناطق الشمالية بامكان غرس الأشجار وسط الحاصلات الزراعية الأخرى وخاصة القمح . وقد شجعت فرنسا المستوطنين على التوسع فى زراعة الزيتون فى هذه المنطقة لتشجيعهم على البقاء فى الأراضى الجديدة، ولتعويض النقص فى إنتاج الزيتون فى فرنسا ذاتها .

(٢) منطقة سوس : وقد توطنت فيها زراعة الزيتون منذ ثمانية عشر قرنا ، حيث زرع الزيتون للحصول على زيته للاستهلاك المحلى، ولكن الإنتاج كثيرا ما فاض عن الحاجة ، ووجد الزيت طريقه إلى الخارج . ونظراً لكثافة السكان الشديدة فقد عملوا على تحسين الإنتاج والإفادة الكاملة من مياه الأمطار . ويعيب هذه المنطقة أن بها كثيراً من الأشجار المعمرة، وهذه بدورها قليلة الإنتاج ، وحتى ما يزرع حديثا مازال يزرع بنفس الطريقة البدائية، فالحرث وغرس الأشجار وجمع الزيتون وعصره تتم كلها بالطرق القديمة . كذلك تؤدى مشكلة الملكية وتفتتها بين الأبناء إلى أن الشجرة الواحدة أحياناً يمتلكها أكثر من شخص، وبالتالى يصبح من الصعب إقتلاع الأشجار القديمة وتحسين الإنتاج .

وقد أدت هذه المشكلات إلى إنخفاض مستوى معيشة السكان فى هذا الإقليم وتدهور المحاصيل ، ومع ذلك فزيت الزيتون يعتبر أهم صادرات منطقة سوس ، كما تعتبر غاباتها — التى تبلغ مساحتها نحو مليون فدان — من أجمل مناطق الزيتون فى العالم .

٣ — منطقة صفاقس : لم تظهر زراعة الزيتون فى هذه المنطقة بشكل واسع إلا منذ الإحتلال الفرنسى عام ١٨٨١ . وتختلف زراعة الزيتون فى هذه المنطقة

عن منطقة سوس فى أن مزارع سفاقس من نوع المزارع الواسعة، التى سيطر عليها المستوطنون الفرنسيون، وساندتهم فيها الحكومة . وقد ساعد على هذا أن جانباً كبيرا من الأرض فيما وراء سفاقس كان من أملاك الدولة ، فكان فى الإمكان تحويل جزء منها كاقطاعيات للمستوطنين . كما ساعد نظام المغارسة (المشاركة) إلى قسمة الأرض بين الملاك والزراع بعد أن تؤتى الشجرة أكلها (فترة تتراوح بين ١٢ — ١٥ سنة) . وتستخدم فيها الآلات ، مما ساعد على إعداد مساحات واسعة ، كما أدى إلى بعد الأشجار عن بعضها ، مما يسمح بتخلل الشمس وسهولة الحرث والرى، وبالتالى يؤدى هذا إلى زيادة المحصول . ولا تتميز المزارع هنا على مزارع سوس بضخامة المساحة فحسب ، بل تتميز عنها أيضاً بجودة زيتها .



مناطق زراعة الزيتون فى تونس

(شكل رقم ٢٦)



كثافة السكان فى تونس للكيلومتر المربع

(شكل رقم ٢٧)

٤ — منطقة زلرزيس : وتمتبر إمتدادات المنطقة سفاكس للتشابه الكبير في التربة والمناخ . وطرق الزراعة الحديثة .

الانتاج والعوامل المؤثرة فيه :

ويقدر عدد أشجار الزيتون فى تونس بنحو ٣٩ مليون شجرة عام ١٩٦٥، منها ١٣ مليونا فى الشمال ، ١٢ مليونا فى الوسط ، ١٤ مليونا فى الجنوب . هذا ويبدأ جمع الزيتون فى أوائل نوفمبر وديسمبر حتى فبراير، وأحيانا إلى مارس . وتتعدد أنواع الزيتون حتى تقرب من الخمسين نوعاً ، ولكن هناك نوعين لهما شهرتها التجارية لارتفاع نسبة الزيت فى ثمارها وجودته، وهما الشتوى والشملالى . على العموم ارتفعت نسبة الانواع الجيدة والممتازة من الزيت التونسى حتى أصبحت تشكل ثلاثة أرباع الانتاج بينما هذه النسبة في البرتغال ـ الدولة التي تسبق تونس ـ لا تتعدى ٥٠ ٪ . وهناك برنامج لزراعة نحو نصف مليون شجرة سنوياً، حتى أصبح لتونس مركز الصدارة فى أفريقيــة . أما من حيث الانتاج فهو وإن كان فى ازدياد إلا أنه لا يمكن الحكم عليه بوجه عام، نظرا لتأثره بظروف المطر ، كما هو واضح من الجدول التالى فى سنين متقاربة للغاية .

انتاج وصادر زيت الزيتون بالألف طن [1]

السنة	الإنتاج	الصادر
٧٠/١٩٦٩	٢٥	٢٣
٧١/١٩٧٠	٩٠	٦٣
٧٢/١٩٧١	١٦٧	١٢٩

فواضح أن ذبذبة الإنتاج تصل إلى ٧٠ ٪ وهى ذبذبة عالية تعكس أثرها على كمية الصادر كما هو واضح. وبالتالى على قيمة ما يحصل عليه تونس من العملة الصعبة ارتفاعا وانخفاضا ، حتى لقد قال أحد وزراء مالية تونس فى إحدى سنى انخفاض المطر « ينقص ميزانيتى هذا العام ٥٠ ملليمترا من المطر » . ولكن تونس بانتاجها البالغ ٨٠ ألف طن فى السنين الجيدة ، تمثل المركز الخامس بين الدول المنتجة، ولا يسبقها إلا أسبانيا وايطاليا واليونان والبرتغال .

1. Office National De L'Huile

وتحتل تونس المركز الثالث فى التجارة العالمية لزيت الزيتون نظرا لقلة عدد السكان نسبيا، من ثم اشتركت بنحو ٢٩ ٪ من تجارته العالمية أو ٩٢ ٪ من الصادر الأفريقى . وكانت تونس فى وقت ما تصدر ما يقرب من نصف انتاجها ولكن هذه النسبة زادت عن ذى قبل . ولا يرجع هذا إلى قلة استهلاك السكان للزيت ، ولكن الحكومة لاحظت أنها لو تركت استهلاك السكان لزيت الزيتون دون تخطيط،فقد تأتى أعوام لا تصدر منه شيئاً ، من ثم لجأت إلى طرح زيت الزيتون مخلوطا بزيوت نباتية للاستهلاك المحلى بأسعار منخفضه . وهذه الزيوت الأخيرة مستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية ضمن برامج معونة تصرف حصيلتهاعلى مشروعات زراعية وصناعيةفى تونس. ويقوم الديوان القومي للزيت بعملية خلط الزيوت وتوحيد السعر فى جميع أنحاء تونس (وهو بطبيعة الحال سعر زيت الزيتون) وبذلك يمكن للدولة توفير الزيت بأسعار منخفضة للاستهلاك المحلى من ناحية،وزيادة صادراتها من زيت الزيتون إلى الخارج من ناحية أخرى . وقد ارتفع الاستهلاك من الزيت المخلوط عام ١٩٦٥ إلى ٤٠ ألف طن (١) ويرجع هذا الاستهلاك العالى إلى عاملين :

١ — استهلاك الكثيرين للزيت المخلوط لانخفاض سعره عن زيت الزيتون النقى، خاصة وأن الحكومة تبيع الزيت المخلوط بسعر أقل من تكلفته وتتحمل هى الفرق .

٢ — زيادة عدد المستهلكين نتيجة زيادة عدد السكان المستمر .

ويقوم الديوان القومي للزيت باعطاء منح تشجيعية لمن يصدر الزيوت، وعليها علامة صنعها فى تونس ، كما تتم عقود البيع فى بورصة الزيوت التى تتم فيها جميع العمليات،وتصدر نشرة يومية توزع على الصحافة المحلية. ويتم التصدير إما فى ناقلات الزيوت مباشرة وإما فى براميل سعة كل منها نحو ٢٠٠ كيلوجرام ، أو فى علب سعتها نحو ٢٠ كيلو جرام . ويأتى ميناء سفاقس فى المكان الأول فى صادرات الزيت يليه ميناء سوس ثم تونس العاصمة .

(١) الجمهورية التونسية : الديوان القومى للزيت ص ٩ .

القرنفـــــل

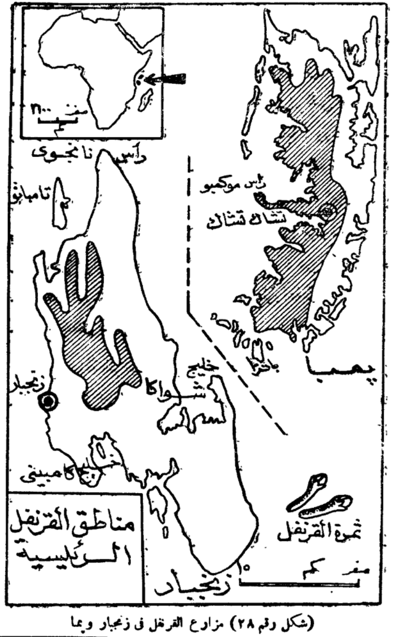
القرنفل عنصر ثانوى فى التجارة الدولية . ومع ذلك له أهميته بالنسبة لشرق أفريقية. بل أن شرق أفريقية مسئول عن نصف الانتاج العالمى، رغم أن كل المحصول يأتى من زنجبار وبمبا ، وتكاد هذه الجزر تعتمد على القرنفل اعتماداً تاماً . ويمثـــل هناك نحو ثلثى الصادرات بقيمة تتراوح بين ٢ ، ٣ر٥ مليون جنيه سنويا .

والقرنفـل عبارة عن البراعم الجافة لشجرة يبلـغ عددها نحو ٤ مليون فى زنجبار وبمبا، معظم هذه الأشجار تزرع وحدها ، وإن كان بعضها يزرع معه شجر جوز الهند . ويتذبذب الانتاج سنويا ، وغالبا ما تكون الذبذبة بسبب أحوال الطقس . ويتراوح هذا الانتاج بين ٥٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠ طن ، ويصدر جميع المحصول تقريبا ــ وأن كان يحجز منه القليل لإستخراج الزيت ــ والعميل الرئيسي هو أندونيسيا حيث يدخل القرنفل فى صناعة السجاير والباقى يباع إلى الهنـــد وباكستان ويدخل فى صناعة الكارى (نوع من التوابل الهندية يضاف إلى الأرز) وأنواع الصلصات المختلفة . والاستعمال الرئيسى اليوم هو دخول القرنفل فى صناعة الفانيليا، وبذلك يدخل فى كثير من الحلويات .

وأهمية زنجبار وبمبا فى إنتاج القرنفل العالمى ترجع إلى ظروف تاريخية ، فهو نبات موطنه الأصـلى جنوب شرق آسيا ووصل زنجبار عام ١٨١٨ عن طريق جزر موريشس وشجع السلاطين المهاجرين العرب على زراعته .

وقد يلائم هذا المحصول هذه الجزر المزدحمة بالسكان لأنه يعتمد على الأيدى العاملة اعتمادا كبيراً ، وعلى سبيل المثال تفرش البراعم على الأرض على حصر من سعف النخيل لتجف لمدة تبلغ نحو خمسة أيام ، أحسنها فى يناير وفبراير حيث يزيد عدد مرات سطوع الشمس . والفترة الثانية فى شهرى يوليو وأغسطس حينما يقل المطر . وتقلب البراعم بين الحين والحين ، وكلما أسرعت فى الجفاف كلما كان هذا فى صالح المحصول . ويعمل الجميع فى عملية جمع البراعم : النساء والأطفال فى

الفروع السفلى ، ويتسلق الرجال الفروع العليا . ذلك أن بعض الأشجار المعمرة ترتفع إلى ما يتراوح بين ١٤ ، ٢٥ متر . ويقوم الفرد الماهر بجمع نحو ١٢ رطلا يوميا (١) . وعندما تجف البراعم ينقص وزنها إلى الثلث .



(شكل رقم ٢٨) مزارع القرنفل فى زنجبار وبمبا

1. Hickman G.m., "The Lands, Peoples of East Africa 1964, p. 72.

والملاك الأصليون لهذه المزارع هم من العرب الذين طهروا الأرض وزرعوها بالقرنفل وجوز الهند، وحافظوا عليها باستخدام الرقيق . وكان من حق الرقيق بناء المساكن لأنفسهم وزراعة الغلات الغـــذائية الخاصة بهم ، وغالبا ما تتم هذه الزراعة تحت أشجار القرنفل ، لذلك يحصلون على المواد الغذائية ويطهرون الأرض من الحشائش الضارة . وحتى بعــد تحرير الرقيق أصبح الذين يعيشون فى هذه المزارع من العمال المقيمين Squatters يسيرون على نفس النظام السابق ، من حيث بناء المساكن وزراعة الغــلات الغذائية . وفى نفس الوقت لا يدفعون إيجارا ، ولا يطردون من الأرض إلا إذا أثاروا شغباً . ورغم أن المساحة التى يزرعونها غير محددة إلا أنه من غــير المسموح لهم زراعة المحاصيل الشجرية ، كالقرنفل وجوز الهنـــد والحمضيات . ويتوارث أبناء العمال المقيمين حقوق آبائهم . وقد تجد هذا النظام من الاستقرار مبعثرا فى جزيرة زنجبار، وهو هنا مبعثر فى داخل المزارع . وليس هناك تجمع قروى كما هو الحال فى بعض المناطق الأخرى ، غير أن هناك من العمال من يقوم بالزراعة فى أكثر من مزرعة ، وهذا النوع يفضل السكن بالقرب من الطرق .

أما عن زراعة القرنفـل فى بمبا فهى مركزة فى وسط وغرب الجزيرة، بينما القسم الشرقى مخصص لزراعة الأرز . بل أن مزارع الأرز كثيراً ما تتخلل مزارع القرنفل . وتختلف أيضاً فى أن سكان جزيرة بمبا يستخدمون العمال الأجراء . والذين يمنحونهم جزء من المزرعة كمكافأة ، لذلك وجدنا فى بمبا مزارع للافريقيين ومزارع للعرب .

وهناك هجرة موسمية من الشيرازى (الافريقية) تأتى إلى الجزيرتين فى موسم جمع القرنفل من ساحل تنزانيا المقابل ثم تعود مرة أخرى إلى أرض القارة بعد انتهاء عملية الجمع. وقد استمرت تقاليد زنجبار القديمة فى تسويق القرنفل، رغم نقص المساحة الناتج عن عواصف الاعصاريكتين التى حدثت فى أواخر القرن التاسع عشر وأتلفت معظم المزارع، من ثم يذهب معظم محصول بمبا إلى زنجبار للتسويق.

الفصل السادس

المنشطات أو المنبهات

البن

لا تحتل فيه إفريقية مكانة احتكارية لا إنتاجاً ولا تصديراً ، بل إن هـذا المركز الاحتكارى هو من نصيب أمريكا اللاتينية (البرازيل — كولمبيا — كوستاريكا) . ذلك أن إنتاج إفريقية يزيد قليلا على ١ر٢ مليون طن أو نحو ٣٠ ./. من الإنتاج العالمى البـالغ أكثر من ٤ مليون طن . ورغم ذلك تعتبر افريقية مجالا خصبا وذو أهمية كبيرة للمهتمين بالدراسات الخاصة بالبن فى العالم ، ففضلا عن كونها الموطن الأصلى للبن البرى ، فقدار تفع انتاجها فى النصف قرن الأخير من ٣ر١./. إلى ٣٠./. من الإنتاج العالمى . وكان السبب فى هـذه الزيادة وظهور القارة كمنتج له أهميته هو ارتفاع أسعار البن فى فترات مختلفة خلال النصف قرن، فضلا عن ملاءمة الظروف الطبيعية لنمو هذا النبات فى مساحات واسعة ، ووفرة الأيدى العاملة الرخيصة وموا ءمة الظروف السياسيه والاقتصادية ممثلة فى تشجيع الحكومات الاستعمارية له ، بل والحكومات الافريقية بعد الاستقلال كوسيلة لتنويع الانتاج، كما هو الحال فى زائير ونيجيريا وغانا، وذلك لتجنب الاعتماد الكبير على نخيل الزيت فى الحالة الأولى والثانية، والكاكاو فى الحالة الثالثة .

إنتاج البن وصادره فى إفريقية والعالم بالألف طن (١)

القطر	الانتاج ١٩٦٦/٧٠	الصادر ١٩٧٠	القطر	الانتاج ١٩٦٦/٧٠	الصادر ١٩٧٠
العالم	٤١٢٢	٣٢٨٧	ساحل العاج	٢٥٤	١٩٥
افريقيــة	١٢٦٥	١٠٢١	كمرون	٨٥	٦٢
أوغندا	١٨٤	١٩١	توجو	١١	١٠
كينيا	٥٠	٥٤	زائير	٦٤	٥٨
تنزانيا	٥٠	٤٥	انجولا	١٩٢	١٨٠
أثيوبيا	٢٠٤	٨٩	بوروندى	١٨	...
مالاجاشي	٦٠	٥٣	رواندا	١٢	...

كما لا ننسى فى هذا المجال انخفاض تكاليف إنتاج البن الافريقى ، وتحول الذوق نحو احتساء البن المذاب أدى إلى زيادة نصيب الأقطار الأفريقيــة فى الصادرات العالمــية ، من متوسط ١٤٫٥٪ فى الفترة ١٩٥٢/٤٨ إلى ٣١٪ عام ١٩٧٠ (٢) .

وبذلك أصبح البن هو الغلة النقدية الرائدة فى سبعة أقطار إفريقية فضلا عن كونة غلة صادرات رئيسية فى ثمان دول أخرى . ولا يوجـد تركيز كبير لإنتاج البن وتصديرة كما هو الحال فى الـكاكاو ، إذ يزرع فى غربى وشرقى ووسط إفريقية على السواء .

ونظراً لزراعته فى ظل ظروف سياسية واجتماعيــة مختلفة، وجـدنا تنوعا فى انتاج البن . ففى بعض الجهــات كما فى اثيوبيــا، وبدرجه أقل فى موزمبيق مازالت كميات من البن تجمع من الغابات حيث الأشجار البرية وشبه البرية ،

1. FAO, "Production yearbook, Trade yearbook, 1971,
2. FAO, Trade yearbook 1970

وفى أقطـار أخرى يزرع دون نظام معين فى الأراضى التي طهرت من غاباتها وبعد زراعتها بمحاصيل حولية لمدة ثلاث أو أربع سنوات ، أو تزرع شجرته مع غيرها من أشجار الموز والـكاكاووجوز الهند، بينما نجدها تزرع على أحدث الطرق الزراعية ومستفيدة من الأبحاث والتجارب والرى والتسميد .

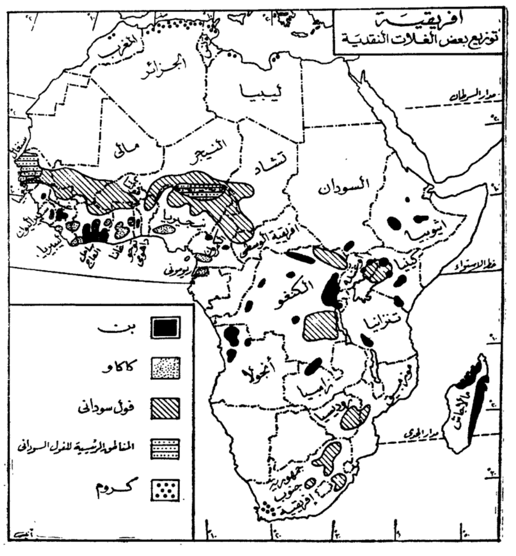
والبن فى افريقية من انتاج المزارع الصغيرة، باستثناء زراعته فى بعض الأقطار كأنجـــولا وزائير ، وكينيا وجزر ساوتومي،وبرنسيب حيث تسود المزارع الضخمة. وقد رحب الافريقيون بزراعته وظهر أثر هذا فى تطور انتاج ساحل العاج ، وزائير وأوغندا وكينيا ، بل ويكفى القول بأنه فى رواندا وبوروندى وحدها يوجد أكثر من نصف مليون مزارع إفريقى يملك كل منهم ما بين ٢٥٠ ، ١٠٠ شجرة من البن .

انواع البن وتتعدد أنواع البن حتى تصل الى ٢٥ نوعا ، غير أن ثلاثة منها لها أهمية تجارية وهى البن العربى ، وبن الروبستا ، والبن الليبيرى .

ويختلف توزيع هذه الأنواع فى افريقية ، وبالتالى مناطق تصديرها تبعاً لشروط النمو التى يتطلبها كل نوع ، فالبن العربى المعروف باسم البن النـــاعم mildd coffee, fine coffee والذى يسهم بنحوربع الانتاج الافريقى ، تلائمة من حيث الحرارة الارتفاعات التى تتراوح بين ١٥٠٠ — ٢٣٠٠ مترا، لأنه يتعرض فى المستويات دون الألف متر لمرض صدأ الأوراق (Hemilia) ، لذلك فضل هذا النوع المرتفعات المدارية ، واشتهرت به مرتفعات كينيا وتنزانيا وأوغندا وأثيوبيا والـكمرون وغينيا . ولما كان البن العربى بحاجة الى تربات خصبـة ارتبط البن بالمرتفعات البركانية فى هذه الأقطار ، من ثم فامكانيات اثيوبيا غير محدودة فى التوسع فى هذا النوع .

أما بن الروستا Robusta الذى وجدت منه أنواع برية فى الغابات المدارية فى شمال أوغندا بالقرب من الحدود السودانية، ويعرف تجارياً باسم البن الصلب، Hard coffee تمييزاً له عن البن العربى ، فينمو فى الأقاليم المدارية على مستويات

أكثر انخفاضاً من التى يتطلبها البن العربى . ولذلك تلاءمه المستويات التى تتراوح بين ٧٠٠ ، ١٥٠٠ متراً، من ثم كان نطاقه أكثر اتساعاً فى افريقية المدارية . ويسهم هذا النوع بنحو ثلاثة أرباع الانتاج الأفريقى. ويتميز عن البن العربى فى أنه أقل منه تعرضاً للأمراض وحاجته للرعاية أقل ، كما أنه أكثر إنتاجاً، مما يؤدى إلى انخفاض تكاليف إنتاجه وبالتالى تنخفض أسعاره فى السوق العالمية عن أسعار البن العربى . وقد زادت نسبة بن الروبستا فى مخلوط البن



(شكل رقم ٢٩)

الذى يصنع فى كل الدول الأوربية تقريبا (باستثناء ألمانيا الغربية) فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقترب البن الليبيرى من الروبستا ، فهو من النوع الصلب ، كما أنه مقاوم للأمراض ، ولكنه لا يستعمل وحده ، بل يخلط بالأنواع الأخرى الأجود لرداءة طعمه ورائحته . وهكذا يسود النوعان الأخيران فى أوغندا والكنغو وأنجولا وأقطار غرب أفريقية .

الصادرات الافريقية :

وتشترك أفريقية كما ذكرنا بنحو ٣١ ٪ من الصادرات العالمية التى تبلغ فى المتوسط ٣ مليون طن ، ومعنى هذا أن صادرات أفريقية جميعاً أقل قليلا من صادرات البرازيل وثلاثة أمثال صادرات كلومبيا .

وفى الحق لم تبرز صادرات البن الأفريقية بهذه الصورة إلا بعد الحرب العالمية الثانية،وكان البن يمثل أملا جديداً لافريقية فى الخمسينيات، ولكن زيادة الانتاج العالمى أدت إلى انخفاض أسعاره ، وحددت من إمكانات التوسع فيه ، ومن أجل هذا قامت عشر دول أفريقية بتكوين منظمة البن عام ١٩٦٠ ، ثم اشتركت الدول الافريقية فى منظمة البن الدولية التى وقعت اتفاقيتها ثلاثة عشر دولة منتجة للبن عام ١٩٦٢ ، وكانت حصة أفريقية فى هذه الاتفاقية حينئذ هى ٧٧٥ ألف طن . وعلى العموم تراجع حصص الدول المصدرة من حين إلى حين تبعاً لحالة العرض والطلب العالمى . وتعانى الدول الافريقية من زيادة المخزون ، وإن كانت زيادة الطلب على البن الروبستا فى السنين الأخيرة أفاد الدول الافريقية، لأن ثلاثة أرباع الصادرات الأفريقية من هذا النوع [1] .

ساحل العاج : وساحل العاج هو المنتج الرئيسى ، والمصدر الرئيسى للبن فى افريقية بانتاجه البالغ متوسطه ٢٥٠ ألف طن ، أو ½ الانتاج الافريقى البالغ

(1) Un. « Economic Survey for Africa », 1967 », p. 30

مليون ومائتي ألف طن . كذلك يتنافس على المركز الأول فى صادرات البن الافريقية مع أنجولا ، فهو مسئول عن ٢٢ ٪ من الصادر الافريقي وبذلك يحتل المركز الأول فى الصادرات أيضاً،وكان من نتيجة ذلك أن أصبح ساحل العاج يأتى فى المركز الثالث (انتاجا) فى العالم بعد البرازيل وكولومبيا ، بل ويعتبر المنتج الرئيسى فى العالم لبن روبستا . أما من حيث أهميته لساحل العاج فهو أول الصادرات، ويكفى أنه يعتمد عليه عشرة من كل خمس وثلاثين نسمة يعيشون هناك. من ثم كان أثره على الحياة الاجتماعية بل والاستقرار الاقتصادى والسياسى كبير . ويبين الجدول التالى التطور الكبير الذى شهده ساحل العاج فى ربع قرن .

تطور مساحة وانتاج وصادرات البن فى ساحل العاج (١)

السنة	المساحة بالالف فدان	الانتاج بالالف طن	الصادر بالالف طن
١٩٤٠	١٦٢		
١٩٥٠	٥٠٠	٤٥	
١٩٦٥	١٢٥٠	٢٠٢	٢٠١

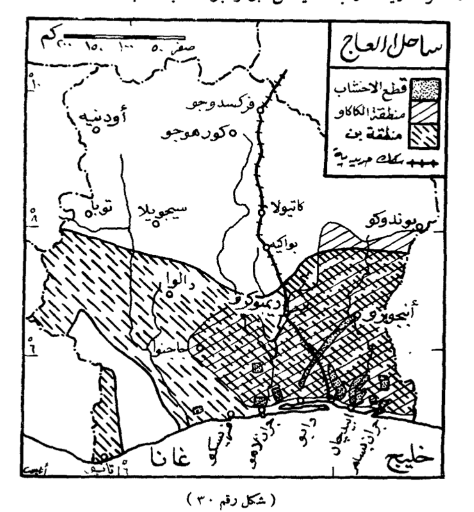
وقد دخل البن ساحل العاج عام ١٨٨٠، ولكنه شهد أول قفزة لصادراته بعد ١٩٣٠ ، ثم شهد قفزة أخرى فى الخمسينيات، عندما ظهرت له سوق مضمونة بأسعار عالية فى فرنسا ، لتضمن استهلاك الشعب الفرنسي وتعيد تصديره .

وتمتد مزارع البن فى الثلث الجنوبى من البلاد،حيث يظهر فصلان للمطر يتخللها جفاف نسبي فى الاقليم الساحلى، وهو الإقليم الرئيسى لزراعته الى وسط ساحل العاج،حيث يطول فصل الجفاف إلى أربعة شهور،ويتعرض الاقليم الشمالى لرياح الهرمتان الصحراوية الجافة .

وإن تركزت زراعته فى الوسط والشرق فى نطاقات الغابات المدارية الرطبة ، وقد دخل النوع الليبيرى أولا (وهو نوع ردىء وينمو بريا فى ليبيريا) ، ثم

(1) FAO, « World Coffee Survey, » 1968, p. 37

دخل الروبستا وأنواع أخرى مثل Gros indenie ، ولكن الروبستا تفوق على الجميع لمقاومته للأمراض . وتبلغ مساحة البن فى الوقت الحاضر نحو ١٫٢٥ مليون فدان ، أو ½ المساحة المزروعة فى البلاد معظمها مزارع أفريقية صغيرة، باستثناء ١٦ ألف فدان مزارع أوربية كبيرة [1] . وتتراوح ملكية الافريقى بين ٢٠٠ ، ٤٠٠٠ شجرة . ويعانى ساحل العاج من انخفاض إنتاجية الفدان ، فهى ثلث إنتاجيته فى الكنغو . ويستلزم الارتفاع بهـــذه الانتاجية قطع الأشجار القديمة وإحلال أشجار جديدة محلها ، وإن كان قد لوحظ بالنسبة للصادرات زيادة الرتب العالية من البن، وهبوط نسب الرتب المنخفضة .



(شكل رقم ٣٠)

1. Church, H., West Africa, p. 354.

ويبدأ موسم الجمع فى نهاية اكتوبر وينتهى فى مارس ، وتجفف الحبوب لدى صغار المزارعين بنشرها على حصر أمام مساكنهم ، ثم يقشر البن بواسطة آلات تقشير تتحرك بين المزارع فى موسم جمع البن،وقد جلبت آلات حديثةفى ميناء إيبدجان لاعادة تجفيفه إن احتاج الى ذلك،فضلا عن تصنيفه قبل تصديره .

ويقوم المزارعون عادة ببيع محصولهم للتجار على أساس سعر ثابت، يحدده صندوق موازنة البن والكاكاو كل عام . ويسرى هـذا السعر فى جميع أنحاء البلاد. ويقوم هذا الصندوق بتحديد السعر وتشجيع المزارعين على تحسين انتاجهم، والاجراءات الخاصة بالتسويق . ويرسل البن الى إيبدجان مصحوبا بشهادة الى أحد المصدرين الكبار . ويقوم المصدرون فى ايبدجان باعادة تصنيفه وفحصه قبل التصدير .

مشكلات الانتاج والتصدير :

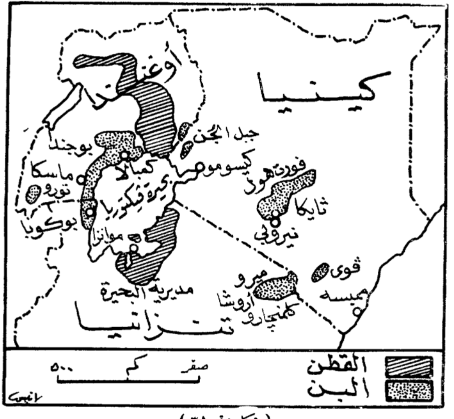
كان للتوسع الكبير فى زراعة البن وانتشـار الأمراض والحشرات ، أثره فى ظهور كثير من المشكلات مثل تعدد الأصناف،نظرا للتوسع السريع وما تبعه من عدم الاختيار لأنواع محددة ،وهذا يمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق تنظيم توزيع البذور لعدد محدود من الأصناف، كل منها يصلح لاقليم معين .

ويظهر أثر ذبذبةالمطر فى كمية المحصول والصادر بمقارنة محصول ١٩٦١/ ٦٢ بمحصول ١٩٦٣ / ٦٤ ، ففى الموسم الأخـير كان المحصول ثلاثه أمثال الموسم السابق،رغم عدم الفارق الكبير فى المساحة ، ويرجع الفرق إلى أن موسم ٦١/٦٢ كان موسم جفاف غير عادى .

وقد تعرض ساحل العاج لتحديدالصادر طبقاً لاتفاقية البن الدولية، ولكنه من ناحية أخرى تمتع بميزة دخول سوق الجماعةالاقتصاديةالأوربية ، كما يذهب و نحو ثلث الصادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن الذى لوحظ بوجه

عام أن البن فى ساحل العاج تدهور نصيبه من نصف قيمة الصادرات فى الخمسينيات إلى ما يزيد قليلا على ثلثها، ويرجع ذلك الى سياسة تنويع الإنتاج .

شرق افريقية : المنطقة الرئيسية الثانية ولا تظهر أهميتها كدول منفردة بل كأقليم بأكمله ، فدول شرق إفريقية تنتج نحو ٢٧٥ ألف طن أو نحو ٢٨ ٪ من الإنتاج الإفريقى ، كما يسهم شرق افريقية بنحو ٢٨ ٪ أيضاً من الصادرات الإفريقية وعلى رأسه اوغندا ١٦ ٪ ، كينيا ٧ ٪ ، تنزانيا ٥ ٪ . وقد عرف شرق افريقية البن قبل وصول الأوربيين وإن كانت زراعته على نطاق تجارى بدأت



(شكل رقم ٣١)

مع مطلع القرن العشرين . وازدادت بسرعة فى العشرينيات خاصة فى مزارع المستوطنين فى كينيا، ومزارع الإفريقيين فى أوغندا . وأعقب هذا فترة ركود ، ثم شهدت هذه الغلة توسعا آخر فى الخمسينيات، مما ادى الى زيادة الإنتاج الى ثلاثة أمثاله . وحدثت معظم هذه الزيادة فى مزارع الافريقيين أولا فى اوغندا ثم فى تنزانيا

وأخيراً فى كينيا . ولم تشجع حالة الأسواق العالمية زراعات جديدة للبن بعد عام ١٩٦٠، ورغم هذا فالإنتاج مستمر فى زيادة، لأن الأشجار الصغيرة بلغت مرحلة الإثمار ، إذ من خصائص شجرة البن ان تبدأ فى حمل ثمارها فى السنة الثالثة ، وتبدأ فى إعطاء أكبر إنتاج لها فى الخامسة وتعمر ثلاثين عاما .

والبن من أكثر غلات شرق افريقية أهمية فى ميدان الصادرات . إذ أنه ينتشر كغلة نقدية انتشاراً واسعا فى كل شرق افريقية ، وبذلك يلعب دوراً أساسيا فى اقتصاديات الأقطار الثلاثة ، ولكن فى نفس الوقت لا نجد قطراً يعتمد عليه اعتماداً خاصا كما هو الحال فى بعض الأقطار المنتجة الأخرى ، ورغم هذا فهو يأتى لشرق افريقية بما يتراوح بين ٥٠ ، ٦٠ مليون جنيه سنويا ، أو ما يعادل ثلث قيمة صادرات المنطقة، ويعرف شرق افريقية نوعى البن العربى والروبستا، وان كان الروبستا يمثل النوع الغالب ، فهو يحتل ثلثى المساحة المزروعة هنا، وينافس الدرجات المنخفضة من البن البرازيلى، غير أن أقطار شرق إفريقية تختلف فيما بينها من حيث مدى مساهمة كل نوع .

اوغندا : يمثل البن فيها نحو نصف قيمة صادراتها ومعظمه من الروبستا ، ويبلغ متوسط إنتاجها ١٨٤ ألف طن، وبذلك تأتى فى المركز الثالث بعد ساحل العاج وأنجولا ، ويتراوح إنتاج الفدان منه ما بين $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$ طن، حسب الظروف الجوية ودرجة العناية ويمتد نطاقه فيها شمال وشمال غرب بحيرة فكتوريا . وأكثر المناطق تركيزا له هى الأقاليم الواقعة فى مدى ثلاثين ميلا من مدينتى كمبالا وماسكا، وفيها يحتل البن ٢٥٪ من الأراضى المزروعة وبصفة خاصة فى أرضى الباجندا . وفى الحق توجد مساحات واسعة فى أوغندا صالحة لزراعته من الناحية الطبيعية فكلما إقتربنا من بحيرة فكتوريا كانت الظروف مثالية أكثر ، إذ تتراوح الحرارة بين ٦٥، ٨٠ ف° ومعظم الأراضى القريبة من بحيرة فكتوريا مطرها شبه ثابت وموزع توزيعاً جيداً ويتراوح بين ١٠٠ سم ، ١٤٠ ، كما أن الجفاف من

الندرة بمكان حتى أن المشكلة الوحيدة من الناحية الطبيعية هى صعوبة تجفيف المحصول فى بعض أوقات السنة . وتربة هذا الإقليم عميقة وخصبة ، من ثم تأتى بعائد جيد مع قليل من التسميد .

ومن العوامل الاجتماعية التى شجعت على زراعته والتوسع فيه تعود الموجندى على زراعة الغلات الشجرية الدائمة وأهمها الموز ، وبالتالى قدرته على صيانة أشجار البن . يضاف الى هذا أن كثيراً من الموجنديين ملكيتهم للأرض فردية،وكثيراً منهم لديه من الأرض أكثر من اللازم لمده بالحاجات الغذائية، ومن ثم فلديهم متسع من الوقت لزراعة البن . واذا كانت الأرض فى بعض الحالات تتطلب عملا يزيد على قدرتهم ، فقد حل المهاجرون من رواندا هذه المشكلة . واذا ابتعدنا عن البحيرة سواء غربا أو شمالا تتدهور الظروف الطبيعية الملائمة للبن وتختفى تدريجيا مزارع البن ذلك أن البن قليلا ما يصلح إذا قل المطر عن ١٠٠ سم ، كما يظهر مرة أخرى فى مركزى البانيورو وتورو ، وأهميته هنا أقل منها فى اقليمى ماسكا ومنجو Mengo ، نظراً لظهور فصل جفاف واضح وفقر التربه وخلخلة السكان فضلا عن البعد عن الأشراف الحكومي .

أما البن العربى فى أوغندا فينمو على سفوح جبل الجـون (١٥٠٠— ٢٣٠٠ م) فى مركزى بوجيشووسى Sebei حيث التربه البركانيه الخصبه، وحيث يزرع الموز كمحصول غذائى والبن كمحصول نقدى . وتشجع الحكومه زراعته بتوزيع الشتلات الجيدة مجانا،وفتح الأسواق العديدة . وتعتبر مبالى Mbale عند حضيض جبل الجون المركز الرئيسى لتسويقه .

كينيا: وكينيا هى المنتج الأول للبن العربى فى شرق أفريقيه ، وأهمية كينيا كمنتج للبن تعكس صورة التوطن الأوربى بامكاناته لتأسيس مزارع كبيرة ، تخدمها مواصلات جيدة وتسهيلات تسويقية ،ويأتيها العمل المناسب من الأراضى المجاورة المزدحمة بالسكان ، ورغم هذا فقد كان الإستقرار الأوربى فى كينيا

من عوامل قلة إنتاج كينيا من البن، عما كان ينتظر لمدة طويلة نتيجة لمنع الإفريقيين زراعته . واستمر قرار المنع حتى عام ١٩٣٥ ، بل وظلت زراعته محرمه فى بعض الأقاليم حتى عام ١٩٥٤ . وهكذا اقتصرت زراعة البن أول الأمر على مزارع المستوطنين، ومازالت مسئولة عما يقرب من نصف الإنتاج، بينما الأقاليم الصالحة لزراعته تنتشر بصورة أكثر اتساعا فى مزارع الإفريقيين، وقد زادت مساحات البن في مزارع الإفريقيين من ٤ آلاف فدان عام ١٩٥٣ إلى ٧٠ ألفا عام ١٩٦٣ وبلغت ٥٠ ٪ مجموع المزارع عام ١٩٦٥[1] ويذهب البعض الى القول بأن تعطيل الإفريقيين عن زراعة البن لمدة نصف قرن لها فضيله واحدة وهى أنهم يجنون الآن خبرة نصف قرن من الخبرة والأبحاث الزراعيـة . فلديهم الآن البـذور الممتازة ، وتمارس زراعة الأرض بطريقة جيدة ، حتى أصبحت إنتاجية الفدان فى مزارع الإفريقيين أعلى منها فى المزارع الـكبيرة، كما كان للجمعيات التعاونية التى أنشئت أخيراً الفضل فى ارتفاع رتبته، حتى أن بن كينيا يحصل على أسعار أعلى بنحو ٣٠ ٪ عن البن العربى فى تنزانيا وأوغندا [2]، من ثم فدخل زارع البن فى كينيا أعلى منه فى القطرين الآخرين، ولـكن لسوء الحظ جاءت هذه التنمية متأخرة عندما تحدد الصادر بحصص معينة، ولم يصبح لـكينيا حرية التوسع فيه . ورغم ذلك فقد استمر الإنتاج فى زيادة لأن الأشجار الصغيرة بدأت فى الإثمار بحيث أصبحت المزارع الصغيرة مسئولة عن نصف إنتاج كينيا .

وأكبر تركيز لزراعته إلى الشمال من نيروبى، حيث تتعدد المزارع الصغـيرة بعضها يملـكه سكان يعملون فى نيروبى ذاتها، ويمثل البن لهم دخلا إضافياً ، وفيما بين نيروبى وثايكا Thaika تنتشر مزارع كبيرة فى الأراضي ذات التربة البركانية ،

1. International Monetary Fund, «Survey of African Economies,» Washington. 1969 vol 2,. p. 145

2. Waters A. R, «Change and Evolution, in the Kenya Coffee Industry» Af. Aff. vol 11, No. 283, 1972, pp. 169 - 171

وإن كان متوسط مطرها نحو ٧٥ سم فقط . وكان على المزارعين فيها أن يتقبلوا المحصول القليل، أو يستعينون على المطر بشراء آلات الري. وقد ظلت هذه المنطقة تحتل مكان الصدارة فى إنتاج البن فى كينيا، لقربها من نيروبى وإن كانت أهميتها فى الوقت الحاضر ليست إلا تراثاً للماضى، وعلى عكس هذا الإقليم فالأمطار أكثر وفرة إلى الشمال الغربى من نيروبى، حيث تنمو زراعته هناك نمواً كبيراً فى مركزى Fort Hall, Kiambu ، وأن كان عامل الضغط السكانى على الأرض يجعل من الصعب ترك مساحات واسعة لزراعة البن ، من ثم كانت أكبر مساحة فى اقليم مورو إذ يزرع هناك ٢٠ ألف فدان على سفوح جبل كينيا على مستويات بين ١٣٠٠ ، ٢٣٠٠ متراً .

تنزانيا : يزرع النوعان فى تنزانيـا ، فيما يختص بالـبن العربى ، ففيها مساحات مناسبه لزارعتـه فى المرتفعات الجنوبية ، فضلا عن الأجزاء الشماليـة ، ولـكن الاستغلال فى الوقت الحاضر يقتصر على الأجزاء الشمالية ، حيث يقوم هناك نحو ٥٠ ألفا قبيلة الشحاChagga بزراعته على سفوح كليمنجارو البركانية علكية متوسطها فدان واحد من البن . وتنتج هذه القبيلة وحـدها نصف محصول البن العربى فى تنزانيا ، وكان الاعتماد التقليدى هنا على الموز من العوامل المشجعة على زراعة البن واذا ماندرت الأرض زرعت الشجرتان معا . ولـكن نجاح زراعـة البن هنا ترجع أساساً الى عامل القرب من الساحل، والتشجيع الحـكومي وقيام حركة تعاونيـة ضخمة . وتنتشر مزارع الأوربيين حول أروشا ، بينما تنتشر مزارع الافريقين حول جبل ميرو.

أما نطاق الروبستـا فى تنزانيا فهو النطاق الممتد من بوجنـدا غرب بحيرة فكتوريا عابرا الحدود الى تنزانيا ، فعلى طول مسافة قدرها ٥٠ ميلا على أطول البحيرة وبعرض ١٠ أميال الى الداخل، يمتد النطاق الرئيسى لزراعته، وبعد ذلك تقل زراعته بالتدريج بالبعد عن البحيرة لانخفاض المطر من ٢٠٠ سم فى بوكوبا الى ١٠٠ سم على بعد ١٠ أميـال الى الغرب ، وقد أدى قرب هـذا الاقليم من

البحيرة الى سهولة نقل البن من الداخل بفضل البواخر البحرية التى تعمل بين ميناءى بوكوبا وكيسومو .

هذا وقد نجحت أقطار شرق افريقية فى عقد اتفاقية أروشا مع الجماعة الاقتصادية الأوربية فى يولية ١٩٦٨ ، وبمقتضاها اتفق على أن واردات البن من الاقطار الثلاثة تدخل السوق معفاة من الجمارك فى حدود ٤٣٫٥٠٠ طن [١] ، وبذلك اتسعت الأسواق أمامها، فضلا عن الأسواق التقليدية ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

اثيوبيا : يعتقد أنها أصل البن فى العالم، لدرجة أنه مازال ينمو بريا فى جنوبها الغربى ، وخاصة اقليم جما Jemma ، وتغطى غابات البن ما يزيد على مليون فدان ، معظمها لم يستغل، ويقدر أن جزءا كبيرا من محصول إثيوبيا مما يجمعه الأهالى من أطراف هذه الغابات بينما يأتى باقى المحصول من البن المزروع سواء من المزارع ذات الحجم الصغير إلى المزارع الكبيرة معظم المحصول المزروع يأتى من المنتجين الصغار . ذلك أن البن فى اثيوبيا يمثل جزءا من الزراعة التقليدية لدى المزارعين ، فقد اعتاد على زراعته مع الغلات الغذائية الأخرى لسد حاجة الأسرة .

ولا توجد تقديرات سواء للانتاج البرى أو المزروع ، بل ومازال الأمر غامضا ، كثير من الأحيان عن معرفه الأشجار البرية من المزروعة . والبن كمحصول زراعى تشتهر به الولايات الجنوبية الغربية مثل جامو وكافا ، وسيدامو فالولايات الجنوبية الغربية مسئولة عن ٩٠٪ من صادرات إثيوبيا من البن .

وتعتبر مزارع هرر من أحسن مزارع البن فى إثيوبيا ، وتنتج اغلاها ثمنا. وقد نشأت هذه المزارع فى نهاية القرن الماضى وزادت فى القرن الحالى وخاصة على هضبة هرر، وانتشرت منها إلى الولايات المجاورة. وتلقى أشجار البن هنا عناية.

1. FAO : Commodity Report. « Review and Outlook» , 1968/69. p. 90

كبيرة من المزارعين الذين حولوا الهضبة إلى مدرجات واهتموا بالرى من ثم يعطى الفدان نحو ١٥٠ جرام .

أما المزارع الواسعة الحديثة فترجع إلى أواخر خمسينيات هذا القرن ، وهى إن كانت لاتسهم بعدد وافر فى إنتاج إثيوبيا ، فان الفدان فيها يعطى ما يقرب ٤٠٠ كيلو جرام (١) ولا يزرع فيها الا البن العربى ، الذى أعطى البلاد شهرتها فى تاريخ انتشار البن ، فمن اثيوبيا انتشرت زراعة هذا النوع فى أنحاء العالم ، فعن طريق اليمن الذى وصلتها بذوره فى القرن السادس الميلادى، عرفته الامبراطورية الهولندية فى جنوب شرقى آسيا ومن هناك انتقل الى العالم الغربى .

وتعتبر الظروف الطبيعية مثالية بالنسبة لزراعة البن فى اثيوبيا وخاصة فى جنوبها وجنوبيها الغربى حيث تتركز غاباتها الطبيعية وحيث أسست زراع البن الواسطة ، فالتربة حمضية بركانية سميكة اما مرتفعة أو متوسطة الخصوبة . وهى تشبه إلى حد كبير أجود التربات التى يزرع فيها البن فى أكثر المناطق انتاجا له فى العالم . ويسقط ما يقرب من ٢٥٠ سم من المطر فى القسم الجنوبى الغربى ، موزع معظم العالم وحتى فى أكثر الشهور جفافا بين (نوفمبر وفبراير) يشهد الاقليم بعض المطر ، وفى أقصى الأطراف الجنوبية للاقليم يبدأ ظهور فصلين للمطر أحدهما قصير من مارس الى مايو والآخر طويل من يونية إلى سبتمبر . وعادة ما يبدأ الإزهار بعد فصل المطر القصير، بينما يتم الجمع من اكتوبر إلى ديسمبر كذلك تناسب ظروف الحرارة هذا النبات فهى تتراوح بين ١١ ، ٢٦ م على ارتفاع ١٧٥٠ مترا .

وتبدأ عملية التقاط حبوب البن بعد انتهاء موسم المطر وهو عادة فى نوفمبر وقد يمتد الموسم إلى ثلاثة شهور . وتجفف حبوب البن فى الشمس ثم تخزن فى التوكول (أكواخ) إذا لم تكن قد جفت تماما. ثم يوضع البن فى أكياس أو سلال

1. FAO, « World coffe Survey », p. 14

ويتجه به المزارعون إلى السوق على ظهور البغال والحمير، وتستغرق هذه الرحلة ما بين اليوم والأسبوع . وتتم عملية جمع البن عن طريق هز الفروع أو ضربها بعصا أو التقاط الحبوب بالأيدى . وتجفف الحبوب ذات اللون الأخضر أو البنفسجى أو الأسود على الأرض مما يعطيه رائحة رديئة وطعما غير حسن .

وكان لاعتماد إثيوبيا على أشجار البن وسوء عمليه القطف وعدم التصنيف أثره فى تدهور الصادر، ذلك أن جمع البن مرة واحدة بصرف النظر عما إذا كانت الحبوب ناضجة أم فجة خضراء أم جافة وتجفيفها بالطرق البدائيـة وكذلك تقشيرها مما يجعل الحبوب تختلط بالشوائب .

ويتم بيع البن فى الأسواق التى يبلغ عدد المعترف بها رسميا ٧٠ سوقا منتشرة فى اقليم البن ، ويقـوم بشرائه منها الوسطـاء الذين يعيدون تصـديره إلى أديس ابابا حيث المصدرون . وتقوم ثلاثون مؤسسة فى أديس أبابا دوررا و بعمليات تصدير البن .

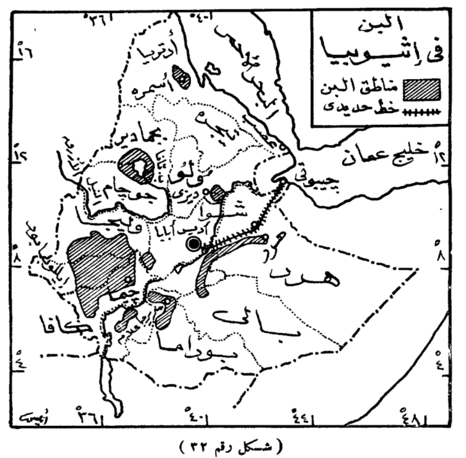
ويعانى تسويق البن فى اثيوبيامن سوء وسائل النقل من مناطق الإنتاج وهى عادة غير صالحة فى موسم المطر لدرجة أن تستخدم طائرات (دا كوتا) فى نقل البن من المناطق المنظرفة :

الأفتاج : أماعن انتاج البن فى اثيوبيا واستهلاكه فمن الصعب العثور على أرقام أقرب الى الحقيقة عنه ، وإنما ما يوضع له من أرقام انما يعتمد على عينات محدودة (١) ولـكن يمكن القول بأن إثيوبيا التى تأتى فى المركز الرابع إنتاجا للبن فى إفريقية هى أكبر دولة افريقيـة منتجة للبن العربى فهى تسهم بأقل من ٢,٥ ٪ من مجموع صادراته العالمية .

---

(١) ويقـدر الاستهلاك السنوى من البن بحو ٨٠٠ ألف طن واستهلاك البن فى إثيوبيا معروف منـذ القـدم ، تطهى حبوب البن فى الزبد والملح ويصنع منها أقراص غنية بالطاقة الحرارية .

وفى سبيل الارتقاء بسمعة البن الاثيوبى فى الخارج ، انشىء مكتب البن الوطنى الذى يشرف على البن قبل تصديره ويعطى شهادات بصلاحيته للتصدير ، كما صدرت القوانين التى تحرم جمع الحبوب غير الناضجة وتصدير البن الذى يحتوى على نسبة من الرطوبة تزيد على ١١,٥ ٪ .



(شكل رقم ٣٢)

وأدى هذا إلى ارتفاع صادرات البن الأثيوبى خاصة بعد تحسين عمليات أعداده ، وقد صدرت عام ١٩٦٢ رقما قياسيا قدره ٦٥ ألف طن ، بمعارضة اتفاقية البن الدولية التى حددت لها حصة قدرها ٥١ ألف طن فصدرت ٦٤ ألف طن . ويمثل البن عماد صادرات الاقتصاد الاثيوبى (٦٦٪ من صادراتها) ، كما أنها تعتبر الدولة الرابعة فى الصادرات الافريقية ، والسوق الرئيسى لبن اثيوبيا

هو الولايات المتحدة الامريكية التي تستوعب وحدها نحو نصف صادرات اثيوبيا، كما يهرب نحو ٥ آلاف طن سنويا الى السودان .

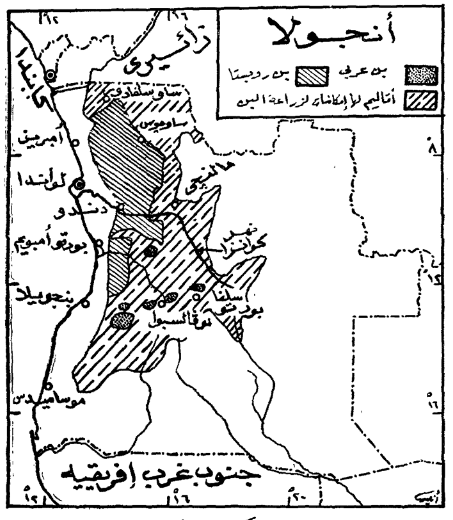
انجولا : تتصدر أنجولا منطقة أفريقية الوسطى فى انتاج البن بل ان، أنجولا تعتبر الدولة الثانية فى الصادرات بعد ساحل العاج، هذا فضلا عن أهميته لأنجولا ذاتها لأنه يعتبر غلة الصادرات الأولى، فقد أسهم البن وحده عام ١٩٧٠ بنحو ٣٣٪ من قيمة الصادر حين صدرت ١٨٠ الف طن، وتبدو أهمية البن لأنجولا أيضاً فى أنه كان سببا فى ازدهار العاصمة الشمالية كرامونا Caramona منذ الخمسينيات فضلا عن انتعاش لواندا التى يقوم ميناؤها بنصيب الأسد فى تصدير بن القسم الشمالى .

والبن هو المحصول الرئيسى للركن الشمالى الغربى من أنجولا ، حيث تقدم مزارع المستوطنين ثلثى الإنتاج ، فهناك ٧٠٠ مزرعه تزيد حجم الوحدة منها على ٧٥٠ فدان، بل ان شركة أنجولا الزراعية تمتلك مزارع للبن مساحتها ٤٠ الف فدان، وان كان نصيب الافريقيين فى ازدياد من مزارعهم الصغيرة.

ومعظم بن انجولا من الروبستا الجيد (٩٨٪)، الذى يجد أسعارا مرتفعة عن بقية الروبستا الافريقى ، بينما توجد مساحات بسيطة منتجة للبن العربى على الحافة الجنوبية للهضبة الوسطى، وتكاد تتحكم ثلاث شركات برتغالية فى انتاجه وتصديره، وأهمها شركة أنجولا الزراعية (Companhia Angolonade (CADA agriculturi وهيئة تصدير البن Junta de Exportacao Cafe وهذه الأخيرة مسئولة عن تدعيم زراعته فى أنجولا وموزمبيق وذلك بتشغيلها لمحطات تجارب ومنح الشتلات مجانا للمزارعين فضلا عن إعداده للتصدير [١] ،وتعرف الانواع المختلفة لروبستا أنجولا فى السوق العالمية بحسب ميناء تصديرها مثل امبريز Ambriz وامبويم و كازنجو Cazengo وكابندا ، وأكثرها قيمة النوعان

(i) Von Dongen I. « Agriculture and other primary products » in « Portuguse Africa », p. 256.

الأولان . وتشترى الولايات المتحدة الأمريكيــة أكثر من نصف صادرات أنجولا ، ثم تأتى بعد ذلك هولندا بينما تأتى البرتغال فى المركز الثالث .



(شكل رقم ٣٣)

وتشترك أنجولا مــع غيرها من الدول الأفريقية فى مشــكلة زيادة الإنتاج عن الطلب العالمى،وفى اشتراك البرتغال نيابة عنها فى توقيع اتفاقية البن الدولية . وقد حرمت حــكومة البرتغال التوسع فى زراعته وإن كانت قد سمحت باستبدال أشجار جديدة بالأشجار القليلة الإنتاج وذلك بعد أن زاد محصول موسم ٦٥/٦٦ بنحو ٢٩٧٫٥٠٠ طن عن حصتها فى ذلك الموسم وهى ٢٫٢١٤٫١٢٧ جوال . ولــكن قد تنفرد أنجولا بمشكلة نقص الأيدى العاملة اللازمة لإنتاجه .

الكمرون : يأتى الكمرون فى المركز الثانى بين الدول الإفريقيـة الناطقـة بالفرنسية تصديراً للبن . ويزرع هناك النوعان العربى والروبستا فى الركن الجنوبى الغربى وخاصة إقليم N'Kangsamha الذى يعطى ٨٠٪ من إنتاج الكمرون من الروبستا وكل البن العربى تقريبا . وساعـد على وجود البن العربى هنا مرتفعات الكمرون البركانية ، ومع ذلك فلا يمثل البن العربى سوى ربع الإنتاج الذى يبلغ فى المتوسط نحو ٦٥ ألف طن (٦٨/٦٤) . وتشترك المزارع الكبيرة الأجنبية مع المزارع الإفريقية الصغيرة فى الإنتاج ، وإن كانت المزارع الأجنبية تتميز بضخامة المساحات . فيكفى أن تعرف أن هناك مزرعة ضخمة واحدة تشغل ٥٪ من مجموع المساحة المزروعة بنا وتديرها شركات أجنبية . وتلقى زراعة البن هنا مساعدات ماليـة من صنـدوق التنمية الأوربى European Development Fund تحت برنامج مساعدة الجماعة الاقتصادية الأوربيه للانتاج . وتستورد فرنسا معظم بن الكمرون ووضعت لسعر البن حـدا أدنى قـدره ٢٫٩٥ فرنـكا للكيلو جرام المصدر من منطقة الفرنك الفرنسى إلى فرنسا ، فضلا عن ضريبة الوارد وقدرها ٩٫٦٪ على جميع واردات البن الواردة من خارج منطقة الفرنك الفرنسى (١) .

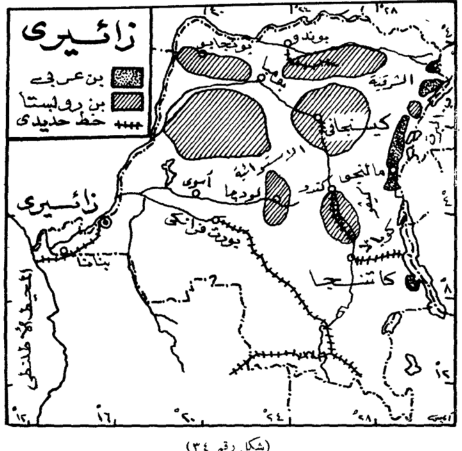
ومن الأقطار الأخرى المصدرة **مالاجاش** رغم أن صادراتها لا تـكون أكثر من ٥٪ من صادرات البن الإفريقى ، فانه يمثل ثلث صادرات مالاجاش . وكانت من قبـل تشترك بنحو ١٠ ٪ من الصادرات الإفريقيـة (٥٠ / ٥١) ولكن إغارة زوابع الهاريكيين على الساحل الشرقى حيث مزارع البن وقضت على مساحات كبـيرة منه عام ١٩٦٠ ، ولم تستعـد مالاجاش حالتها مرة أخرى خاصة وانها تلتزم باتفاقية البن الدولية .

ورغم ضآلة نصيب **رواندا وبوروندى** من الصادر الافريقى فانه يمثـل الغـلة

---

1. International Monetary Fund, «Surveys of African Economics» vol, I, 1968, p, 63.

الزراعية النقدية السائدة هناك،ويمثل الصادر من البن العربى والروبستا نحو٣./٠، ٨./٠ من قيمة الصادرات على التوالى .



(شكل رقم ٣٤)

وإذا كانت إثيوبيا هى أصل البن العربى ، فان الغابات المدارية المطيرة هى موطن بن الروبستا ، ورغم هـذا فقـد بدأت زراعة البن فى زائيرى بـبذور مستوردة من جزر الهند الشرقية (اندونيسيا) ومن سيلان . ثم بدأت بعـد ذلك المزارع تستمد بذورها من محطة تجارب معهـد الأبحاث القومى للدراسة الزراعية بالـكنغو .

Institut National pour l'etude Agronomique du Congo Belge

وإنتاج البن فى زائيرى مبعثر عن أى غلة صادرات أخرى وإن كانت مناطق الانتاج جميعاً تشترك فى بعـدها الـكبير عن منافذ التصدير سواء عن الساحل

الشرقى أو الساحل الغربى . ويقوم الأوربيون والافريقيون بزراعة بن روبستا وخاصة فى إقليم الأولى Uele الذى شاهد توسعا سريعا فى إنتاج هذه الغلة بين عامي ٤٥ / ١٩٥٨ وفى المقاطعتين الشرقية والاستوائية، بينما يزرع البن العربى على مستويات تتراوح بين ١١٠٠ ، ٢٤٠٠ فى مقاطعة كيفو حيث المرتفعات التى تحف الأخدود الغربى .

هذا ومن الأقطار الإفريقية الأخرى المشتركة فى إنتاج وتصدير البن نجد ليبيريا وإفريقية الوسطى وغينيا وتوجو وغيرها .

الكاكاو

يعتبر الكاكاو من السلع الإفريقية البطيئة النمو من حيث القيمة بدرجة كبيرة ، واذا كان جزء كبير من التغيرات التى حدثت فى قيمة الصادرات عموما يرجع الى تغير فى الحجم أكثر منه تغير فى السعر، فان الأمر اختلف فى حالة الكاكاو الذى أظهر زيادة كبيرة فى حجم الصادرات بين عامي ١٩٦٥/٦٠ حيث بلغ معدلها ٦٦٪ ، بينما كان التغيير فى القيمة ٥٪ فقط فى نفس المدة (١) وكانت زيادة إنتاج الكاكاو فى افريقية والأقطار الأخرى المنتجة له كرد فعل لإرتفاع أسعاره فى الخمسينيات، ولكن الطلب لم يشتد بعد ذلك بنفس النسبة فكانت زيادة العرض على حساب الأسعار .

الإنتاج والصادر العالمى من الكاكاو فى افريقية والعالم بالألف طن (٢) .

القطر	الإنتاج	الصادر	القطر	الإنتاج	الصادر
	٧٠/٦٦	١٩٧٠		٧٠/٦٦	١٩٧٠
العالم	١٣٨٥	١١٣٤	نيجيريا	٢٣٦	١٩٦
افريقية	٩٨٠	٨٧٧	ساحل العاج	١٦٢	١٤٣
غانا	٣٩٥	٣٧٣	كمرون	١٠٢	١٤٣

(١) جدول التغيرات فى الحجم والقيمة والسعر لبعض السلع المختارة من الصادرات الإفريقية ١٩٦٠ / ١٩٦٥ فى :

ECA : Africa « Economic Survey » 1967.

(2) FAO., «Production Yearbook, Trade Yearbook,» 1971.

وبينما لا تسهم أفريقية بالقدر الأكبر من الإنتاج العالمى للبن ، فانها تسود القارات جمعياً فى ميدان إنتاج الكاكاو ، وعلى عكس البن أيضا كان نمو إنتاج الكاكاو قبل الحرب العالمية الثانيةوليس بعدها بحيث أن إنتاج أفريقية من هذا المحصول كان عام ١٩٥٦ أقل منه عام ١٩٣٦ . وكان السبب الرئيسى فى هذا هو انتشار مرض Swollen Shot كوباء خلال تلك الفترة ، وكان النجاح فى الحد من انتشار هذا المرض بقطع الأشجار سببا فى نمو الإنتاج مرة أخرى عام ١٩٥٧ وخاصة بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ثم كان ارتفاع الأسعار فى منتصف الخمسينيات حافزا قويا عل زراعة أشجار جديدة كما هو الحال فى البن . غير أن الحافز لزراعة مساحات جديدة بأشجار الكاكاو قد قل عن ذى قبل بسبب تدهور الأسعار ، وإذا كان هناك بعض التحسن فى السعر أحيانا بعد ١٩٦٧ ، فان الطلب على الكاكاو ينموا نموا بطيئاً ، وأى زيادة ضخمة فى الإنتاج سيترتب عليها تدهور كبير فى أسعاره . وقد بدأت محاولات لتصنيع زبدة الكاكاو ومسحوق الكاكاو فى بعض الأقطار الإفريقية المنتجة . ولكن ليس من شك أن الدول المتقدمة وهى المستهلك الرئيسى لن تسمح بنمو هذه الصناعة بسرعة ، من ثم فيجب على الأقطار المنتجة أن تلجأ لسياسية تنويع الإنتاج .

وهكذا أحتلت إفريقية مركزاً إحتكارياً فى إنتاج وصادرات الكاكاو ، ذلك ان إفريقية بانتاجها الأقل من المليون طن مسئولة عن ٧٠٪ من الإنتاج العالمى من الكاكاو والبالغ ١٣٨٥ الف طن ، وبصفة خاصة غرب افريقية حيث يتركز ٨٢ ٪ من الإنتاج الإفريقى ونحو ٦٠ ٪ من الإنتاج العالمى . ومع هذا فشجرة الكاكاو موطنها الأصلى الغابات المدارية فى أمريكا الوسطى والجنوبية ، ودخلت غرب إفريقية على ايدى البرتغاليين عام ١٨٢٢ من جزيرة ساوتومي ، ومنها الى ساحل الذهب (غانا) ومنها إلى نيجيريا ، وهاتان هما

الدولتان الرئيسيتان إنتاجا وتصديراً الآن . ثم دخلت أقطار أخرى كساحل العاج والكمرون وتوجو ، وأصبحت من الأقطار ذات الصادر المتزايد .

شجرة الكاكاو وشروط نموها :

وشجرة الكاكاو شجرة قصيرة نسبيا يتراوح ارتفاعها بين خمسة وثمانية أمتار وتحمل ثمارها على أعناق قصيرة على الجذع والأفرع الكبير مباشرة. وتبدأ الشجرة فى حمل ثمارها عندما تبلغ أربع أو خمس سنوات . بينما تبلغ اقصى إثمار لها بين ١٢ ، ٥٠ عاماً . وثمرة الكاكاو أشبه بعلبه بيضاوية تشبة القرن طولها نحو ٢٠ سم وعرضها نحو ١٠ سم وتحتوى كل ثمرة على لب مخاطى به مايتروواح بين ٢٠ ، ٥٠ حبة .

ولما كان الكاكاو نبات إستوائى فهو فى حاجة إلى حرارة ورطوبة مرتفعة. فالإنتاج على نطاق تجارى يتطلب الا ينخفض الحد الأدنى للحرارة عن ١٥ درجة م وألا يكون المتوسط السنوى أقل من ٢١ درجة م . كذلك تتفق ظروف النمو المثالية مع ارتفاع الرطوبة . ذلك ان إنخفاض نسبة الرطوبة فى الجو يزيد من فقد الشجرة لمائها عن طريق النتح . وقد لوحظ فى إقليم بيسا Bisa فى غانا أن كثيراً من أشجار الكاكاو الناضجة نفقت على سفوح التلال المواجهة للشمال لتعرضها لرياح الهرمتان. وتحتاج الشجرة أيضا إلى تربة غنية بالبوتاسيوم والمغنسيوم والكالسيوم وغالباً ما تفضل التربة الطفلية التى تستطيع أن تمد فيها جذورها .

وهكذا نجد المساحات المناسبة من ناحية الظروف الطبيعية لزراعة أشجار الكاكاو فى افريقية محدودة بصورة أكبر عنها فى البن ، لذلك يكاد يقتصر الانتاج على النطاق الجنوبى الممتد من ساحل العاج إلى غربى نيجيريا فضلا عن منطقة صغيرة فى الكمرون .

وشجرة الكاكاو فى حاجة إلى الأيدى العاملة خاصة فى موسم جميع الثمار، ويبدأ الموسم الرئيسى عقب الأسطار من سبتمبر ويستمر حتى ديسمبر، ولكن قد يكون هناك موسمان آخران خلال العام . ويفضل أصحاب المزارع تشغيل العمال بالأجر اليومي بدلا من العقد خشية أن يقطع العمال الثمار غير الناضجة ، وعادة ما يفضل عدم استعمال السكين فى شقها حتى لاتؤذى الحبوب فى داخلها، بل تضرب الثمار بعصاً أو تضرب بعضها ببعض . ومن المعتاد جمع الثمار فى يوم وكسر الثمار فى يوم آخر ونقل الحبوب للتخمير اليوم الذى يليه [1]، والغرض من عملية التخمير هو الخلاص من اللب المحيط بالحبوب . وتتم عملية التخمير بتكديس البذور فى أكوام لعدة أيام ، ثم نشرها لتجف وتصفية السائل الناتج عن اللب المتحلل . وتجفف الحبوب بعد ذلك بتعريضها على ألواح للشمس إذا كان الحصاد فى فصل جاف،وعادة ماتنشر الحبوب على صوانى فوق عجل على قضبان حتى إذا سقط المطر فيمكن دفعها بسهولة تحت المظلات .وتأخذفترة التجفيف الطبيعى هذه أسبوع أو أسبوعين حسب حالة الطقس ، أما التجفيف الصناعى فيتم بوضع الحبوب فى حجرات خاصة وتمرير تيارات هوائية ساخنه عليها فى درجة ٨٠ م لمدة خمسة عشرة ساعة .

ويتراوح محصول الفدان بين ٣٥٠ ، ٥٠٠ رطل من الحبوب الجافة حيث الظروف الطبيعية مناسبة، ولكنه يقل عن هذا إذا كانت التربة مجهدة وإذا أصيبت الأشجاربالأمراض.وتحتاج الأرض التى كانت تزرع كاكاو إلى عشرين عاما من الراحة حتى يمكن إعادة زرعها بالكاكاو مرة أخرى ولذلك يتحرك نطاق الكاكاو من المناطق القديمة نحو مناطق جديدة [2] .

---

1. Urquhart, D. H. « Cocoa », Longmans, 1961, p. 32
2. Morgan, W.B., Pugh, J.C. «West Africa,» London, 1969, p.,475

انواع الـكاكاو :

ومن بين الأنواع المتعددة لأشجار الـكاكاو يجب أن نفرق بين مجموعة كريوللو Criollo التى تعطى كاكاواً ممتازاً وحبوبه بيضاء، ومجموعة فوراستيرو Forestero يعطى نوعا يطلق عليه العادى Ordinary أو الأساس Base. وفى الحقيقة لا يمثل النوع الأول أكثر من ١٠ ٪ من الإنتاج العالمى ويخلط بمجموعة النوع العادى لعمل الشيكولاته وبقية الحلويات . والأنواع التى تزرع فى إفريقية بعامة وفى غانا بخاصة هى من النوع العادى حتى أصبح (كاكاو أكرا) أو (كاكاو غانا) اصطلاحا تجاريا فى السوق العالمية يدل على الـكاكاو العادى . أما الـكاكاو الممتاز فهو من إنتاج فنزويلا وإكوادور وترنداد وسيلان (١) .

ليس معنى هذا ان كل الـكاكاو المزروع فى غانا هو من نوع او صنف واحد فالنوع السائد هو Amelonado المسئول عن ٧٠ ٪ من مجموع الأشجار، ولـكن نسبته فى هبوط نتيجة تشجيع السلطات لزراعة نوع الامازون والشتلات المهجنة والتى تثمر مبـكراً وذات إنتاجية أكبر، هذا فضلاً عن أن نوعية المحصول يمكن أن تتفاوت فى داخل الصنف الواحد تبعا لاختلاف الظروف المحلية وانتشار الأمراض ومستوى الـكفاءة الزراعية .

غانا : انتشرت زراعة الـكاكاو على وجه السرعة فى غانا ، فقد دخلها عام ١٨٧٩ عن طريق بذور مجلوبة من فرناندبو زرعت باقليم Mampong (ظهير أكرا) ومنها انتشرت إلى حافات أكوابيم Akwapim ، ثم الاقليم الشرق والآشانتى والفولتا . وإذا تركنا جانبا ملاءمة الظروف الطبيعية فى جنوبى غانا لازدهار هذه الشجرة فان هناك من الظروف البشرية ما ساعد على تطور هذا

---

1. Masefield, G. B., « A Handbook of Tropical Agriculture, » Oxford U. P., 1965, p. 87

المحصول كمد الخطوط الحديدية والطرق ، فالخط الحديدى الشرقى الممتدبين أكرا وكوماسى الذى افتتح على مراحل بين عامي ١٩٠٩ ، ١٩٢٣ كان أساسا لتصريف الـكاكاو ، إذ أن معظم كاكاو غانا حينئذ كان محصورا بين اكرا وكوفوريدوا Koforidua . وقد ساعد مد بقية الخط على انتشار زراعة الـكاكاو حتى حضيض حافات كواهو Kwahu . وكانت تنمية الطرق دون وسائل النقل الأخرى لها أثرها فى إحداث ثورة ونمو غير عادى لهذا المحصول، فقبل مد هذه الطرق ، كان الـكاكاو يحمل على الرؤس لمسافة ٨٠ كيلو متر من سونيانى Sunyani إلى كوماسى ، وأحيانا كان يوضع فى براميل يدفعها الأهالى إلى الموانى سواء إلى أكرا أو إلى برام برام Pram Pram ورغم ذلك فما زال نقل الحمالين للـكاكاو عملا إقتصاديا لمسافة عشرين ميلا من الخط الحديدى (١) كذلك كان لامكان زراعة محصولات غذائية إلى جانب الـكاكاو أثره فى حل مشكلة نقص المواد الغذائية التى قد تترتب على الاتجاه نحو الغلات التجارية . ولـكن هذه المشكلة لم تحل تماما نظرا لأن بعض المزارعين وجهوا إهتمامهم كلية نحو الـكاكاو وأهملوا الغلات الغذائية مما ترتب عليه ضرورة استيرادها .

العاملون فى زراعة الـكاكاو فى غانا :

لا يمـكن الجزم بأعداد العاملين فى هذا النشاط بسبب عدم التخصص التام من جانب الذين يعملون به . فمن دراسة Polly Hill ظهر أن نحو ٤٠ ٪ من مزارعى الـكاكاو (فى الجماعات التى درستها) يعملون بنشاطات أخرى وخاصة فى التجارة ، كما أن بعض الذين يذكرون بأنهم مزارعون قد لا يقضون فى مزارع الـكاكاو الا فترات قصيرة للتفتيش أو الاشراف على بعض العمليات ، وأقرب تقدير لأعدادهم كان فى احصاء ١٩٦٠ وقدرهم بما يزيد قليلا على النصف مليون أو نحو ⅙ القوى العاملة، وإن كان معظم هؤلاء يقومون بنشاطات أخرى.

1. Brian Wills, « Agriculture and Land Use in Ghana, Oxford U. P., 1962, p. 175

وبالأضافة إلى المزارعين الذين يقومون بزراعة أرضهم بأنفسهم هناك فئات أخرى من العمال الذين يعاونون فى العمليات المختلفة المتعلقة بزراعة وجمع الكاكاو مثل عمال الأبيوزا Abusa [١] الذين يتقاضون أجرا ثلث قيمة المحصول الذى يجمعونه، وعامل الأبيوزا يعيش فى المزرعة ومعه بعض أفراد عائلته والذين يقومون بمساعدته. وهو مسئول عادة عن جمع الكاكاو وتخميره وتجفيفه فضلا عن تسويقه فى معظم الأحوال، ومن واجبه أيضا خف الحشائش فى زراعة الكاكاو مرة فى العام على الأقل. ونظرا لأنه يقوم بمعظم العمليات وليس صاحب الأرض، من ثم كان هو الذى يمكنه تقدير كمية المحصول فى كل موسم. ولا يقتصر نظام الأبيوزا على غانا ولكنه يوجد أيضا فى ساحل العاج، وأن كان غير معروف فى نيجيريا.

أما النوع الآخر المعروف باسم Nkotokuano فيتحدد أجر الفرد منهم بمبلغ معين عن كل كيس من الكاكاو يجمعه لصاحب الأرض، ويعتبر العامل فى ظل هذا النظام مسئولا عن جمع وتخمير وتجفيف الكاكاو، ولكنه ليس مسئولا عن حمله إلى السوق كما هو الحال عند الأبيوزا، بل يتقاضى أجرا عن كل كيس به الكاكاو يقوم بتوصيله للسوق، وعادة لايقوم بحمل الكيس بنفسه بل يستأجر امرأة لمثل هذا العمل. وعليه أيضا أن يقوم بخف الحشائش مرتين كل عام، ولكنه لايقوم بمساعدة صاحب الأرض فى زراعة المحصولات الغذائية كما هو الحال عند الأبيوزا. ويختلف أيضا عن الأبيوزا، أنه عادة لا يصحب عائلته معه لأنه أقل استقرارا، وقد يأتى فقط فى موسم الزراعة والحصاد ويرتد إلى موطنه يعيش فيه بقية العام.

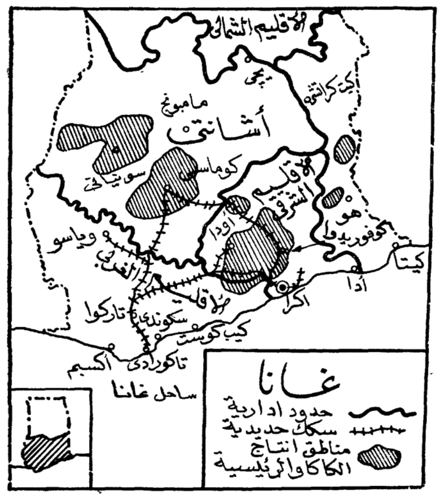
كلمة Abusa معناها القسمة الثلاثية.

كلمة Nkotokuano معناها كيس أو حمل راجع.

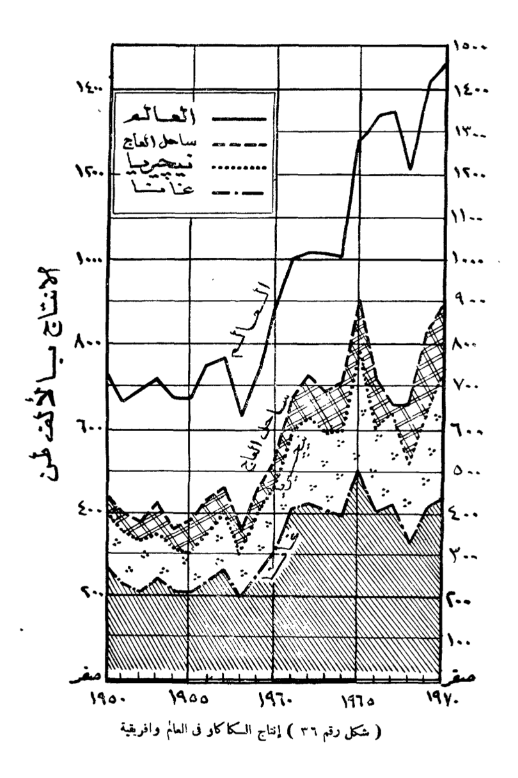
Hill, P. : «The gold Coast Cocoa Farmer,» Oxford U. P., 1956, pp. 6, 77.

هذا وهناك أنواع أخرى من العمال تمثل هؤلاء الذين يؤدون عملا معيناً نظير أجر متفق عليه ، أو العمال الذين يعهد إليهم بعمل ما ويتقاضون عنه أجر يوميا . Afel

وترجع أهمية غانا فى ميدان الإنتاج والصادر العالمى للكاكاو إلى جهد المزارعين وحدهم حتى عهد قريب ، ومازالت طرق الزراعة التقليدية التى اهتدى إليها الزراع منذ أكثر من نصف قرن هى المستعملة ، وإن كانت الحكومة تسعى جاهدة لتعديلها ليزداد تكشيف الزراعة ، فجهود هؤلاء المزارعين هى المسئولة عن تطور صادر الكاكاو من ٨٠ رطلا عام ١٨٩١ إلى ٢١٨ ألف طن عام ١٩٥٤ ، ٣٩٥ ألف طن عام ١٩٧٠



(شكل رقم ٣٥) أقاليم الكاكاو فى غانا



(شكل رقم ٣٦) إنتاج الكاكاو فى العالم وافريقية

مكانة غانا فى انتاج وتصدير الكاكاو :

وتحتل غانا المرتبة الأولى فى العالم إنتاجا وتصديراً لهذه الغلة . وقد بدأت غانا تحتل مكانتها العالمية فى إنتاج وتصدير الكاكاو منذ عام ١٩١٣ ، وأصبح أكبر صادراتها قيمة منذ عام ١٩٢٤ ، وظل هذا الوضع حتى الآن فهى منتجة فى المتوسط لنحو ٤٠٠ ألف طن أو ٤٠ ٪ من الإنتاج الافريقى بينما كانت مسئولة عن ٣٢ ٪ من الصادر العالمى وأقل من ٥٠ ٪ من الصادر الأفريقى عام ١٩٧٠ ، وفى نفس الوقت يسيطر الكاكاو على أكثر من ٦٠ ٪ من حصيلة صادراتها :

وتقع معظم المساحة المزروعة كاكاواً فى الإقليم الساحلى فى المثلث المحصور بين (تاكورادى — كوماسى — أكرا) ولكن مركز الثقل فى الإنتاج تحرك فى داخل هذا المثلث من الإقليم الشرقى نحو الشمال الغربى أى نحو إقليم الاشانتى نظراً للخسائر العديدة التى لحقت هذا المحصول فى الأراضى القديمة من جراء إنتشار الاوبئة بحيث أصبح الإقليم الشرقى لايسهم الا بأقل من ٢٥ ٪ من الإنتاج بينما يسهم إقليم الاشانتى وحده بنحو نصف الإنتاج كما هو واضح من النسب التالية :

الاشانتي	٤٨ر٦ ٪	الغربى	١٦ر٧ ٪
الشرقى	٢٤ر٣ ٪	شرق الفولتا	١٠ر٤ ٪

وهكذا تحرك مركز الثقل من الشرق نحو الغرب والشمال الغربى . وتقدر المساحة المزروعة كاكاواً فى غانه بنحو ٣ر٩٥مليون فدان ، ولكن مزرعة الكاكاو هنا يختلف مفهومها عن المزرعة فى المناطق المعتدلة ، فالأشجار هنا تنتشر فى غير نظام فى ظل الاشجار الطبيعية الأخرى لحمايتها من الرياح مما يؤدى إلى تفاوت مساحة المزرعة ، كما أن المزارع قد يمتلك أكثر من حيازة ، ولكن متوسط حيازة الرجل فى الأراضى القديمة يتراوح بين ½ فدان و ٣

أفدنة ، فضلا عن مساحة أقل لكل زوجة [١] ، بينما المناطق التى افتتحت حديثا والتى لم تكن مسكونة بواسطة مزارعى الجنوب فقد قام بزراعتها العمال المهاجرون من الفولتا العليا ومن الأقاليم الشمالية بغانا ، ويقدر أن هؤلاء ينتجون وحدهم ما يعادل إنتاج المزارعين الأصليين .

تسويق الكاكاو :

تأتى لجنة تسويق الكاكاو فى المركز الأول فلها حق بيع وشراء الكاكاو وتعاونها هيئتان فى هذا المضمار ، اتحاد مزارعى غانا الذى يعمل كوكيل للجنة فى شراء المحصول من المزارعين وتخزينه ونقله إلى الموانى ، بينما المراقبة والتصنيف للتصدير فهو من مسئولية وزارة الزراعة ، ويوجد نحو ١٤٠٠ مركز لتسويق الكاكاو فى داخل غانا : ويدفع للمزارع سعر محدد يطلق عليه سعر المنتج Producer Price . وهذا السعر تحدده لجنة تسويق الكاكاو وتوافق عليه الحكومة [٢] .

أما عملية البيع فتتم بمساعدة لجنة التسويق شركة غانا لتسويق الكاكاو وكان مقرها لندن حتى عام ١٩٦١ حين نقلت من هناك الى أكرا بحيث تتم كل الصفقات فى أكرا .

نيجيريا : رغم دخول الكاكاو نيجيريا وتصديره منها قبل غانا ، فأن أرقام صادراته لاتسمو إلى صادرات غانا فقد بلغت نحو ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٧٠ أو ما يزيد على نصف صادرات غانا ونحو خمس الصادرات الأفريقية . وفى الحق إن ظروف زراعته فى نيجيريا أقل ملاءمة منها فى غانا ، فهو يزرع فى مناطق أقل مطراً يتراوح مطرها بين ١٢٠ — ١٥٠ سم ، كما أن هناك فصل جفاف واضح بين ديسمبر ومارس ، ولذلك تركزت زراعته فى الإقليم الغربى ، فمن

(١) هذا عكس نظام زراعة الكاكاو فى أمريكا اللاتينية التى تتبع نظام المزارع الواسعة .

(2) Birmingham W, Omaboe, E N., « A study of Contemporary Ghana» vol I London, 1966. p. 249.

المليون فدان المزروعة كاكاوا فى نيجيريا يختص هذا الإقليم بنحو ٩٨ ٪ منها . ويمتد النطاق الرئيسى لزراعته لمسافة مائتى ميلا إلى شرق الشمال الشرقى من أبيسكويتا ولمسافة أربعين ميلا من الشمال إلى الجنوب ، وهكذا يمتد النطاق الرئيسى فى مساحة عشرة آلاف ميل مربع نصف مزارعها تقريبا هى مزارع للكاكاو (١) . وتعرف باسم هلال الكاكاو Coco Crescent وتتراوح المزرعة فيها بين نصف الفدان والستين فدانا ، وأن كان الأكثر شيوعاً هو الفدانين أى أن المتوسط هنا أقل منه فى غانا . وحد من زراعة الكاكاو غربا وشمالا نقص المطر ، كما حد من انتشاره جنوبا وشرقا فقر التربة الرملية ، لذلك فشلت المحاولات الأولى لزراعته بالقرب من موانى Bonnyو كالابار Calaber فى الشرق ، بل لقد أصبح نقص المطر الذى يعانى منه أحيانا إقليم ايبادن بعد عام ١٩٤١ من الأمور التى أزعجت مزارعى الكاكاو (أنظر ص ١٢١).

وتختلف أهمية الكاكاو لنيجيريا عنها فى غانا فهو مسئول فى الأخيرة عن أكثر من ٦٠ ٪ من قيمة الصادرات كما ذكرنا ، بينما لا يسهم فى نيجيريا إلا بنحو ١٦ ٪ من حصيلة الصادرات ويرجع هذا إلى أن نيجيريا أكثر تنويعا لصادراتها عن غانا . غير أن أهميته تظهر بصورة خاصة فى الاقليم الغربى كالغلة النقدية الأساسية منذ عام ١٩٢٠ حتى الآن ، فهو المسئول عن إرتفاع مستوى المعيشة وتحسن الاحوال المادية لقبيلة اليوروبا عنها فى الإقليمين الشرقى والشمالى عن القبائل الاخرى (١). وتجلى هذا واضحا فى إرتفاع استهلاكهم للمنسوجات والكيروسين والأسمنت والبيرة . وساعد على هذا أيضا أن الإقليم منتج لثمار

---

1. Galletti, R., Baldwin, K., Nigerian Cocoa Farmers, Oxford U. P., 1956, p. 10.

(١) ينتظر ارتفاع مستوى المعيشه فى الاقاليم الشرقى نتيجة ظهور البترول ، ولكن ليس من شك أن فترة القلاقل التى مر بها الاقاليم حرمته من جنى ثماره فى السنوات الماضية .

الكولا وبعض زيت النخيل ونواياتة فمعظم ثمار الكولا التي تباع في أسواق نيجيريا الشمالية والتي تقدر قيمتها السنوية بنحو (٥) مليون جنيه هي من إنتاج هذا الاقليم .

ساحل العاج :

يمثل الكاكاو نحو ٢٠ ٪ من صادرات ساحل العاج من حيث القيمة، أو ما يقرب من ١١ ٪ من الصادر الأفريقي عام ١٩٧٠ ، بينما كان يمثل صادر ساحل العاج الرئيسي قبل الحرب الثانية .وقد دخلها من ساحل الذهب عام ١٨٩٥ .وبدأ الأوربيون زراعته في الشرق ،ولكن الزراعة الإجبارية بدأت عام ١٩١٢ حيث أخذ الأفريقيون زراعة كميات منه ، وتسهم المراكز الجنوبية الشرقية وحدها بنحو نصف المحصول وهي بذلك تعتبر امتداد غربي لنطاق الكاكاو في غانا . والإنتاج هنا معظمه أفريقي باستثناء مساحة لا تزيد على ٤٥٠٠ فدان على حواف النطاق الإفريقي الذي يبلغ نحو ٦٠٠ ألف فدان [١] (وأن كان من حيث النوع أقل درجة من نوع غانا) .

الكمرون : المنطقة الرئيسية لإنتاجه في الكمرون هي الإقليم الواقع حول ياوندي في الكمرون الجنوبي معظمها في مزارع صغيرة وغالباً ما يزرع هناك مع أشجار الموز ونبات الكسافا . ورغم إنتاجية الفدان المنخفضة ، فقد ظل الكاكاو يمثل غلة الصادرات الأولى للبلاد (٢٢ ٪) ويحتل الكمرون المركز الخامس بين الأقطار المنتجة والمستوردة للكاكاو ، ويجري الآن عمل برنامج إعادة غرس مساحات تقدر بنحو ٤٠٠٠ هكتار في أوائل السبعينات ليصل الإنتاج إلى ١٣٠ ألف طن [٢] .

ومن الأقطار الأفريقية الأخرى التي قد لا تسهم في الصادرات العالمية بقدر كبير ، ومع ذلك فله أهمية كبيرة بالنسبة لها مثل توجو الذي تمثل قيمته ٢٦ ٪

1. Church H., West Africa p. 254.
2. International Monetry Fund : Surveys of African Economies. vol. I. p. 61

من حصيلة صادراتها فضلا عن جزر غرب أفريقية مثل فرناندبو الأسبانية وساوتومى البرتغالية .فالأولى تصدر سنوياً نحو ٢٥ ألف طن وإن كان الصادر السنوى يختلف بحسب توفر عنصر العمل، ويتجه معظمه إلى أسبانيا حيث يجد معاملة تفضيلية هناك ، وتشترك ساوتومى مع فرناندبو فى أن مزارع الكاكاو فيهما هى مزارع أوربية بالدرجة الأولى ، من ثم فهى مزارع واسعة rocas تدار بواسطة الشركات أو المديرين المقيمين ، ففى جزيرة ساوتومى مثلا هناك مزرعة واحدة للكاكاو تغطى ٢٥ ألف فدان ، أو نحو ١/٣ مساحة الجزيرة . كما تشتركان أيضاً فى أنهما أول من صدر الكاكاو من أفريقية وظلتا تحتلان المركز الأول حتى عام ١٩٠٥ وبعدها بدأت غانا تحتل هذا المركز .

ويذهب نحو ١/٢ صادر ساوتومى وبرنسيب البرتغاليتين إلى الأراضى المنخفضة و ١/٣ إلى الولايات المتحدة الامريكية بينما يذهب ١/٦ فقط إلى البرتغال .

مشكلات انتاج وتسويق الكاكاو :

يعطى الكاكاو فى غرب أفريقية مثلا حياً على أخطار الاوبئة والأمراض التى تميز إنتاج الغلات فى الإقاليم المدارية ، عكس الحال فى المناطق المعتدلة حين تكون فترات الشتاء قاضية على الوباء أو توقفة إلى حين . وكلما كان الإنتاج مركزا كما هو الحال فى غرب أفريقية كلما كان احتمال إصابته بالأمراض أكثر ،وكان أحدها Swollon shoot (١) الذى هدد لمدة من الزمن بالقضاء على هذا المحصول فى غانا ، فهو مرض فيروسى يقضى على الأشجار وينتقل بسرعة من شجرة إلى شجرة . ورغم الأبحاث العديدة ، فلم يصلوا إلى حل لهذه المشكلة سوى قطع الشجرة المصابة وإحلال غيرها محلها من الأنواع المقاومة للمرض . ونظراً لأن الشجرة تستمر فى الإنتاج لعدة سنوات بعد إصابتها عارض المزارعون قطعها . وكان هذا مثار مشكلة بين الإدارة البريطانية والوطنيين قبل الإستقلال ، ويقال أن التأييد الذى لاقاه نكروما كان باعلانه القطع

(١) مرض يصيب الثمرة البيضاويه فينكمش حجمها وتتجعد

الاختيارى وليس الإجبارى ، ولكن بعد الاستقلال تحول مرة أخرى إلى قطع إجبارى عام ١٩٥٧ . وقطع حتى عام ١٩٦١ مالا يقل عن مليون شجرة ، وفى عام ١٩٦١ قطع ٥٧ر٣ مليون شجرة معظمها من الإقليم الشرقى (١) وبينما لم ينجح معهد أبحاث الكاكاو فى تافو Tavo فى اكتشاف علاج Swollon فانه نجح فى زيادة إنتاج الكاكاو . فقد ظهر أن الشتلات التى جلبت من الأمازون أكثر مقاومة لهذا المرض . وثبت نجاح هذا النوع الذى يؤتى أكله بعد أربعة أعوام بدلا من سبعة ويعطى إنتاجا عالياً للشجرة . وزادت عملية توزيع شتلات الأمازون فى غانا من ١٦٤ ألف شتله عام ١٩٥٥ إلى ٣٩ر٢ مليون شتله عام ١٩٥٩ وزعت كلها مجاناً ، بينما كانت فى نيجيريا توزع بربع ثمنها . ومن المشكلات الأخرى التى يصادفها الكاكاو هو مرض Capsid bug وكان هذا مسئولا عن فقدان نحو ½ محصول غانا فى بعض السنوات إلا أن المبيدات الحشرية التى تقضى عليه بلغت تقدماً كبيراً . وترصد لها حكومتا نيجيريا وغانا المبالغ اللازمة كل عام ، كما وزعتا الرشاشات الصغيرة على المزارعين بأسعار زهيدة لرش الأشجار الصغيرة .

ويعطى إعتماد غانا وجنوب غرب نيجيريا نموذجاً حياً للاعتماد على المحصول الواحد بأخطاره الطبيعية والبشرية من حيث تدهور التربة وتعريتها والأمراض التى تصيب المحصول الواحد . والطلب على الكاكاو إنما هو طلب على حبوبه ، أما غلاف الثمرة فيترك فى أرض المزرعة كنوع من التسميد . وتحتوى حبة الكاكاو على عنصرين لهما أهمية اقتصادية هما زبد الكاكاو الذى يكون ٥٥ ٪ من الحبة ، ومسحوق الكاكاو الذى يكون ٤٥ ٪ الباقية . وتقوم صناعتان على أساس هذين العنصرين مسحوق الكاكاو والشيكولاته وكلاهما يختلف عن الآخر فى نسبة الدهنيات التى يجب أن يحتويها . فسحوق الكاكاو الذى يستعمل مشروبا منشطا فضلا عن إضافته لبعض الغذائيات تقل فيه نسبة

1. Hance W., « Geography of modern Africa » p. 208

المادة الدهنية وإن كان من المستحيل التخلص منها تماماً . لذلك فالصناعة التى تقدم على تحضير مسحوق الكاكاو فقط ، يجد صاحبها أن لديه فائضا كبيرا من زبد الكاكاو ليس فى حاجة إليه . وفى نفس الوقت تحتاج الشيكولاته إلى نسبة دهنية تزيد على ٥٥ ٪ ، وتزداد هذه النسبة أو تقل حسب النوع المنتج ، من ثم فالمؤسسة التى تقوم فقط بصناعة الشيكولاته تجد نفسها فى حاجة إلى كميات إضافية من زبد الكاكاو . وهكذا نجد أن الطلب على عنصرى الكاكاو (الزبد والمسحوق) متكامل ، بحيث أن كل مؤسسة تتعامل فى الكاكاو تقوم بالصناعتين معا ، وإن كان هذا التكامل فى الصناعتين تقريبى ، فالتعامل فى زبد الكاكاو بين المصانع إذن عملية مستمرة[1] ، وتختلف وتتفاوت نسبة سعر الزبد بالنسبة لسعر الحبوب بحسب الطلب والعرض النسبيين لهما . من ثم كان الطلب على الكاكاو هو فى الحقيقة طلب لمشتقاته (بعكس الحال فى البن والشاى) ومن الخطأ مثلا أن نعتبر أن الطلب على الكاكاو معناه طلب على الشيكولاته كما هو شائع . فبحسب تقديرات وزارة التجارة فى الولايات المتحدة الأمريكية (وهى أكبر مستهلك للكاكاو) ثبت أن أكثر من نصف استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية تم خارج مصانع الشيكولاتة . ومن الأخطار الاقتصادية معاناته من الذبذبات الخارجية سواء من حيث الطلب أو الأسعار . وكانت ذبذبات أسعار الكاكاو عالية فى العقد الماضى ، إذا تراوحت بين ٥٦٢ جنيها عام ١٩٥٤ ، ١٥٣٢ جنيها للطن عام ١٩٦١ أى بذبذبة قدرها ٧٣ ٪ ، ويقابل هذا عدم مرونة موارد الكاكاو لأن النباتات الجديدة لا يمكن أن تؤثر فى سعر السوق إلا بعد فترة تتراوح بين أربع وسبع سنوات . وقد يتأثر هذا المورد بالأمراض أو بالظروف الجوية ، ولكن فى نفس الوقت نجد الطلب على الكاكاو أكثر مرونة فأسعاره العالية تجعل صانعو الحلوى يتجهون نحو بدائل أخرى مما يقلل من استهلاكه ، على حين أن الأسعار المنخفضة تعتبر

---

1. Birmingham, Astudy of Contemporary Ghana, p. 237

ضربة قاسمة لمنتجى الكاكاو زراعاً وحكومات ، خاصة تلك التى تعتمد عليه اعتماداً رئيسياً فى ضرائب الصادرات والواردات ، فخلال كساد الثلاثينات انخفض دخل ساحل الذهب إلى الثلث كما أن الأسعار العالية لها مضارها أيضاً فى زيادة زراعه هذه الغلة على حساب الغلات الغذائية .

وزراع الكاكاو هم زراع للمحاصيل الغذائية عادة ، يزرعون الكسافا بصفة خاصة نظرا لامكان زراعة هذا المحصول على سفوح التلال الفقيرة التربة والتى لا يصلح لها الكاكاو ، كما لا تحتاج إلى رعاية كبيرة وعمل كثير مما يعطى الفرصة للعنايه بالكاكاو ، فمطالب الكاكاو كثيرة سواء بالنسبة للأرض أو بالنسبة للعمل فى بعض المواسم ، من ثم كان استيراد المواد الغذائية لاقاليم الكاكاو خاصة فى موسم جمعه ، وبالتالى تقوم الأقاليم المحيطة بهذه النطاقات والتى لا تصلح لزراعة الكاكاو بزراعة الغذائيات كالبام والكسافا والذرة العريضة والرفيعة لتسويقها فى أقاليم الكاكاو ، فضلا عن استيراد الدولة لكميات كبيرة من الغذائيات تشكل عبئا على مواردها .

وأدت زيادة الفائض فى إنتاج الكاكاو العالمى فى السنين الأخيرة (١) إلى البحث عن وسيلة لإقامة تنظيم دولى ، وعقد ٢١ منتجاً رئيسياً للكاكاو عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ عدة اجتماعات فى محاولة لعمل إتفاقية شبه إتفاقية البن الدولية ولكن المشروع لم يقدر له النجاح .

---

(١) بلغ علي سبيل المثال ١٠٠ ألف طن فى موسم ٥٩/٦٠ ، ٢٠٠ ألف طن فى موسم ٦٠/٦١

الشـاى

تزايد انتاج أفريقية من الشاى ثلاث مرات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد بلـغ ٩٧ ألف طن (متوسط ٧٠/٦٦) بعـد أن كان ٣٠ ألف طن عام ١٩٤٦ ، من ثم ارتفع نصيب أفريقية فى الانتاج العالمى من ٤ ٪ إلى ٨ ٪ من الانتاج العالمى وارتفع نصيبها فى الصادرات العالمية ، رغم ذلك للشاى أهمية خاصة لدى بعض الدول الافريقية وخاصة الشرقية التى أسهمت بأكثر من ثلاثة أرباع الصادر . وقـــد ظلت أسعار الشاى أكثر ثباتا لفترة طويلة عن أسعار بقية المحاصيل الأخرى ومن ثم زاد دخل الدول المنتجة للشاى فى افريقية بنحو ثلاث مرات . وتتميز الدول الافريقية المنتجة للشاى برخص التـكاليف فيها عن نظيرتها الآسيويه ، من ثم كان الشاى من الغلات المربحة خلال العقدين الماضيين . وقد انخفضت أسعار الشاى منـذ عام ١٩٦٥ ، ومع ذلك فقـد ظل الشاى محصولا مربحا للأفارقه .

والواقع أن ازدياد انتاج الشاى فى افريقية لم يكن له أثر يذكر على توزيعه فى افريقية ، ذلك أن معظم التوسع فى المساحة كان فى نفس الدول التى كان يزرع فيها فى أوائل الخمسينيات ، ومنذ ذلك التاريخ لم يظهر منتجون جدد على خريطة الشاى فى إفريقية ، وان كان هذا النمو فى مالاوى كان أقل منه فى الدول الافريقية الأخرى بحيث فقدت مركزها الأول فى الانتاج الافريقى .

إنتاج الشاى وصادره فى أفريقية والعالم بالألف طن

القطر	الإنتاج	الصادر	القطر	الإنتاج	الصادر
	٧٠/٦٦	١٩٧٠		٧٠/٦٦	١٩٧٠
العالم	١٢٤١	٧١٩	أوغندا	١٥	١٥
أفريقية	٩٧	١١٠	تنزانيا	٨	٧
كينيا	٣٢	٤٢	موزمبيق	١٤	١٧
مالاوى	١٧	١٨			

شرق افريقية : تقل أهمية الشاى فى شرق أفريقية عن أهميه البن والقطن ، ولكن تزداد أهميته نظراً لأن زراعته تنتشر بسرعة أكثر من أى غلة أخرى . على سبيل المثال ارتفع الإنتاج من ٩٫٠٠٠ طن ١٩٥٠ إلى ١٢٫٠٠٠ عام ١٩٦٤ ، بحيث بلغت قيمة صادرات الشاى من شرق أفريقية نحو ١٥ مليون جنيه .

وشجرة الشاى شجرة دائمة ايضاً كشجرة البن تعطى أكلها بعد ٤ سنوات وتستمر معمرة أكثر من البن لمدة قد تصل إلى الخمسين عاما .

وقد عرفت شرق أفريقية شجرة الشاى عن طريق الهند ، حيث جربت هذه الشجرة فى مرتفعات أوزامبارا بتنزانيا ونجحت نجاحا كبيراً (انظر ص ٩٠).

وتتوفر الظروف الملائمة لهذه الشجرة فى جهات كثيرة من شرق أفريقية لتوفر الدفء والمطر ، بل ويقترن المطر بموسم الحرارة مما يلائم هذه الشجرة ، غير أننا يجب إلا نبالغ فى المناطق الصالحة من حيث الظروف الطبيعية ، فالمناطق ذات المستوى أقل من ١٠٠٠ متر لا تصلح لارتفاع حرارتها الشديدة ، وفى نفس الوقت لا يتحمل الشاى الجفاف الذى يسود بعض جهات شرق إفريقية .

أما من حيث العوامل البشرية فهو فى حاجة إلى أيدى عاملة ، سواء فى موسم الزراعة أو فى موسم الجنى لأنه يزرع بطريقة الشتلات . كما تحتاج الشجرة

إلى تهذيب بحيث لا يزيد ارتفاعها عن ٢ أو ٣ أمتار حتى يسهل جمع الأوراق . وهنالك عملية تطهير الأرض من الحشائش وعملية جمع الورق الذى لا يمكن أن يتم بالآلات ، فالجمع يتم كل أسبوع أو كل عشرة أيام ولكن مع انتقاء الأوراق الناضجة ، ثم بعد ذلك عمليات تحضير الشاى سواء بتعريضه للشمس ليتخمر إذا كان المراد الحصول على شاى أسود أو تجفيفه بالحرارة فى درجات خاصة إذا كان المراد الحصول على شاى أخضر .

وتتم زراعتها عادة فى مزارع واسعة تبلغ ١٠٠٠ فدان ومعظمها تمتلكه شركات بريطانية تحتاج ومزرعة الألف فدان إلى ½ مليون جنيه . وفى الحقيقة ان طبيعة هذا النبات مما يحبذ زراعته إقتصاديا فى مزارع كبيرة أكثر من الصغيرة بسبب طول فصل الإنبات وتكاليف الزراعة والصناعة والحاجة إلى عمليات التحضير عقب قطف الأوراق ، فلتشغيل مصنع صغير يحتاج إلى نحو ٢ مليون رطل سنويا ولا بد وأن تخدمه مساحة ٥٠٠ فدان ولا بد وأن تكون المزارع قريبة من المصنع لأن ورق الشاى الأخضر معرض للتلف السريع . ومع هذا بدأت مزارع الأفريقيين الصغيرة دخول مضمار زراعة الشاى فى شرق أفريقية . وأصبح الشاى مألوفا ومحبوبا أيضاً . وعادة ما يباشر الأفريقى زراعته بعناية تامة إذا كانت المزرعة قريبة من المزارع الكبيرة ، كذلك إذا كانت المزارع الصغيرة من الكثافة بحيث يمكن أن تشغل مصنعا صغيراً .

وقد وجدت هذه الغلة وهذا المحصول تشجيعاً كبيراً من جانب حكومات الأقطار الثلاثة لتنويع الإنتاج نظراً لأن إتفاقية البن الدولية قد حددت ما يمكن أن تصدره هذه الأقطار بحصص معينة بحيث لا يمكن لهذه الاقطار أن تخرج عن هذه الاتفاقية ، كما زادت التوقعات الخاصة بإسعار الشاى فى الخارج ، فضلا عن الرغبة فى تشجيع الاستثمارات الاجنبية للمؤسسات الخاصة كشركة بروك بوند Brook Bond وشركة أوغندا . وقد قامت الحكومات باقامه المزارع الكبيرة وشجعت صغار الزراع على زراعته . فى أوغندا مثلا

زاد الانتاج أربع مرات منذ عام ١٩٥٦ كنتيجة لتوسع من جانب هيئة التنمية أو المؤسسات الخاصة وأخيرا بواسطة صغار المزارعين الذين قاموا بزراعته حول المزارع الكبيرة . غير أن أكبر توسع شهده هذا المحصول كان فى كينيا التى زاد انتاجها من ١٠ آلاف طن عام ١٩٥٦ إلى ٤١ الف طن عام ١٩٧٠ وعلى هذا الاساس كان تشجيع زراعة الشاى فى العشر سنوات الأخيرة أكثر من البن . ويستهلك ½ الإنتاج محلياً بينما يصدر الباقى إلى الخارج وإلى بريطانيا بصفة خاصة . ورغم أن مساحته تبلغ نحو ⅓ مساحة السيسل إلا أنها من حيث التوزيع الجغرافى أكثر إنتشارا ويحتل هذا المحصول ٦٠ ألف فدان فى كينيا ونحو ٢٠ الف فدان فى أوغندا ومثلها فى تنزانيا .

كينيا : بدأت فيها زراعة الشاى بين عامي ١٩٢٥ — ١٩٣٥ لكن تجديد زراعته فى الخمسينيات هو الذى جعل الشاى المحصول الثانى فى قائمة صادرات كينيا ، هذا فضلا عن ملاءمة الظروف المناخية وتقاليد المزارع الواسعة التى يعرفها الأوروبيون . وإذا كانت زراعته قد وجدت تشجيعاً فى كينيا إلا أنها ظلت لمدة طويلة بعد ذلك لا تلقى مثل هذا التشجيع فى أوغندا وتنزانيا ، فقد وجدت كثير من المؤسسات البريطانية أن استغلال رؤس أموالهم فى كينيا أقل مغامرة من استغلاله فى أوغندا أو تنزانيا .

ويعتبر مركز كريشو مسئولا عن ½ محصول كينيا ومايقرب من ½ المساحة نظراً لقدم زراعته هناك . ويكفى القول بأنه حول مدينة كريشو فى مديرية نيانزا يشاهد الشاى على مدى النظر . وتقع كريشو هذه على ارتفاع ٢٣٠٠ متر بمناخ بارد نسبيا Cool لذلك لا تظهر فى هذا المركز الحرارة الشديدة التى تميز المناطق الساحلية . كما يزيد متوسط المطر على المركز ١٧٠ سم، ويكاد يكون موزعاً طول العام ، فضلا عن خصوبة تربته وسطحه الذى يؤمن الصرف . كان من السهل تجنيد الأيدى العاملة من جماعات اللوو Luo فى مديرية

نيانزا ، هذا فضلا عن أن كريشو لا تبعد أكثر من ٢٠ ميلا عن السكك الحديدية ، بل وربطها بها طرق جيدة ، وبذلك تمثلت فى الأقليم الظروف المثالية تقريباً لزراعة الشاى .

المنطقة الثانيــــة فى كينيا حول تلال ناندي Nandi شمال شرق كريشو وتتشابه ظروفها الطبيعية مع الظروف السائدة حول كريشو إلا فيما يختص بالمطر الذى يقل بنحو ٤٠ سم وإنتاج هذا الإقليم نحو ٣٠٠٠ طن أو مايقرب من ⅓ الإنتاج فى إقليم كريشو . تأتى بعد ذلك منطقة ليمورو Limuru ومنطقة sotik وكل منها ينتج نحو الألف طن . ويسقط فى ليمورو نحو ١٢٥ سم من المطر مع فصل جفاف واضح ، وكان هذا الإقليم أول إقليم دخلته زراعه الشاى فى كينيا من ثم أصبحت مزارع هـذا الإقليم فى الوقت الحاضر تراث لفترة كان فيها عامل القرب من نيروبى له أثره فى زراعـة الشاى . أما منطقة سوتيك فهى ضاحية من ضواحى كريشو وانتشر الشاى أيضاً فى مركز فورت هول وكيامبو Kiambu بصفة خاصـة فوق إرتفاع ٢٠٠٠ متر، أما دون ذلك فالتربة والمناخ يصلحان لزراعة البن. وإزدادت المساحات لدى الافريقيين فى هذا الاقليم الأخير حتى بلغت ٢٨٠ فدان عام ١٩٦٢ ثم قفزت إلى ١٠ آلاف فدان عام ١٩٦٤ بينما تقديرات عام ١٩٧٠ تصل بها إلى ٣٥ ألف فدان . يخدمها ستة عشر مصنعا[١]

اوغندا : رغم أن مزارع الشاى الواسعة لم تجد تشجيعاً فى أوغندا ، فان الشاى يعتبر الغلة الثالثة هناك حيث يزرع فى مزارع الأوربيين والآسيويين منذ العشرينيات، ولـكن تشجيع هيئة التنمية فى أوغندا أدى إلى إنتشاره فى السنين الأخيرة حتى عام ١٩٦١ وكان إنتاج أوغندا كله يأتى من ثلاث مجموعات من المزارع إثنان منها فى بوجندا وواحدة فى تورو ، ثم امتدت زراعته أخيرا فى أنـكولى وكجيزى وبونيورو وامتدت إلى أراضى المزرعين الصغار حول المزارع

1. O'Cooner, A. M., «Economic Geography of East Africa» London, 1967. p. 96.

الـكبرى ، وقد تأسست المزارع الـكبرى فى بوجندا وإن كانت الحرارة هناك مرتفعة بعض الشىء بينما المطر يكاد يكون مناسبا. ولعل العامل الرئيسى الذى كان يقف إلى جانب بوجندا هو سهولة الوصول إليها . بينما فى مركز تورو رغم المنـاخ المعتدل نسبيا والرطوبه المرتفعة والتربات الخصبة فكانت تـكاليف النقل العالية . وحتى عام ١٩٣٠ كانت تعوق زراعته فى أقصى الغرب أى فى تورو وكجيزى وأنكولى وكان الاتجاه بالتنمية نحو الغرب فى جزء منه يرجع الى السياسة الحـكوميـة التى هدفت لإنعاش الأقاليم الفقيرة فى هذه الجهات المتطرفة وأصبح الشاى فى الوقت الحاضر يتحمل تـكاليف النقل من غرب أو غندا دون صعوبة تذكر ولا زالت هناك أراضى خالية فى اقليمى تورو ويونيورو صالحة لزراعة الشاى .

تنزانيا : ظل الشاى غلة ذات قيمة قليلة حتى عهـد قريب ولـكن الانتاج ازداد ثلاث مرات بين عامى ١٩٥٤ — ١٩٦٣ وهو الآن أقل من انتاج أوغندا بقليل . ودخل تنزانيا أول مرة فى مرتفعات أوزمبارا وما زالت هـذه المنطقة لها مركز الصـدارة فى انتاج تنزانيا أول مرة فى مرتفعات أوزمبارا وما زالت هذه المنطقة لها مركز الصداره فى انتاج تنزانيا ، فهى قريبة من طرق الموصلات . كما أنها باردة نوعا ورطبة كما هو الحال فى أوغندا . وبدأت تظهر منطقة أخرى هى المرتفعات الجنوبية ومعظم مزارعه هناك فوق الألفى مترحول «موفندى» أو فى الأراضى الجبلية حول توكويو Tukuya ثم تحولت هذه المزارع منذ عام ١٩٥٧ الى نيجومبى Njombe واذا كانت التربة فى هذه المرتفعات الجنوبية صالحة لزراعة الشاى ويسقط عليها مطر يزيد على ١٢٥ سم فان العيب الوحيد يتمثل فى وجود فصل جفاف يصل الى الأربعة شهور .

مالاوى : وتأتى مالاوى بعد كينيا مباشرة فى تصدير الشاى الافريقى الذى بلغ نحو ١٣ ألف طن أوما يزيد على صادر أوغندا وزراعته هناك من أقـدم زراعات الشاى فى افريقية اذ أدخلته شركة البحيرات الافريقية African Lake Co. عام ١٨٨٨ . وتواجـه مالاوى فى الوقت الحاضر مشكلتان فى زراعة الشاى ٠

الأولى وهى عدم امكان التوسع فى المساحة التى بلغت ٢٨ ألف فدان بقدر كبير نظرا لأن المساحات التى تتوافر فيها الظروف الطبيعية لإنتاجه قليلة ، والثانية أن معظم الاشجار المزروعة ليست من الانواع الممتازة وهـــذه المشكلة الاخيرة بدأت التغلب عليها باحلال الأنواع الهنــدية محلها [1] من ثم كان توسع الشركات العاملة فى مالاوى بطيئا وكان التركيز مع زيادة المحصول رأسيا اكثر من الدول الافريقية الأخرى . واذا تم هذا فسيكون خيرا على مالاوى نظرا لأن الشاى والدخان يمثلان عماد الصادرات هناك .

ومن المناطق التى شهدت هذا المحصول لأول مرة عقب الحرب الثانية اقليم كيفو فى زائيرى حيث بدأت زراعته على أيدى الشركات الأوربية ولــكن نصف الانتاج فى الوقت الحاضر يأتى من المزارع الافريقية الصغيره . كذلك يبدو أن التوسع فى زراعة الشاى فى رواندا ذو مستقبل باسم رغم أن نصيبها فى الانتاج مازال ضئيلا .

1. Pike J. G. Rommington, G. T., « Malawi » A geographical Study, Oxford U.P., 1965, p. 182.

قصب السكر

يختلف السكر عن بقية السلع الأفريقية فى أنه لا ينتج أساساً للتصدير بل للاستهلاك المحلى ، من ثم شهدت أفريقية توسعاً كبيرا فيه فى السنين الأخيرة ، وستستمر الزيادة تبعاً لإرتفاع مستوى المعيشة . وتتفاوت أسعار السكر طبقاً لعدة عوامل منها عواصف الهاريكيين التى تصيب الجزر والسواحل المدارية كما هو الحال فى جزر موريشس ،ومنها الظروف السياسية كما هو الحال فى كوبا ، هذا فضلا عن سياسة الدول المنتجة لسكر البنجر فى الجهات المعتدلة ، ومع هذا فيمكن للدول الأفريقية التوسع فى زراعة القصب أو البنجر لإنتاج السكر دون أن تتأثر بأسعار السوق العالمية نظراً لتزايد الاستهلاك . ويعكس تأخر زراعة القصب وإنتاج السكر فى دول مثل نيجيرياوغانا صورة الاقتصاد الاستعمارى ، من ثم تعتبر زراعة القصب أو البنجر وإنتاج السكر إحدى الخطوات التى يجب اتباعها لتوفير النقد الأجنبى .

وإنتاج السكر فى أفريقية هو من القصب فى الدرجة الأولى ، ولا يعتمد على البنجر فى إنتاجه سوى المغرب العربى (٣ ٪ من الانتاج الأفريقى) .

ويحتاج القصب إلى تربة خصبة لأنه نبات مجهد للأرض ، وعادة ما تسمد مزارع القصب كما يجب ألا تقل الحرارة عن ٢٠ م فى معظم شهور السنة فضلا عن كمية من المطر تبلغ نحو ١٠٠ سم أو ما يعادلها من ماء الرى . ويحتاج إلى وفرة فى الأيدى العاملة القوية البنية خاصة فى موسم الحصاد وإن كان يمكن استخدام الميكنة فى الأراضى السهلية . ولاتتم زراعة القصب بطريقة اقتصادية إلا فى المزارع الواسعة المتخصصة ويمكن للمزارعين الصغار زراعته أيضاً ، ولكن على أطراف المزارع الكبيرة نظراً لما يتطلبه هذا المحصول من خدمات ورؤوس أموال . فهذا النشاط الاقتصادى يرتبط بوجود كبير من رأس مال لاعداد المصانع ، كما يتطلب وسائل لنقل المحصول إلى المصنع لتبدأ عمليات العصير فى ظرف ٤٨ ساعة من الحصاد ، من ثم ارتبطت مصانع السكر بمزارع القصب ،

كما ارتبط بهما عادة وجود السكك الحديدية التى تنقل المحصول بسرعة إلى مصانع العصير. فقد ظهر أن سرعة توريد القصب عامل هام فى زيادة إنتاج السكر وتحسين صفات العصير خاصة فى فترات الجو الحار كما يظهر من الجدول التالى :

النسبة المئوية للسكروز فى صنف ٤١٣ ، ٢٥ (١)

عند الكسر	١٦,٩٢	ثلاثة أيام	١٥,٩٠
يوم واحد	١٦,٩٦	أربعة أيام	١٥,٨٧
يومان	١٦,٥٥		

الانتاج :

ولم تكن زيادة إنتاج السكر فى أفريقية ناتجة عن زيادة إنتاج الدول القديمة فحسب ، بل نتيجة لدخول دول جديدة ميدان الإنتاج . فقد زاد إنتاج معظم الدول الأفريقية مثل تنزانيا وكينيا وأوغنداوروديسيا ، كما دخلت دول جديدة ميدان زراعة القصب والإنتاج التجارى مثل السودان وزامبيا وملاوى ونيجيريا وغانا .

(١) من تجارب شركة السكر والتقطير المصرية ــ محطة أبحاث كوم أمبو (عجالة ١٣)

إنتاج قصب السكر والسكر بالألف طن عام ١٩٧٠ (١)

	إنتاج القصب	إنتاج السكر	الصادر
جنوب أفريقية	١٢١٤٤	١٣٩٩	٧٩١
جزيرة موريشس	٥١٢٠	٦١٠	٥٧٥
مصر	٧٠٠٠	٥٣٥	٩٠
موزمبيق	٢٧٣٠	٢٣٤	١٧٩
رونيون	١٩٣٧	٢٧١	١٩٠
أوغندا	١٧٠٠	١٦٦	٢٢
كينيا	١٥٠٠	١٤٧	١
روديسيا	١٢٥٠	١٤٢	٧٥
مالا جاشي	١٢٣٩	١٠٢	٥٢
كنغو برازافيل	١١٠٠	٩٨	٣١
تنزانيا	١١٠٠	٩٨	٣١
إفريقية	٤٣٤٩٩	٤٣٧٤	٢٠٢٥
		١٧٦ (بنجر)	
		٤٥٥٠	

(1) FAO, "Production yearbook," "Trade yearbook," 1971

(٢) إنتاج شمال إفريقية .

الهضبة الجنوبية

جنوب افريقية :

كان لظهور قصب السكر بريا على ساحل ناتال، مما أوحى إلى المستوطنين الأوائل بجلب الأنواع المزروعه من الجهات المتقدمة فى زراعته وذلك لبدء إنتاجه على نطاق تجارى . وسرعان ما انتشرت زراعته على ساحل ناتال إلى الشمال والجنوب من دربان. وشجع على هذا سهولة الحصول على الأرض ووضع ضريبة على الوارد من السكر ، من ثم زاد الإنتاج من السكر عام ١٨٥٩ عن الألف طن صدر منها جنوب أفريقية ٣٠٠ طن. ولكن التقدم السريع فى هذة الفترة عاقه مشكلة الأيدى العاملة والتى حلها جلب الأيدى العاملة الماهرة من الهند. وبدأ الانتاج فى الازدياد متأثرا بحالة السوق العالمية وبصفة خاصة الحرب العالمية الأولى والثانيه وارتفاع أسعار السكر لشدة الطلب عليه .



(شكل رقم ٣٧) أقاليم زراعة القصب فى جنوب إفريقية

ويمتد النطاق الرئيسى لقصب السكر إلى الجنوب من دربان بنحو ٩٠ كم وإلى شمالها بنحو ١٢٠ كم وبعرض يتراوح بين ٧ ، ٨ أميال وأحيانا يمتد إلى الداخل لمسافة ٢٠ ميلا ورغم أن القصب وجد بريا فى الإقليم إلا أن زراعته حدية من الناحية المناخية إذا قورن بالمناطق الرئيسية المنتجة فى العالم، فمتوسط الحرارة السنوى ٢١° م ومعنى هذا أنه لا يزيد إلا بنحو درجة فوق الحد الادنى المطلوب للنبات ، بينما متوسط حرارة الشتاء الذى يبلغ ١٥،٥ م يعتبر منخفضا ولكن لحسن حظ الاقليم أنه لا يعرف الصقيع ولياليه دفيئة بفضل تيار موزمبيق . ويتمتع الإقليم بقدر من المطر يبلغ نحو ١٠٠سم وهو يكفى بالكاد ولكنه موزع بما يتناسب وزراعة هذا المحصول ، فقمة الصيف تساعد على النمو الخضرى على حين يؤدى الجفاف الشتوى إلى تركيز المادة السكرية كما يسهل الحصاد . ويرجع الفضل أيضا للشتاء الجاف البارد نوعا فى خلو الإقليم من آفات وأمراض النبات . ولكن مقابل هذه الميزات يأخذ القصب هنا عامان للنمو بينما يتراوح فصل نموه فى الجهات الأخرى المنتجة بين ١٥ ، ٢٠ شهرا ، ويرجع هذا إلى الظروف الحدية لزراعته .

ويعوق التوسع فى زراعه القصب فى هذا الإقليم قلة المطر فى الشمال وإنخفاض الحرارة فى الجنوب ، وتضرس السطح فى الداخل، ويزرع القصب فوق تربات متعددة ولكن أوفرها محصولا هى التربة البركانية فى أقصى شمال الإقليم . وتزرع النباتات البقولية أحيانا بين زراعات القصب كنوع من التسميد الأخضر لزيادة المواد العضوية فى التربة .

كما يزرع القصب بعد أمطار الصيف الغزيرة وعادة مايتم زراعتها بين سبتمبر ونوفمبر ويتم حصاده بعد ذلك بعامين فى الفترة مابين مايو وديسمبر (الشتاء) ولما كان القصب فى حاجة إلى أيدى عاملة بكثافة عالية فى هذين الموسمين وجدنا أنه

يعمل فيه ما يقرب من ١١٠٠ أوربى فضلا عن ٥٦ ألفا من غير الأوربيين[١]،
وقد صادفت بداية زراعة القصب فى جنوب أفريقية هذه المشكلة من قبل ، وحلها المستوطنون بجلب الأيدى العاملة من الهند . ولكن سلالتهم فى الوقت الحاضر تعمل بالزراعة والتجارة ، كما أن الأفريقيين الأقوياء البنية والذين يصلحون لهذه العمليات يفضلون العمل فى المناجم حيث الأجور أكثر ارتفاعا وأدى هذا إلى استعمال الآلات ولكن يحد منها طبيعة السطح المتموج أحيانا.

وتبلغ متوسط إنتاجية الفدان ما يزيد على ٣٠ طنا وهى إنتاجية لا بأس بها وإن كان قصب جنوب أفريقية تعلو فيه نسبة تركيز السكر عن قصب كثير من جهات أفريقيه المداريه هذا ويقوم بخدمة هذا النطاق الزراعى ثمانية عشر مصنعاً للعصير وصناعة السكر وأكبرها جميعا المصنع المركزى فى دربان .

وقد تعاقدت المملكة المتحدة مع جنوب أفريقية عام ١٩٥١ على استيراد حصة معينة يتفق على سعرها كل عام ، ولكن بعد انسحابه من الكمنولث عام ١٩٦١ فقد جنوب أفريقية السوق البريطانية،ولكنه استطاع عمل اتفاقية ثنائية على توريد حصة لمدة خمس سنوات تنتهى عام ١٩٦٩ بسعر أقل ولكنه على أى حال أعلى من السعر العالمى . كذلك استفاد جنوب أفريقية من تدهور العلاقات الكوبية الأمريكية منذ ١٩٦١ وأصبح مصدراً للولايات المتحدة الأمريكية .

روديسيا:

وشهدت روديسيا نمواً ملحوظاً فى زراعة القصب وإنتاج السكر فقد ارتفع إنتاجها من ٥ آلاف طن عام ١٩٥٦ إلى ١٤٥ ألف طن عام ١٩٧٠ ، وكانت

---

١ - رغم أن نسبة زنوج البانتوبين مزارعى القصب تبلغ نحو ٤٧ ٪ والأسيويين نحو ٣٠ ٪ فان مزارع المستوطنين ونسبتهم ٢٣ ٪ مسئولة عن ٨٥ ٪ من الإنتاج .

هناك محاولات لزراعة القصب على نطاق تجارى قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكنها لم يقيض لها النجاح إلا بعد تنفيذ مشروعات الزراعة الواسعة فى هضبة الفلد الأدنى ، ولا تسمح ظروف المطر (٥٠ سم) بزراعة القصب ، ومع ذلك أمكن التغلب على هذه العقبة بالاستعانة بالرى كمكمل له ، فضلا عن استخدام الأسمدة لتحسين حالات التربة ، وقد أنفقت الحكومة والأفراد مايقرب من ٨٠ مليون دولار لتنمية هذا القطاع ، وأصبحت روديسيا بذلك من الدول المصدرة للسكر . وكانت زامبيا ومالاوى تمثل أسواقاً رئيسية قبل نمو الإنتاج فيهما ، وكذلك كانت بريطانيا ، ولكن هذه الأسواق أغلقت أمام الإنتاج الروديسى بعد إعلان الاستقلال غير المشروع وتحول إنتاج السكر من مشروع ناجح إلى شوكة فى جانب الاقتصاد الروديسى .

ويعتمد الإنتاج فى كل من زامبيا ومالاوى على مزرعة واحدة كبيرة فى كل ، تنتج ما يكفى الاستهلاك المحلى من السكر ، وتقع مزرعة زامبيا فى سهول كافو على بعد ٨٠ كم من لوزاكا بينما تقع مزرعة مالاوى فى حوض نهر شير على بعد ٣٢ كم من بلانتير ، بمعنى أن كلا من المزرعتين ذات موقع جغرافى مناسب لسوق الاستهلاك .

أفريقية الشرقية

شرق افريقية :

ويتفوق شرق أفريقية على بقية المناطق المنتجة فى ملاءمة الظروف المناخية إلى حد كبير والتى تجعل فى الإمكان زراعة وحصاد القصب على مدار العام وبالتالى تستمر المصانع فى العمل طول العام .

وقد ظلت أوغندا تحتفظ بمركزها الأول بين دول شرق أفريقية إنتاجاً للسكر فى الوقت الحاضر ، ويكاد يقتصر إنتاج القصب لاستخراج السكر على

مزرعتين كبيرتين مساحة كل منهما نحو ٢٠ ألف فدان أحداها بالقرب من جنجا والأخرى بين جنجا وكمبالا . وتعتبر الظروف المناخية هنا مثالية بالنسبة لزراعة القصب فيتراوح متوسط حراره جنجا بين ٢١ م° ٢٢ م كما يسقط عليهـا ١٣٠ سم من المطر موزعة على مدار العام ، من ثم لم تكن هذه المزارع فى حاجة إلى رى ، وإن كان يستخدم أحياناً لزيادة الإنتاج ، وتستمـد المزرعة القريبة من جنجا حاجتها من المياه من بحيرة فـكتوريا على حين تستمد المزرعة الأخرى حاجتها بواسطة رفع الطلمبات لمياه المستنقعات المجاورة . ويعتبر موقع المزرعتين جيداً بالنسبة للأسواق ؛ لأن شمال غرب بحيرة فكتوريا هو منطقة الـكثافة العالية نسبياً فى أوغندا ، والقوة الشرائية العالية ، فمديرتى بوسوجا وبوجندا مسئولتان عن استهلاك ٧٠ ./. من مجموع استهلاك سكان أوغندا (١) غير أن هناك عوامل أخرى تدخلت منذ البداية لتجعل زراعة القصب قرب بحيرة فكتوريا ذات أهمية : كان منها عامل نقص الأرض حتى أن القصب حل فى بعض الأحيان محل البن، كما أن بعض الأراضى لم تكن مستغلة بسبب انتشار مرض النوم، وكانت زراعة القصب معناها تطهير الأرض من النباتات الطبيعية وبالتالى القضاء على الذبابة غير أن التوسع فى زراعة القصب باضافة مزرعة حكومية جديدة فى Kinyala قد يؤدى الى ظهور مشكلة فائض يصعب تصريفه لأن أوغندا ظلت المورد الأول للسكر لـكل من كينيا وتنزانيا .

وبدأت كينيا برنامجا للتوسع فى انتاج السكر بغرض الاكتفاء المحلى . وكانت هناك فى كينيا حتى عام ١٩٦٧ مزرعتان رئيسيتان كل منهما بمساحة ١٥ ألف فدان، الأولى شرقى كيسومو وملحق بها عدة مزارع ومصنع كبير والثانية على الساحل جنوبى ممبسه بنحو ١٣٠ كم. ويناسب موقع هذه المزارع بدورها

---

(1) O'Cooner, A. m. An Economic Geog. of East Africa, p.67

الظروف الملائمة للقصب من حيث ارتفاع نسبة الرطوبة فى الجهات الساحلية وبالقرب من بحيرة فكتوريا فضلا عن وفرة الأيدى العاملة خاصة فى الداخل حيث قبيلة الهو.

وبدأت زراعة القصب متأخرة فى تنزانيا ، وأسست أول مزرعه فى الثلاثينات على بعد ٢٠ كم من موشى بمساحة ١٥ ألف فدان تنتج نحو ٣٥ ألف طن من السكر . غير أن التطور الكبير فى إنتاج السكر حدث بعد حصول شركة Kilombero امتياز زراعة ٢٥ ألف فدان فى اقليم Morogoro . من ثم ارتفع إنتاج تنزانيا إلى ما يقرب من مائة ألف طن . وبذلك كان هذا المشروع بداية الاكتفاء الذاتى لتنزانيا .

وفى إثيوبيا والسودان كان التوسع فى زراعة القصب كجزء من سياسة تنويع الإنتاج وتوفير العملة الأجنبية . وتساعد الظروف على زيادة التوسع فى أثيوبيا ولكن يحد منه ضيق السوق المحلى .

موزمبيق :

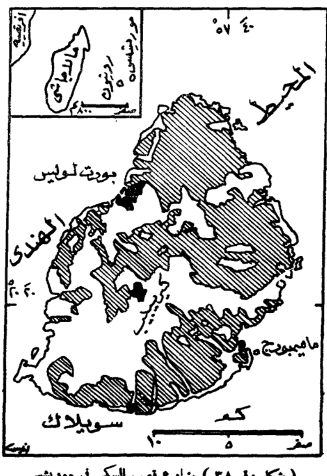
وتحتكر زراعة القصب وإنتاج السكر فى موزمبيق ثلاث شركات كبرى أحداها بريطانية وتمتد مزارعها على ضفتى الرافد الرئيسى لدلتا الزمبيزى. وتمتلك هذه الشركة أيضاً مصنعان للسكر أما الشركات الأخرى فهى برتغالية منها شركة تمتد مزارعها إلى الجنوب الغربى من بيرا . وتقوم معاملها بتصنيع إنتاج مزارعها الى جانب جمع محاصيل المزارعين الصغار حولها، فضلا عن قيامها بانتاج القطن والأرز وتربية الماشية ، والشركة الثالثة تمتد مزارعها إلى الشمال من لورنسو ماركيز . وإذا كانت مساحة القصب تقدر بنحو ١٠٠ ألف فدان فان احدى الشركات البرتغالية تمتلك وحدها نصف هذه المساحة . وبدأت شركات برتغالية أخرى تدخل الميدان بعد ١٩٦٧ مما قفز بانتاج موزمبيق الى ٢٣٠ ألف طن تستهلك منها نحو الثلث ويصدر الباقى فى معظمه الى البرتغال(١).

(1) Van Dongen, I « Agriculture and other Primary Products » in Portuguse Africa, p. 271

جزور المحيط الهندى «موريشس ـ روينيون» :

فى المحيط الهندى وعلى بعد ٦٥٠ كم من مالاجاشى تقع جزر موريشس وريئيون وهى جزر بركانية. وما زال النشاط البركانى ظاهرا فى الأخيرة وتتفق الجزيرتان الكبيرتان أيضا فى مشكلة الاكتظاظ السكانى وفى مشكلة الاعتماد على السكر بحيث يمثل ٩٠٪ من صادرات موريشس ونحو ٨٠٪ من قيمة صادرات روينيون .

إذا كانت المساحة المزروعة هى نصف مساحة جزيرة موريشس فان ٩١٪ من المساحة المزروعة هى للقصب ، وتزيد المساحة المزروعة غلات غذائية عن ٤٪ من مساحة البلاد . من ثم كانت مستوردة للمواد الغذائية وخاصة الأرز .



(شكل رقم ٣٨) مزارع قصب السكر فى موريشس

وتبدو أهمية السكر فى اقتصاديات موريشس فى أنه المصدر الأساسى للعملة الصعبة فضلا عن امتصاص زراعة القصب وصناعة السكر لثانى القوى العاملة .

وزراعة القصب هنا هى زراعة المزارع الواسعة فى الدرجة الأولى والتى تسيطر عليها الشركات صاحبة مصانع السكر . ويواجه زراعة القصب وإنتاج السكر بعض المشكلات أهمها :

١ — مشكلة الأيدى العاملة رغم وجود مشكلة بطالة ، ويعزى هذا إلى انخفاض المستوى الصحى من ناحية وعدم قبول البعض للعمل اليدوى مما أدى بالشركات إلى محاولة الميكنة خاصة وأن النقابات العمالية قد نجحت فى زيادة الأجور بنسبة ٤٠٪ بين عامي ١٩٥٦/١٩٥٩ .

٢ — وتتمثل المشكلة الثانية فى تعرض المحصول للعواصف المدارية التى تودى بنصف المحصول أحيانا كما حدث عام ١٩٦٠ [١] هذا ويسوق جزء من سكر موريشس فى بريطانيا فى ظل اتفاقية تفضيلية تسمح لسكر موريشس بسعر أعلى نسبياً من سعر السوق العالمى .

وإذا كان اعتماد رويئيون على الزراعة أكبر من موريشس ، فان اعتمادها على السكر أقل من الأخيرة .

ويزرع نحو خمس مساحة الجزيرة (١٢٠ ألف فدان) ، يشغل القصب ٧٠٪ منها،فى مزارع كبيرة كما هو الحال فى موريشس وقد بلغت صادراتها عام ١٩٧٠ نحو ١٩٠ ألف طن. وبذلك تأتى فى المركز الخامس بين الأقطار الأفريقية ومعظم صادرها يتجه إلى السوق الفرنسية فى ظل تعريفة تفضيلية وحصة سنوية ، بينما تصرف الباقى فى السوق العالمية بأسعار منخفضة .

---

1. Hance, W. Geog. of modern Africa, P. 613

أفريقيـة الشماليـة

مصر :

رغم أن زراعة القصب فى مصر معروفه منذ ألف عام أى عندما أدخله العرب فى القرن السابع بعد الميلاد ، فان الاهتمام به لصناعة السكر يرجع إلى القرن الماضى وإلى عصر محمد على الذى أقام أول مصنع للسكر فى ملوى . وزاد الاهتمام به فى عهد إسماعيل خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك بعد إنتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٥) وانخفاض أسعار القطن ، مما حبذ الاتجاه نحو زيادة مساحات القصب وصناعة السكر .

ولا تقاس أهمية القصب بمساحة الأراضى التى يشغلها فهى أقل من ٢٠٠ ألف فدان أى أقل من ⅙ مساحة القطن (١٩٣ ألف فدان عام ١٩٧١) ولكن يكفى أنه مادة خام لصناعة غذائية رئيسية فضلا عن المشتقات الأخرى من الخل والكحول ولب الورق والخشب الحبيبى وغيرها .

ولما كان القصب من المحصولات المجهدة التى تحتاج إلى تربة سوداء خصبة قوية من ثم يستعان على زراعته بالتسميد، ويحتاج الفدان فى مصر إلى ما يتراوح بين ٤٠٠، ٥٠٠ كيلو جرام من الأسمدة الأزوتية فضلا عن ٢٠٠ كيلو جرام من فوسفات الجير [١] ويحتاج فى مصر إلى ٨٠٠٠ متر^{3} مكعب من الماء فى المتوسط موزعة على ٣٣ رية ، وبذلك تزيد احتياجاته من الماء عن فدان الأرز بنحو ٢٠٠٠ متر^{3} ، وعن القطن بنحو ٤٠٠٠ متر^{3} ، خاصة وأن احتياجاته تزيد صيفاً (يستهلك فيه أكثر من نصف احتياجاته) ومن ثم تتطلب توفير المياه صيفاً . وكان هذا دافعا إلى حفر ترعة الابراهيمية فى مصر الوسطى لرى مزارع القصب الخاصة بالأسرة الخديوية فى المنيا ، كما تتطلب استعمال الطلمبات لرفع المياه فى كوم أمبو .

---

(١) عبد الله زين العابدين ، محمود فهمى الكلاف : الزراعة فى جمهورية مصر العربية « الألف كتاب رقم ١٥٩ » القاهرة ص ٧٩ .

ويتميز القصب عن بقية المحاصيل الأخرى فى مصر بما يلى : —

أولا : أنه يحتاج لكميات كبيرة من المياه من ثم لا يزرع إلا حيث توفرت .

ثانياً : أنه يمكث فى الأرض عاما بأكمله فهو يزرع فى فبراير ويقطع فى ديسمبر ، وعلى هذا فهو يمكث فى الأرض نحو عام ويمكن أن يستمر فى الارض سنتين أو ثلاث سنوات فيمنو مرة أخرى أو مرتين بعد قطع سوقه ، وعلى هذا فزراعته تحرم الزارع من زراعة محصول آخر فى نفس المنطقة المزروعة قصباً على حين أنه يمكن استغلالها فى زراعة محصولين أو ثلاثة من المحاصيل الأخرى فى السنة الواحدة .

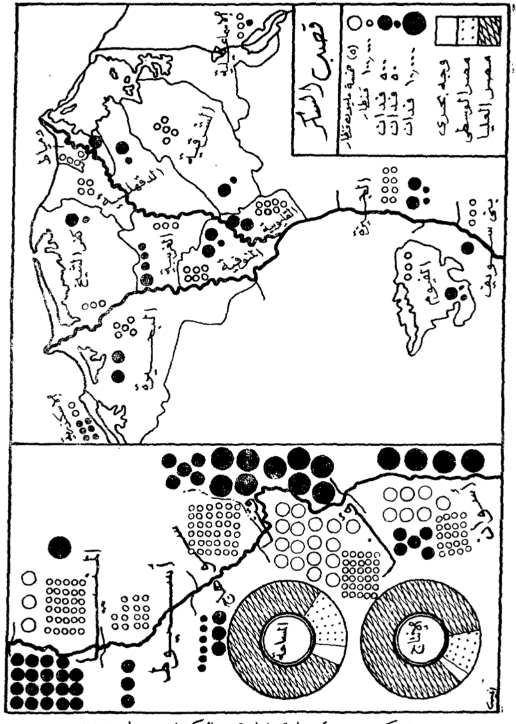
ثالثاً : أن التوسع فيه يتوقف على نشاط صناعة السكر المحلية لأن القصب من المواد التى لا يمكن تخزينها أو تصديرها إلى المناطق البعيدة (تتراوح نسبة السكر بين ١٠٪ ، ١٥٪ من وزن القصب) هذا فضلا عن أن تكاليف نقله باهظة لأن إنتاج الفدان فى المتوسط نحو ٤٠ طنا .

رابعاً : يزرع القصب فى دورة محاصيل ، وتستمر الدورة إلى ست سنوات أحيانا وهى أطول دورة زراعية تعرفها فى المحاصيل المصرية .

المساحة والانتاج :

وقد تطورت مساحة القصب فى مصر تطورا كبيرا فى العشرين عاما الماضية من ٩٢ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ١٩٣ ألف عام ١٩٧١ أى أكثر من تضاعفت . ويرجع هذا إلى زيادة السكان من ناحية وزيادة استهلاك الفرد من ناحية أخرى ، ذلك أن متوسط استهلاك الفرد من السكر كان ٩ كيلو جرام قبل الحرب الثانية ، ارتفع إلى ١٥ كيلو جرام بعدها .

وتحتل مصر المركز الثالث من حيث إنتاجية الفدان،فقد بلغت نحو ٤٠ طنا



(شكل رقم ٣٩) مساحة وإنتاج قصب السكر في مصر عام ١٩٧٠

وكان لزيادة المساحة والعناية بانتاجية الفدان أثره فى زيادة الإنتاج . إذ تطور إنتاجنا من القصب من ٣ر٢٥ مليون طن عام ١٩٥٢ إلى ٧ مليون طن عام ١٩٧٠،وبالتالى زاد انتاجنا من السكر إلى ثلاث مرات فى التاريخ الأخير حيث زاد على النصف مليون طن .

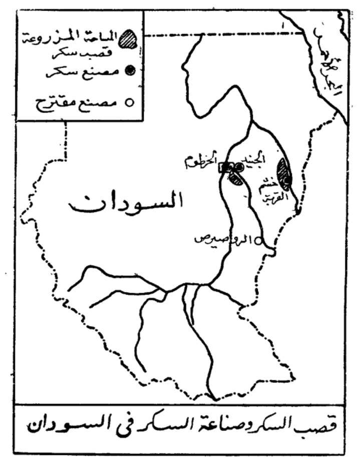
ونظرا لحاجة القصب إلى الحرارة المرتفعة كان الوجه القبلى هو موطن زراعته بالدرجة الأولى وخاصة مصر العليا التى تستحوذ وحدها على ٨٣٪ من المساحة المزروعة قصبا يليها مع الفارق الكبير مصر الوسطى ١٣٪ ثم الوجه البحرى الذى قل نصيبه عام ١٩٧٠ عن الألفى فدان إنتاجها للاستهلاك كعصير . بل وهناك تركيز فى مصر العليا فى محافظتى قنا وأسوان فلها نحو ٨٠٪ من المساحة. ومعنى هذا أن نصيب محافظتى سوهاج وأسيوط ضئيل للغاية بالمقارنة ، فلا عجب أذن أن تركزت خمسة مصانع للسكر من الستة مصانع التى تعمل حالياً فى هاتين المحافظتين (كوم أمبو — إدفو — أرمنت — قوص — نجع حمادى) بل وهناك مشروع لإقامة مصنعين آخرين أحدها فى دشنا (قنا) والأخر فى البلينا (سوهاج) .

وتبرز محافظة المنيا فى مصر الوسطى ويرجع هذا إلى ظروف تاريخية حيث كانت تمتد فيها ملكيات الشركات وكبار الملاك وخاصة أملاك الأسرة الخديوية التى توسعت فى زراعة القصب ، ويقوم فيها حالياً مصنع أبو قرقاص .

أما مصنع الحوامدية فهو للتكرير وقد روعى فيه القرب من السوق (القاهرة والوجه البحرى) فضلا عن تكريره للسكر المستورد من الخارج .

السودان :

والسودان بلد حديث فى زراعة القصب وإنتاج السكر . وكان مستوردا للسكر وما زال وإن كان الإنتاج الحالى يكفى نحو ثلث الاستهلاك البالغ ٢٢٠ ألف طن عام ١٩٧٠ . وبدأت زراعة القصب فى السودان بمشروع الجنيد على الضفة اليمنى للنيل الأزرق عام ١٩٦٢ ، والأخر فى منطقة خشم القربة على العطبرة وبلغت مساحة الأول ١٣ ألف فدان والثانى ١٦ ألف فدان عام ١٩٧٠ .وبلغ إنتاجها معا ٧٢ ألف طن من السكر .



قصب السكر وصناعة السكر فى السودان

(شكل رقم ٤٠)

وفى تخطيط حكومة السودان التوسع فى زراعة القصب حتى يقل الإعتماد على القطن خاصة أن دخل فدان القصب أعلى من دخل القطن، كما أن للسودان طاقة تسويقية واسعة تتمثل فى الاستهلاك المتزايد فضلا عن قربها من أسواق الدول العربية القريبة، هذا فضلا عن المساحات الكبيرة الصالحة لزراعة هذا المحصول إما على المطر فى أو على الرى فى وسط السودان.

أما عن مشكلة الأيدى العاملة ونقصها فى السودان فلعل هذا المحصول يحلها أكثر من القطن ذلك أنه يمكن ميكنة ٤٣٪ من قيمة احتياجات قصب السكر من العمل بينما لاتتعدى هذه النسبة ١ر٨٪ فى حالة القطن. (١)

١ ــ محمد عثمان أبو زيد : قصب السكر محصول نقدى فى السودان : مجلة التنمية الصناعية العربية : مركز التنمية الصناعية للدول العربية العدد ١٣، يناير ١٩٧٣ ص ٨١.

النبيذ

تصدر إفريقية مايزيد على المليون طن مترى من النبيذ سنوياً ، بلغت مليوناً و٦٦ ألف طن مترى عام ١٩٦٥ ، كان نصيب شمال إفريقية منها فى نفس العام مليوناً و٤٦ ألف طن (١) أى أن شمال إفريقية تصدر فى ذلك العام ٩٨ ٪ من مجموع النبيذ الإفريقى وتأتى الجزائر فى المقدمة بطبيعة الحال .

الإنتاج والصادر من النبيذ فى العالم وإفريقية بالألف هكتولتر (٢)

	العالم	الجزائر	المغرب	تونس
الإنتاج (٣٤/٣٨)	٢٠٣٠٠٠	١٨٠٠٠	٥٤٠	١٦٥٠
الإنتاج (٦٤/٦٦)	٢٨٢٠٠٠	١٣٠٠٠	٢٤٠٠	١٦٥٠
الصادر (٦٤/٦٦)	٢٧٠٠٠	٨٦٥٠	١٧٠٠	١١٧٤

الجزائر : وهى أولى الدول الإفريقية إنتاجاً للنبيذ ، فهى تنتج سنوياً نحو ٢٠ مليون هكتولتر ، وتصبح بذلك المنتج الرابع للنبيذ فى العالم بعد فرنسا وإيطاليا وأسبانيا بل أنها أولى الدول المصدرة له ، ذلك أنها تسهم بنحو ٣٢ ٪ من تجارته ، وكانت صادرات النبيذ وحدها تستأثر فى العادة بنحو ٥٠ ٪ من جملة صادرات الجزائر قبل تصدير البترول ، ومع ذلك فقد كان إسهام النبيذ والكحول بنحو ٣٥ ٪ من الصادرات عام ١٩٦٥ .

وفى الحق لم تعرف الجزائر كروم النبيذ إلا بعد دخول الفرنسيين، الذين بدأوا حياتهم بزراعة الحبوب ، غير أن انتشار مرض الفلوكسيرا فى مزارع الكروم الفرنسيه عام ١٨٧٥ ، أعطى الجزائر فرصة التوسع فى زراعتها ، ووفد من جنوب

---

(١) مستخرج من أرقام صادرات السلع الغذائية المختارة من أفريقية لعامى ٦٤ و ٦٥
UN., « A survey of Economic conditions for Africa 1970, pp. 38, 39.

2. FAO : « The world wine and wine products Economy » A Study of Trends and Problems, Rome 1969 p. 4

فرنسا عدد كبير من زراع الكروم لزراعتها فى الجزائر ، وتطورت المساحة من ٢٣ هكتارا عام ١٨٨١ إلى مايزيد على ٤٠٠ ألف هكتار فى الوقت الحاضر ، ثلثيها فى ولاية وهران ، كما يشتهر به أيضاً سهل المتيجا ، ووادى شليف الأوسط .

وأهم أنواع الكروم الجزائرية الكروم الحمراء المعروفة باسم كارينان ، فهى التى تحتل المكان الأول نظراً لأنها تشغل ٨٠ ٪ من المساحة المزروعة كروما . ويأتى السنسو فى المرتبة الثانية ويصلح أيضاً لصناعة النبيذ الأحمر ، ويزرع عادة فى السهول . وهناك أنواع Alicante Bouchet نسبة إلى زراعته فى سهل اليكانت بفرنسا ويجود فى ولايه وهران بصفة خاصة ويستغل فى صناعة النبيذ . ويجود نوعاً المورفدر والموستيل Morveder, Morestel فى سيدى بلعباس وميديا وبسكرا وتلمسان .

أما الكروم البيضاء فتقل مساحتها من ٢٠ ٪ من مجموع الأراضى المزروعة كروما ، وتزرع فى السهول والمنخفضات وأهم أنواعها كلبيرت دى بروفانس Clairette de proveuce والأوجنى الابيض Ugni Blanc فضلا عن المسجير Mersguerre وهو نوع من أصل أسبانى يجود فى ولايتى الجزائر ووهران.

والسوق التقليدى لنبيذ الجزائر هو السوق الفرنسية ، وكانت فرنسا تعامل الجزائر من الناحيــة التجارية كأنها جزء من فرنسا قبل الاستقلال ، فكانت فرنسا تستورد الأنواع الجيدة لتعيد تصديرها بعد خلطها بالأنبذة الفرنسية وتبيعها بسعر أعلى إلى أسواق سويسرا وبلجيكا والسويد وكندا والولايات المتحدة الامريكية ولذلك كان متوسط الصادر (١٩٦٢/٥٩) نحو ١٣٫٥ مليون هكتولتر . وعقدت إتفاقية عام ١٩٦٤ أى بعد الاستقلال وبمقتضاها سمحت فرنسا للجزائر بحصة قدرها ٨٫٧ مليون هكتولتر ، أى ينخفض بمعدل نصف مليون هكتولتر كل عام حتى تبلغ ٧ مليون هكتولتر بتعريفة جمركية تعادل ⅛ التعريفة العامة على النبيذ المستورد . وقد عزمت الحكومة الفرنسية أخيراً على وقف النبيذ المستورد من الجزائر تحت ضغط منتجى النبيذ الفرنسيين

إذ كانوا يحملون الواردات الجزائرية مسئولية إنخفاض أسعار النبيذ والأعباء المالية التى تتحملها الدولة لتثبيت الأسعار. وصدر قانون يمنع خلط النبيذ الفرنسى بأنبذة أجنبية ، ومع ذلك إستمر الإستيراد فى حدود ضيقة، فلم تتعد الواردات الفرنسية من النبيذ الجزائرى عام ١٩٦٦ سوى ٢٫٥ مليون هكتولتر، بينما كان حسب الإتفاقية يرتفع الرقم إلى ٧٫٢٥ مليون هكتولتر .

وقد زادت ضغوط فرنسا على الجزائر بسبب الإجراءات التى اتبعتها الأخيرة عام ١٩٦٨ بشأن تأميم شركات توزيع البترول، وتمثلت هذه الضغوط فى امتناع فرنسا عن إستيراد النبيذ الجزائرى ، وقد واجهت الجزائر هذه المشكلة بشن حملة ضد مزارع الكروم ووضعت نصب عينيها إحلال غلات أخرى محل الكروم فى خطتها الرباعية ، فضلا عن عقــــد إتفاقية تصدير مع الإتحاد السوفيتى للنبيذ الجزائرى .

المغرب: ويتمثل النوعان فى المغرب إذ يستهلك الكروم كغذاء مباشر وتسيطر على زراعته العناصر الوطنية، وتوجد أغلب مزارعه فى الأقاليم الشمالية والساحلية، بينما يتركز النوع الآخر الخاص بصناعة النبيذ فى المزارع الأوربية فى سهول فاس ومكناس والرباط وبصفة خاصة فى مكناس الذى انتشرت فيه صناعة النبيذ، وقد انتشرت زراعة هذا النوع بصفة خاصة فى الفترة بين ١٩٣٠، ١٩٣٤ حين بلغ الإنتاج ٧٨٠ ألف هكتولتر ، ولما كان الإستهلاك المحلى فى المغرب وقتئذ يبلغ نحو ٤٥٠ ألف هكتولتر، فقد ظهرت مشكلة الفائض الذى لم يستطع منافسة إنتاج تونس والجزائر من ناحية وإنتاج فرنسا من ناحية أخرى ، فضلا عن ضيق السوق الداخلية نظراً لإعراض المسلمين عن إحتساء النبيذ. ولذلك اتجهت الإدارة منذ ١٩٣٥ نحو تحديد مساحات الكروم، ولكن بزيادة أعداد الأوربيين بعد ذلك وقيام الحرب الثانية، وزيادة انخفاض مساحة الكروم تغير الموقف وأصبح هناك الإنتاج دون الاستهلاك واضطرت المغرب إلى الإستيراد من الجزائر، وتحول الموقف مرة أخرى بعد الحرب ، فزادت المساحة إلى ٢٦ ألف هكتار عام ١٩٤٩ ثم

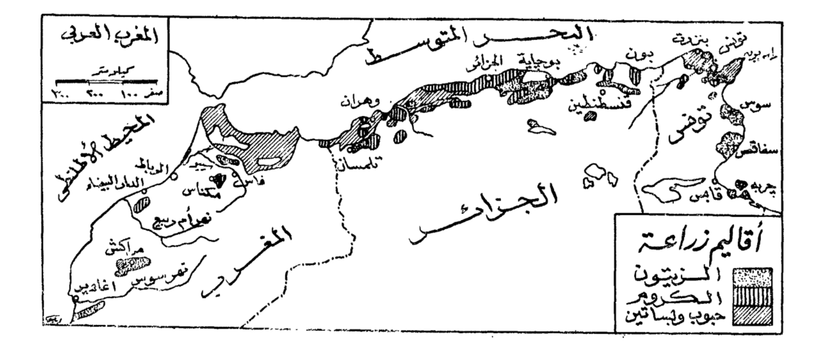
زادت الآن على ٥٠ ألف هكتار وزاد الإنتاج على المليونى هكتولتر بحيث أصبح هناك فائضا يتراوح بين ٤٠٪، ٥٠٪ (١) وكان النبيذ المغربى يدخل فرنسا دون قيد ، ولكن مع زيادة الإنتاج وضعت فرنسا حصة له قدرها مليون هكتولتر من النبيذ العادى . ولا تسمح الحكومة الفرنسية بخلط النبيذ المغربى بالنبيذ الفرنسى ، وهذا ما أدى إلى تقليل قيمته فى السوق . ويتجه ٤٠٪ من النبيذ المغربى فى الوقت الحاضر إلى السوق الفرنسية و١٥٪ إلى دول الفرانكفون الأفريقية .

تونس : عرفت تونس الكروم قبل الإحتلال الفرنسى ، وكان يستخدم كفاكهة فقط ، ولم يصنع منه النبيذ إلا بعد الاحتلال الفرنسى، ولذلك زادت مساحة الكروم باطراد . وتحتل معظم مساحات الكروم شمال تونس خاصة حول خليج تونس وشبه جزيرة رأس بون ، بينما توجد مساحات أخرى أقل أهمية مبعثرة فى جميع أنحاء البلاد. وكان الايطاليون والفرنسيون هم الذين يقومون بزراعة معظم كروم تونس. قد مكنهم توفر رؤوس الأموال من إحلال الأشجار الصغيرة محل الأشجار المعمرة القليلة الإنتاج، فاذا أضفنا إلى هذا جودة الأراضى التى يشغلونها ، كان معنى هذا زيادة إنتاج كرومهم للنبيذ ، فالفدان يعطى نحو ١٣٥ جالون من النبيذ فى التربة الخصبة بينما ينخفض إنتاجه إلى نحو ٣٠ جالونا فى التربة الرديئة (٢) وكان الكروم يزرع أول الأمر على سهول المرتفعات ، ولكن بعد الإحتلال الفرنسى زرع فى السهول .

وتصدر تونس فى الوقت الحاضر نحو ٧٠٪ (١٫١٧٠ مليون هكتولتر) من مجموع إنتاجها، وكانت قد عقدت إتفاقية مع فرنسا عقب الإستقلال بمقتضاها سمحت لها فرنسا بحصة قدرها ٧٥٠ ألف هكتولتر معفاة من الجمارك فضلا عن ٥٠٠ ألف هكتولتر عليها تعريفة قدرها ٣٠ فرنك للهكتولتر ، ولكن تأميم

1. Miege, F. L., "Le Maroc", Paris, 1959, p. 40.

2. FAO : "The World Wine and Vine Products Economy" p.17



المغرب العربي
كيلومتر
صفر ١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠
البحر المتوسط
المحيط الأطلنطي
الجزائر
المغرب
تونس
أقاليم زراعة
الزيتون
الكروم
حبوب وبساتين
وهران
تلمسان
بوجاية
الجزائر
قسنطينة
بون
بنزرت
سوس
سفاقس
قابس
جربة
الرباط
الدار البيضاء
فاس
مكناس
نهر أم ربيع
مراكش
نهر سوس
اغادير

(شكل رقم ٤١)

أراضى المستوطنين عام١٩٦٤أدى إلى إلغاء الإتفاقية السابقة ، وفى عام ١٩٦٦ وضعت إتفاقية أخرى تسمح لتونس بحصة قدرهامليون هكتولتر بضريبةمماثلة لما وضع على النبيذ الجزائرى .

الدخان

بدأت تظهر أهمية أفريقية فى إنتاج الدخان منذ الحرب العالمية الثانية ، رغم أن إنتاجها فى المتوسط نحو٢٤٥ ألف طن أو ما يزيد على ٥ ٪ فقط من الإنتاج العالمى ، ومع ذلك فله أهمية خاصة فى اقتصاديات بعض الأقطار الأفريقية كما هو الحال فى روديسيا ومالاوى .

ويزرع الدخان فى بيئات متعددة منها المدارية ومنها المعتدلة ، كما يزرع فى أنواع عديدة من التربات، وعلى أساس نوع المناخ والتربة تتعدد أنواع الدخان كما تختلف الأشكال النهائية والاستعمالات باختلاف العمليات التي تجرى عليه بعد جمع الأوراق . ومعظم الانتاج الإفريقى من النوع الفرجينى .

إنتاج الدخان في العالم وافريقية بالمائة طن (متوسط ٦٤/ ٦٧)

العالم	٤٧٥٣٦	الجزائر	١١٣
أفريقية	٢٤٣١	أنجولا	١١٣
روديسيا	١١٧٥	نيجيريا	١٢٩
جنوب أفريقية	٢٧٠		

روديسيا : وتأتى روديسيا فى مقدمة الأقطار الأفريقية إنتاجا وتصديراً للدخان،فيقرب إنتاجها وحدها (١١٨ألف طن) من نصف الإنتاج الأفريقى، وبذلك احتلت روديسيا المركز السابع بين الأقطار المنتجة فى العالم ويكفى لمعرفة أهمية الدخان لروديسيا أن قيمةصادراته بلغت ٤٥ مليون جنيه عام١٩٦٥وكان معظمه يصدر إلى المملكة المتحدة وكميات أقل إلى استراليا وجنوب أفريقية .

وكانت روديسيا بذلك تمد المملكة المتحدة بنحو ٣٠٪ من وارداتها من الدخان قبل المقاطعة ، وهكذا أسهم الدخان بنحو ثلث قيمة صادرات روديسيا حينئذ، وإن كان بعض المزارعين اتجه إلى تخفيض مساحته بعد المقاطعة وإحلال بعض الغلات الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلى كالقمح والذرة العريضة والأعلاف الحيوانية .

وكانت روديسيا منتجة للدخان منذ مدة طويلة ، لكن إنتاجه كان بكميات قليلة وللاستهلاك المحلى أول الأمر، ولم يظهر للدخان هناك أهمية سواء من حيث الكمية أو القيمة قبل أواخر العشرينات. وبدأت آثار الجهود للتوسع فى زراعة الدخان بدلا من الذرة عام ١٩٢٨ حين أنتجت روديسيا ٢٥ مليون رطل ، ولكن النوع كان سيئاً لدرجة أن معظمه لم يسوق[1] وأعقب هذا انخفاض الإنتاج عدة سنوات . ولم يستعد أهميته مرة أخرى إلا بعد وضعه ضمن السلع التى تتمتع بنظام التمييز أو التفضيل الامبراطورى Imperial Prference ، واستمر الحال حتى قيام الحرب العالمية الثانية التى أعطت بدورها دفعة كبيرة له ، ذلك أن نقص الدولار كان من عوامل ضمان السوق البريطانية له فى محاولة للاستغناء عن الواردات الأمريكية. وبمقتضى اتفاقية الدخان التى عقدت فى لندن عام ١٩٤٨ تعهد مشترو الدخان البريطانيين بشراء ثلثى إنتاج روديسيا حتى ٧٠ مليون رطل فى السنة لمدة خمس سنوات، وارتفعت بعد ذلك إلى ٩٠ مليون رطل سنوياً، وأدى هذا إلى أن يقفز إنتاج روديسيا من ٢٥ مليون رطل عام ١٩٢٨ إلى ٤٥ مليون رطل عام ١٩٤٥، ٣٢٤ مليون رطل عام ١٩٦٤. وقد اشترك عاملان فى ظهور هذا التوسع فى الانتاج هما : —

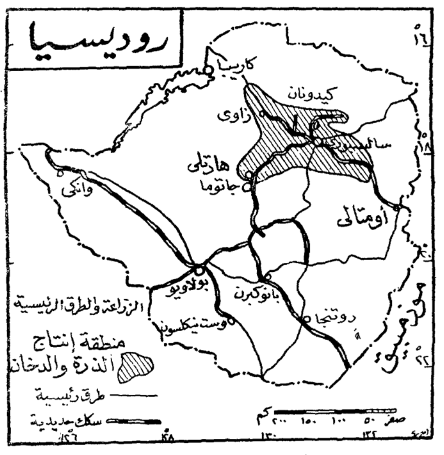
١ — تحول كثير من المزارع الافريقية من الذرة إلى الدخان نتيجة ارتفاع

---

1. Barber, W. « The Economy of British Central Africa. A Case Study of Economic Development in a Dualistic Society. Oxford U. P. 1961. p. 130.

السعر، والذى يرجع بدوره إلى تحسن فى النوع ، وإن كان دخان روديسيا لم يصل بعد إلى مرتبة عالمية بحيث يجتذب أعلى الأسعار فى الأسواق العالمية ، فرغم تحسن النوع فى السنين الأخيرة ، فإن معظم المحصول مازال يصلح للخلط مع الأنواع الأخرى الراقية . وظهر أثر هذا العامل فيما قبل الحرب الثانية .

٢ — زيادة المساحة المزروعة مما ضاعف من هذه المساحة بعد الحرب الثانية ويرجع هذا إلى المهاجرين الذين آتوا روديسيا برؤوس أموالهم واستغلوها فى زراعة الدخان (١) .



(شكل رقم ٤٢) الدخان فى روديسيا

وأهم مناطق انتاجه فى روديسيا هى الأراضى التى يتراوح إرتفاعها بين

1. ibid p. 131.

١٣٠٠ ، ١٥٠٠ متر فوق سطح البحر ويتراوح مطرها بين ٧٥ ، ٨٥ سم ، وإن كان الحد الأدنى يجب ألا يقل عن ٦٥سم . وفى داخل هذا النطاق الطبيعى تتحكم الظروف البشرية فى التوزيع الفعلى ، وأهمها نمط توزيع المزارع الأوربية والقرب من السكك الحديدية ، لدرجة أن نصف المزارع الأوربية فى روديسيا تعتبر الدخان غلتها النقدية الرئيسية . ويحتل الدخان فى المتوسط نحو ٥٪ من مساحته المزروعة، ومع ذلك تجده مسئولا عن ثلاثة أرباع دخل المزرعة . ولما كان الدخان مجهدا للتربة فقد عوضت بالتسميد والدورة الزراعية للحفاظ على إنتاجية عالية ، ونوعية مرتفعة . وتتضمن الدورة الزراعية عادة الذرة العريضة للتسويق أو لتغذية الحيوان ، كذلك تحتفظ المزرعة بمساحة تترك فيها الأشجار طبيعية للحصول على حاجتها من الأخشاب اللازمة لعملية تجفيف الأوراق فوق نيران الخشب دون زيادة كبيرة فى درجات الحرارة .

وتمتد منطقة الدخان الرئيسية فى شمال وشرق روديسيا من أومتالى ومارينديلاس marendellas الى سالسبورى وهارتلى ولوماجوندى .

وتجمع الأوراق كل على حدة عندما يتم نضجها . وعندما تكون الظروف مناسبة فانه تمر فترة تتراوح من ٧ إلى ١٠ أيام بين كل مرة تجمع فيها الأوراق والمرة التى تليها . وتستمر فترة جمع الأوراق نحو شهرين تقريباً . وبعد جمع الأوراق يربط التبغ بالأيدى إلى عصيان ويعبأ ثم ينقل إلى مخزن التجفيف .

وتستغرق عملية التجفيف نحو ٧ أيام ، وبعدها ينقل التبغ ويعبأ وتبدأ المبيعات فى مزادات علنية من مارس الى سبتمبر ، وتنقله الشركات المشترية والتى تعيد تجفيفه ، وتعبئته ثم تصدره عن طريق ميناء بيرا إلى دول العالم .

وتعتبر مشكلة العمل من أهم ما يواجه التوسع فى الإنتاج ، ذلك إنه فى حاجة إلى أيدى عاملة سواء فى الزراعه أو فى التجفيف ، ويستمد الدخان ثلثى

حاجته من الأيدى العاملة من خارج روديسيا ، بل إن من المزارع ما يكاد يعتمد نهائيا على عمالته من المهاجرين .

وتقوم موزمبيق بامداد روديسيا بنصف العمال ، كما تقوم مالاوى بتزويد الثلث ، والباقى يأتى من زامبيا ، ونظراً لأن مورد العمل غير كاف ، وكفاءته غير عالية، من ثم فالعامل البشرى وليس الطبيعى هو الذى يحدد التوسع فى زراعة الدخان لأن هناك نحو ٢ مليون فدان من المزارع الأوربية صالحة لإنتاجه .

وكان لقرار بريطانيا مقاطعة روديسيا اقتصادياً كرد فعل لقرار حكومة إيان سميث باعلان استقلال روديسيا فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ أثره على إنتاج الدخان هناك ، لأننا رأينا مدى إعتماد دخان روديسيا على السوق البريطانية . ففى أول الأمر قامت حكومة روديسيا بشراء وتخزين الدخان غير المباع، ثم بعد ذلك سارت على نظام الحصص للمزارعين، واضطر المزارعون إلى التحول عنه إلى غلات أخرى وخاصة القمح والقطن، أى العمل على اتساع القاعدة الزراعية(١).

1. Mc Kinnell, R., "Sanctious and the Rhodesian Economy" Jour. of Modern Af. Study, vol. 7, No. 4., 1969, p. 564.

الفصل السابع

الفاكهة

الحمضيات

يبلغ متوسط إنتاج إفريقية من الحمضيات ٤ر٢ مليون طن أو نحو ١٠٪ من الإنتاج العالمى البالغ ٧ر٢٢ مليون طن (متوسط ٦٤ / ٦٧)

الإنتاج والصادر من الحمضيات فى العالم وافريقية بالألف طن (١)

	العالم	إفريقية	المغرب	الجزائر	تونس	ج.ع.م
الانتاج متوسط (٦٤/٦٧)	٢٢٩٠٠	٢٤٠٠	٥٨٠	٤٠٠	٧٥	٤٩٠
الصادر « (٦٤/٦٥)	٣٦٣٠	٩٨٣	٤٨٨	٢٠٥	٣٩	٩

وقد اشتركت افريقية بمايقرب من المليون طن من الحمضيات فى الصادرات العالمية عام ١٩٦٥ أو بمعنى آخر ٢٥٪ من هذه الصادرات. وقد أسهم شمال افريقية منها بنحو ثلثيها والباقى كان من نصيب جنوب افريقية ، وتختلف أهمية صادرات الحمضيات بالنسبة لأقطار شمال افريقية فبينما تزداد فى المغرب الذى يصدر ٧٥٪ من إنتاجه، تصدر الجزائر نحو ٦٠٪ وتونس ٤٦٪ بل أن صادرات الحمضيات فى المغرب تقدر بنحو سدس قيمة الصادرات عامة (٢) .

المغرب : وتأتى المملكة المغربية فى مقدمة دول شمال أفريقية إنتاجاً وتصديراً للحمضيات فيتراوح إنتاجها بين ٥٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف طن ، وللبرتقال أهمية خاصة لأنه يمثل معظم الإنتاج فضلا عما يقرب من ٩٠٪ من صادرات الحمضيات وإن كانت

1. FAO : Productiou yearbook, 1967, Trade yearbook 1967, p. 134,

2. FAO : "Horticulture in the Mediterranean area", Out look for production and trade, Rome 1968, p. 8,

نسبة صادرات اليوسفى والـكلمنتين ترتفع إلى ١٠٪ (١) وحدها غير الجريب فروت والليمون . وإذا كانت الحمضيات تأتى فى المرتبة الثالثة بين صادرات المغرب بعد الفوسفات والمعادن الأخرى،فانها تأتى فى المرتبة الأولى بين الحاصلات الزراعية، هذا رغم أن زراعتها هناك تعد من أحدث الزراعات التجارية ، إذ لا ترجع لأكثر من أربعين عاما ، لدرجة أن المغرب كان حينئذ مستورداً للبرتقال .

ويكاد يقتصر الإستهلاك الداخلى على استهلاك الحمضيات الطازجة ، وكان من المقرر أن تستهلك صناعة العصير كميات كبيرة ، ولـكن الأرقام تدل على أن هذه الصناعة لا تستهلك سوى ستة آلاف طن وهى نسبة ضئيلة جداً لقطر ينتج أكثر من حاجته ، بل أن المصانع الموجودة فعلا عاجزة عن استغلال جميع إمكانياتها ، ولا تنتج أكثر من ثلثى طاقتها ، وبذلك لا تخلق هـذه الصناعة نشاطا تصديرياً ، والسبب فى هـذا هو عجز هذه الصناعة عن الإنتاج فى ظل منافسة نظيرتها الأجنبية وخاصة سلع الولايات المتحدة الأمريكية التى تظهر فى أسواق المغرب بوفرة .

وتنتج سهول الغرب وحدها نحـو نصف المحصول ، ويرجـع ذلك إلى أن الحوامض تحتل تربة غرينية خصبـة متوسطة المسامية ، تتمتع بوفرة فى المطر فضلا عن أن هذه السهول تتمتع بما يتراوح بين ٤٥ ، ٦٠ سم سنوياً ، من ثم يقتصر الرى على ست أو ثمانى مرات فى العام .

ويلى سهول الغرب حوض نهر سوس ، وله أيضاً ظروفه المواتية لنجـاح زراعتها ، فالفترات المشمسة طويـلة مما يعجل بنمو الشجرة واكتمالها حتى أن شجرة عمرها ست سنوات قد يبلغ إنتاجها من الثمار مائة كيلو جرام ، ولا تبلغ هذا الإنتاج فى بقية جهات المغرب سوى الشجرة التى بلغت من العمر عشر سنوات

---

(١) نوع من اليوسفى أمكن الحصول عليه بعد تطعيم اليوسفى بالبرتقال وأدخل زراعة هذا النوع فى الجزائر الاب Clemntin الفرنسى .

وإن ترتب على هذا الحاجة الماسة إلى كميات أكبر من المياه مما هو عليه فى سهول الغرب ، ويلاحظ ارتفاع تكلفة الحصول على الماء هنا لأنه ماء جوفى يستخرج بواسطة المضخات[1] .

ومن المناطق الأخرى الشهيرة بالحمضيات منطقة الرباط فضلا عن مناطق متناثرة فى وجده ومراكش وفاس ومكناس . (أنظر ص ٢١٠)

ويتجه المغرب نحو زراعة الأنواع المبكرة والمتأخرة على السواء للوصول إلى الأسواق فى وقت تشتد فيه الحاجة اليها فهناك البرتقال « البكير » الذى يصدر من نوفمبر إلى فبراير ، والبرتقال «الفصلى» الذى يصدر من منتصف ديسمبر إلى إبريل ، والبرتقال «المتأخر» الذى يصدر من مارس إلى يونيه . وقد نجحت المملكة المغربية فى زيادة مخارج لصادراتها من الحمضيات تمثلت فى ألمانيا الاتحادية وهولندا والاتحاد السوفييتى . وقد تحقق هذا رغم المنافسة الحادة من أسبانيا وباستثناء الإتحاد السوفييتى من إسرائيل.

الجزائر : ويحتل البرتقال الجزء الأكبر من إنتاج وصادرات الحمضيات فى الجزائر وكان المستوطنون يمتلكون معظم المساحات المزروعة ولكنها آلت للوطنيين بعد التأميم . وتحظى ولاية الجزائر بالنصيب الأكبر من الحمضيات وخاصة من البرتقال واليوسفى ، فيزرع ثلثى مساحة اليوسفى فى ولاية الجزائر بينما الثلث الباقى موزع بين قسطنطينه ووهران . وتزرع الجزائر الأنواع التى تنتج فى يناير كطومسون وواشنطن الإمريكية ، والأنواع البرتغالية التى تنضج من فبراير إلى إبريل ، بيمنا ينضج الفالنسيا صيفاً . ويلاحظ على صادرات الجزائر أنها تدهورت فى السنوات الأخيرة ، فقد كان يصدر ثلثى الانتاج (٤٠٠ الف طن) عام ١٩٦٢ ولكن انخفض الصادر إلى أقل من

---

(١) حسان عوض : الأشجار المثمرة فى المغرب : المؤتمر الجغرافى العربى الاول ، القاهرة ١٩٧٢ .

النصف (٢٠٠ الف طن) عام ١٩٦٥ . ويرجع هذا إلى التدهور فى النوعية بحيث أصبح أقل من مستوى التصدير مما يؤدى إلى تحويله إلى السوق المحلى. وحاولت حكومة الجزائر تنويع الأسواق وإيجاد علاقات تجارية مع دول أوربا الشرقية والإتحاد السوفييتى ، ومن ثم انخفض نصيب فرنسا من أكثر من ٢٠٠ الف طن عام ١٩٦٢ إلى ١٢٠ ألف طن ١٩٦٥ ، وبذلك بلغت صادرات الحمضيات إلى خارج منطقه القرنك الفرنسى ٤٠ ٪ من البرتقال و ٣٠ ٪ من الحمضيات بعامة ، ولكن الحكومة الجزائرية اتجهت أخيراً إلى الحد من صادراتها إلى الاتحاد السوفييتى لانخفاض أسعاره ، ويسعى إلى استرجاع السوق الفرنسية مرة أخرى(١) .

تونس : تنتشر مزارع الحمضيات (القوارص) فى شمال تونس وعلى الساحل الشرقى لشبه جزيرة رأس بون وتعتمد فى معظم الأحوال على الرى كمكمل للمطر . ويأتى نصف الانتاج الذى يدور حول ٨٠ الف طن من منطقة رأس بون ، وربعه من شرقى تونس وخاصة منطقتى نابيل والحمامات. وتصدر تونس أكثر من نصف إنتاجها وكان سوقها التقليدى هو فرنسا أيضاً حيث كانت تدخلها دون عوائق،ولكن الأمر تغير بعد تأميم أراضى المستوطنين عام ١٩٦٤، وتعرضت حمضيات تونس للتعريفة الجمركية الكاملة فى موسم ٦٤ / ١٩٦٥ ، وإن كانت المفاوضات التى قامت بعد ذلك بين الحكومتين أدت إلى الإتفاق فى مايو ١٩٦٦ على التصريح لتونس بتصدير حصة إلى فرنسا قدرها ٤ آلاف طن معفاه من الجمارك (١) .

مصر :

تحتل الحمضيات مكاناً خاصا بين الفاكهة المصرية ، وذلك أنها تمثل فاكهة شعبية فضلا عن الاهتمام بتصديرها فى الفترات الأخيرة وذلك ضمن الخطة العامة

---

(1) FAO : Horticulture in the Mediterranean area, op. cit, p. 17. 7

(2) ibid., p. 124.

لتنويع الصادرات ثم زادت مساحة الحمضيات زيادة كبيرة خلال العشرين عاما الماضية من ٢٣ ألف فدان عام ١٩٥٠ إلى مايزيد على المائة ألف فدان عام ١٩٧٠ وبالتالى زاد الإنتاج ثلاث مرات عام ١٩٧٠ عنه عام ١٩٥٠، إذ بلغ ٦٢٧ ألف طن يكون البرتقال ٧٠٪ منها (١) وتأتى محافظات البحيرة والشرقية والقليوبية والمنوفية والجيزة فلها نحو ٧٠٪ من المساحة المزروعة ويرجع هذا إلى قربها من التجمعات المدنية الضخمة وبالتالى سوق الاستهلاك الكبير كما هو الحال فى القاهرة والاسكندرية .

كذلك تحتل الحمضيات المركز الرئيسى فى صادرات الفاكهة المصرية فبلغت نحو ٩٤٪ عام ١٩٦٨ . غير أن ما تصدره مصر من الحمضيات مازال يعتبر قليلا بالنسبة للانتاج المحلى من جهة وبالنسبة لصادرات دول افريقية الشمالية فقد صدرنا عام ١٩٧٠ حوالى ١٠٤ ألف طن أو ١٥٪ من الانتاج ويعتبر الإتحاد السوفيتى العميل الأول للحمضيات المصرية فله نحو ٢/٣ من الصادرات يليه ألمانيا الشرقية ويوغسلافيا .

غير أنه يجب الاهتمام بصادراتنا من الحمضيات وخاصة بعد التدهور الذى أصاب البصل كمحصول الصادرات الثالث بعد القطن والأرز نتيجة لدخول الرى الدائم مصر العليا وزيادة الرطوبة فيه وبالتالى عدم قدرته على تحمل التخزين . ويعيب الحمضيات المصرية فى الخارج اختلاط الأصناف وتعددها فى العبوة الواحدة نتيجة عدم كفاءة دور التعبئة ، مما إدى إلى انشاء ستة محطات للتعبئة ، وكذلك يعوق التصدير أحياناً الإصابة بالأمراض التى تسىء إلى المظهر الخارجى ومن ثم ترتفع نسبة الفرز الذى يطرح فى السوق المحلى .

وإذا كانت بعض الآراء تؤيد التوسع والعناية بالحمضيات لتصبح محصول

---

١ — الأرقام عن تطور الانتاج النباتى بجمهورية مصر العربية للجهاز المركزى التعبئة يونية ١٩٧٢

صادرات ، فان البعض الآخر لا يشجع هذا على اعتبار أن الدولة تحملت فى السنين الأخيرة مايزيد على المليون جنيه سنويا كدعم لصادرات الحمضيات، وإن زراعة القطن أفضل بكثير . ولكن يكفى للرد على هذا القول بأن الدول تدفع اعانة دعم لصادرات الغزل والنسيج ، وأنه إذا كانت الحمضيات تتجه فى معظمها إلى دول الاتفاقيات ، فاننا نستورد من هذه الدول سلعا ضرورية كالقمح والأخشاب والأسمدة . ويكفى أن صادراتنا من الحمضيات عام ١٩٦٣ كانت حوالى ٥ آلاف طن قيمتها ٢٨١ ألف جنيه ، ارتفعت عام ١٩٧٠ إلى ما يزيد على مائة طن قيمتها نحو ٧ مليون جنيه .

على العموم يلاحظ أن المنافسة على الأسواق الدولية سوف تكون حادة فى الحمضيات نظراً لزيادة الإنتاج العالمى . وتشتد هذه المنافسة بين دول الشمال الأفريقى وبقية دول البحر المتوسط كلبنان وأسبانيا واليونان وإيطاليا وتركيا ولكن قد تتميز دول الشمال الإفريقى برخص العمالة فيها على عكس اليونان وإيطاليا وأسبانيا وتركيا التى بدأت أجور العمالة ترتفع فيها نتيجة للهجرة إلى الأقاليم الصناعية فى غرب أوروبا ، كذلك تؤثر تكاليف النقل فى هذه المنافسة ومن هذه الناحية نلاحظ أن أسبانيا وايطاليا لهما وضع أفضل ، يليهما دول الشمال الافريقى ، بينما تزداد تكاليف النقل بالنسبة لدول الحوض الشرقى للبحر المتوسط .

الموز

تبلغ مساحة الأرض المزروعة موزا فى أفريقيا نحو ١٠٪ من المساحة المزروعة بهذا المحصول فى العالم ، ولكن إنتاجية الفدان فى أفريقية أقل من إنتاجية العالم ، بل أن انتاجية الأقطار الأكثر تقدما والأكثر أخذا بالأساليب العملية فى زراعته كمصر يبلغ فيها أكثر من ٢٠ طنا على حين أنه فى تنزانيا وزائرى نحو ٣ طن .

ولا يمكن التكهن بانتاج أفريقية من الموز نظراً لأنه مادة غذائية محبوبة فى افريقية المدارية ، وبالتالى تصبح أرقام هيئة الأغـــذية والزراعة تقريبية إلى حد كبير .

وللموز استخدامات غذائية عديدة فى أفريقية ، منها ما يؤكل مطبوخا، ومنها مايطحن دقيقا ، ومنها مايشوى ، ومنها مايستهلك طازجا ، فهوغلة غذائية أساسية فى بعض جهات شرقى وغربى أفريقية ويذهب معظم المحصول للاستهلاك المحلى . أما موز التصدير فهو من النوع الذى يؤكل طازجا كالفاكهة . ويقدر صادر أفريقية السنوى بنحو نصف مليون طن . وتقوم به دول محدودة تتزعمها الصومال فى أفريقية الشرقية وغينيا وساحل العاج فى غرب أفريقية . وهو ذو أهمية خاصة للصومال لأنه أساس إقتصادها فهو يمثل أكثر من ثلثى قيمة صادراتها . ويزرع معظم موز التصدير هناك فى نحو ٢٢٠ مزرعة كلها يملكها ويديرها إيطاليون . ولا يقتصر الأمر على هذا بل إنه إيطالى التصدير،فتجارة الموز فى الصومال تعتمد اعتمادا تاما على السوق التفضيلية الإيطالية التى تضع تعريفة جمركية قدرها ١٪ على الموز الصومالى وترفعها إلى ٤٠٪ على الموز غير الصومالى . وهذا التفضيل هو الذى أتاح لهذا النوع من التجارة الاستمرار كما أن فروقات الأسعار تمثل مصدر دخل للحكومة الايطالية لأن تجارته احتكار حكومى .

على العموم بدون نظام التمييز لا يمكن للموز الأفريقى أن يقف على قدم المنافسة مع موز أمريكا اللاتينية لإرتفاع تكاليف إنتاجه فنوع كافنديش Cavendish سريع التلف يستلزم تكاليف مرتفعة لإعداده للتصدير ، وقد تقل التكاليف نوعا بعد التحسينات التى أدخلت على معدات الشحن فى ميناء قيسمايو ، مما يوفر ماكانت تدفعه الصومال من إعانات للسفن المارة لكى تقف فى مينائها لشحن الموز ، وإن كان غلق قناة السويس أضر مرة أخرى بصادرات الصومال من الموز لزيادة المسافه بين الصومال وإيطاليا بنحو ٤ مرات .

صادرات الموز من الدول الرئيسيه فى أفريقية بالألف طن

	متوسط ١٩٥٥ / ٨٥	متوسط ١٩٦٥ / ٦٨
غينيا	٨٦	٢٥
شرق الكمرون	٧٦	٥٠
غرب الكمرون	٧٣	٢٧
الصومال	٤٣	٩٥
زائير	٣٥	٧
ساحل العاج	٣٠	١٢٩

ويصادف تصدير الموز فى **غرب افريقية** نفس العقبات التى يصادفها فى الصومال تقريبا من تحديد للأنواع وتسهيلات الشحن إلى الموانى مما أعطى أهمية كبيرة للمزارع الأوربية . وكانت غينيا قبل الحرب الثانية هى المصدر الأول فى غرب أفريقية . وكانت المزارع الاوربية (الفرنسية) الصغيرة التى تبعد نحو ٦٠ ميلا من كونا كرى تنتج معظم موز التصدير . وانخفض الصادر عقب الاستقلال بخروج الفرنسيين ، مما جعل الدولة تمول مزرعتين كبيرتين » وتحتفظ بنحو ١٠٠ مدير مزرعة فرنسى ، ومازال الموز يمثل الصادر الزراعى الرئيسى هناك .

وقد حل ساحل العاج محل غينيا فى الأسواق الفرنسية ، بل وفى أسواق الجماعة الإقتصادية الأوربية ، وكانت فرصة استطاع ساحل العاج فيها أن يزيد صادره بنحو ٤ مرات ، كما استطاع بهذا أن ينوع فى صادراته .

وتمثل صادرات الموز ٥٪ من قيمة صادرات ساحل العاج ، وتأتى فى المركز الثانى بعد جزر كناريا كمنتج للموز فى غرب أفريقية ، وتتركز مزارع التصدير فيها بالقرب من إيبدجان فى مساحة قدرها ١١٢ ألف فدان تكون ٤٠ مزرعة أوربية ، وإن كان هناك أيضاً ١٦٠٠ ملكية أفريقية صغيرة قد اشتركت فى إنتاج الموز للتصدير.

ويكفى لمعرفة أهمية النظام التفضيلى من أن أفريقية صدرت ما قيمته ٤٠ مليون دولار من الموز معظمها اتجه إلى السوق الأوربية المشتركة وبصفة خاصة إلى إيطاليا وفرنسا .

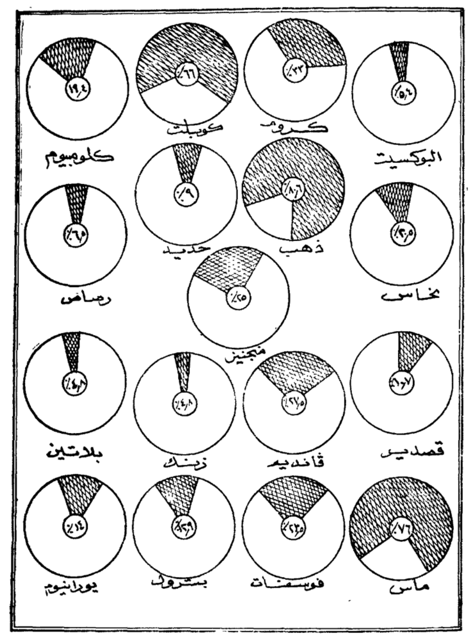
الفصل الثامن

الصادرات المعدنية

أهمية الصادرات المعدنية فى اقتصاديات القارة والميدان العالمى :

تلعب الثروة المعدنية دورا كبيرا ذا أهميـة فائقـة فى اقتصاديات القـارة الأفريقية ، سواء جنوب الصحراء أو شمالها ، وسبق القسم الجنوبى نظيره الشمالى فى جذب المغامرين إليه ، بحثا عن الذهب والفضة ، من البرتغاليين والبريطانيين وغيرهم ، وكان المعدن كما رأينا أحـد أسباب كشف طريق الرأس ، كما كانت الاكتشافات المعدنية فى الهضبة الجنوبية مسئولة عن جذب الأوربيين وتوا كبهم. على أنه يجب ألا ننسى أن أفريقية إحدى القارات التى لم تمسح تماما من الناحية الجيولوجية وأن الكشف المعدنى يعوقه فى كثير من الأحيان تلك التكوينات الرسوبية السميكة التى تغطى مساحات كبيرة من سطح القارة ، لذلك فمع زيادة البحث والتنقيب تظهر الموارد المعدنية وتتغير الأوضاع الاقتصادية بصورة سريعة والمثل لدينا واضح فى ليبيا حيث تحولت من دولة تعتمد فى صادراتها على الفول السودانى إلى خامس دولة منتجة للبترول فى العـالم (١٩٦٩) ، ومن دولة عجز إلى دولة فائض .

وقفزت الصناعات التعدينية لتصبح مـن أهم وأكـثر قطاعات الاقتصاد الإفريقى نموا ، فقد كانت مسئولة عن أكثر من نصف حصيلة الصادرات الإفريقية عام ١٩٦٥ بعد أن كانت تشغل المكان التالى بعد الصادرات النباتية عام ١٩٦٠ بنسبة مئوية قدرها ٣٧ ٪ ، غير أن أهمية أفريقية فى الميدان التعدينى العالمى تبدو أكثر وضوحا إذا عرفنا أنه لايتفوق عليهـا فى الموارد المعدنية سـوى أمريكا الشمالية ، بينما تتضاءل إلى جوارها أمريكا الجنوبية وأستراليا وجنوب آسيا .



شكل رقم (٤٣) نصيب افريقية من الاتاج العالمى المعدنى عام ١٩٧٠

ويعوض فقـرها الفحمى إمكانيات ضخمة من القـوى المائية فضـلا عن تدفق جترولى فى أطراف القارة الشمالية والغربية (١). فافريقية مسئولة عن نحو ٣٠ ٪

---

(1) De Kun, N, The mineral Resources of Africa, C.I'.P., 1965, p, 3

من قيمة الانتاج المعدنى فى العالم، بل إن إفريقية قبل أى قارة أخرى بما فيها أمريكا الشمالية تمد العالم بالمعادن النادرة ، فأفريقية تحتوى على ٩٠ ٪ من احتياطى الكروم وتسهم بنحو ٣٠ ٪ من الانتاج العالمى . وتفخر غانا باحتكارها لاحتياطى ضخم من المنجنيز ، ورغم أن الإتحاد السوفيتى له وحدة أكثر من نصف الانتاج العالمى ؛ فان نصيب افريقية وهو ٢٥ ٪ من الانتاج العالمى يعطى القارة مكانا ممتازا فى إنتاج هذا المعدن . وتبرز إفريقية فى إنتاج الكوبالت، إذ أن ٩٠ ٪ من موارده توجد فى الكونغو الذى يسهم وحده بنحو ٦٥ ٪ من الانتاج العالمى (١٥ ألف طن) فضلاعن اسهامها بنحو ٣٠ ٪ من إنتاج الفانديم.

ولا تتفوق على زامبيا وزائيرى سوى شيلى فى إنتاج النحاس . وتعتبر القارة منتج رئيسى لمركزات النحاس Blister Copper (درجة النقاوة ٩٩٫٤ ٪) وللنحاس المكرر كهربائيا Electroytic copper .

وفى ميدان المعادن الاستراتيجية تلعب أفريقية دورا بارزا للغاية ، فالولايات المتحدة مثلا تحتوى على ٦٠ ٪ من احتياطى اليورانيوم ، بينما يحتوى جنوب أفريقيه وحده على نحو ٣٥ ٪ منه باستثناء الدول الاشتراكية ، وتنتج أفريقيه نحو ٢٥ ٪ من الانتاج العالمى من البريليم ، ونحو ٨٠ ٪ من التنتالوم ، وإفريقية منتجة لنصف الإنتاج العالمى من الذهب ، ٤٠ ٪ من البلاتين ، وهى منتجة لنحو ٩٣ ٪ من ماس الزينة gem diamond ، ٩٨ ٪ من ماس الصناعة Industrial diamond وأخيراً يمكن أن نضيف هذا التدفق البترولى الجديد فى أفريقية الشمالية والذى لم يكن يعرف عنه شىء قبل عام ١٩٥٧ باستثناء البترول المصرى .

مشكلات التعدين فى افريقية :

على أن التعدين فى أفريقية ليس بالأمر الهين خاصة فى إفريقية المدارية

فليست أفريقية المدارية بالمكان الذى يصلح للمنقب عن المعادن الذى لا يحمل إلا معولا[١]. فمشكلات التعدين متنوعة ، منها بعد المناجم عن منافذ التصدير، إذ أن قليلا من المناجم مايقع بالقرب من البحر، ومن ثم كان من الضرورى وجود كفاءة فى النقل لتصدير الخامات واستيراد المعدات والأجهزة اللازمة للتعدين . فقد تبلغ تكاليف شحن الحديد الخام من بعض جهات أفريقية إلى الخارج نحو ٥٠٪ من قيمة إنتاج السلعة المصنوعة منه [٢] وكان نقص كفاءة تشغيل النقل من أسباب الحيلولة دون استغلال كثير من التكوينات كخامات الحديد فى جبل Pari بالقرب من لا كوجا فى نيجيريا . ولعل مد الخط الحديدى عبر القارة لخدمة نحاس (كتنجا — زامبيا) من أبلغ الأمثلة على أثر التعدين فى هذا السبيل ، إذ يقطع الخام طريقا طوله نحو ١٥٠٠ ميل إما إلى بيرا أو لوبيتو (كالمسافة بين باريس وموسكو) . ومن أجل أن يتحمل النحاس تكاليف نقل هذه المسافات الطويلة فضلا عن تكاليف الشحن البحرى بعد ذلك كان لابد من تنقيته وتكريره وتركيزه بالقرب من المناجم . ولكن هذا بدوره يثير مشكلات جانبية خاصة بموارد الوقود والقوى المحركة وضرورة تنمية مشروعات كهروحرارية وكهرومائية .

ويجب أن يلاحظ فى هذه المضار أن الاستغلال المعدنى قد مد جهات كثيرة من أفريقية بالخدمات الأساسية اللازمة للنمو الإقتصادى والإجتماعى، فالتعدين والنقل يسيران جنبا إلى جنب لدرجة أنه يمكن القول بأنه باستثناء بعض الخطوط الاستراتيجية كخط ممبسه / كيسومو (بحيرة فكتوريا) فمعظم الخطوط الكبرى فى أفريقية كانت استجابة لاستغلال معدنى ، لأن المعادن يمكن

---

1. Kimble, G. «Tropical Africa,» vol. 1., p. 293.
2. Goldsmith, H. «The Role of Minerals in African Development, in «Man and Africa», London, 1965, p. 284.

أن تدفع مصاريف المسافات الطويلة طول العام وبذلك تساند الإنتاج الزراعى الموسمى، بحيث يمكن تشغيل الخط دون خسائر على مدار السنة، فالماس والذهب هما اللذان وضعا أساس خطوط جنوب أفريقية ، والذهب والفحم والنحاس أساس خطوط روديسيا الممتدة إلى أنجولا وموزمبيق. كذلك كانت الصادرات المعدنية مسئولة عن تحسين الموانى سواء بالتعميق أو الاتساع ومد الأرصفة والخطوط الحديدية إليها فضلا عن تجهيزها بالمعدات الحديثة. وهذه جميعا مما يجتذب مشروعات صناعية وتجارية أخرى . كذلك لاننسى فضل التعدين على استغلال مشروعات القوى كسد الكاريبا وسد أوين وسد الفولتا وغيرها .

ومن مشكلات التعدين أيضاً مشكلة الأيدى العاملة لتشغيل المناجم، وتبدو مظاهرها فى الهجرات العديدة فى أفريقية الجنوبية حيث تجتذب مناجم جنوب أفريقية معظم حاجاتها من باسوتو وسوازى وموزمبيق، كما تمد مالاوى وأنجولا وموزمبيق نطاق النحاس ومناجم روديسيا بمعظم احتياجاتها .

والصناعات القائمة على التعدين هى صناعات استخراجية فى المكان الأول لأن الصناعات التحويلية مازالت فى مهدها ، فنصيب القارة ضئيل على المستوى العالمى فى هذه الصناعات، فهى تنتج ١٪ من الحديد الزهر ، ١٪ من الصلب الخام، ٣٪ من الرصاص والزنك ، لذلك تتقارب قيمة الصادرات المعدنية من قيمة الانتاج المعدنى نظرا للاستهلاك المحلى الضئيل باستثناء جنوب أفريقية حيث تبلغ قيمة الصادرات المعدنية سدس قيمة انتاج المناجم[٢] .غير أنه بينما تصدر الخامات الزراعية دون عمليات أولية ، تصدر المعادن غالبا شبه مصنوعة مكررة أو شبه مكررة تفاديا لتكاليف نقل الشوائب وهى عالية بدرجة كبيرة ، هذا فضلا عن أن معظم المناجم ومصانع التكرير هى ملك لشركات أوربية وأمريكية ومن ثم لا يوجد ضغط على حكومات الدول المتقدمة لحمايتها. وتتميز المعادن

(1) Hance, W., "Africa's Minerals : Myth and Realities" Africa Report, No. 5, May 1971.

بجاذبيتها لرؤوس الأموال الاجنبية ، بل إن جميع الاستثمارات التعدينية فى أفريقية تكاد تكون أجنبية باستثناءات قليلة كما فى جمهورية مصر العربية ، فقدظلت المعادن هى القطب المغنطيسى لرؤوس الأموال الأجنبية فى القارة منذ الحرب العالمية الثانية ، فمن ٣٠٠٠ مليون جنيه استثمرت فى أفريقية بين عامى ١٩٤٨/ ١٩٥٨ ، اتجه منها ٦٠٠ مليون إلى جنوب أفريقية ونحو ٦٠٠ مليون جنيه إلى الكنغو (البلجيكى) ، ٣٠٠ مليون إلى الروديسيات ، وهى أقطار التعدين بجدارة ، هذه الأقطار بسكانها البالغين نحو ٣٦ مليون نسمة امتصت وحدها نحو نصف رؤوس الأموال المستثمرة فى قارة يزيد سكانها على ٣٠٠ مليون نسمة ، ويرجع هذا لاشك إلى التعدين .

وكان من آثاره أيضاً ظهور المهارات واكتساب الخبرات لدى الافريقيين ، وإذا كانت المستويات العليا من العمل ظلت مقصورة على الأجانب فترة طويلة ، فان هناك تشجيعاً ملموساً للافريقيين لطرق هذه المجالات بعد الإستقلال . وفى الحق أن جميع الدول الافريقية تتشوق إلى تنمية انتاجها المعدنى ، ويرجع هـذا إلى أنه لاتوجد وسيلة للتنمية تأتى بعائد سريع وكبير كما تحققه الثروة المعدنية ، وقد تضخمت الشركات الباحثة عن المعادن فى أفريقية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة ، وأدخلت التقنينات الحديثة فى البحث ولكن كما هو الحال فى البحث عن المعادن بصفة عامة لم يكن حظ هذه الأقطار أو تلك الشركات متساويا فى الخارج .

وإذا كانت الضفة الجنوبية فى أفريقية غنية بمعادنها ، والأطراف الشمالية غنية أيضاً ببترولها بصفة خاصة ، فان هناك بعض النطاقات الشهيرة أيضاً بمعادنها فى روديسيا وعلى حدود زامبيا وزائير وبعض مناطق فى غرب أفريقية ولكن من ناحية أخرى ، تفتقر أفريقيه الشرقية بوجه عام إلى الثروة المعدنية ، فهناك قائمة بمجموعة من المعادن معروفة هناك ولكنها بكميات صغيرة ومبعثرة بحيث لاتصبح لها قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادية .

الواقع أن التوزيع غير المتساوى للثروة المعدنية إنتاجا وتصديراً يعكس إلى حد كبير حقيقه أن التكوينات المعدنية ترتبط بتكوينات صخرية معينـة . فصخور ما قبل الـكمبرى البلورية مثلا تحتوى على مجموعة من المعادن ، لذلك كان النطاق الجيولوجى الـكبير الذى يمتد لمسافة ٥٠٠٠ كيلومتر من نطاق الحزام (كتنجا زائير وزامبيا إلى اقليم الراند فى جنوب افريقية من أغنى التكوينات الجيولوجية بالمعادن) وهو الذى جعـل من زامبيا وزائير وجنوب افريقية من دول العالم الرئيسية فى الانتاج المعدنى . وعلى العكس وجدنا البترول والفوسفات وبعض الحديد والمنجنيز يرتبط بالصخور الرسوبية التى تغطى نحو ٤٠٪ من مساحة القارة .

تطور الصادرات المعدنية

يبـين الجدول التـالى قيمـة الصادرات المعـدنية عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ بالمليون دولار[١]

السنة	خامات معدنية وخردة	معادن	وقود معدنى	معادن لافلزيه	ذهب	مجموع المعادن	نسبة المعادن إلى الصادرات
١٩٦٠	٤٦٠	٧٠٠	٢٦٠	٤٠٩	٨٢١	٢٦٥٠	٣٦٫٩٪
١٩٦٥	٥١٤	١٠١٦	١٦٦٠	٦٦٥	١١٢٥	٤٩٧٩	٤٩٪
١٩٦٨	٥٥١	١٢٣٨	٢٩٥٠	٧٢٤	١١٢٧	٦٥٩٠	٥٠٫٤٪

واضح من الجدول زيادة الصادرات المعدنية بوجه عـام حتى زادت عـلى نصف حصيلة الصادرات الافريقية . وقد تميزت جميع فروع التعدين بالزيادة ، وأن اختلفت نسب الزيادة ، فاذا قارنا زيادة الخامات بزيادة المعادن ذاتها ، وجدنا أنها نحو ١٢٢٪ فى الخامات بينما هى ١٧٧٪ فى حالة المعادن . وقد نتج هذا أساسا عن ظهـور كـثير من المصـاهر ومعامل التكرير التى تنـقى الخـامات لتخفيض

1. A Survey of Econcomic Conditions for Africa, 1967, 1970, p. 98.

تكاليف النقل. غير أن أكبر زيادة كانت فى الوقود المعدنى والتى بلغت ١١٣٥٪ ومعظمها من البترول الذى ازداد إنتاجه فى نيجيريا والجزائر وجمهورية مصر العربية فضلا عن تدفق البترول الليبى ، بل لقد كان الصادر الكبير من الوقود المعدنى هو المسئول الأول عن قفزة الصادرات المعدنية واحتلالها المكان الأول فى الصادرات الافريقية . كذلك كان من الواضح أن هناك زيادة واضحة فى كل من المعادن الفلزية اللافلزية والذهب،فقد بدأت ملاجاشى تشحن الكروم ، وأصبحت النيجر مصدرة لليورانيوم وكنغو برازافيل مصدرا للبوتاس.

الصادرات المعدنية الرئيسية لأفريقية بالقيمة (مليون دولار) (١)

السلعة	١٩٦٠	١٩٧٠	السلعة	١٩٦٠	١٩٧٠
بترول خام	٢٠٠	٣٨٧٠	اسبستوس	٦٠	٦٣
ذهب	٨٢١	١١٩٠	خام يورانيوم	١٥٢	٦٠
نحاس وخاماته	٥٥٦	١٦٥٠	رصاص	٤٥	٤٥
ماس	٢٣٩	٥٢٨	بوكسيت (ألومينا)	٣٥	٩٢
خام حديد	١٠٣	٣٥٨	زنك وخاماته	٣٠	٦٥
فوسفات خام	١١٠	١٦٥	خام كروم	١٩	٢٥
خام منجنيز	٥٦	٨٠	كوبالت وخاماته	٢٠	٣٣
قصدير ومركزاته	٣٨	٥٢	سبائك	٢١	٣٧

يتضح من (جدول الصادرات المعدنية الرئيسية) أنه رغم أن أفريقية تنتج وتصدر عدداً كبيراً من المعادن ، إلا أن هناك تركيزا فى صادراتها المعدنية ،

1. Ibid., p. 99.

فكما هو واضح من الجدول أن الثلاث سلع الأولى وهى البترول الخام والذهب والنحاس وخاماته مسئولة عن ثلثى قيمة الصادرات عام ١٩٦٥ والست سلع الأولى (تضاف على المجموعة السابقة) الماس ، خام الحديد ، والفوسفات مسئولة عن ٨٠٪ من مجموع قيمة الصادرات .

من حيث الاقطار :

هناك تركيز من نوع آخر بالنسبة للأقطار المنتجة للمعادن ، وعلى سبيل المثال .

١ — هناك ثلاثة أقطار فقط تصدر كميات معقولة من النحاس وهى زامبيا وكنغو كنشاسا ، وأوغندا .

٢ — وهناك قطر واحد مسئول عن ٨٥٪ من القصدير وهو نيجيريا .

٣ — وهناك ثلاثة أقطار مسئولة عن معظم صادرات خامات حديد أفريقية بينما نجد الأحجار الكريمة كالذهب يكاد جنوب أفريقية مسئولا عن ثلثى صادره .

هذه الحقيقة لها آثارها من النواحى الاقتصادية ، فحينما نقول إن قيمة الصادرات المعدنية الإفريقية قد ارتفعت فى السنين الأخيرة عن ذى قبل ، فليس معنى هذا أن الأقطار الإفريقية جميعاً أو حتى غالبيتها قد استفاد من هذا التحسن ، ذلك أن معظم هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حجم الصادرات المعدنية وارتفاع قيمتها أو عدم هبوطها كما حدث فى الحاصلات الزراعية ، وبالتالى سوف يكون المستفيد من الناحية الفعلية قلة من الأقطار ، على سبيل المثال ارتفع نصيب زامبيا من تصدير النحاس من ٣٤٣ مليون دولار عام ١٩٦١ إلى ٥٤٠ مليون دولار عام ١٩٦٥ ، وارتفع نصيب موريتانيا من صادرات

الحديد من صفر إلى ٥٤ مليون دولار فى التاريخين المذكورين . وزاد نصيب جابون من المنجنيز من لاشىء عام ١٩٦١ إلى ٢٨ مليون عام ١٩٦٥ (١).

أسواق المعادن :

أما عن أسواق المعادن فهى أسواق خارج إفريقية باستثناءات قليلة تتمثل فى الألومنيوم والفحم الكوك ، فمعظم إنتاج غينيا من البوكسيت يتجه إلى مصاهر الألومنيوم فى الكمرون ، ومعظم الفحم الكوك الذى يخرج من جنوب أفريقية وروديسيا يتجه إلى الأقطار المجاورة وإن كانت هناك كميات قليلة من انتراسيت إفريقية يتجه إلى أوربا .

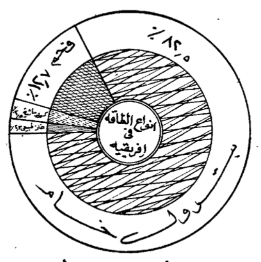
وهناك حركة ضئيلة لمنتجات الحديد والصلب من جنوب أفريقية وروديسيا إلى الأقطار المجاورة، وهى تجارة تعرضت للتدهور نظرا لتطور الظروف السياسية فى جنوب القارة واتباع سياسة التفرقة العنصرية . أما خارج أفريقية فتتجه ٩٠٪ من صادرات أفريقية المعدنية إلى أقطار الجماعة الاقتصادية الأوربية ومنظمة التجارة الحرة باستثناء الذهب والماس لأننا إذا أضفنا هذين المعدنين سترتفع النسبة كثيراً لأنهما فعلا يذهبان إلى أقطار الدول المتقدمة اقتصاديا. أما أقطار أمريكا الشمالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فنصيبها أقل ويزداد فى الخامات الفلزية كخامات الحديد والكروم والمنجنيز واليورانيوم ، ويبلغ نصيبها من المعادن نحو ٦ ٪ وبصفة خاصة النحاس . وتتركز طلبات اليابان من ثروة أفريقية المعدنية عن بعض المعادن وخاصة النحاس والحديد والكروم والمنجنيز .

موارد الطاقة :

كانت أفريقية قبل الخمسينات توضع فى إطار القارات الفقيرة فى موارد

1. Wall, D., Export Prospects for Africa South of the Sahara, African Affairs, January 1969, p. 31.

الطاقة والقوى المحركة ، ولكن الموقف بدأ يتغير فى أواخرها ، بطيئا أول الأمر ثم سريعاً فى الستينات نتيجة الاكتشافات البترولية فى الصحراء الكبرى ، فكانت أفريقية عام ١٩٦٠ بوجه عام تعتبر مستوردة لموارد الطاقة ولكنها عام ١٩٦٣ وبعد تدفق البترول الليبي أصبحت مصدرة بما يعادل ٤٧ مليون طن من الفحم ، ارتفعت فى عام ١٩٧٠ إلى ما يعادل ٢٤٩ مليون طن من الفحم (باستثناء اليورانيوم) .



شكل رقم (٤٤) أنواع الطاقة المنتجة فى أفريقية ١٩٧٠

ورغم توفر عروق الفحم فى تكوينات الكارو بجنوب أفريقية فهى رديئة من حيث النوع ، والحقل الوحيد ذو الأهمية فى الانتاج الفحمى يقع فى جمهورية جنوب أفريقية وكان العامل الرئيسى فى تنمية كثير من أوجه التعدين هناك ، فانتاجه السنوى نحو ٥٢ مليون طن من الفحم البيتوميني ، ويليه فى الأهمية حقل وانكى Wankie فى روديسيا بانتاجه البالغ نحو ٣ مليون طن ، أما الحقول الأخرى فهى قليلة الأهمية ، وتتبعثر فى نيجيريا والمغرب والجزائر وموزمبيق وجمهورية زائير ، فانتاج كل منها لا يتعدى بضع مئات من آلاف الأطنان ومن أنواع رديئة ، وبالتالى لا يوجد الفحم الكوك الصالح للصناعات الثقيلة إلا فى ناتال وروديسيا .

انتاج الفحم فى إفريقية بالألف طن

	١٩٦٧	١٩٧٠
جنوب إفريقية	٤٩٣٠٠	٥٢٧٥٢
روديسيا	٣٠٦٠	٣٣٢٠
زامبيا	٣٣٩	٦٢٣
المغرب	٤٨٢	٤٣٣
نيجيريا	٢٠٣	٥٩
زائـــير	١٣٣	١٠١
سوازيلاند	٧٣	١٣٨

ورغم نقص البيانات عن حجم تجارة موارد الطاقة بين الدول الأفريقية ذاتها ، فمن الثابت أن تجارة الفحم بين الدول الأفريقية أكثر أهمية منها بين إفريقية والعالم الخارجى . وقد زاد حجم الفحم الذى دخل التجارة بين الأقطار الأفريقية بنحو ٢ر٤ مليون طن ، بينما ما استورد لم يزد على ١٥٠ر٠٠٠ طن من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . وكان هناك محوران لتجارة الفحم فى داخل أفريقية حتى عام ١٩٦٥ وهما :

١ — محور من روديسيا إلى زامبيا بما يعادل ١ر٢ مليون طن عام ١٩٦٥ .

٢ — محور من جنوب أفريقية إلى موزمبيق بما يعادل ٤٦٠ ألف طن عام ١٩٦٥ .

وباستثناء بترول الصحراء الكبرى أو الوطن العربى الأفريقى ، فأفريقية فقيرة فى بترولها سواء فى أنجولا أو جابون أو كنغو برازفيل، وإن كانت نيجيريا قد بدأت تصبح ذات أهمية بترولية فى غرب القارة ، وكان لقلة البترول فى

إفريقية المدارية أثره فى أن استهلاك الفرد فيها لا يتعدى ١٠ جالون سنوياً ، بينما يرتفع فى أمريكا اللاتينية إلى ٨٠ جالون .

كذلك تدل الشواهد على أن هناك حركة زادت فى تجارة البترول الخام فى شمال أفريقية ، فلم يستورد المغرب فى عام ١٩٦٢ إلا كميات ضئيلة من جيرانه ، ولكنه فى عام ١٩٦٤ ارتفعت مستورداته من البترول الليبي والجزائرى إلى ٥٠٪ بل واستورد أيضاً من نيجيريا عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ كذلك تستمد تونس ½ حاجاتها البترولية من شمال أفريقية، وكذلك تفعل غانا وساحل العاج والسنغال. أما بالنسبة لأقطار أفريقية الشرقية فيعتبر بترول الشرق الأوسط هو موردها الرئيسى ، كما أن بعض أقطار الساحل الغربى تستورد بعض احتياجاتها من دول البحر الكاريبى ، بينما تعتبر إيران والعراق وأمريكا الشمالية مصدر البترول الوارد إلى جنوب أفريقية .

أما الصادرات البترولية خارج أفريقية ومعظمها من شمال أفريقية فتتجه فى المرتبة الأولى إلى القارة الأوربية التى تستورد معظمها، ثم تأتى بعد ذلك أمريكا الشمالية . وزاد من أهمية بترول شمال أفريقية توقف الحركة فى قناة السويس . وتعتبر فرنسا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وإيطاليا وأسبانيا من أهم عملاء شمال أفريقية ، بينما تعتبر المملكة المتحدة عميلا رئيسيا لبترول نيجيريا الذى تعتبره أمانا يقيها تقلبات الظروف السياسية فى العالم العربى .

وعلى العموم فالفحم مسئول عن نصف الطاقة المستغلة والبترول مسئول عن خمسى هذه الطاقة وتتكفل الطاقة الكهرمائية بالباقى . ورغم غنى القارة بامكانات الكهرمائية فان المناطق التى تزيد فيها هذه الإمكانات بعيدة غالبا عن مناطق التصنيع والسكان ، إذ أن هذه الإمكانات تزيد فى إفريقية المدارية وخاصة حوض الكنغو ، بينما مناطق الاستهلاك والازدحام النسبى فى أطراف القارة . ومن المعلوم أن تكاليف الكهرباء تزداد كلما زادت خطوطها

طولا ، والحد الاقتصادى لمد هذه الخطوط فى الوقت الحاضر هو ٥٠٠ ميل ، فاذا لم يظهر ما يقلل من هذه التكاليف فمعنى هذا أنه فى ظل الظروف الحالية فامكانات الاستفادة من كهرباء أفريقية المدارية ضئيل .

وهناك عدة خطوط نقل دولية تسهل حركة التجارة بين الدول الأفريقية فى الطاقة الكهرمائية .

* خط طاقته ١٣٢ كيلوفولت يمد كينيا بتيار من سد أوين فى أوغندا، وبلغت التجارة عام ١٩٦٥ بين البلدين ١٩٠ مليون كيلووات . لمواجهة حاجات مناطق التعدين فى مناطق النحاس تتصل زامبيا بخط ٢٢٠ كيلو فولت مع كتنجا ؛ وخط ٢٣٠ كيلو فولت مع روديسيا، وقد بلغت مشتروات زامبيا ١٨٥١ مليون كيلوات من سد كاريبا فضلا عن ٢٧٥ مليون كيلوات من محطات الكهرباء التى يمتلكها اتحاد تعدين كاتنجا . Union Miniere de Haut katanga. وهناك خط طاقته ٧٠ كيلوفولت من محطة موروورو فى زائيرى يصل إلى بوروندى أما فى شمال أفريقية فهناك خط طاقته ٩٠ كيلو فولت يربط الجزائر بالمغرب . وآخر طاقته نحو ٢٢ كيلو فولت يربط الجزائر بتونس .

النتائج الاقتصادية للتعدين

أثر التعدين على الاقتصاديات القومية :

تتفاوت أهمية التعدين فى الاقتصاديات القومية لدول التعدين الأفريقية، ففى بعض الدول الأفريقية زادت أهمية التعدين بدرجة ملحوظة من حيث القيمة المطلقة ، وإن انخفضت أهميته من حيث القيمة النسبية نظراً لتطور القطاعات الإقتصادية الأخرى وخاصة الصناعة والخدمات .

ففى زامبيا مثلا احتل تعدين النحاس المكان الأول فى النشاط القومي للبلاد منذ أوائل هذا القرن . وكان زيادة وإنتاج وتصدير النحاس مسئولا عن التنمية السريعة التى شاهدتها وتشاهدها زامبيا . ورغم أن النحاس مازال يمثل نحو ٩٥٪ من قيمة صادراتها ، فان نصيب التعدين فى الدخل القومي قد انخفض من أكثر من ٥٠٪ خلال معظم الخمسينيات إلى مايقرب من ٢٥٪ عام ١٩٧٠ وفى زائيرى كان نصيب المعادن يزيد على ٦٠٪ من صادراته خلال الخمسينيات . واستمر هكذا خلال الستينيات لأن التعدين يكاد يكون القطاع الوحيد الذى لم يتأثر كثيراً بالاضطرابات على عكس الإنتاج الزراعى ، ولكن مع هذا انخفض نصيبه فى الستينيات عنه فى الخمسينيات . وتتكرر الصورة فى روديسيا حيث زاد إنتاجها من النحاس وخام الحديد (وإن كان إنتاجها من الكروم والذهب والفحم ظل كما هو) ومع ذلك انخفض نصيب التعدين من ٨٪ إلى ٦٪ . وظل إنتاج غانا من الذهب والماس والمنجنيز على حاله تقريباً مما هبط بأهمية التعدين سواء فى حقل الصادرات أو فى الدخل القومي .

وهناك أقطار أخرى كالسودان وتشاد ومالى ومالاوى وأثيوبيا ما زال التعدين فيها ذا أهمية ثانوية .

غير أن هناك استثناءات لهذا تمثلت فى الدول التى قفز فيها الإنتاج المعدنى قفزات سريعة متتالية ، ولعل أبلغ مثل لها ليبيا التى أصبح البترول عصب تجارتها الخارجية وترك لها فائضا ضخما عام ١٩٦٩ قيمته تزيد على ١٥٠٠ مليون دولار ، وقلب ميزان الحرف فوضع الخدمات فى المقدمة والزراعه والرعى فى المؤخرة. ومثلها موريتانيا وإن كان بصورة أخف، فقد حدث فيها انقلاب اقتصادى وتحول نتيجة استغلال خامات الحديد . ورغم أن هذا التطور الاقتصادى لم ينعكس بعد فى حياة معظم السكان ، فقد كانت قيمة صادرات موريتانيا عام ١٩٦٢ لا تزيد على ٣ مليون دولار وفجأة ارتفعت إلى ٤٦ مليون دولار عام ١٩٦٤ منها ٤٣ مليون دولار ، قيمة صادرات الحديد . وتظهر ضخامة الرقم إذا قورن بقيمة السلعة الثانية مباشرة فى الصادرات وهى الأسماك فلا تزيد قيمتها على ٢ مليون دولار . وليس هناك من أمل فى المستقبل فى تدهور قيمة المعادن نظرا لظروف البلاد الصحراوية من ناحية وزيادة إنتاج الحديد فضلا عن بدء استغلال تكوينات النحاس فى اكجوجيت Akjoujit .وكان التغير فى الاقتصاد الليبيرى أكثر تدرجا عنه فى موريتانيا ، كما كان موزعا على فترة زمنية أطول. فقد بدأ استغلال حديد ليبيريا عام ١٩٥١ ، وظل يمثل ١٦./ من قيمة الصادرات حتى عام ١٩٥٥ ، ثم انتزع المكان الأول فى الصادرات بدلا من المطاط عام ١٩٦٩ لأول مرة ، وفى عام ١٩٧٠ كان مسئولا عما يزيد على ٧٠./ من حصيلة الصادرات عام ١٩٧٠. وكان تعدين الحديد سببا فى تحول ليبيريا من واحدة من أفقر الدول الافريقية إلى دولة يرتفع فيها متوسط دخل الفرد عنه فى غرب افريقية بصفة عامة . وإذا استخدمت عوائد التعدين جيدا فى هذه الدول فليس من شك أنها ستساعد على تنمية سريعة .

كذلك زاد دخل الفرد فى جابون نتيجة التعدين، فلم يستغل معدن ما هناك قبل ١٩٥٧ ، لكنه أصبح مسئولا عن ثلثى قيمة الصادرات وربع الدخل القومى عام ١٩٦٧ . وهذا ما مكن جابون من موازنة ميزانيتها وجعلها فى مركز قوى فى معارضتها لدول الاتحاد الجمركى الاستوائى Equatorial Cuistoms Union

والتى لم تظهر لديها ثروة معدنية حتى الآن .

ولم تلعب الثروة المعدنية دورا يذكر فى نيجيريا حتى بداية ظهور البترول، فلم تكن المعادن تزيد نسبتها على ٥./ من الصادرات عام ١٩٦١ ارتفعت إلى ما يزيد على ٥٠./ عام ١٩٧١ ، ومن الدول الأخرى التى ظهرت فيها أهمية التعدين سيراليون وغينيا، كما بدأت تزيد أهمية التعدين فى أنجولا وإن كان البن مازال فيها يمثل مركز الصدارة. وقد يصبح استغلال معدن ثانوى ذا أهمية كبرى لدولة صغيرة يظهر بها كما هو الحال فى توجو التى أصبح الفوسفات فيها يمثل ٤٠ ./ من قيمة الصادرات .

اثر التعدين على الخدمات الاساسية .

على أنه لا يمكن قياس أهمية التعدين فى التنمية الاقتصادية للدول المنتجة على أساس مساهمة هذه المعادن فى صادرات تلك الأقطار وفى الدخل القومى ، فهنا لك العوائد التى تحصل عليها الحكومات فضلا عن الضرائب التى تدفعها شركات التعدين ، وكل ذلك لاشك يجعل من الميسور تنفيذ برامج التنمية التى تحتاجها الدول الافريقية فى الوقت الحاضر . ومن أبلغ الأمثلة على ذلك التوسع فى أساسيات البناء الاقتصادى Infrastracture التى تساعد على التنمية ومن أظهرها وضوحا فى هذا المجال التوسع فى تحسين طرق النقل ، وبناء السدود للحصول على الطاقة الكهربائية الرخيصة .

فقد مد أول خط حديدى فى غانا عام ١٨٩٨ ليربط بين مناجم الذهب فى تاركوا بميناء سكوندى ، وكان امتداد الخط إلى كوماسى عام ١٩٠٣ كاستجابة لتعدين الذهب فى مناجم أوبوازى Obuasi وكذلك كان أول خط حديدى فى نيجيريا الذى بدأ من بورت هاركورت إلى إينوجو عام ١٩١٦ وذلك لنقل الفحم ، وكما مد خط طوله ٢٥ كم فى توجو ليصل إلى تكوينات الفوسفات .

وتطلب تعدين الحديد فى ليبيريا مد ثلاث خطوط حديدية منذ ١٩٥٠ ، اثنان يبدأن من منروفيا ويتجهان نحو الداخل والثالث يبدأ من بوكانن ويمتد لمسافة ٢٦٧ كم إلى جبل نيمبا . وبينما لا يحمل الخطان الأولان سوى الحديد من

المناجم يحمل خط نيمبا سلعا أخرى فضلا عن الحديد كما هو منصوص عليه في العقد المبرم بين الحكومة والشركة لذلك يحمل أحيانا بعض الأخشاب .
وتتطلب استغلال نحاس مناجم كليمبي في أوغندا مد الخط الحديدى لمسافة ٣٣٣ كم بعد أن كان ينتهى قبل ذلك في كمبالا .

ونظرا لأن هذه المعادن سواء كانت خامات أو مركزات تشحن إلى الخارج فكان لابد من تسهيلات لشحنها في الموانى ، ومن ثم كان ذلك التطور الكبير الذى شهدته الموانى الأفريقية سواء بتوسيع المرافىء وتعميق الأحواض أو مد الأرصفة كما حدث في موانى منروفيا وموساميدس أوبورت أتين (نواديبو) .

ومدت أرصفة جديدة في كوناكرى لشحن خام الحديد ، فضلا عن مرفأ للبوكسيت في جزيرة Kassa بدأ يصدر المعدن منذ عام ١٩٥٢ بمتوسط نصف مليون سنويا . وخصصت أرصفة لشحن المعادن في موانى البضائع كما هو الحال في ميناء داكار (للفوسفات) وكوناكرى (للحديد والبوكسيت) ومنروفيا (للحديد) وتاكورادي (للبوكسيت والمنجنيز) وبورت هاركورت (للفحم) .

وأنشئت في بعض الأحيان موانى جديدة مثل بوكانن في ليبيريا وبونى في نيجيريا وقد تكلف تعميق حوض الميناء الأخير لاستقبال ناقلات البترول نحو ٧٫٥ مليون دولار . وقامت هذه الموانى الجديدة أحيانا لخدمة التعدين أساسا لكنها كانت تقوم بخدمة سلع ثانوية أخرى

وساعد التعدين على إنشاء السدود الضخمة ، للحصول على الطاقة الكهربائية الرخيصة ، وظهور بعض الصناعات سواء بتركيز المعدن من الخامات ، كما في نحاس زامبيا أو حديد ليبيريا أو بوكسيت غينيا الذى يحول إلى ألومينا قبل التصدير أو لقيام صناعات تحويلية كما في صناعة الأسمدة اعتماداً على الفوسفات ، أو الأسلاك الكهربائية والكابلات اعتماداً على النحاس ، أو تكرير البترول .

الفصل التاسع

البترول الأفريقى

تطور أهمية البترول فى القرن العشرين

اولا : البترول كمصدر للطاقة : لقد ظل الوقود الصلب هو المصدر الوحيد للطاقة الحرارية حتى عرف الإنسان مصباح الضوء واستخدم فيه الزيوت النباتية والحيوانية ، ثم ظهر الكيروسين فى العشرينات من القرن التاسع عشر ، وكان فى ذلك الوقت يستخرج مما عثر عليه الناس من رشح بترولى . وبعد اكتشاف حقول البترول ، ظل الوقود الصلب يتصدر قائمة مصادر الطاقه حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأ الطابع العام للاستهلاك فى التغير بوضوح منذ نهاية الحرب ، وبدأ الفحم يفقد كل يوم أرضاً جديدة رغم وفرة موارده . ولعل النسب المئوية التى نوقشت فى مؤتمر الطاقة العالمى (لندن ١٩٦٥) تعطى تصويراً واضحاً لتطور طابع استهلاك الطاقة العالمية فى السنوات الاخيرة وما ينتظر أن يكون عليه الموقف فى المستقبل القريب .

واضح من الجدول التالى التحول إلى البترول والغاز الطبيعى ، وأن الوقود الصلب ظل له الأولوية حتى ١٩٥٢ بينما تظهر نسب ١٩٦٢ تقارب بين النوعين مع زيادة طفيفة فى استخدام البترول ، ثم بدأ بعد ذلك البترول فى التفوق على الفحم ، كما يظهر من تقديرات عام ١٩٦٥ أن البترول هو وقود المستقبل ويمكن إرجاع هذه الزيادة المطردة فى استعمال البترول إلى أكثر من عامل منها :

<u>اختراع المحرك ذو الاحتراق الداخلى :</u>

فى السيارات والطائرات والسفن والسكك الحديدية وغيرها ، ويمكن فى هذا المجال أن نبين بمثال الفوائد الناجمة عن استعمال قاطرات الديزل .

النسب المئوية لتطور استهلاك العالم من الطاقه (١)

مصدر الطاقة	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٨٥
١ — وقود صلب	٩ر٥٥	٣ر٤٦	٤ر٤١	٢٥
٢ — بترول سائل	٦ر٢٥	٧ر٣١	٦ر٣٣	٣٧
٣ — غاز طبيعى	٦ر١١	٣ر١٥	٩ر١٥	٢٥
٤ — قوى مائية	٩ر٦	٧ر٦	١ر٩	٧
٥ — طاقة ذرية	—	—	—	٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(ا) ظهر أن قاطرة الديزل تستهلك فقط ربع ما تستهلكه القاطرة البخارية من الوقود وتقطع نفس المسافة .

(ب) من المعلوم أن فرن القاطرة البخارية يبقى مشتعلا سواء فى حالة التوقف أو المسير للاحتفاظ بضغط البخار، أى أنه يعمل مدى ٢٤ ساعة كل يوم وذلك بعكس قاطرة الديزل التى لاتحرق وقودا عند توقفها ، فاذا أضيف ذلك للجودة الحرارية التى أشرنا إليها نجد أن القاطرة البخارية تستهلك من ٨ إلى ١٠ أضعاف كمية الوقود التى تستهلكها قاطرة الديزل لقطع نفس المسافة .

(ج) يترتب على انخفاض استهلاك الوقود فى قاطرة الديزل عدم توقفها فى المحطات إلى أقل وقت ممكن حيث لاتحتاج للتزود بالوقود والماء ،وهذا يزيد كثيرا من كفاءة التشغيل أو الاستخدام ويجعلها تقطع مسافات أطول،وقد ظهر من الإحصاءات أن قاطرة الديزل يبلغ معدل المسافات التى تقطعها فى السنة ٥ر٢ مرة قدر المسافات التى تقطعها القاطرة البخارية .

---

(١) المؤسسة المصرية العامة للبترول : مجلة البترول العدد الأول ١٩٦٦ ص ٦٧ .

ومن هذه العوامل أيضاً السهولة والنظافة والسرعة التى تتم بها عملية شحن القاطرة أو السفينة بالبترول عنها بالفحم ، وما يترتب على هذا من الاقتصاد فى الأيدى العاملة اللازمة لهذه العملية ، هذا فضلا عن أن خزان الوقود لن يشغل الحيز الذى يشغله مخزن الفحم ، وقد أدت هذه العوامل جميعا إلى تعميم انتشار البترول حتى تعدى استعماله وسائل النقل إلى الأفران والمصانع والمنازل .

زادت أهمية البترول أيضاً بسبب التعمق فى استغلال مناجم الفحم مما زاد فى تكاليف استخراجه لعاملين .

أولهما أن عدد العاملين فى استخراج البترول أقل عن عدد العاملين فى استخراج الفحم .

وثانيهما : أننا كلما تعمقنا فى باطن القشرة ، يتطلب هذا تجهيزات كثيرة التكاليف كالتخلص من المياه الباطنية ، وتهوية المناجم العميقة والقيام بجميع الإجراءات الخاصة بتأمين العمال على حياتهم .

ثانيا: البترول كمادة خام : كانت الخامات الأولية الرئيسية المستعملة فى إنتاج المركبات الكيمائية التى تستخدم فى الصناعة هى الفحم ، وبعض المواد الطبيعية الأخرى مثل المولاس والزيوت النباتية والحيوانية، إلا أنه منذ ربع قرن تقريباً بدأ استعمال البترول كمادة أولية بعد نجاح التجارب عليها ، وقد أصبحت هذه المادة الخام فى مدة قصيرة تسهم بنحو ٥٠ ٪ من احتياجات العالم من الكيمائيات (١).

فالبترول أساس لكثير من الصناعات مثل المنظفات الصناعية ، كالفينول والـ د . د ت والمطاط الصناعى الذى تفوق على المطاط الطبيعى فى بعض

---

(١) يوسف عبد الحميد زكى : مستقبل الصناعة الكيمائية البترولية ؛ النشرة البترولية للمؤسسة العامة للبترول ، العددان الثالث والرابع ١٩٦١ ص ٣١ .

الاستعمالات والتولاين أساس صناعة المفرقعات كما يستعمل كذيب أيضاً ، وإثير البترول Petroleum ether وهى مقطرات شديدة التطاير ذات استخدامات واسعة فى صناعة البويات والورنيش وعملية استخلاص الزيوت والدهون .

ويدخل الكبريت المستخلص من البترول فى كثير من الصناعات مثل حامض الكبريتيك اللازم لصناعة الأسمدة والحرير الصناعى ، ويستخدم الكبريت أيضاً فى عملية تنقية السكر، هذا فضلا عن حاجة مصانع الكوتشوك والأحذية وكثير من الصناعات الأخرى إليه ، كما يستخدم فى إعداد المبيدات الحشرية لوقاية الأرض الزراعية ، كذلك يسهم البترول فى الأنسجة الصناعية كالتيرلين والبوليستر هذا فضلا عن منتجات البلاستيك المختلفة (١).

وهكذا أصبح الدور الذى يلعبه البترول فى حياتنا العامة أكبر من حدود تلك الطاقة التى نستمدها من مواد الوقود المشتقة منه .

وسيزداد الاعتماد على البترول كمادة خام فى المستقبل ، ما لم تنشب حرب ذرية ، أو تقع أية كارثة تقضى على البشرية، نجد أن عدد سكان العالم فى ارتفاع مستمر ، وهذه الزيادة المطردة المصحوبة بارتفاع فى مستوى المعيشة لملايين البشر فى الهند والصين وأفريقية ، سوف تحتم مع مضى الزمن الاستعاضة عن كثير من المواد المعروفة بالبترول الخام فى صناعة الكيمائيات .

كما ينتظر استعمال الطاقة الذرية كقوة محركة على نطاق كبير كمصدر للقوى المحركة ، وبذلك سوف يقتصر استعمال البترول ، كطاقة محركة ، على بعض

---

(١) دكتور طاهر الحديدى : أهمية الصناعات البتروكيماوية فى تطوير الدول العربية : مجلة البترول والغاز العربى ؛ يناير ١٩٧١ ص ص ٢٦ – ٣٦ ؛ الهيئة العامة لمنطقة الشعبة الصناعية بالكويت : الصناعات البتروكيماوية وامكان تنميتها فى العالم العربى. بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربى السابع مجلة نفط العرب ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٠ ص ص ٢٢ — ٤٠

الاستعمالات الخاصة التى لا يمكن الاستعاضة عنها باستعمال الطاقة الذرية أو الطاقة الكهربائية .

هذا كما ثبت أن استعمال البترول كمادة أولية لإنتاج الكيماويات العضوية وغير العضوية بدلا من الخدمات الأخرى أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية .

ثالثا : البترول مادة استراتيجية : يلعب البترول دوراً خطيراً فى الحروب الحديثة ، يكفيه أنه أصبح وسيلة الإمداد الوحيدة سواء للطائرة ، أو الباخرة، أوالقاطرة ، أو المدرعة ، ولعل تفوق الولايات المتحدة وبريطانيا فى الحربين العالميتين ، يرجع إلى تفوقها البترولى على دول المحور ، تحت أيديهما بترول العالم الجديد ويسيطران على بترول الشرق الأوسط . وقد أثرت قلة البترول لدى دول المحور حتى فى خططها العسكرية ، فقد نثرت اليابان قواتها نثرا للوصول إلى جنوب شرق آسيا حيث البترول الأندونيسى ، كما زحفت ألمانيا بجيوشها إلى القوقاز للاستيلاء على بترولها فعرضت جيوشها لمخاطرات كبيرة . وأخيرا حالة القلق التى تسود الولايات المتحدة الامريكية بسبب قرب نفاد احتياطها ، كل هذا دليل على استراتيجية البترول .

أهمية البترول الأفريقى

برزت أهمية أفريقية فى الميدان البترولى منذ منتصف الستينيات، وعلى الرغم من القفزة الكبيرة التى حققتها القارة فى الستينيات فان ماقد تحققه فى السبعينيات قد تفوق جميع التقديرات المتوقعة .

وقد احتل البترول المكانة الأولى فى الصادرات الأفريقية ، بعد أن كان هذا المركز من نصيب القطن بلغت قيمة صادراته ٣٨٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وبذلك تفوق أيضاً على الذهب والنحاس . وترجع أهمية البترول الأفريقى إلى عدة عوامل : —

أولا : زيادة الإنتاج : بلغ إنتاج أفريقية من البترول ٢٩٤ مليون طن عام ١٩٧٠ ولذلك أسهمت أفريقية بما يزيد على ١٢٪ من مجموع الإنتاج العالمى فى ذلك العام .

ويتركز البترول فى منطقتين رئيسيتين فى الوقت الحاضر أولها شمال أفريقية والثانية غرب أفريقية ، الأولى تضم معظم البترول الأفريقى ٧٧٪ ، بينما الثانية تضم ٢٣٪ منه .

إنتاج البترول الخام فى أفريقية بالألف طن(١)

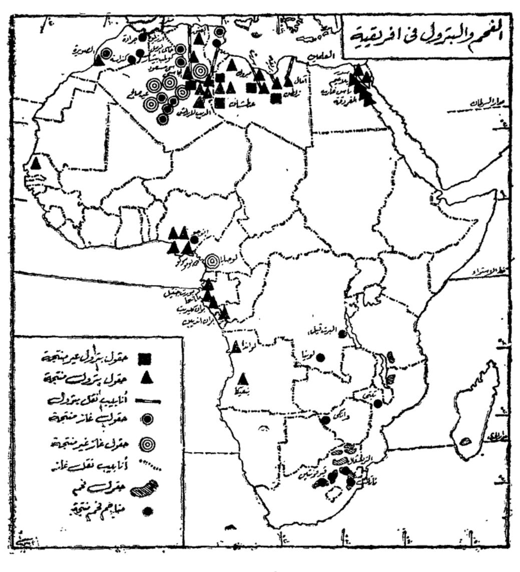
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٠
ليبيا	—	—	٨٣ر٠٠٠	١٣٩ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠
الجزائر	٨٠	٩٠٠	٣٨	٤٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠
مصر	٢٣٠٠	٣٦٠٠	٦٥٠٠	١٣ر٠٠٠	١٧ر٠٠٠
تونس	—	—	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
المغرب	١٠٠	٩٠	٩٨	٥٨	٤٦
نيجيريا	—	٨٨٠	١٧٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٣٠٠٠
جابون	—	٨٥٠	٣٤٥٠	٤٩٧٠	٥٤٢٠
كنغو برازفيل	—	—	٥٠		١٩
مجموع أفريقية	٢ر٦٠٠	١٤ر٠٠٠	١٠٦ر٠٠٠	٢٢٣ر٠٠٠	٢٩٤ر٠٠٠

---

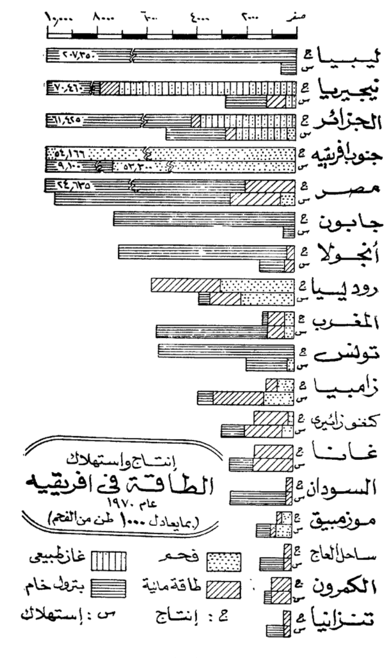
1. U. N. World Energy Supply, Statistical papers Series T, No. 13, 1971.

ويرجع هذا الإطراد فى إنتاج أفريقية إلى زيادة المستخرج من الحقول القديمة كحقول الجزائر ومصر وإلى تفجر حقول جديدة بكميات ضخمة وخاصة حقول ليبيا وحقول نيجيريا .

ويلاحظ على الجدول السابق أنه بينما كانت الجزائر تتصدر الدول الأفريقية فى بداية العقد ، فقد تركته لليبيا ، بل وأصبحت فى المركز الثالث بعد نيجيريا عام ١٩٧٠ ، إذ بلغ إنتاج الأخيرة ٥٣ مليون طن .



(شكل ٤٦)


صفر
٢٠٠٠
٤٠٠٠
٦٠٠٠
٨٠٠٠
١٠,٠٠٠
ليبيا
٢٠٧,٣٥٠
نيجيريا
٧٠,٤٦٠
الجزائر
٦١,٩٢٥
جنوب افريقيه
٥٤,١٦٦
٩,١٠٠
٥٣,٣٠٠
مصر
٢٤,٦٣٥
جابون
أنجولا
روديسيا
المغرب
تونس
زامبيا
كنغو زائيري
غانا
السودان
موزمبيق
ساحل العاج
الكمرون
تنزانيا
إنتاج واستهلاك
الطاقة في افريقيه
عام ١٩٧٠
(بما يعادل ١٠٠٠ طن من الفحم)
غاز طبيعي
فحم
بترول خام
طاقة مائية
ع : إنتاج
س : إستهلاك

شكل رقم (٤٥)

ثانياً . انخفاض تكاليف الإنتاج عن العالم الغربى :

ويزيد من أهمية البترول الأفريقى انخفاض تكاليف الانتاج ، فهى تكاليف منخفضة للغاية إذا قورنت بتكاليفه فى المناطق المنتجة الأخرى فى العالم فمتوسط إنتاج البرميل الواحد فى الولايات المتحدة الإمريكية ١٥١ سنتا تنخفض إلى ٤٦ سنتا فى الجزائر ، و٣١ سنتا فى نيجيريا ، و١٥ سنتا فى ليبيا ، وبذلك فهو أرخص من إنتاجه فى العالم الغربى ، وإن كان بترول جنوب غرب آسيا أقل نفقة منه ، إذ أن تكاليف إنتاج البرميل فى إيران ٧ سنت وفى الكويت والسعودية ١٠ سنت(١) . ويرجع انخفاض تكاليف البترول وخاصة الليبى إلى غزارة إنتاج الحقول فهى أكثر الحقول الأفريقية غزارة فى الإنتاج إذ أن معدل إنتاج البئر الواحد ٣٥٢٩ برميلا فى اليوم ، ويقترب منها معدل إنتاج نيجيريا ، وتنخفض فى الجزائر إلى ١٢٤٠ برميلا ، وفى جمهورية مصر إلى ١٠٩٤ برميلا بينما هو ١٢ برميلا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ٦٧ برميلا فى الاتحاد السوفيتى وإن كان يقفز إلى ٦١٥٦ برميلا فى الكويت والسعودية .

ثالثا : ضخامة الفائض للتصدير : يتميز البترول الأفريقى بضخامة الفائض للتصدير لقلة الاستهلاك المحلى بالنسبة للانتاج بحيث لا يمثل سوى نسبة ضئيلة للغاية لا تتفق بحال واستخدامات البترول الحديثة . ويوجد فى أفريقية فى الوقت الحاضر ٣٠ معملا للتكرير بطاقة قدرها ٤٠ مليون طن فقط(١٤٪ من الانتاج) وتوجد فى مصر ثلاثة معامل تستهلك وحدها من هذه الكمية نحو ١١ مليون طن (وليس من شك أن طاقة التكرير قد انخفضت بعد ضرب معامل السويس) وتعتمد بعض المعامل الأفريقية على البترول الخام المحلى ،

---

(1) Issawi C., Yeganab, M. The Economics of the Middle Eastern oil, London, 1962, pp. 92, 94.

وإن كان معظمها يعتمد معظمها على المستورد. وهناك مشروعات للتوسع فى معامل التكرير فى زامبيا وغينيا والكمرون فضلا عن زيادة طاقة التكرير فى المعامل القديمة مما يرجح أن تبلغ طاقة التكرير عام ١٩٧٥ نحو ٦٥ مليون طن ، ورغم ذلك فما زالت نسبتها ضئيلة .



(شكل رقم ٤٧)

رابعا : انخفاض نسبة الكبريت :

يتميز التركيب الكيماوى للنفط الليبي والجزائر والنيجيرى بانخفاض نسبة المواد الكبريتية بحيث لاتؤثر على خواصه ، وبذلك يعتبر من

النفط النادر(١) . ذلك أن أكثر من ٨٥٪ من احتياطى خامات البترول فى العالم تحتوى على مواد كبريتية . وقد بدأت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبقية أوربا الغربية فى إصدر الأنظمة والقوانين التى تقضى باقلال نسبة الكبريت فى الخامات إلى أبعد حد ممكن ، رغبة منها فى تطهير سمائها وأنهارها وبحارها من فضلات الكبريت التى تؤثر على حياة الانسان فى المدن والحياة الحيوانية فى الأنهار والبحار ومن ثم لابد لمنتجى النفط ومستهلكيه أن يحلوا مشكلة الكبريت حلا نهائيا . والحلول التى قدمت حتى الآن للتغلب على هذه مشكلة الكبريت تتمثل فى :

١ — استخدام النفط الخالى من الكبريت كالنفط الليبى والجزائرى والنيجيرى والأندونيسى ، ولكن الكميات الموجودة منه لاتزيد على ١٦ ٪ من احتياطى العالم من البترول ، ولهذا فان استخدامه وحده مستحيل ، خاصة وأن معظم معامل التكرير فى العالم قد بنيت لتستخدم أنواع النفط الخام المحتوى على المواد الكبريتية بكميات متفاوتة .

٢ — أن تخلط الخام المحتوى على الكبريت بالخام الخالى منه بنسب مئوية ، كأن يكون خليطا مكونا من ٦٠٪ من الخام الذى يحتوى على ٢٫٦٪ من الكبريت ، ٤٠٪ من نفط ليبيا الخالى من الكبريت للحصول على خليط من النفط الخام تقل فيه نسبة الكبريت .

٣ — أن يستخلص الكبريت من النفط الخام الذى يحتوى على الكبريت بحيث لاتزيد النسبة المئوية للكبريت على ١٪ ، ولكن عملية استخلاص الكبريت من البرميل الواحد من الخام مرتفعة قد تصل إلى دولار لكل برميل فى خام فنزويلا ، وأكثر من نصف دولار فى الخليج العربى .

---

(2) Rake, A, «The Struggle for Oil Wealth», Africa Report, Sept. 1970.

خامسا : الموقع الجغرافى القريب من مواطن الاستهلاك :

وأخيرا نجد قربه من مواطن الاستهلاك الرئيسية وهى أوربا وامريكا الشمالية ، فبترول شمال أفريقية ينتهى إلى البحر المتوسط ، وبذلك يصبح شمال أفريقية على مرمي حجر من الموانى الأوربية المطلة على البحر المتوسط . فضلا عن أنها أقرب كثيرا إلى موانى غرب أوربا المطلة على الأطلنطى من مناطق التصدير فى الخليج العربى ، فالمسافة من الكويت إلى بريطانيا نحو ٦٣٣٠ ميلا ، بينما هى من مرسى البريقة إلى بريطانيا نحو ٢٤٥٠ ميلا ، ومعنى هذا أن الناقلة يمكنها أن تنقل أكثر من شحنتين من البترول الليبى إلى بريطانيا مقابل شحنة واحدة من الكويت(١) .

من ثم يتجه ٩٥ ٪ من صادرات البترول الأفريقى إلى أوربا الغربية والباقى يتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحتى بترول نيجيريا نجده يتجه بدوره إلى أوربا وبصفة خاصة إلى بريطانيا فهو حقا أبعد من شمال أفريقية ، ولكنه فى نفس الوقت أقرب أيضا من بترول الخليج ، ولا يمر فى قناة السويس . وكان من جراء هذا أن انخفض نصيب بترول جنوب غرب آسيا من البترول المستهلك فى أوربا من ٨٥ ٪ إلى ٥٠ ٪ وجاء البترول الأفريقى ليغطى الجزء الأكبر من احتياجات أوربا

الشركات الأجنبية العاملة فى البترول الأفريقى :

يمكن أن نميز فى هذا المجال بين شمال أفريقية ، وغربها ففى شمال أفريقية نجد أن ٦٩ ٪ من الإنتاج فى أيدى الشركات الأمريكية ويرجع هذا إلى أن معظم الإنتاج الليبى فى أيدى الشركات الأمريكية مثل إسوستاندرد ، وإسوسرت ، أموسيس ، موبيل ، وفيليبس . وتشترك الشركات الأمريكية

(1) Kubbah, A. A., «Libya, Its Oil Industry and Economic System, Baghdad, 1964, p. 191.

فى الإنتـاج الجزائرى ممثـلة فى موبيـل ، وفيليبس ، وفى إنتـاج مصر ممثله فى بان أميركان وفيلبس . وتأتى الشركات الفرنسية : فى المكان الثانى ومنطقة نفوذها الجزائرحيث تستخرج وحدها نحو ٧٠٪ من الإنتاج.ويتمثل فى شركات عديدة مثل شركة البترول الفرنسيه الإفريقية (Copefa) وشركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء (Creps) والشركة الفرنسية للبترول Cep وكذلك لها معظم استغلال بترول تونس والمغرب ، وكماتسهم فى أبحاث جنوب أنجولا . وقد بدأ نفوذ الشركات الفرنسية فى الانحسار من الجزائر بعد تأميم حكومة الجزائر للبترول الجزائرى .

أما الشركات البريطانية : فنفوذها ضئيل ، نصيبها من إنتاج شمال أفريقية ٩ر٣٪ فقط ، ولـكن مجالها الأكبر فى نيجيريا ، حيث تسيطر شركة شل ، وشركة البترول البريطانية على الإنتاج ، وإن دخلت معها فى الفترة الأخيرة بعض الشركات الأمريكية مثل شركة موبيل وجلف وغيرها .

وهناك شركات أخرى: أهمها الشركات الإيطالية التى تسهم فى إنتاج البترول التونسى حيث تقوم شركة سيتيب Sitep المتفرعة من شركة اينى باستغلال أهم حقولها وهو حقل البورما كما تسهم شركة أجيب Agip الإيطالية فى استخراج نفط تونس والمغرب. أما شركة بتروفينا Petrofina البلجيكية التى تعمل فى أنجولا .

الشركات الوطنية العاملة فى البترول الافريقى

المؤسسة المصرية العامة للبترول :

وهى مؤسسة حكومية تتمتع بسلطات كاملة فى قطاع البترول ولها حقوق التصدير والاستيراد للزيت الخام ومنتجاته ، والمؤسسة هى التى تتعاقد مع الشركات الأجنبية للبحث والإنتاج ، وعند اكتشاف النفط بكميات تجارية

تصبح المؤسسة شريكة للشركة الأجنبية بمعدل ٥٠ ٪ من الأسهم كما هو الحال مع شركة بان أمريكان التى أصبح اسمها شركة أموكو والتى تعمل فى خليج السويس ، وشركة فيلبس التى أصبح اسمها شركة ديكو وتعمل فى الصحراء الغربية . وتمتلك المؤسسة المصرية العامة للبترول :

١ — الشركة العامة للبترول : للبحث والإنتاج .

٢ — الشركة العامة للنقل بالأنابيب : لنقل المنتجات المكررة من معامل التكرير إلى مراكز التوزيع .

٣ — شركة مصر للزيت : وهى المسئولة عن تسويق المنتجات .

٤ — شركة النصر للزيوت : وهذه تمتلك معمل تكرير فى السويس وطاقته ٤ مليون طن سنويا .

٥ — شركة السويس لتصنيع الزيوت : وتقوم بتكرير النفط وتصنيعه . وكذلك تمتلك الشركة ٩٧ ٪ من رأسمال الشركة المصرية لتكرير البترول بالسويس ، ٣٠ ٪ من رأسمال الشركة الشرقية للبترول و٣٣ ٪ من رأسمال الشركة التعاونية للبترول .

ومن أهم وأحدث مشاريع المؤسسة ، مشروع لمد خط أنابيب من السويس إلى الاسكندرية بطول ٣٢٠ كيلو مترا .

<u>شركة النفط الوطنية الليبية (ليبتكو) :</u>

وهى شركة حكومية منحت سلطة الاضطلاع بالعمل فى كافة نواحى صناعة النفط داخل ليبيا وخارجها سواء لحسابها أو على أساس الاشتراك مع شركات أخرى

وتقوم الشركة مقام الحكومة فى الإسهام فى الامتيازات الحالية والقادمة

كما تقوم بمراقبة مختلف المشاريع الثقافية والاجتماعية والصحية التي وافق عليها حاملو الإمتيازات الليبية .

وتدرس الشركة إمكانية إنشاء مصنع للنشادر والبحث عن طرق أخرى لتوسيع نطاق استعمال الغاز الطبيعي فضلا عن إمكانية مد خط أنابيب غربي البلاد لربط الاكتشافات المختلفة التي عثر عليها سابقا .

هذا وقد أبرمت الشركة اتفاقية مشاركة مع شركة شل حصلت بموجبها شركة شل سيرنيكا على امتياز البحث والإنتاج فى مساحة ٢٠٫٠٠٠ كيلو متر مربع حول الساحل الشمالى فى برقة .

سوناتراك Sonatrac :

وهى شركة النفط الحكومية فى الجزائر ولها امتيازات بحث بصورة مطلقة فى مساحة (٥٠٠ ألف كيلو متر مربع) ولها حق المشاركة بنسبة ٥٠ ٪ من أراضى الشركة التعاونية (١٨ ألف كيلو متر مربع) ودخلت شريكة لشركة جيتى Getty Oil Co. فى منطقة مساحتها (١١٫٥ ألف كيلو متر مربع) .

وتملك الشركة خط أنابيب حوض الحمراء ـ أرزو وتساهم بنسبة ٢٥ ٪ فى خط شركة سوبيج (Sopeg) وتساهم بنسبة ١٦٫٢٥ ٪ فى خط أنابيب الغاز الطبيعى لشركة سوترا (SOTHRA) . وهناك مشروع بمد خط أنابيب رابع من حاسى الرمل إلى سكيكيدا لحساب السوناتراك ، فضلا عن مشروع إنشاء خط لنقل غاز النفط المسال من حاسى مسعود إلى أرزو .

وفى مجال التكرير تملك شركة سوناتراك ٥٠ ٪ من معمل تكرير حاسى مسعود ، ٥٦ ٪ من معمل تكرير الجزائر .

ومن مشاريع سوناتراك إنشاء معملين جديدين للتكرير فى أرزو وسكيكدا

بطاقة ٢٫٥ مليون طن سنويا لكل منها، وكذلك إنشاء شبكة للأسمدة فى عنابة وشبكة كيماويات أخرى فى سكيكدا .

وتقوم الشركة بالتوزيع الداخلى للمنتجات النفطية، وتعقد الشركة إتفاقيات تعاونية كما حدث مع سوريا ومع الجمهورية اليمنية الجنوبية الشعبية ومع العراق للمساعدة فى أعمال البحث والتنقيب والتعاون الفنى .

تونس : لا يوجد فى تونس شركة وطنية للبترول ولكن الحكومة لها نصيب فى كل ما يجرى إنتاجه من أراضيها .

المغرب : يوجد فيها هيئة الأبحاث والإسهامات المعدنية ، وهى هيئة حكومية تشترك مع الشركات الأجنبية .

بترول أفريقية الشمالية

بترول الجمهورية العربية الليبية :

يمكن أن نقول بأن هناك حدثان هامان فى تاريخ ليبيا الحديث كان من نتائجها تحول واضح فى حياة الشعب الليبى ، أولها حصول ليبيا على الاستقلال فى ديسمبر سنة ١٩٥١ ، والثانى اكتشاف أول حقول البترول فى يونيه عام ١٩٥٩ وقد قسمت البلاد إلى أربع مناطق بترولية : المنطقة الأولى وهى طرابلس، والمنطقة الثانية برقة الشمالية، والمنطقة الثالثة هى برقة الجنوبية ، وأما الرابعة فهى فزان . ومع أن المنطقة الثالثة أى برقة الجنوبية لم تصادف إقبالا حتى اليوم إلا أن المناطق الأولى والثانية والرابعة أى طرابلس وبرقة الشمالية وفزان قد أصبحت مغطاة بالامتيازات التى تشمل معظم مساحاتها ، إذ أن معظم الشركات قد حصلت على امتيازات فى أكثر من منطقة واحدة من هذه المناطق .

وقد منح أول امتياز للتنقيب عن البترول فى ليبيا إلى شركة إسو استاندرد فى أواخر عام ١٩٥٥ ثم توالت بعد ذلك أعمال البحث والتنقيب ثم بدأ الإنتاج عام ١٩٥٩ حين اكتشف حقل زلطن بعد مرور أكثر من سنتين تم تصدير أول شحنة من ميناء البريقة فى سبتمبر ١٩٦١، أى بعد إتمام خط الأنابيب ومرافق الشحن ، ثم تلتها شركة أوازيس فبدأت الشحن من ميناء سرت (سدره) فى يونيه عام ١٩٦٢ ، ولم يكن هناك إلا أربعة حقول منتجة فى ليبيا ، أصبحت الآن ثلاثة عشر حقلا ، وقفز الإنتاج من نحو نصف مليون طن عام ١٩٦١ وهى التى خرجت من حقل زلطن إلى ما يقرب من ٩ مليون طن عام ١٩٦٢ إلى ٤١ مليون طن عام ١٩٦٤ إلى ١٦٠ مليون طن عام ١٩٧٠ وبهذا قفزت ليبيا إلى مرتبة المنتجين الكبار مرة واحدة وهى طفرة لم تسجل دولة عربية مثلها فى السرعة إلا الكويت .

ولكن الإنتاج انخفض فجأة عام ١٩٧١ إلى ١٣٣ مليون طن وبذلك تأتى فى المركز السابع فى العالم والخامس فى التصدير . وهذا التخفيض فى الإنتاج كان متعمدا من جانب حكومة الثورة الليبية التى انتبهت إلى استنزاف ثروتها البترولية وآمنت بأن الاحتفاظ به كرصيد فى الأرض خير من الاحتفاظ به نقديا فى البنوك الأجنبية . وفى نفس الوقت استطاعت ليبيا بضغوطها رفع نسبة عائدات الدولة إلى ٥٥ ٪ — ٦٠ ٪ من صافى الأرباح ، ومن ثم استردت أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه تعويضا عن الماضى (١) .

ويرجع هذا التطور الكبير فى الانتاج إلى عاملين هما قانون البترول الليبى الذى ينص على ضرورة قيام الشركة صاحبة الامتياز بالتنازل عن ربع المساحة المقررة لها وذلك فى نهاية مدة قدرها خمس سنوات ، على أن تتنازل عن ربع

---

(١) جمال حمدان . الجمهورية العربية الليبية ص ١٦٤

آخر بعد مضى ثمانى سنوات من تاريخ منح الامتياز [1]، كذلك نص القانون على أن تكتفى الشركة فى المناطق الشمالية بثلث المساحة المصرح لها بالبحث فيها وذلك بعد مضى ثمانى سنوات منذ توقيع عقد الامتياز ، أما فى المناطق الجنوبية فتكتفى الشركة بربع المساحة فقط بعد مضى المدة ذاتها .

كذلك تتميز الحقول الليبية بالقرب النسبى من البحر المتوسط ، كما تمتد فى رقعة سهلية خالية من العقبات الطبيعية عكس أنابيب الجزائر التى تعترضها سلاسل الأطلس ، هذا فضلا عن أن آبار البترول الليبى أقل عمقا من نظيرتها فى الجزائر

ليبيا تمارس اعمال السيادة على بترولها:

استدعت ليبيا عدداً من خبراء البترول للاستشارة فى السياسة التى يجب أن تتبعها للحصول على أكبر عائد من بترولها فى هذه المراحل الأولى. وكانت من الذكاء حين استخدمت خبراء كان يعملون من قبل فى شركة شل ، والذين يوصفون الآن فى المركز الرئيسى فى لندن بأنهم أشواك فى لحم thorns in the flesh الشركة التى دربتهم . وهكذا أصبحت ليبيا تمارس اليوم رقابة فعلية على عملية الإنتاج وفرضت التأميم الجزئى على بعض الشركات ، وتطالب بالمشاركة الفعالة فى جمعها ، وفضلا عن هذا أقامت عددا من معامل التكرير وإسالة الغاز . غير أن أكبر ضربة لليبيا تمثلت فى البروتوكول الذى عقد بين شركة Snpa-Erap والشركة الوطنية الليبية والذى حصلت الشركة الوطنية بمقتضاه على ٢٥ ٪ من إنتاج الشركة يبلغ ١٠ مليون طن ، ثم يزداد تدريجيا هذا النصيب حتى يبلغ ٥٠ ٪ حين يبلغ الانتاج ٢٧٫٥ مليون طن . وقد حذت الشركات الأخرى حذو الشركة الفرنسية مثل شركة شل، وزادت على هذا تعهدها بصرف ٤ مليون جنيه استرلينى عن أعمال الكشف فى الثلاث سنوات الأولى ،

---

1. Rake, A, The Struggle for the Oil Wealth, p. 135.

و٨ مليون فى الست سنوات التالية ، هذا فضلا عن بناء معمل تكرير للشركة الوطنية تديره لمدة عشر سنوات ثم تنتقل ملكيته بعد ذلك إلى الشركة الوطنية .

إنتاج البترول فى ليبيا (بالمليون طن) والعائدات (بالمليون دولار)

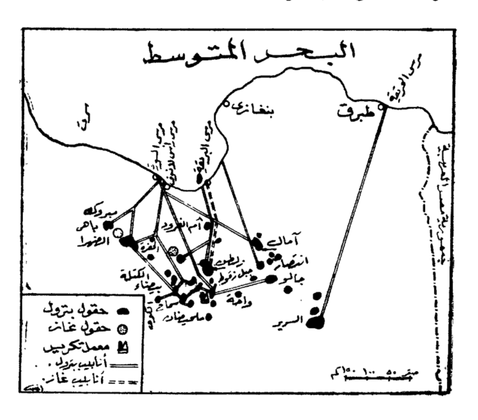
السنة	الإنتاج	العائدات	السنة	الإنتاج	العائدات
١٩٦٢	٩	٣٩	١٩٦٨	١٢٤,٥	٩٥٢
١٩٦٤	٤١,٥	١٩٧	١٩٧٠	١٦٠	١٢٩٥
١٩٦٦	٧٢	٤٧٦	١٩٧١	١٣٣	١٧٦٦

حقول البترول : يأتى حقل زلطن فى المركز الأول إذ أنتج ١٦ ٪ من إنتاج ليبيا ، ويقع هذا الحقل فى برقة على بعد ١٦٠ كيلو مترا جنوب خليج سدرة وعلى بعد ٣٢٠ كيلو مترا جنوبى بنغازى ، وقد مد أنبوب من هذا الحقل إلى ميناء سرت طوله ١٤٧ كيلو متر وبقطر ٣٦ بوصة كما يمتد أنبوب حاملا ٥٠٠ ألف برميل من ماء البحر إلى الحقل لحقنه بالماء لحفظ مستوى الضغط به ومضاعفة المستخرج ، كما قامت شركة إسو بتجهيز ميناء بريقة بأرصفة تستقبل ناقلات تصل حمولتها إلى ٨٦ ألف طن ، وتم إنشاء أول معمل تكرير فى منتصف عام ١٩٦٣ بطاقة قدرها نحو ألف طن يوميا . وتتدفق الزيوت فى أنبوبة زلطن بفعل الجاذبية الأرضية لمسافة ٩٠ ميلا ، غير أن العشرين ميلا الأولى أراضى مرتفعة ، ولابد من ضخ الزيت عبرها .

ويأتى حقل السرير فى المركز الثانى إذ ينتج نحو ١١,٥ ٪ من الإنتاج الليبى ، وقد تم اكتشاف هذا الحقل فى أوائل عام ١٩٦٥ ، أما حقل جالو الذى بلغ إنتاجه ما يقرب من ١١ ٪ من الإنتاج الليبى فيقع إلى الشرق من زلطن وتم توصيله بخط أنابيب بميناء بريقه بخط قطره ٣٠ بوصة . ومن الحقول الأخرى ذات الأهمية فى الانتاج انتصار ونافورة وأمل .

هذا وقد مدت الأنابيب من حقل سرير الذى اكتشف جنوب جالو إلى ميناء طبرق ومن آمال إلى رأس لانوف .

وإذا كانت منطقة خليج سدرة قد احتكرت إنتاج البترول فانه وجد أيضاً فى فزان على حدود ليبيا مع الجزائر فى حقل العطشان ، وهـذه المنطقة بطبيعة الحال هى امتداد للحوض الجزائرى . ورغم أن حقل العطشان هو أقدم الحقول المكتشفة فى ليبيا « ١٩٥٧ » إلا أن إنتاجه القليل إلى جانب موقعه المتطرف فى الداخل أديا إلى صرف النظر عنه مؤقتاً .



(شكل ٤٨)

الغاز الطبيعى :

بلغت كميات الغاز الطبيعى المستخرج من الحقول الليبية نحو ٣٦٧ بليون قدم مكعب عام ١٩٦٤ تم إحراقها جميعا ، وقد اقترحت شركة إسو استغلال غاز زلطن حيث يتم إسالة غاز الميثان بالتبريد إلى ٢٦٠ درجة فهرنهيت تحت

الصفر لتصديره . وينتج هذا الحقل حوالى ١٠٠ مليون قدم مكعب فى السنة . ويحتوى الغاز المنتج على ٦٥٪ ميثان ، وكذلك عرضت شركات أخرى إنشاء مصنع للنشادر ونقله فى ناقلات خاصة بعد إسالته وسيستوعب هذا المصنع معظم الغاز المنتج من حقل الضهرة . وقد بدأ إنتاج مصنع الغاز الطبيعى فى مرسى البريقة عام ١٩٧١ ، ويتجه الناتج إلى أسبانيا .

وقد ظهر أثر البترول الليبى فى ارتفاع مستوى المعيشة وتشغيل الأيدى العاملة ، وأصبح الميزان التجارى فى صالح ليبيا لأول مرة عام ١٩٦٣ ، كما صدر قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ ينص على تخصيص ٧٠٪ من دخل البترول الليبى لتمويل برامج التنمية فى ليبيا ، وقد بلغ إيراد الحكومة الليبية من البترول ١٧٦٦ مليون دولار عام ١٩٧١ .

ولا ننسى أيضا أن البترول الليبى هو الذى أذاب روح الإقليمية الضيقة بين برقة وطرابلس وأعاد للأمة وحدتها وتماسكها .

بترول الجمهورية الجزائرية :

بينما كانت الجزائر تضمد جروح حرب التحرير ، إذا بالبترول يتدفق من صحرائها ، وبظهور البترول والغاز أصبحت جميع قطاعات التعدين الأخرى قزمية بالنسبة لها . ويرجع تاريخ بترول الجزائر إلى عام ١٩٢٢ حين بدأ كونراد كيليان برسم خريطة الصحراء ، ولكن قل من شاركه فى حلمه عن وجود زيت فى هذه الصحراء . ثم بدأ البحث الجدى عن البترول بعد الحرب وتوصلت الشركة الاهلية (SNREPAL)[1] للبحث عن البترول واستغلاله فى الجزائر إلى حقل حاسى مسعود وحاسى الرمال للبترول والغاز عام ١٩٥٦ ، كما

---

1. De Kun, Nicolas, The Mineral Resources of Africa, Amesterdam 1965, p. 48,

توصلت الشركة الجزائرية لبحث واستغلال البترول (Carep) إلى حقول عجيله ، وقدرت الاحتياطيات البترولية والإنتاج السنوى قبل عام١٩٦٥ بنحو ١٠٠٠ مليون طن[٢] وبلغ الإنتاج عام ١٩٧٠ نحو ٤٧ مليون طن . وكانت هذه الاكتشافات البترولية بفضل الأبحاث الجيولوجية والجيوفيزيقية التى مولتها الحكومة الفرنسية على أمل أن فى إمكانها فصل الصحراء الغنية بالبترول عن بقية الجزائر ، وأن تظل تابعة لها .

ويمكن أن نميز فى الجزائر أربع مجموعات من الأحواض البترولية والغاز الطبيعى هى : —

١ — حقول البترول فىحاسى مسعود على بعد ٣٠٠٠ ميل جنوب قسنطينة وصاحبة الامتياز هنا الشركة الأهلية لبحث واستغلال البترول الجزائرى .

٢ — حقول فوربولنياك Fort Polegnac على بعد ٤٠٠ ميل من قابس أو ٢٥٠ ميلا جنوب شرق حاسى مسعود وصاحبة الامتياز هنا شركة الأبحاث البترولية واستغلالها فى الصحراء (CREPS)[٢] .

٣ — حقول الغاز الطبيعى فى حاسى الرمل على بعد ٢٠٠ ميل جنوب مدينة الجزائر وتستغلها شركتا الأهلية للبحث واستغلال البترول الجزائرى (٩ر٥٠٪) والشركة الفرنسية للبترول CEP[٣] (١ر٤٩٪).

٤ — حقول الغاز الطبيعى فى حوض عين صالح على بعد ٣٠٠ ميل من حاسى الرمل وصاحب الامتياز فى الجزء الشمالى شركة البترول الجزائرى CPA بينما القسم الجنوبى من نصيب شركة الأبحاث البترولية واستغلالهافىالصحراء.

---

1. Societe Nationale de Recherche et Exploration des Petroles en Algerie.

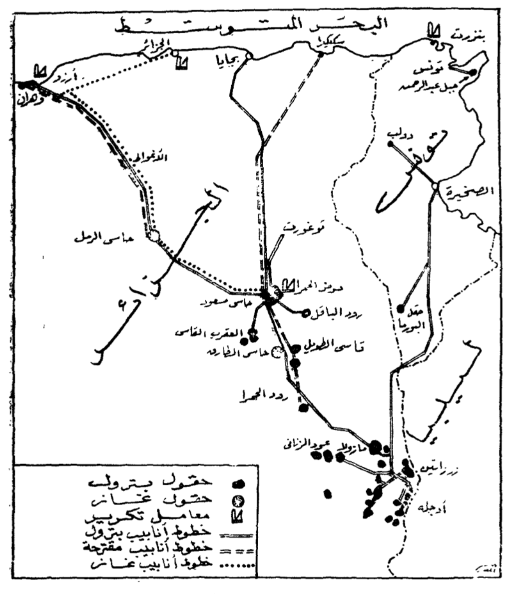
2. Compagnie de Recherche et d'Exploitation de Petrole au Sahara.

3. Compagnie Francaise des Petroles.

الصحراء الشمالية : حصلت الشركة الأهلية للبحث واستغلال البترول الجزائرى على أول امتياز لها عام ١٩٥٢ ، وبعد أربع سنوات من البحث والتنقيب اختارت موقعاً يبعد ٧٠ ميلا إلى الجنوب من واحة ورقلة . وفى منتصف يونيه من ذلك العام تدفق البترول من عمق ١١ ألف قدم ، وظهر أن التكوينات البترولية تغطى مساحة ٦٢٠ ميلا مربعا وسمك الطبقة البترولية يصل إلى ٣٣٠ قدما فى تكوينات الحجر الرملى التى ترجع إلى الترياسى (١). ويقدر الخبراء أن هذا المستودع سيعطى ٣٥٠ مليون طن تحت الضغط الطبيعى أو ما يعادل ١٦ ٪ من مجموع المخزون . أى أن رصيد هذه المنطقة يبلغ ٢٠٠٠ مليون طن . وقد بلغ إنتاج هذا الحقل ٧٫٥ مليون طن عام ١٩٦٢ . ويتميز بترول المنطقة الشمالية بأنه من النوع الخفيف ، ونظرا لخفته كانت احتياجاته لضغط الغاز أقل من مثيله فى الصحراء الجنوبية ، كما ظهر أنه مع خروج كل وحدة من البترول تتسرب ٢٢٠ وحدة من الغاز ، وبمعنى آخر تقدر موارد الغاز بآلاف الملايرات من الأقدام المكعبة . وتستغل الشركة فى الوقت الحاضر نحو ٣ ملايين قدم مكعب لإدارة مضخات حوض الحمراء التى تبلغ قوتها ٢٦ ألف كيلو وات . ويتدفق من هذه المنطقة ما يقرب من ٣٨ ألف طن يوميا إلى ميناء بوجاية خلال خط أنابيب قطره ٢٤ بوصه فى نصفه الجنوبى ثم ١٢ بوصة بعد أن يعبر المنطقة الجبلية ، وتقوم أربع محطات لدفع البترول فى حوض الحمراء والجامع وبسكرة ومسيلة . وقد أعد ميناء بجاية لاستقبال ناقلات حمولة ٦٥ ألف طن وكان بترول هذا الحوض قبل عام ١٩٥٦ ينقل بواسطة الأنابيب إلى توغرت ، وبعدها بالسكك الحديدية إلى ميناء سكيكدة .

وإذا كان حقل حاسى مسعود يعتبر الحقل الرئيسى فى المنطقة الشمالية ، إلا أن هناك عدة حقول أخرى بالقرب منه أهمها حقل حاسى الطويل إلى الجنوب الشرقى من حاسى مسعود بنحو ٥٠ ميلا ، وتستغل بترول هذه المنطقة شركة البترول الفرنسية الأفريقية (COPEFA) . وقد وجد البترول فى طبقتين تنتميان

1. De Kun, Ibid. p. 564.



شكل رقم (٤٩)

للترياسي على مستويين هما ٢٣٠٠ — ٤٧٠٠ قدم ، ٦٤٠٠ — ٦٧٠٠ قدم . وإلى الجنوب الغربي من حاسي مسعود بنحو ٢٠ ميلا يوجد حقل الأجرب الذي تستغله شركة الأهلية لبترول الاكويتين ، كما ظهر حقل آخر عام ١٩٦٢ إلى الشمال من قاسي الطويل وشرق حاسي مسعودوهو حقل الباقل Baguel وقدر احتياطيه بنحو ٤٠ مليون طن . وقد مدت أنابيب لربط هذه الحقول بميناء أرزو غرب وهران .

أما حقل حاسي الرمال فقد حددت موقعه الشركة الأهلية لبحث واستغلال البترول فى الجزائر عام ١٩٥٢ . ووصل المنقبون إلى طبقات الغاز على عمق ٧١٠٠ قدم عام ١٩٥٦ . ويقدر رصيد هذه المنطقة من الغاز بنحو ٧٠ بليون قدم مكعب ، فضلا عما يقرب من ٣٠٠ مليون طن من الزيت . وقد أنتج هذا الحقل فى أوائل عام ١٩٦٣ ، ٣٤ مليون قدم مكعب من الغاز فى اليوم ، كما ارتفع إنتاج الجزائر من تكثيف هذا الغاز من ١٣٠ ألف طن عام ١٩٦١ إلى مايزيد على ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٦٢ . وينقل غاز حاسي الرمل إلى أرزو لمسافة ٣٠٠ ميل فى أنابيب قطرها ٢٠ ، ٢٤ بوصة ، وتوجد عليها ثلاث محطات للضخ بين حاسي الرمل وريلزان ، وتقوم الشركة التجارية لغاز الميثان ببيع الغاز فى ريلزان ومستغانم .

الصحراء الجنوبية : ويقصد بها المنطقة الواقعة قرب الحدود الليبية أو حوض فور بولنياك . وهذه الحقول أقرب إلى حقول البترول الليبي منها إلى حقل حاسي مسعود ، وذلك إن بنية حقول فوربولنياك أكثر تعقيداً من حاسي مسعود المنبسطة . فقد أصاب الجزء الشمالى الشرقى من هذا الحوض هوالق الزمن الثانى التى جددت آثار حركات الزمن الأول ، ويظهر البترول فيها على عمق ٣١٠٠ قدم فى طبقات الديفونى الأسفل والاردوفيشى . وقد ارتفع إنتاج هذا الحوض من ٥ر٦ مليون طن عام ١٩٦١ ثم إلى ١١ مليون طن عام ١٩٦٢ مع توالى الاكتشافات .

وأكبر حقول هذا الحوض هو حقل زرازيتين الذى تبلغ أبعاده ٥ × ٩ ميل ، ويوجد بتروله فى تكوينات السيلورى والديفونى ، ويقدر رصيد طبقات الديفونى وحدها بنحو ٢٤٠ مليون طن على عمق بين ٤٠٠٠ ، ٥٠٠٠ قدم وقد ارتفع إنتاج هذا الحقل من ٤ر١ مليون طن عام ١٩٦٠ إلى ٥ر٧ مليون طن عام ١٩٦٢ . وبذلك يساهم حقل زرزاتين بنحو ٧٠٪ من انتاج حوض بولنياك.

وبدأت شركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء إنتاجها من حقل تجو نترين والعرايش عام ١٩٦٢ بنحو ٧ مليون طن فى ذلك العام ، وإذا كان البترول قد ظهر فى تكوينات الديفونى فان المستودع الرئيسى فى تكوينات الفحمى . ومن الحقول الهامة هنا أيضاً حقل عجيله الذى يوجد بتروله فى طبقات الأردوفيسى وإن كان المستودع الرئيسى يوجد فى الفحمى أيضاً . ويقدر رصيد هذا الحقل بنحو ١٥٠ مليون طن على عمق ١٠٠٠ قدم [١] . هذا وهناك عدة حقول أخرى أقل أهمية فى عسكرين وتامادنت وجو يلتا وأوهانيه وغيرها .

ويخدم بترول حوض فور بولنياك أنبوب الصخيرة الذى ينتهى إلى خليج قابس فى تونس ، وكان هناك مفاضلة بين زواره فى أقصى غرب الساحل الليبى وبين الصخيرة فى تونس ، انتهت بمد أنبوب طوله ٤٥٠ ميلا من عين ميناس مركز تجميع بترول الحوض إلى الصخيرة الذى يستقبل ناقلات حمولتها ٧٥ ألف طن ، ويبلغ قطر الأنبوب ٢٤ بوصة ووصلت طاقته إلى ٩٫٥ مليون طن عام ١٩٦١ . ويسير الأنبوب بحذاء الحدود الليبية ويستمر هكذا فى تونس تفادياً للعرق الشرقى الكبير ثم يتجه بعدها متحاشيا تلال جنوب تونس كمرتفعات مطماطة ، على أنه بعد اكتشاف حقل أوهانت عام ١٩٦٠ تقرر وصله بأنبوب حاسى مسعود ، ويبدو من هذا أن فرنسا لم تكن تريد الاعتماد على أنبوب غير جزائرى أكثر من اللازم [٢] . ويتجمع الغاز فى عين صالح شمال غرب جبال الأحجار فى طبقات الديفونى الأسفل فى مساحة ١٠٠ ميل مربع ويقدر رصيدها بنحو ٤٥٠ ألف مليون قدم مكعب .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٤٣

(٢) جمال حمدان : بترول العرب القاهرة ١٩٦٤ ص ١٥٢ .

تكرير البترول وإسالة الغاز الجزائرى :

يوجد ثلاثة معامل لتكرير وإسالة البترول هى :

١ — معمل التكرير الرئيسى تابع لشركة التكرير الجزائرية فى maison carree فى الجزائر وطاقته ٤٥٫٠٠٠ برميل يوميا .

٢ — معمل تكرير حاسى مسعود تملكه شركة تكرير شمال أفريقية C. R. A. N. وطاقته ٣٣٠٠ برميل يوميا .

٣ — معمل لإسالة الغاز فى أرزو وطاقته ١٥٠ مليون قدم مكعب يومياً وتملكه شركة كونش .

Campagnie Algerienne du methane Liquid Conch

تصدير الغاز الطبيعى الجزائرى:

ومن الثابت الآن أن الإنتاج الجزائرى من الغاز سيتجاوز الثلاثين مليارا من الأمتار المكعبة وذلك نظرا لأهمية احتياطى الغاز الطبيعى فى الجزائر (٣ ٪ من الاحتياطى العالمى عام ١٩٧١)

وقد وقعت الجزائر عدة صفقات لتصدير الغاز بعد إسالته اثنتان منها مع شركة البازو الأمريكية وتشمل عشرين مليارا سنويا ، وصفقة ثالثة تتناول بيع ٦ر١ مليار فى السنة مع الشركة الأمريكية للخدمات العامة . هذا فضلا عن عقد وقع فى صيف ١٩٧٢ مع مجموعة أوربية بلجيكية وألمانية وفرنسية لشراء ٥ر١٣ مليارا . وتدل التقديرات على أن الجزائر سوف تصدر نصف إنتاجها من الغاز الطبيعى من الآن وحتى عام ١٩٨٥ إلى الولايات المتحدة الامريكية . ويقدر هذا بدوره بنحو ٢ ٪ من حاجات الولايات المتحدة(١) .

---

(١) د. عصام الزعيم : تجارة الجزائر الخارجية فى متطور التصنيع النفطى الوطنى : مجلة نفط العرب ، إبريل ١٩٧٣ ، ص ١١

تأميم البترول الجزائرى :

أممت الجزائر كليا عمليات استثمار الغاز الطبيعى وعمليات النقل بخطوط الأنابيب فضلا عن التأميم الجزئى بنسبة ٥١٪ لشركات الامتياز الفرنسية العاملة فى الإنتاج ، ونظرا لسلسلة التأميمات السابقة التى كانت فرضتها الجزائر من قبل على الشركات البترولية الأجنبية غير الفرنسية فانه على أثر قانون ١٢ إبريل ١٩٧١ أصبحت نسبة مساهمة شركة الجزائر الوطنية (سونتراك) لا تقل عن ٥١٪ من رأس مال كافة الشركات البترولية العاملة فى ميدان التنقيب عن البترول وإنتاجه فى الجزائر . ويستثنى من هذا المنتجات الغازية فهى ملك خالص للدولة الجزائرية .(١) .

جمهورية مصر العربية :

هى أقدم الدول الأفريقية إنتاجا للبترول ، إذ بدأ الإنتاج منذ عام ١٩١١ بكميات محدودة ، ولكنه تزايد أخيراً حتى بلغ ١٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وهذا التزايد الأخير إنما جاء نتيجة الجهود المثمرة التى تبذلها الدولة لتوفير احتياجات البلاد محليا بل وتصدير البترول إلى الخارج .

فبعد أن كان البترول مركزاً حول قناة السويس، اكتشفت حقول جديدة ضخمة فى مياه خليج السويس وأهمها حقل مرجان ، كما أن هناك اكتشافات أحدث لم يتم استغلالها بعد مثل حقل أم بركة وأبو الغراديق فى الصحراء الغربية فضلا عن حقول الغاز الطبيعى فى أبو ماضى والدلتا وأبو قير .

أولا — حقول الصحراء الشرقية : وهى تشمل رأس غارب ورأس بكر وكريم ورحمى ورأس عامر وشقير والغردقة إلى جانب أم اليسر الذى اكتشف

---

(١) د. عاطف سليمان : النظام البترولى الجديد فى الجزائر ، مجلة البترول والغاز الطبيعى ، يونيه ١٩٧١ ص ٧ — ٩ .

حديثا . وقد ظل حقل رأس غارب أهم حقول مصر فترة طويلة قبل إكتشاف حقل مرجان وحقل بلاعيم .

ثانيا — حقول شبه جزيرة سيناء :وتشمل بلاعيم البرى وأبورديس وفيران، وسدر وعسل ومطارمة ، وأهمها جميعا حقل بلاعيم البرى .

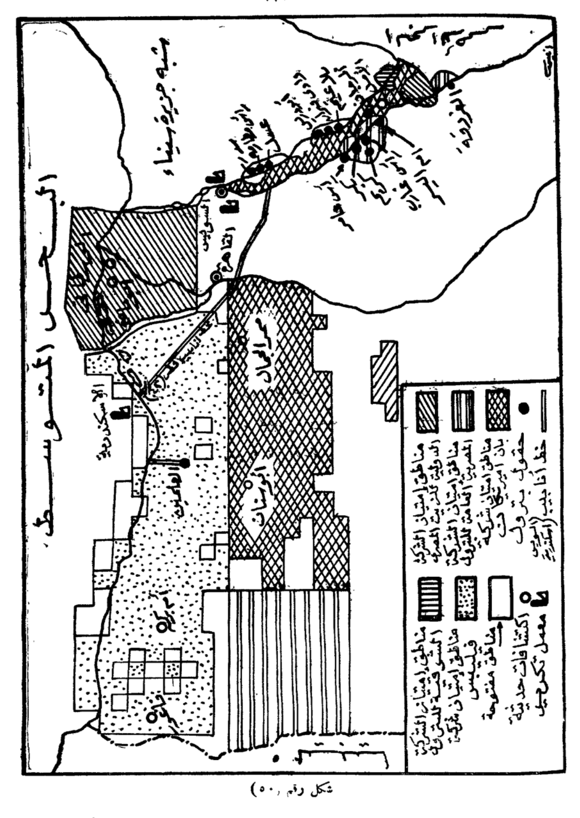
ثالثاً — الحقول البحرية فى خليج السويس : وهى بلاعيم البحرى المجاور لبلاعيم البرى وحقل مرجان الذى يقع فى قاع الخليج غرب ميناء الطور بنحو ١٧ كيلو متر ، وقد أعطى هذا الكشف احتمالات كبيرة للقفز بانتاج مصر إلى الأمام ، وتم توصيلة بالأنابيب بميناء رأس شقير على اليابس ويزيد انتاجه الآن على ١٠ مليون طن فهو أول حقول مصر كما اكتشف جنوبه حقل بترول الأمل.

رابعاً — حقول الصحراء الغربية : وهى من الحقول الحديثة وتشمل :

(١) حقل بترول العلمين وقد بدأ إنتاجه عام ١٩٦٨ وينتج الآن نحو مليون طن قابلة للزيادة ، وتم مد الأنابيب من حقل العلمين لمسافة ٤٠ كيلومتراً إلى شاطىء البحر المتوسط عند ميناء رأس الحمراء الذى أنشىء خصيصا من أجل تصدير بترول العلمين. وتحمل السفن بترول العلمين إلى معمل تكرير الاسكندرية لتوفير احتياجات البلاد من مشتقات البترول .

(ب) حقل بترول أم بركه جنوب غرب مرسى مطروح بنحو ٦٠ كيلومتراً وبتروله يمتاز بجودته الفائقة ، ويعطى اكتشاف البترول فى أم بركة والعلمين آمالا واسعة لاكتشاف البترول فى جهات من الصحراء الغربية بعد أن كانت الآمال مركزة فى منطقة خليج السويس .

(ج) حقل بترول (أبو الغراديق) بالصحراء الغربية جنوب العلمين بنحو



شكل رقم (٥٠)

١٤ كيلو مترا ، وتم اكتشافه فى أغسطس عام ١٩٦٩ ونظراً لموقعه القريب من العلمين فان استغلاله سيبدأ سريعا معتمداً على الاستفادة من ميناء العلمين(رأس الحمراء) السابق تجهيزه لشحن البترول . ومن المقرر أن يصل إنتاج هذا الحقل إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً ، وقد يكون بداية عصر جديد للتدفق البترولى بكميات كبيرة فى مصر .

خامسا — حقول الغاز الطبيعى وهى تشمل :

(ا) حقل غاز أبو ماضى . وقد ثبت وجود الغاز الطبيعى فيه بكميات كبيرة تستطيع أن تنتج نحو ٣٦٠ مليون متر مكعب من الغاز سنويا ، وهناك اتجاه لمد أنابيب الغاز منه إما إلى موانى التصدير أو المصانع الموجودةفى منطقة المحلة الكبرى ومنطقة القاهرة .

(ب) حقل غاز طبيعى فى (أبو قير) : وتم الاكتشاف خلال النصف الثانى من عام ١٩٦٩ على يد شركة فيلبس ، ويبعد عن الشاطىء بنحو ١٠ كيلو متر ، ونظراً لقربه من الاسكندرية فمن المنتظر أن تمد منه الأنابيب إليها لتستغل الغازات فى الصناعة .

أنابيب نقل البترول :

١ — خط أنابيب المنتجات السوداء (السويس — مسطرد)وقد تم انشاؤه عام ١٩٥٦ وطوله ١٢٠ كيلو متر ، وتبلغ كفاءته ١٠ر٠٠٠ طن يوميا .

٢ — خط أنابيب المنتجات البيضاء (السويس — القاهرة) ويعمل هذا الخط بأقصى طاقته فى نقل المنتجات البيضاء (البنزين الكيروسين) من معمل التكرير بالسويس إلى غمرة حيث يتم توزيعها .

٣ — خط مسطرد — حلوان : مد خط أنابيب يصل ما بين مستودعات مسطرد وبين حلوان وقطره ١٢ بوصة لنقل المنتجات السوداء لمصانع الحديد

والصلب بحلوان والأسمنت بطره وكذلك لشحن الصنادل النهرية إلى الوجه القبلى . وتبلغ كفاءة هذا الخط نحو مليون طن سنويا .

٤ — خط أنابيب نقل المازوت : (القاهرة — الاسكندرية) وقد رؤى مده نظراً لتركز كثير من الصناعات الهامة فى الاسكندرية وكفر الزيات ، وتستهلك هذه الصناعات الكثير من المازوت ، ولذلك وجد أنه من الأفضل تخفيف الضغط على وسائل النقل الأخرى وعلى الطرق .

خط السويس — الاسكندرية : (سومد)[1] وطاقته ٨٠ مليون طن سنويا .

وتظهر أهميته فى أن تكلفة نقل الطن إلى أوربا عن طريق رأس الرجاء تزيد عن تكلفة نقله عن طريق خط أنابيب الاسكندرية / السويس ، ولا مجال لمنافسة الخط لقناة السويس . فمن المنتظر طبقا لبيانات قناة السويس أنه بعد إعادة فتح القناة فسوف ترجع إلى الوضع الذى كان عليه قبل أحداث يونيه ١٩٦٧ بعد ستة شهور من إعادة الفتح ، بحيث يمكن تمرير الناقلات حمولة ٧٠ ألف طن . وبتنفيذ براج التوسيع والتعميق التى تستغرق ثلاثة سنوات ونصف يمكن عبور ناقلات حمولة ١٥٠ ألف طن ، وبعد تحسين آخر يستغرق سبع سنوات ونصف أخرى يمكن عبور ناقلات حمولتها ٢٥٠ ألف طن .

فلا مجال للمنافسة إذن فى خلال الفترة منذ إعادة فتحها وحتى تنفيذ المرحلة الأولى لأن ٨٥٪ من الناقلات التى ستفرغ حمولتها فى السويس تزيد حمولتها على ١٥٠ ألف طن ، ١٥٪ تتراوح حمولتها بين ٨٠ ، ١٠٠ ألف ، بينما لن تسمح القناة فى هذه الفترة الا بمرور الناقلات التى تزيد حمولتها على ٧٠ ألف طن . هذا ويجب ملاحظة مرة أخرى أن الاتجاه الآن نحو بناء الناقلات العملاقة [٢] .

---

(١) اختصار Suez Mediterranean,

(٢) انظر جمال الشاوى ، على الجزار : سومد ، جوانبه الاقتصادية . مجلة البترول ، مايو ١٩٧٢ ص ص ١٠ — ١٣ .

بترول أفريقية الغربية

نيجـــيريا :

بينما تفتقر نيجيريا إلى الفحم الجيد، وتنتج نحو ٥٠ ألف طن من الأنوع الرديئة التى تستهلكها السكك الحديدية فانها تعتبر من الدول الأفريقية التى شهدت نموا كبيرا فى إنتاجها البترولى، وقد تصبح دلتا النيجر من الأقاليم الرئيسية المنتجة فى العالم فى المستقبل .

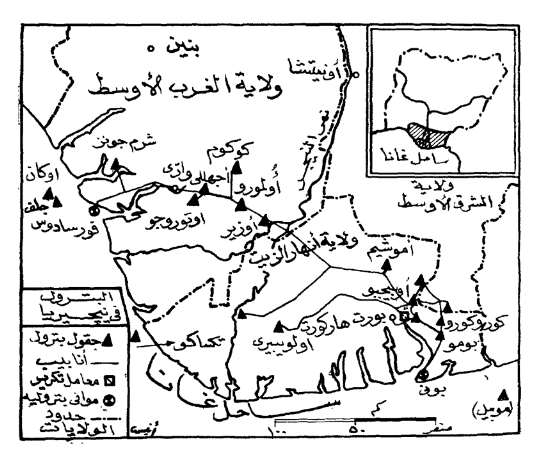
وقد بدأ البحث عن البترول فى نيجيريا عام ١٩٣٧، ولكن لم يظهر البترول بكميات تجارية إلا فى عام ١٩٥٦، وبدأ الإنتاج فعلا عام ١٩٦٨فى حقل Oloibiri إلى القرب من بورت هاركورت، ثم ظهرت تكوينات أخرى حاوية للبترول على الساحل ممثلة فى حقل أوكان، فضلا عن حقول الغاز إلى الجنوب الغربى من بورت هاركورت بنحو ٦٠ ميلا، وإلى شمالها الغربى بنحو ٤٠ ميلا . وكانت جميع الكشوف البترولية الأولى فى الإقليم الشرقى، ولكن منذ عام ١٩٥٩ بدأت كشوف أخرى فى اقليم الغرب الأوسط وخاصة فى Ughelli وشيد ميناء بترولى فى فورسادوس Forcados وكان لشركة شل البريطانية Shell BP الفضل فى كشف واستغلال البترول النيجيرى، وأسهمت شركة شل (٥٠ ٪ شل الملكية الهولندية + ٥٠ ٪ شركة البترول البريطانية) بنحو ⅔ الاستثمارات التى بلغت ٤ر١ مليون دولار عام ١٩٧٠ وهى فى نفس الوقت مسئولة عن ⅔ الانتاج النيجيرى، أما الثلث الباقى فهو نصيب الشركات الأمريكية والإيطالية الفرنسية فضلا عن المصالح النيجيرية (١)

ودخلت معها فى الفترة الأخيرة الشركات الأمريكية مثل شركة موبيل وجلف وعدة شركات أمريكية أخرى . وأنتجت نيجيريا ما يقل عن المليون طن عام ١٩٦٠، ولكن إنتاجها بلغ ٥ر١٨ مليون طن عام ١٩٦٦ وقفز إلى

Scott, R., Sandra, C. Pearson «Oil Boom Reshapes Nigeria's future», Africa Report, vol. 16, no. 2, p. 14.

٥٣ مليون طن عام ١٩٧٠ . وانتزع البترول المكانة الأولى فى صادرات نيجيريا والتى كان يحتلها الفول السودانى .

وينعكس نمط الإمتياز فى نيجيريا على التسويق حيث تستوعب المملكة المتحدة وحدها نحو ربع الإنتاج النيجيرى يليها الولايات المتحدة الأمريكية ١٧ ٪ ثم هولندا ١٤ ٪ .



(شكل رقم ٥١)

ويعتبر بورت هاركورت مركز العمليات البترولية ، وربطت بالأنابيب التى تنتهى بميناء بونى Bonny واختيرت Elcme على بعد ١٤ ميلا من بورت

هار كورت لإنشاء أول معمل تكرير فى نيجيريا تكلف نحو ١٥ مليون جنيه وانتهى بناؤه فى نوفبر عام ١٩٦٥ والغرض منه توفير حاجة البلادمن الجازولين والكيروسين بأسعار معقولة . وكانت تنمية موارد نيجيريا البترولية من الأمور الصعبة والمكلفة ، وذلك لعمق الطبقات الحاوية للبترول وكثرة الحقول غير المنتجة ، والبيئة الصعبة الممثلة فى المستنقعات الساحلية الحارة الرطبة . ولكن فى نفس الوقت كانت نيجيريا أسعد حظا من بعض المناطق البترولية الأخرى من حيث انخفاض نسبة الكبريت (أشبه ببترول شمال أفريقية) وقربه من أوربا عن بترول غرب آسيا (ذلك أن المسافة بين حقول البترول النيجيرى وغرب أوربا ذهابا وإيابا ٤٨٠٠ ميل) كما أن الدلائل تشير إلى إمكانيات ضخمة فى إنتاج البترول فى المستقبل .

ومن الواضح الآن أن احتياطى نيجيريا كبير، وإن كان ليس من الضرورى أن يكون كاحتياطى الصحراء الكبرى وإن قدر بنحو ٨٠٠ مليون طن (١)

كذلك اكتشفت حقول للغاز ويستغل جزء من هذا الغاز فى توليد الكهرباء فى محطة أفام Afam التى تمد اليها الأسلاك لإنارة منطقة أباربورت هار كورت ، والباقى يصدر إلى الخارج ، وتأمل نيجيريا أن تصدر ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى عام ١٩٧٠،وهذا يعادل ماتستورده بريطانيا من الجزائر. وكان لاكتشاف حقول البترول والغاز الطبيعى فى نيجيريا له أثره فى التحول من استعمال فحم إينوجو فى النقل والصناعة إلى استخدام مادة وقود أكثر كفاءة وأرخص تكلفة .

الحركة الانفصالية والبترول :

كان ظهور نحو ثلثى البترول النيجيرى فى الإقليم الشرقى وحده

1. Petrolum Press Service, Jan. 1968, p. 7.

سببا فى قيام الحرب الأهلية النيجيرية، فكما قال الحاج يحيى جوسو مدير التنمية الاقتصادية فى نيجيريا فى مارس ١٩٦٩ « إن جذور الحرب الأهلية الآن هى جذور اقتصادية ، فلولم يكن هناك بترول فى الإقليم الشرقى لما أقدم زعماء الانفصال على تفكيك وحدة البلاد »(١) ذلك أنه كان من رأى حكومة الإقليم الشرقى أن تستمر عملية احتفاظ كل إقليم بالعائدات الناتجة عن منتجاته سواء الزراعية أو المعدنية كما كان الحال قبل عام ١٩٥٩ . من ثم فقد طالبت حكومة بيافرا فى يونية ١٩٦٧ (أى بعد شهر واحد من الانفصال) بما قيمته ٧ مليون جنيه إسترلينى من شركة شل البريطانية، وهى الشركة الرئيسية المنتجة فى الاقليم الشرقى . ولكن الخزانة البريطانية رفضت السماح للشركة بتحويل أموال لحكومة بيافرا فى حساباتها فى سويسرا .

أنجولا :

يرجع تاريخ البترول فى أنجولا إلى تكوين شركة بوبيتو برأسمال بليجكى عام ١٩٢٧، للقيام بأعمال توزيع منتجات الزيوت المعدنية والفحم فى أنجولا . ومنحت هذه الشركة حق التنقيب عن البترول عام ١٩٥٢ فى حوض الكنغو وكوانزا. وقام بتمويل عمليات الكشف الأولى شركة بتروفينا فى بروكسل . وظهر البترول فى إقليم لواندا بعد بحث دام ثلاث سنوات وخاصة فى بنفيكا Benefica وفى العام التالى مباشرة خرجت أول شحنة من بترول أنجولا للتكرير فى البرتغال .

وكونت شركة لوبيتو فى عام ١٩٥٧ شركة أخرى آلت إليها جميع أعمال البحث عن البترول وهى شركة « Petrangol » واشتركت شركت لوبيتو

1. NAFZIGAR W. «The Impact of Nigerian Civil War», Jour Mod. Af. Stud., vol .10, no. 2 , pp.234-237.

فى رأسمال هـذه الشركة بـ ١٢٪ بينما كان نصيب أنجـولا ٣٣ر٣٣٪ والباقى من نصيب شركة بتروفيناوشيدت هذه الشركة الجديدة معملا للتكرير فى لواندا طاقته ٦٥٠ ألف طن ، ومن المنتظر زيادة كفاءته إلى مليون طن.

وقد أصبح إنتاج وتـكرير الخام وتوزيع البترول المستورد أكثر أهمية كنشاط للسكان من تعدين الماس . وبلغ الإنتاج نحو ٥ مليون طن عام ١٩٧٠ وتقدر شركة Petrongal الاحتياطى بمايتراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ مليون طن.

ويأتى البترول من الداخل إلى معمل فى لواند للتـكرير عبر الأنابيب لمسافة ٦٧ ميلا ، وكانت انجولا تصدر فيما مضى ما يقرب من ٩ الاف طن إلى زائيرى من مشتقات البترول ، فضلا عن ٢٠٠ ألف طن من زيوت الوقود وبعض الخام لمعمل تـكرير ساكور Sacor بالقرب من لشبونه . وهناك مشروع لبناء معمل تـكرير آخر بطاقة نصف مليون طن فى لوبيتو عام ١٩٧١ . وأخيرا اكتشفت شركة جلف كابندا للبترول وهى فرع من شركة جلف الأمريكية للبترول فى الرصيف القارى على بعـد ١٥ ميلا من بلدة كابيندا واستطاعت الحصول على امتياز البحث عن البترول فى كل إقليم كابندا ومياهه الإقليمية ، ودخـل بترول كابيندا التجارة لأول مرة عام ١٩٦٨ . ويقدر احتياطيه بنحو ٣٠٠ مليون طن ، ومن ثم يغني البرتغال عن بترول الشرق الأوسط نهائياً .

1. Abshire, D., «Minerals, Manufacturing, Power and Communi - Cations» in Portuguese Africa. p. 297.

الفصل العاشر

الذهب واليورانيوم[1] والماس

الذهب

لا يعتبر الذهب أكثر المعادن أهمية ، ولكنه أساس النظام النقدى العالمى. وتوجد خامات الذهب فى عروق الكوارتز والصخور المتحولة ، أو يوجد فى الأودية الرسوبية والمجارى المائية (التبر) ولا يرى عادة بالعين المجردة ، فقد يتطلب الحصول على ١ر٠ أوقيـة من الذهب العمل فى نحو طن من الصخور . والصخر الذى يحتوى على ذهب قيمته حوالى ٤٥ قرشا فى الطن الواحد يمكن استغلاله اقتصاديا ، فاذا علمنا أن قيمة أوقيـة الذهب فى الوقت الحاضر حوالى ١٨ جنيها كان معنى هذا أن نسبة الذهب الموجودة فى هـذا الطن من الصخر تقدر بنحو ٠٠٠١ر٪ .

وتنتج أفريقية ٨٠٪ من الذهب العالمى . بل أن جنوب أفريقيـة وحده مسئول عن إنتاج ٧١٪ من الإنتاج العالمى (باستثناء الدول الاشتراكية) أو خمسة أمثال إنتاج الاتحاد السوفيتى . وهناك أربعة أقطار مسئولة عن ٩٥٪ من الإنتاج الافريقى وهى جنوب أفريقية ، غانا ، روديسيا ، زائير ، وتنزانيا

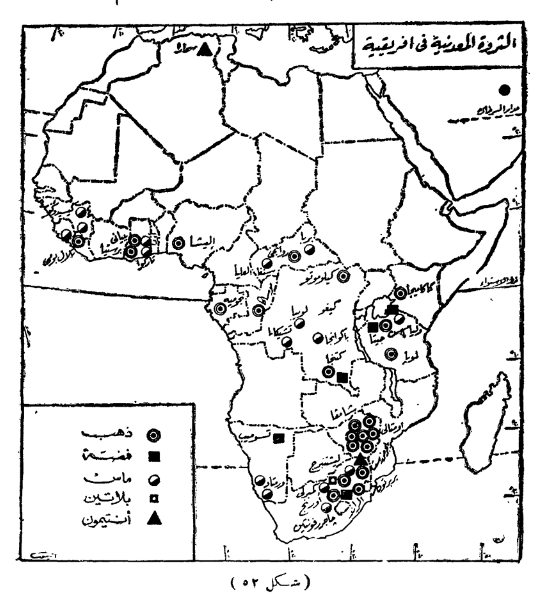
إنتاج الذهب فى أفريقية بالألف كيلو جرام

	١٩٦٠	١٩٧٠		١٩٦٠	١٩٧٠
جنوب أفريقية	٦٦٥	٩٧٠	تنزانيا	٣ر٣	٥ر
غانا	٢٧	٢٢	زائيرى	٠٠	٥ر٥
روديسيا	٥ر١٧	١٤	جابون	٠٠	٥ر
			مجموع أفريقية		١٠١٧

(١) درس اليورانيوم فى هذا الفصل نظرا لارتباطه بالتكوينات الحاويه للذهب

جنوب أفريقيا :

يمد جنوب أفريقية العالم بنحو ثلى الإنتاج العالمى ، وكان أول اكتشاف له فى إقليم الراند بالقرب من جوهانسبرج ، وتعتبر هذه المدينة فى الوقت الحاضر أكبر قطب تعدينى فى العالم إذ تنتشر حولها مناجم الذهب فى



(شكل ٥٢)

شتى الاتجاهات وهى مفتاح إقليم يمتد على هيئة هلال لمائة ميل إلى الشرق منها وإلى بضعة أميال غربها ، فى هذا الهلال توجد سبعة مناجم ضخمة للذهب ،

كل منها يعمل فيه ما يقرب من ٢٠ ألف أوربى ، ٢٠٠ ألف أفريقى، يستخرجون المجمعات الحاوية للذهب . ولم يكن استخراج الذهب اقتصاديا حتى وقت قريب من الأعماق التى تزيد على ٢٨٠٠ متر ، وبفضل التقدم العلمى الحالى أصبح هناك أربعة مناجم تعمل على عمق يزيد على ٣٢٠٠ متر ، بل وهناك تخطيط للحصول على الذهب من أعماق تصل إلى ما يزيد على ٤٠٠٠ متر ، وإن كان تنجيم هذه الأعماق البعيدة (حيث ترتفع الحرارة إلى ٤٠°م على عمق ٣٠٠٠ متر) تواجهه مشكلات عديدة كالضغط والتهوية والتحكم فى الأتربة فضلا عن رفع الخامات إلى السطح . وقد ظل إقليم الراند الأوسط ، وهو الإقليم الذى يقع بين بوكسبرج Boksburg ورودبورت Roodepoort هو المسئول عن نصف إنتاج ذهب إقليم الراند ، ولكن الإنتاج تدهور فى هذا الإقليم منذ العشرينات ، وتحرك مركز الثقل أولا إلى الشرق إلى حقول (سبرنج — هيدلبرج) وأخيراً إلى الغرب (راندفونتين Randfontein — كليركسدورب Klerksdorp) ، ثم إلى الجنوب الغربى أى إلى حقول أورنج الحرة . فهاتان المجموعتان الأخيرتان كانتا مسئولتان عن ٢٣٪ ، ٣٦٪ من إنتاج جنوب أفريقية عام ١٩٦٥ . وتستمد حقول الذهب فى جنوب أفريقيه حاجتها من الطاقة من محطات القوى الحرارية التى تعمل بالفحم المحلى ، بل أن مناجم الذهب مسئولة عن استهلاك ٨٠٪ من كهرباء إقليم الراند .

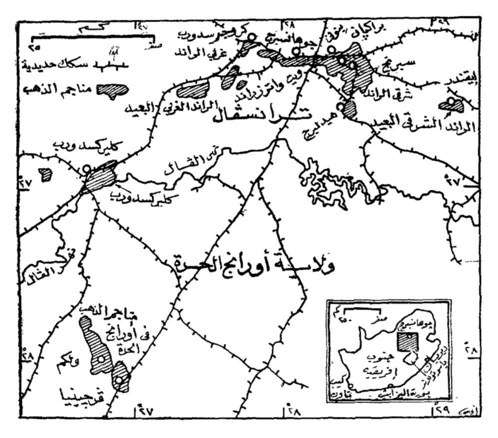
وأهمية الذهب لاقتصاد جنوب أفريقيه كبيرة للغاية ، فقد قدر أن مناجم الذهب تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر فى حياة ما يقرب من نصف سكان الجمهورية ، إذ بلغت قيمة صادراته ٣٨٤ مليون جنيه عام ١٩٦٧ ، فبدونه لا يمكن لهذه الجمهورية الحصول على احتياجاتها من المعدات الرأسمالية والاستهلاكية . وتنفق شركات الذهب ما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه سنويا داخل البلاد فى شراء الآلات والمعدات الكهربائية المنتجة محلياً ، كما تنفق نحو

٧٥ مليون جنيه أجورا للعمال والموظفين ، مثل هـذه الإنفاقات فى ظل ثبات سعر الذهب حتى فى أوقات الأزمات العالمية معناه أن الذهب عنصر من عناصر استقرار اقتصاد جنوب أفريقية ، فضلا عن حماية كثير من النشاطات الأخرى فى الجمهورية . وكان لتعـدين الذهب آثار عديدة على الحياة الاقتصـادية والتوطن السكانى فى جنوب أفريقية،فقبل عام ١٨٨٦ ،كان اقتصاد جنوب أفريقية يقوم أساساً على الزراعة ومن ثم كان التوطن السكانى هامشياً، فقد كان إقليم الراند حتى هذا التاريخ إقليم مراعى مـكشوفة ، وبدأ الذهب فى جنوب أفريقية يقوم بالدور الذى لعبه الفحم فى بريطانيا فأثبت أنه أحد وسائل التعمير وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستغلال وفتح أقاليم جديـدة ، حتى أصبح سكان جوهانسبرج وضواحيها يزيدون على المليون نسمة، بل أن بلدة Welkom إحدى مناطق تعدين الذهب فى أورانج الحرة ، لم تـكن سوى قرية عام ١٩٤٦ يسكنها نحو ١٠٠ أوربى ، أصبحت تضم ٩٨ ألف نسمة عام ١٩٦٦ ، وقامت بها كثير من الصناعات الاستهلاكيـة كـطحن الغلال ، والمشروبات ، والصناعات الغذائية وغيرها .

مشكلات تعدين الذهب فى جنوب أفريقية .

ويواجه التعدين كثيراً من المشكلات غير تلك الناتجة عن إنهاك المناجم ونفاد الخامات المعدنية ، والتعمق وراء هذه الخامات ، فهناك الحاجة إلى كميات وفيرة من المياه لا لعمليات التـكرير ، ولـكن للمناجم أيضاً حيث يجب أن يتشبع جوها ببخار الماء حتى لا يثور الغبار فى داخلها أثناء عمليات الحفر ، وفضلا عن هذا، تزداد الحاجة إلى المياه لمواجهة مطالب السكان الذين يعيشون بالقرب من المناجم ، وفى بعض الأحيان لا تصلح المياه الباطنية بسبب ملوحتها، وفى حالة جنوب أفريقية تستغل مناجم الراند المياه الباطنية بينما تستعين مناجم

أورانج الحرة بمياه نهر الفال Vaal[1] ، فسد الفال يعطى ٦٢٠ مليون جالون فى اليوم . وقد لا تكفى موارد مياه نهر الفال فى المستقبل فيصبح استغلال الماء بطريقة أكثر كفاءة فى المستقبل هو أحد الحلول ، أو ربما مدت أنابيب تحمل المياه من مصادر أخرى إلى مناطق التعدين .



شكل رقم (٥٣)

وهناك مشكلة النقص فى الأيدى العاملة ، فرغم أن المناجم زاد عمالها إلى نحو ٥٠٠٠٠ نسمة منذ عام ١٩٤٦ . فان الكثير منها يعمل دون طاقته بسبب نقص اليد العاملة . فيعمل فى مناجم الذهب فى الوقت الحاضر نحو ٤٠٠٠٠٠ أفريقى ، ٤٩٠٠٠ أوربى. (تنخفض أجور الإفريقيين بين ١٠ ٪ ، ٢٠ ٪ عن

1. Cole, M. «South Africa, London» 1961, p. 303.

نظائرهم من الأوربيين) وتستمد المناجم عمالها من جهات عديدة فى جنوب افريقية وأهمها المعازل ، فضلا عن باسوتو وموزمبيق . وأصبح الازدحام السكانى والفقر الذى يعيش فيه الإفريقيون فى المعازل هو خير ضمان للحصول على أيدى عاملة للمناجم بأجور منخفضة . وكانت هذه الأجور المنخفضة سبباً فى تغير وعدم دوام هؤلاء العمال مما يجعل قلة الكفاءة لازمة أساسية ، كذلك نتج عن وجود الحاجز اللونى فى الوظائف يأس الأفريقى من إمكان تحسين حاله. وعادة ما يسكن الإفريقيون الأكواخ فى مجمعات بالقرب من المنجم ، وإن حاولت مناجم أورانج الحرة تحسين المسكن كوسيلة لجذب قوى عاملة أكثر استقراراً عنها فى اقليم الراند[1] .

ومن مشكلات تعدين الذهب فى جنوب أفريقية مشكلة ارتفاع تكاليف إنتاجه ، فقد ارتفعت التكاليف بنحو ٢١٪ بين عامى ١٩٣١ ، ١٩٤٦ ثم ارتفعت مرة أخرى بنحو ١٣٠٪ بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٦٤ ، ومن ثم عمل ارتفاع هذه التكاليف على امتصاص زيادة كفاءة التنجيم ، مما جعل الشركات تبحث عن وسائل أكثر كفاءة فى الإدارة وتقنية أحدث .

غانا : وتأتى غانا فى المركز الثانى إنتاجا للذهب فى أفريقيه ، وخامس دولة فى العالم غير الاشتراكى . وقد عدن الذهب فى غانا منذ القرن العاشر ، وتوالى البرتغاليون والبريطانيون والهولنديون على تجارته منذ عام ١٤٧١ وقدر ما كانوا يحصلون عليه سنويا من الأقليم بنحو ٢٥٠ ألف جنيه مما برر تسميته بساحل الذهب . ورغم أنه توجد فى الوقت الحاضر مناجم عديدة للذهب فان ٩٠٪ من تعدينه يأتى من دائرة قطرها ٦٠ ميلا من دنكوار ، وبخاصة من أربعة مناجم رئيسية هى : تاركوا ، أبواسى ، كونجو ، بيبانى . ويعتبر تاركوا أقدمها جميعاً ، ولكن بدأ إنتاجه فى النضوب ، لم تعد تاركوا

1. ibid., p. 313.

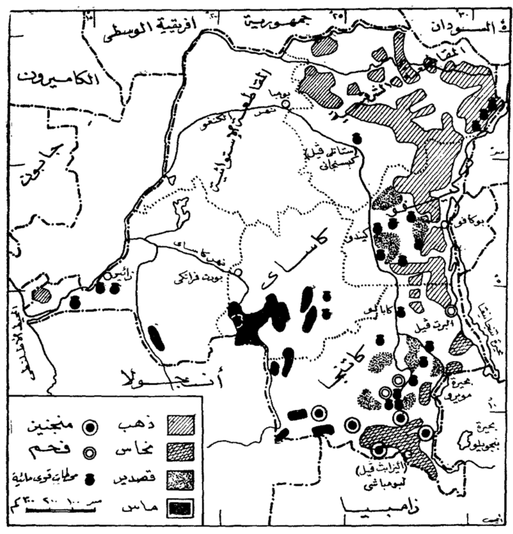
مدينة نشاط تعدينى منـذ ١٩٥٦ ، وان ظلت تحتفظ بأهميتها كمركز إدارى لحقول الذهب فى غانا بعامة(١) . وإلى الشمال الشرقى من تاركوا بسبعين ميلا ، يقع منجم أبواسى أكبر مناجم غانا ، فـكان إنتاجه وحده قبل الحرب الثانية يعادل إنتاج جميع المناجم . ويطلق عليه « أغنى ميل مربع فى أفريقية » وقد أنتج وحده ما قيمته ٨٤ مليون دولار بين عامى ١٩٤٥، ١٩٦٢ . هذا وتصدر غانا سبائكها الذهبية على هيئة قضبان ، وإن كان إنتاجها لا يقارن بحال بانتاج جمهورية جنوب أفريقية .

روديسيا : يمثل الذهب نحـو نصف قيمـة الصادرات المعدنيـة فى روديسيا ، ويوجد فى الوقت الحـاضر نحو ٢٦٥ منجما للذهب ولـكن معظم إنتاج روديسيا يخرج من إثنى عشر منجما . أهمها جميعـاً مناجم كام Cam . وموتور Motor . بالقرب من جاتوما Gatooma ، وهى فى نفس الوقت أعمق مناجم روديسيا ، إذ يتم التعدين فيها على بعد ٢٣٠٠ متر من سطح الأرض .

زائيرى : تمتد تـكوينات الذهب فى زائيرى على هيئـة نطاق عريض فى الشرق ، ويتداخل مع نطاق القصدير فى إقليم كيفو ، ولـكنه يمتد عبر المديرية الشرقية إلى حدود السودان . ويأتى ثلث الإنتـاج من الصخور الأولية ، بينما الباقى على هيئة تبر فى التـكوينات الرسوبية ، كـذلك يأتى جزء صغير من الإنتاج كمنتج جانبى لتعدين النحاس . وتقوم نحو ١٥ شركة بتعدينه، غير أن أهمها مؤسسة تعدين الذهب فى كيـلو موتو Societe de mines d'or de kilo-moto التى تعمل فى إيتورى وشركة تعدين البحيرات العظمى الأفريقيـة Cimpagnie Manière de Grands lacs Africains فهما مسئولتان عن أربعة أخماس الإنتاج الذى يتراوح بين ١٠ ، ١١ ألف كيلو

(1) Boating, E. A., «Geography of Ghana», 1960, p, 94.

جرام أو نحو ١٪ من الإنتاج العالمي . هذا وتجرى عملية تركيز المعدن من الخامات في الكنغو ، وإن كان تكريره يتم في بلجيكا .

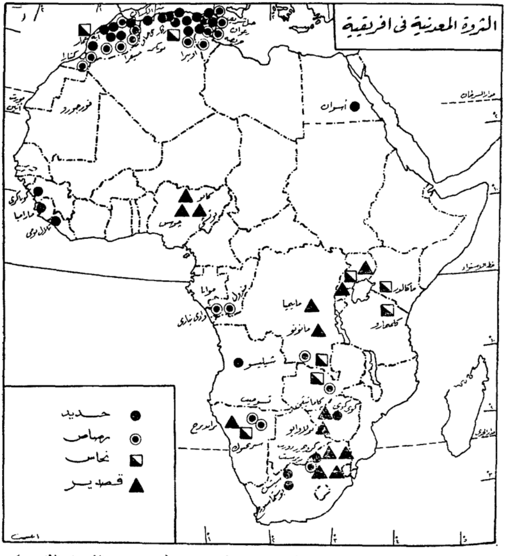


شكل رقم (٥٤) الثروة المعدنية في الكنغو

اليورانيوم

يرتبط اليورانيوم بالتكوينات الحاوية للذهب ، ومن ثم فبعد اكتشاف أهمية اليورانيوم أصبحت معظم مناجم الذهب تعطى ذهباً ويورانيوم في آن واحد

واحتل زائيرى أو إقليم كتنجا المكانة الأولى فى استخراجه أول الأمر ، لدرجة أنه حتى عام ١٩٥٠ كان كل سلاح ذرى فى العالم أساساً من يورانيوم كاتنجا . وتنتج كاتنجا أكثر من نصف إنتاج العالم (دون السوفييت) من هذا المعدن . وقد اكتشف المعدن فجأة فى اليزابث فيل عام ١٩١٣، وفى Shinkolowe عام ١٩١٥ على بعد ١٥ ميلا غرب جادوتفيل . وافتتح هذا المنجم عام ١٩٢٢ ، وكان يرسل الخام إلى بلجيكا للتكرير . وترتفع نسبة المعدن فى الخامات بين ١ ./ ، ٤ ./ إذا قورن ٢ر٠ ./ فى خامات جنوب أفريقية . ولكن لم يكن



(شكل رقم ٥٥)

هناك إقبال عليه حتى الثلاثينيات ، حتى بدأت أول دراسات عن الانشطار النووى ، ومن ثم أغلق المنجم لمدة سنوات ، وأعيد فتحه عام ١٩٤٣ ، وظلت أرقام الإنتاج سرية ، ولكن فى عام ١٩٥٧ لاح أنه نصف إنتاج جنوب أفريقية .

ويبدو أن الاحتياطى ليس كبيراً لأن منجم شينكلوى أغلق أبوابه عام ١٩٦١ .

وتحتوى خامات الذهب فى إقليم الراند فى **جنوب افريقية** على كميات ضئيلة من اليورانيوم والثوريوم ، ولسوء الحظ فنسبة المعدن منخفضة تبلغ ½ رطل أكسيد يورانيوم للطن من الخامات أو مايعادل ربع تركيز المعدن فى خامات أمريكا الشمالية ، ولكن يبدو أن الاحتياطيات ضخمة للغاية . فهذه المنطقة تمثل مصدراً كبيراً للمعدن لأن استغلاله لايقتصر على خامات الذهب المستغلة الآن ، بل من الخامات التى سبق أن استغل ذهبها فى الماضى ولم يستخرج منها أوكسيد اليورانيوم ، وأمكن إجراء عمليات لاستخراج اليورانيوم بطريقة اقتصادية بفضل المعونات البريطانية والأمريكية . وأقيم أول مصنع لاستخراج اليورانيوم عام ١٩٤٩ فى غرب الراند .

ويوجد الآن ٢٣ منجما للذهب منتجة لليورانيوم أيضاً ، بل أن فى بعضها كما فى منجم شينكلوى ، وجد أن استخراج اليورانيوم أكثر ربحا من استخراج الذهب . وبلغت قيمة إنتاج اليورانيوم ٥٣ مليون جنيه عام ١٩٥٨ ، هبطت إلى ٣٧ مليون جنيه عام ١٩٦٢ ، وفى الحقيقة أصبح استخراج اليورانيوم على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لمناجم الذهب لأنها زادت من أرباح الإنتاج ، لأن الهدف أصبح مزدوجا ، للبحث عن الذهب واليورانيوم معا فى الخامات التى كانت من قبل يعتبر تشغيلها غير اقتصادى للبحث عن الذهب وحده . ويصدر معظم اليورانيوم إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ، ونظراً لوفرة الفحم الرخيص فى جنوب أفريقية ، فلا ينتظر إقامة أية محطة نووية هناك .

جابون :

تعتبر خامات اليورانيوم التى عثر عليها فى مونانا Mounana فى إقليم فرانسفيل فى جابون هى أكبر خامات لليورانيوم فى الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية . وقد بدأ استغلالها عام ١٩٦١ ، ويتراوح الإنتاج بين ٧٥ ألف طن و ٩٠ ألفا من الخامات سنوياً ، وقد قدرت قيمة الشحنات عام ١٩٦١ بنحو ٤ر٩٥ مليون دولار . وبعد ٤ سنوات من العمل السطحى، سوف يتجه البحث عنه فى الطبقات السفلى .

الماس

الماس عبارة عن كربون متبلور تكون نتيجة تعرضه لدرجات حرارة مرتفعة . ويعتبر الماس من أكثر المواد صلابة ، ويستعمل فى آلات قطع الصلب والزجاج كما يستعمل أيضا فى الزينة ، لذلك فهناك الماس الصناعى Industrial Diamonds وماس الزينة Gem Diamonds . ويرتبط الماس بالأنابيب الصخرية البركانية Volcanic Pipes كما هو الحال فى كمبرليت جنوب أفريقية ، وإذا تآكلت هذه الأنابيب بفعل عوامل التعرية ظلت قطع الماس مقاومة لهذه العوامل ، وبالتالى تجرفها المياه إلى الأودية الدنيا لترسب على ضفافها ، ومن ثم فهناك طريقتان للحصول على الماس ، الأولى بطحن الصخور التى تحتوى على الأنابيب ، والثانية بالبحث عنه فى رواسب الأنهار .

والماس احتكار أفريقى ، فافريقية منتجة لنحو ٩٣٪ من ماس الزينة ، و٩٨٪ من ماس الصناعة . ويمكن أن نميز أربعة نطاقات للماس فى أفريقية وهى : (١)

---

1. De Kun, N., «Mineral Resources of Africa,» p. 443.

١ — نطاق الماس فى غرب أفريقية ويمتد من سيراليون إلى غينيا ووسط ساحل العاج ، وجنوب غانا

٢ — النطاق المحيط بحوض الكنغو من جمهورية إفريقية الوسطى إلى مناطق الانكسارات المحيطة بالبحيرات العظمى إلى حوض نهر كساى وأنجولا .

٣ — نطاق جنوب إفريقية فى الترانسفال .

٤ — نطاق جنوب غرب إفريقية الذى يتبع ساحل الأطلنطى لمسافة ٥٠٠ ميل ، كما توجد مناطق أخرى مبعثرة كما هو الحال جنوب بحيرة فكتوريا وفى غرب مالى .

إنتاج الماس فى الدول الأفريقية بالألف قيراط (١)

	١٩٦٠	١٩٧٠		١٩٦٠	١٩٧٠
زائيرى	١٣٥٠٠	١٤٠٠٠	سيراليون	٢٠٠٠	٢٠٥٠
جنوب أفريقية	٣١٠٠	١٢٣٤٥	انجولا	١١٠٠	١٧٦٧
غانا	٣٣٠٠	٢٥٥٠	تنزانيا	٥٠٠	٧٥٠
جنوب غرب أفريقية	٩٠٠	١٦٥٦	أفريقية الوسطى		٤٨٠

زائيرى : تسهم زائيرى بأكثر من نصف إنتاج الماس الأفريقى ويعدن الماس فى زائيرى فى إقليمين رئيسيين الأول فى تشيكابا Tshikapa على نهر كساى جنوب لولوابرج ومعظم إنتاجه من ماس الزينة، والثانى فى باكوانجا Bakwanga حيث تحتوى الطبقات الرسوبية فى هذا الإقليم والتى يبلغ سمكها ٤ أميال معظم ماس العالم . وهذا الإقليم مسئول عن ٩٥ ٪ من ماس زائيرى . ومعظمه من ماس الصناعة . وتعمل فى مناجم

(١) القيراط = ٢و٠ جرام والرطل ٤٥٢ جرام

تشيكابا المؤسسة الدولية للغابات وتعدين الكنغو Societe Internationale Forestire et minier du Congo (Forminiere) ويمتد نطاق التعدين هنا لمسافة ١٥٠ ميلا إلى الشمال من حدود أنجولا . وقد عانت الشركة من الاضطرابات التي حدثت في الكنغو عام ١٩٦٠ ، حتى لقد توقفت عن الإنتاج تماما عام ١٩٦٢ . وزاد تهريب الماس حينئذ ، وقدر المهرب بنحو ٥٠ مليون دولار عام ١٩٦١ ، ٥ر٤١ مليون دولار عام ١٩٦٢ حين أصبح كنغو برازافيل فجأة مصدراً للماس . كذلك ظهرت آثار الاضطرابات على مناجم باكوانجا . فقد تدفق نحو ١٥ ألفا من قبيلة البالوبا Baluba على الإقليم في منتصف ١٩٦٠ . ثم عادت أحوال العمل طبيعية بعد ذلك وتقوم شركة (Sibeka) .
Societe d'Enterprise et de l'investissement du Beceke

وقد زادت ميكانيكية العمل في مناجم الماس ، ففي عام ١٩٦٤ كان ٤٦ ٪ من الماس يستخرج آليا ، ارتفعت نسبته عام ١٩٦٧ إلى ٩٢٪

ويلاحظ تدهور نصيب زائيرى في الفترة الأخيرة ، ذلك أن انتاج تشيكابا من ماس الزينة يكاد يتوقف ، على حين ماس الصناعة في باكوانجا لايجد أسعارا مرتفعة .

سيراليون : وللماس أهمية خاصة في سيراليون لأن صادراته مسئولة عن ثلثي صادرات البلاد ، ومعظم المستخرج هناك من ذلك الذي يجمع من التكوينات الرسوبية. وتتميز بعض حقول سيراليون بغناها لدرجة أنه يستخرج منها مايقرب من ٢٥٠ قيراطا في الياردة المربعة . وتتميز أيضا بعض الأحجار بكبرها ، إذ يتراوح وزنها مابين ٥٠ ، ١٠٠ قيراط، ففي عام ١٩٤٥ وجدت قطعة وزنها ٧٧٠ قيراطا وهي أكبر قطعة وجدت في إرسابات فيضية حتى الآن .

وقد بدأ إنتاج الماس في سيراليون عام ١٩٣٢ بعد إعطاء شركة سيراليون امتياز التنقيب واستخراج الماس في كل المستعمرة . ونما الإنتاج حتى بلغ ٧٤٨

ألف قيراط بين عامى ١٩٣٦ / ١٩٣٨ ، وظل الإنتاج فى ازدياد حتى دخل الأفريقيون فى البحث والتنقيب بطرق غير مشروعة فى الطبقات السطحية خاصة وأنه أحيانا يوجد على أعماق بسيطة بين ٣،٤ أقدام، وحاولت الإدارة وقف هذا العمل الذى اشترك فيه أفريقيون ولبنانيون : وذلك بتحديد مساحة الامتياز الممنوحة للشركة بمقدار ٥٠٠ ميل مربع . وتتقاضى الحكومة ٥٠ ./٠ من أرباح شركة سيراليون للماس فضلا عن ضريبة صادر قدرها ٧،٥ ./٠ وأعطت تراخيص للأفراد حول Panguma Yengema ، ومع ذلك ظل التنقيب والمبيعات غير القانونيه مستمرة لدرجة أنها قدرت بنحو ١٢٣ مليون دولار فى الفترة ١٩٥٦ / ١٩٥٩ مقابل ٧٢،٨ مليون دولار للمبيعات القانونية فى نفس الفترة . ويباع معظم الماس إلى مكتب الماس التابع لحكومة سيراليون الذى يديره نيابة عنها اتحاد منتجى الماس فى غرب أفريقية وهو فرع من مؤسسة De Beers(١).

جنوب افريقية : كان جنوب أفريقية هو المصدر الوحيد للماس فى العالم قبل اكتشافه فى جنوب غرب أفريقية عام ١٩٠٨ ، ثم كان اكتشافه بعد ذلك فى أقطار أفريقية أخرى كسيراليون والكنغو . وكان اكتشاف الماس هو أساس جذب رؤوس الأموال اللازمة لفتح مناجم الذهب . وقد بدأ تاريخ الماس فى جنوب إفريقية بطفل يلعب على ضفاف نهر الاورنج ، واختار قطعة وزنها ٢١¾ قيراط ليلهو بها . وا كتشف الماس فيما بعد ، لافى التكوينات الرسوبية فحسب ، بل فى الأنابيب البركانية أيضاً ، وأصبحت هذه الأنابيب هى موطن الحفائر الضخمة ، فالحفرة الكبيرة فى كمبرلى تعتبر أكبر حفرة قام الإنسان بحفرها فى العالم، إذا يبلغ إتساعها نحو ثلاثة أرباع الميل وعمقها ٤٥٠ متراً ، وقد اكتشف حتى الآن ١٥٠ أنبوبة صخرية هناك . ويبلغ ماس الصناعة نحو ٨٥ ./٠ من

---

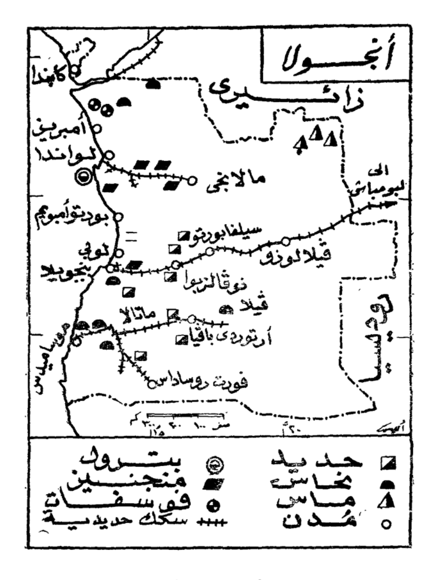
(1) Swindell, K., «Diamond Mining in Sirra Leone». Tijdschrift voor, Econ. Soc, Geografie, Meii Juni, 1966, 57, p. 97.

إنتاج جنوب أفريقية البالغ نحو ١٢ ألف قيراط عام ١٩٧٠ . وتحتكر شركة دي بيرز De Beers إنتاج الماس لا فى جنوب إفريقية فحسب ، بل أيضاً فى جنوب غرب افريقية . وتبلغ صادراتها السنوية أكثر من ١٠٠ مليون دولار ، ويضعهما معاً كأول منطقة منتجة لماس الزينة ، وثانى منطقة منتجة لماس الصناعة .

ويعتبر الماس عماد اقتصاد **جنوب غرب افريقية** ، ونظراً لغنى السهل الساحلى لصحراء ناميب الجنوبية إلى الشمال من مصب الأورنج ، فقد أصبح دخول هـذا الإقليم محرما إلا بتصريح ، وتمتد المنطقة الغنية لثلاثة أميال فى المياه الإقليمية من مصب الأوليفانت حتى خليج لودريتز ، بل إنه يقدر أن المياه المحيطة بجزيرة Plumpudding من أغنى أجزاء العالم من حيث احتياطيها الماسى . أما من حيث النوع فماس الزينة يبلغ نحـو ٩٠٪ من إنتاج جنوب غرب أفريقية .

انجولا : يعتبر الماس أقدم الأحجار الـكريمة المستخرجة فى أنجولا ، ذلك أن بقية المعادن ترجع إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان الماس هو عماد صادرات أنجولا فى الفترة بين ١٩٢٠ ، ١٩٤٠ وما زال يحتل المركز الثانى فى الصادرات بعد البن . وتقوم شركة Dimang (بريطانية ـ بلجيكية) بأعمال الحفر بالقرب من دندو Dundo فى أقصى الشمال الشرقى بالقرب من حدود الـكنغو ، ومعظم إنتاج التـكوينات الرسوبية هو من الماس الصناعى . وكان نصيب الحكومة البرتغالية ٥٪ من أسهم الشركة ولـكنه ارتفع إلى ١١٪ عام ١٩٥٥ ، بل وأقرضت شركة ديمانج الحكومة البرتغالية ٣٫٦٧ مليون دولار للتنمية الاقتصادية . كذلك تحصل حكومة المستعمرة على نسبة قدرها ٥٠٪ من الأرباح ، فضلا عن زيادة رصيدها من العملة الصعبة ، ذلك أن على

الشركة أن تضع ٢٥ ٪ من دخلها من العملة الصعبة فى صندوق الصرف الأنجولى .



(شكل رقم ٥٦)

ويذهب جزء من الماس المنتج فى أنجولا إلى البرتغال حيث تجرى عليه عملية القطع فى شركة لابيدكو للماس Societe Portuguesa de Lapidacoa de Diaments وهى فرع لشركة ديامنج فى لشبونة ، ورغم أن هناك شحنات متزايدة تجد طريقها

إلى المملكة المتحدة ، فان نصيب البرتغال فى هذه الصناعة يتجه أيضاً نحو الزيادة [١] .

وأخيراً يجب أن نعرف أن جميع الإنتاج العالمى للماس يتحكم فيه اتحاد دى بيرز De Beers للتعدين وهو فرع من الشركة الإنجليزية الأمريكية فى جنوب أفريقية ، وبذلك تصبح مؤسسة دى بيرز مسيطرة على شراء وتسويق كل إنتاج العالم من الماس باستثناء ماس أمريكا الجنوبية والاتحاد السوفيتى ، ومع ذلك فقد بدأت بعض الدول الأفريقية تنشىء لها مؤسسات للتسويق تتفق مع صالحها القومى ولمقاطعة جنوب أفريقية كما حدث فى غانا [٢] .

1. Abshire, D., (Minerals, Manufacturing, Power, and Communications in (Portuguse Africa, 1969, p. 297.

2. ECA (Economic Bulletin for Africa), 1966, p, 42.

الفصل الحادى عشر

النحاس والحديد والبوكسيت

النحاس

النحاس من المعادن الرئيسية التى يزداد عليها الطلب باستمرار فى العصر الحديث ، ذلك أن النحاس وسبائكه تستعمل بكثرة فى الأدوات المنزلية والآلات والأنابيب غير القابلة للصدأ ، وأسلاك المحركات الكهربائية ، فضلا عن المعدات الالكترونية ، والعملة ، والكابلات البحرية ، والأسلاك التى تتحمل الضغط العالى ، فضلا عن الأسلحة الحربية ، ومن ثم كان الطلب عليه شديدا من جانب الدول الصناعية ، وارتفع الإنتاج العالمى لمواجهة هذا الطلب المتزايد من ١٠٠ ألف طن عام ١٨٦٥ إلى ٧ر٤ مليون طن عام ١٩٦٦ .

وكان النحاس من أهم الصادرات الأفريقية بعد الذهب قبل عام ١٩٦٠ ، واحتل المركز الثانى بعد ظهور بترول الشمال الأفريقى بكميات ضخمة بعد عام ١٩٦٢ .

إنتاج النحاس فى إفريقية بالألف طن(١)

	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
أفريقية	٩٨٤	١١٢٢	١٢٨٦
زامبيا	٥٧٦	٦٩٦	٦٨٤
زائير	٣٠٢	٢٨٩	٣٨٥
أوغندا	١٩	١٧	١٨
جنوب أفريقيا	٤٦	٦٠	١٢٦
روديسيا	١٤	١٨	٢٤

1. ECA (Economic Bulletin for Africa), January 1969, African Survey 1970.

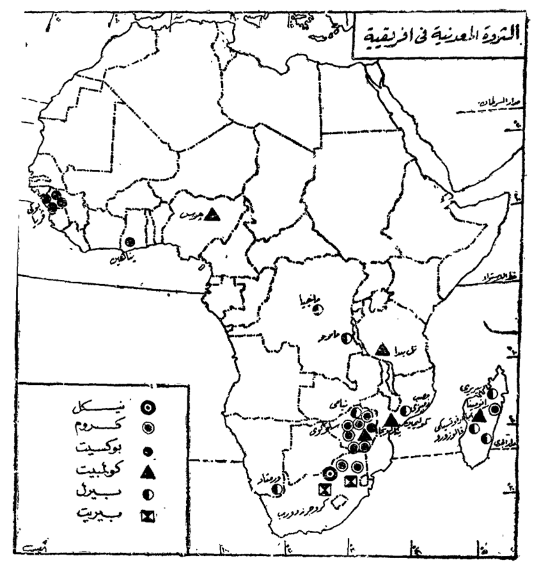
وللقارة الأفريقية مكانة ممتازة فى إنتاج وتصدير هذا المعدن ، ذلك أنها تسهم بنحو ٢٥ ٪ من الإنتاج العالمى بفضل إنتاج قطريها الرئيسين زامبيا وزائيرى. فتأتى زامبيا فى المكان الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى ، فقد بلغ إنتاج زامبيا ٦٨٤ ألف طن عام ١٩٧٠ بينما كان إنتاج الولايات المتحدة ١ر١ مليون طن .

وتأتى جمهورية زائيرى فى المركز الثانى فى أفريقية والمركز السادس فى الإنتاج العالمى بفضل إنتاجه الذى بلغ ٣٨٥ ألف طن . وهكذا يكون نطاق النحاس واحداً من أكبر نطاقات التعدين فى أفريقية بامتداده فى مساحة تقدر بنحو ١٦٠٠ ميل مربع فى منطقة تقسيم المياه بين الكنغو والزمبيزى ، وبذلك يأتى من حيث الأهمية فى المركز الثانى بعد إقليم الراند فى جنوب أفريقية . وتزداد أهمية هذا النطاق اذا عرفنا أنه يسهم أيضا بنحو ٦٥ ٪ من الإنتاج العالمى للكوبالت الذى يستغل فى صنع سبائك مقاومة للحرارة . وبمقارنة معدن النحاس الأفريقى ونسبته فى الخامات بنظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية وجدنا أن المعدن تتراوح نسبته بين ٨٥ر١ ٪ ، ٢١ر٥ ٪ فى إفريقية ، بينما الخامات الأمريكية تحتوى على ١ ٪ من المعدن . وبذلك يعتبر النحاس المنتج فى هذا النطاق من أرخص النحاس فى العالم .

زامبيا : والنحاس عماد اقتصاد زامبيا ، اذ يمثل ٩١ ٪ من مجموع قيمة صادراتها ، فضلا عن الكوبالت الذى يستخرج معه ويمثل ١ ٪ من قيمة هذه الصادرات .

وتمتد خامات النحاس فى زامبيا فى نطاقين كبيرين هما : —

١ — نطاق موفوليرا — بوانا — مكوبا فى الشمال الشرقى على الحدود مع زائيرى .



(شكل رقم ٥٧)

٢ — نطاق بانكروفت — ناشانجا — ناكانا — لوانشيا.

ويمكن أن نميز المناجم الرئيسية التالية.

١ — مناجم ناشانجا وهو أكبر مناجم زامبيا، إذ بلغ إنتاجه وحده ثلث إنتاج زامبيا(١) وترتفع نسبة المعدن فى خاماته الى ٤ر٥ ٪ وقد أجريت عمليات

(1) Prospects for Zambia's mining Industry, Lusaka, 1970, p. 7.

توسيع (١٩٦٩) وتحسين لهذه المناجم ابتداء من عام ١٩٦١ تكلفت نحو ٨ مليون جنيه .

٢ — مناجم موفوليرا : ثانى مناجم زامبيا ويزيد إنتاجها على ٢٠٪ وتتميز هذه المناجم بأن لها مصاهر ومعامل تكريرها الخاص بها . وتبلغ نسبة المعدن نحو ٣٫٣٤٪ من الخامات . وكان انهيار جزء من هذا المنجم عام ١٩٧٠ على العاملين فيه بمثابة كارثة مدوية فى أوساط انتاج وتجارة النحاس ، وقد سبب هذا ارتفاعا فى أسعار النحاس عام ١٩٦٩ نتيجة لانخفاض العرض .

٣ — مناجم لوانشيا (رون انتيلوب) ويبلغ انتاجه أقل من ١٥٪ وتبلغ نسبة المعدن هنا نحو ٢٫٨٧٪ من الخامات . ويتميز عن المناجم السابقة بأن خاماته أقرب الى السطح على بعد يتراوح بين المترين ، ٣٠ مترا تحت سطح أرض المنطقة . ولهذه المناجم أيضاً مصاهر ومعامل للتكرير خاصة بها .

٤ — مناجم روكانا : وهى أقدم مناجم زامبيا ، اذ بدأ العمل فيها عام ١٩٣٢ ، وينتج الكوبالت الى جانب كبريتور النحاس . وتقرب نسبة المعدن فى الخامات من ٣٪ كما يبلغ انتاجه نحو ١٠٪ ولكن تتميز هذه المنطقة بوجود مصاهر ومعامل لتكرير إنتاج المناجم الأخرى .

٥ — مناجم شبيلوما : ويعتبر أحدث وأول منجم استخدمت فيه الطرق العلمية الحديثة ، اذ بدأ إنتاجه عام ١٩٥٧ . ويتميز على المناجم جميعا (باستثناء ناشانجا) بارتفاع نسبة المعدن فى الخامات (٤٫٨٣٪)

ويمثل النحاس أكبر عميل للخطوط الحديدية وأكبر مستهلك للقوى المحركة . ولم يبدأ انتاج النحاس فى زامبيا إلا فى العشرينات ، وكانت الحرب العالمية الثانية أكبر منشط للانتاج للحاجة اليه فى الشئون الحربية . وكان الفضل الأول فى استغلال النحاس لاكتشاف طريقة التعويم floating عام ١٩١٠ التى حلت

مشكلة تكرير خامات كبريتات النحاس من الناحية الاقتصادية (١). فقد بدأت هذه العملية عام ١٩٢٨ ، وأنتج هذا الإقليم ٣٠٠٠ طن من مركزات النحاس Blister-copp (درجة النقاوة ٩٩ ٪) ثم ارتفع الانتاج إلى ١٠٠ ألف طن عام ١٩٣٣ . ثم ارتفعت إلى ٢١٤ ألف طن عام ١٩٤٨ ، ٦٨٤ ألف طن عام ١٩٧٠ ثلاثة أرباعها مكرر كهربائياً electrolyetic (درجة النقاوة ٩٩٫٩٥ ٪)

وتوجد مصاهر النحاس فى زامبيا فى نودولا وموفوليرا ورون انتيلوب ، بينما مصانع التكرير الكهربائية فى نودولا وموفوليرا وناكانا ، ويقوم مصنع لاستخراج الكوبالت فى موفوليرا . ويعتبر المعمل الأخير أكبر هذه المعامل بطاقة قدرها ١٨٠ ألف طن سنويا ، ويليه معمل ندولا بطاقة ١١٥ ألف طن .

القوى المحركة :

وكانت هذه المصاهر تعتمد على الكهروحرارية والتي تعتمد بدورها على حقول فحم وانكي بروديسيا ، ولكن هذه الأخيرة عجزت عن مد مصاهر النحاس فضلا عن تشغيل السكك الحديدية مما اضطر زامبيا إلى استيراد الفحم من جنوب أفريقية والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سكك حديد بنجويلا . وكان سد الكاريبا بمثابة المنقذ ، أعطى الأقطار الثلاثة (روديسيا ، زامبيا ، مالاوى) ٦٥٫٢ ٪ من مجموع القوى الكهربائية اللازمة لها عام ١٩٦٢ وبذلك وفر فحم وانكى للسكك الحديدية ، كما حرر السكك الحديديه من عبء ثقيل عليها وهو نقل الفحم الى مصاهر النحاس فى زامبيا(٢) .

---

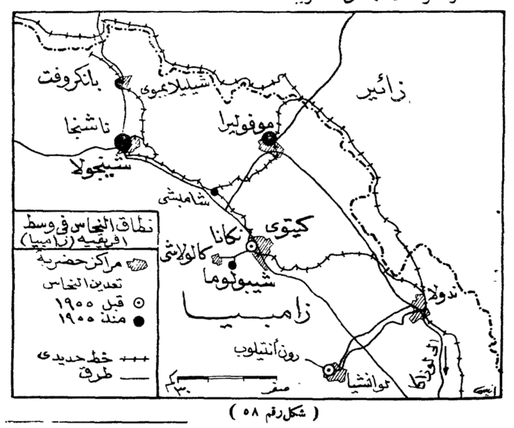
(١) يقصد بطريقة التعويم خلط خام النحاس بعد سحقه بالماء. ويرج بعد خلطه بمحاليل كيماوية فتتكون فقاعات فوق السطح حاملة خامات النحاس الناعمة . وتكشط هذه الطبقة السطحية المحتوية على الخام .

2. Ring, J. (Central Africa): The Kariba Dam, Economic Development Projects and their Appraisal : Cases and Principles from the Experience of the World Bank, Jhons Hopkins, 1967, p. 252.

نصيب سد الكاريبا فى موارد الطاقة فى زامبيا بالمليون كيلوات ساعة[1]

	١٩٦٤	١٩٦٩	١٩٦٨
وارد من سد الكاريبا	١٨٤٩	٢٠٦٨	٢٧١١
إنتاج محلى	٦٩٥	٥٩٤	٦٥٥
واردات أخرى	٢٠١	٣١٥	٨
المجموع الكلى	٢٧٤٥	٢٩٩٤	٣٤١٤

واضح أن سد الكاريبا يمثل وحده ٨٠٪ من جملة الطاقة الكهربائية المستهلكة فى زامبيا ، ولما كان المنتفع الأول بها هو التعدين يصبح من الواضح مدى اعتماد نحاس زامبيا على كهرباء السد ؛ أما الكهرباء المستوردة من جهات أخرى فالمقصود بها المستوردة من هيئة Le mineral فى كتنجا ، وواضح أنها فى تناقص مستمر نظراً للاعتماد على الكاريبا .



(شكل رقم ٥٨)

(1) Survey of Economic Conditions in Af., 1969.

وتهدف زامبيا أيضاً إلى استغلال نهر كافوى Kafue أحد روافد الزمبيزى والذى يجرى فى أرضها لإنتاج طاقة كهربائية وقدرها ٦٠٠ مليون كيلوات .

ورغم ذبذبات إنتاج النحاس فى زامبيا فقد ظلت المنتج العالمى الثانى ، بل وتشير التقديرات بأن احتياطيها لا يقل عن احتياطى الولايات المتحدة الأمريكية .

التأميم :

كان يقوم بالنشاط التعدينى فى زامبيا مجموعتان من الشركات هما :

١ — مجموعة الأنجلو أمريكان .A.A.C ولها ٥٢ ٪ من إنتاج النحاس وتتبعها مناجم روكانا وبانكروفت وبروكن هل وناشانجا . ويغلب على هذه المجموعة رؤوس الأموال الانجليزية الواردة من جنوب أفريقية ويتبعها معمل تكرير روكانا .

٢ — مجموعة روان سلكشن ترست (.R.S.T) ويغلب عليها الرأسمال الأمريكى وخاصة من شركة كلماكسل الأمريكية ، ولها ولشركة روان ٤٨ ٪ من الإنتاج ، وتتبع هذه المجموعة مناجم موفوليرا ، ولوانشيا (روان انتيلوب) وشيليوما ويتبعها معمل تكرير ندولا .

وقد قامت الحكومة عام ١٩٦٨ بالدخول مساهمة فى هذه الشركات بنصيب قدره ٥١ ٪ من أسهمها ، وعهدت بها الى مؤسسة وطنية هى مؤسسة التنمية الصناعية فى زامبيا التى تفرعت منها مؤسسة تنمية التعدين Mindico .

ثم أعلنت برنامجا إصلاحيا آخر عام ١٩٦٩ بمقتضاه لا تزيد مدة امتياز الشركات الحالية على ٢٥ عاما ، وأن تتقاضى الدولة ٥١ ٪ من أرباح هذه الشركات . وبمقتضى هذه البرامج دخلت مؤسسة منديكو الوطنية بنصيب ٥١ ٪

وهكذا بدأت الحكومة الوطنية فى زامبيا تسترجع حقوق التعدين وتكسر الاحتكار الأجنبى لمصدر ثروتها الأساسى .

تطور إنتاج النحاس فى زامبيا كما وقيمة

السنة	ألف طن	مليون جنيه	السنة	ألف طن	مليون جنيه
١٩٤٥	١٩٤	١١	١٩٥٨	٣٧٦	٧٠
١٩٤٨	٢١٤	٢٦	١٩٦١	٥٥٩	١١٤
١٩٥٤	٣٧٩	٩١	١٩٦٤	٦٣٢	١٤٩
١٩٥٦	٣٨٣	١٢١	١٩٦٥	٦٩٦	١٨٣

زائيرى : ويمتد نفس نطاق النحاس فى زامبيا إلى زائيرى ، الذى بدأ البحث فيه عام ١٨٩٢ ، وقد منح الملك ليوبولد حق التنقيب عن المعادن لاتحاد تعدين كتنجا العليا فى مساحة قدرها ٨٠٠٠ ميل مربع . وهى شركة بلجيكية بريطانية وارتبط ظهور نحاس إقليم كتنجا فى الأسواق الخارجية بوصول خط حديد بروكن هل إلى مدينة اليزابث فيل عام ١٩١٠ . ووصلت أول شحنة إلى ميناء أنتورب البلجيكى عام ١٩١٢ عن طريق لوبتو . وكان لظهور مخارج أخرى أثره فى أن أصبح التعدين أكبر منتج للنحاس والكوبالت فى الثلاثينات وهو المركز الذى انتزعه منه إنتاج العالم الجديد وزامبيا .

وقد أسهمت صادرات النحاس البالغة ٢٩٠ ألف طن عام ١٩٦٥ بنحو ٣٢٪ من صادرات زائيرى ، فضلا عن مجموعة ضخمة من المعادن تصل إلى ١٥٠ معدنا منها الكوبالت وحده الذى أسهم بنحو ١٠٪ من قيمة الصادرات فى ذلك العام ، فضلا عن الراديوم واليورانيوم والمنجنيز والزنك والفحم والحديد الخام .

والتكوينات المستغلة فى الوقت الحاضر هى أكاسيد النحاس التى تحتوى

على نسبة عالية من الخامات تتراوح بين ٦ ٪ ، ٨ ٪ من المعدن فضلا عن مجموعة ثانوية من المعادن .

وتوضع مناجم النحاس فى زائيرى الآن فى ثلاث مجموعات :

١ — مجموعة المناجم المحيطة باليزابث فيل (لوبومباشى) ومن أهمها منجم نجمة الكنغو Star of the Congo .

٢ — مجموعة المناجم حول جادو تفيل وكامبوفى .

٣ — مجموعة المناجم حول كولويزى وهى أهمها جميعاً إذ تسهم الآن بنحو ٨٠ ٪ من إنتاج كاتنجا فضلا عن معظم الكوبالت .

ويستغل المعدنان معاً النحاس والكوبالت، فهما يستخرجان معا فى كولويزى بينما مجموعة المعادن الثانوية التى تستخرج من خامات النحاس تشمل الزنك والرصاص والكادميم Cadmium .

وقد بنى أول مصهر لتركيز وتكرير النحاس فى اليزابث فيل (لوبومباشى) عام ١٩١١ معتمدا فى وقوده على الأخشاب المحلية والفحم المستورد ، وتأخر إنشاء أول مصنع كهربائى حتى عام ١٩٢٩ حينما بدأ مصنع جادوتفيل ، وفى الوقت الحاضر تقوم الطاقة الكهرومائية بمد مصانع التكرير بمعظم احتياجاتها . فلانتاج طن من النحاس المكرر كهربائيا (نقاوة ٩٧ر٩٩ ٪) يلزم ٢٥٠٠ كيلوات ساعة، ولإنتاج طن من الكوبالت يلزم ١٠ آلاف كيلوات ساعة .

وكان أول مشروع كهرومائى ضخم هو مشروع فرانكى Francqui الذى أقيم على أعالى نهر لوفيرا . وقد افتتح هذا المشروع عام ١٩٣٦ . وتتابعت المشروعات الكهرومائية بعد ذلك وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وتمثلت ذروتها فى Marinel Delcommune على أعالى لوالابا فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٦ على الترتيب ، وقد افتتح الأخير والذى يعد من أكبر المصاهر الكهربائية فى العالم عام ١٩٦٠ فى لويلو Luilu بعد أن بلغت تكاليفه ٢ مليون جنيه .

وهذا المصهر وحده يمكن أن يعطى ١٠٠ ألف طن من النحاس ، ١٧٥٠ طنا من الكوبالت سنويا .

كما بدأ مصهر آخر فى كامبوفى Kambove إنتاجه بطاقة ٧٥ ألف طن سنويا عام ١٩٦١ . وهكذا تطورت ونشطت المصاهر فضلا عن اكتشافات المناجم الجديدة والتى كان آخرها مناجم كاكاندا Kakanda .

وقد ظل اتحاد التعدين شركة بلجيكية حتى عام ١٩٦٥ عندما آل إلى حكومة زائيرى .

تصدير نحاس وسط إفريقية ومنافذه :

١ — طريق الكاب وكان يستعمل لتصدير كميات قليلة فى مطلع القرن العشرين .

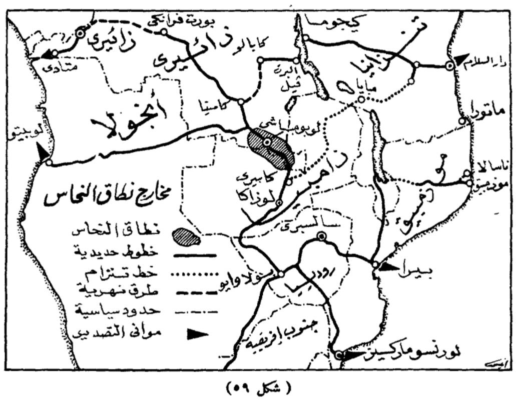
٢ — طريق بنجويلا (٩١٨ ميلا) بدأه البريطانيون مع البلجيكيين وبموافقة البرتغال عام ١٩٠٠ وانتهى عام ١٩٣٣ . وأكمل الخط إلى لوبيتو نظراً لعدم صلاحية ميناء بنجويلا لاستقبال السفن الكبيرة . وفى الوقت الحاضر ينقل على هذا الطريق نحو ١٥ الف طن من نحاس زامبيا .

٣ — الطريق الوطنى Voie Nationale والذى أراده الملك ليوبولد تقليل اعتماد صادرات كتنجا على الدول الأجنبية ، وهو عبارة عن خط حديدى من لوبوماباشى أكبر مدن إقليم كتنجا إلى بورت فرانكى ،ومن هناك يأخذ النقل النهرى نهر الكاساى إلى كنشاسا . ومن هناك بواسطة الخطوط الحديدية إلى متادى حيث يشحن على السفن المحيطية .

٤ — خط حديد كامينا — البرت فيل — كيجوما — دار السلام ، واستعماله قليل . وإن كان يعتبر بديلا لطريق زامبيا .

٥ — طريق لوازاكا-بولاويو-بيرا ، وقد استعمل بكثرة ولكن ميناء بيرا عانى من الاحتقان الشديد بعد الضغط المتزايد عليه عقب الحرب الثانية .

٦ — هناك طريق فرعى إلى لورنسو ماركيز عن طريق بولاويو ، وقد بدأت الحركة تتزايد على هذا الطرق وإن كانت الاضطرابات الأخيرة قد أثرت فيه .



(شكل ٥٩)

وتلقى الأضواء فى الوقت الحاضر على طريق جديد خاصة وأن زامبيا تتجه شمالا بعد سوء علاقتها مع الأقطار الجنوبية ، وتهدف إنشاء طريق من Kapiri إلى مبايا Mbeya جنوب تنزانيا ثم خط حديد تنزانيا الأوسط وتبلغ تكاليفه ٧٠ مليون جنيه يبلغ وطول الخط الحديدى ١٠٤٢ ميلا وقد بدأت الصين العمل فيه عام ١٩٦٨ . ورغم ذلك فله مزايا عديدة :

(أ) ينشط الحركة فى تنزانيا بتوجيه تجارة زامبيا إليها .

(ب) زيادة أهمية دار السلام ، كميناء ترانزيت لنحاس زامبيا فضلا عن السلع الزراعية الأخرى التى قد تقوم على أساس ظهور هذا الخط سواء فى زامبيا أو تنزانيا .

(ح) فتح آفاق جديدة للتنمية سواء فى جنوبى تنزانيا أو شمالى زامبيا .

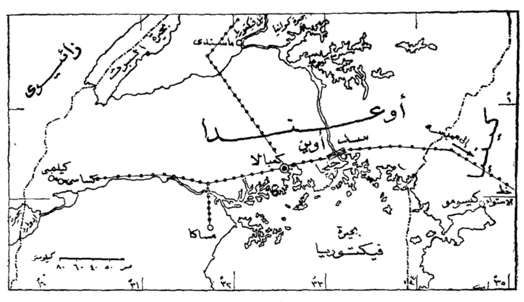
أوغندا :

يأتى النحاس فى المركز الثانى بين الصادرات المعدنية فى شرق أفريقية ، وإن كانت قيمته قد ارتفعت عام ١٩٦٥ وبلغت ٩ مليون جنيه ، وبذلك تتفوق على صادرات الماس . ورغم أن شرق أفريقية لا يسهم سوى بأقل من ١٪ من الإنتاج العالمى وأهميته أقل منها فى زامبيا أو الكنغو فالنحاس معذلك ثالث صادرات أوغندا .

ويستخرج نحاس أوغندا من إقليم واحد بل ومن منجم واحد وهو كيلمبى Kilembe فى واد ضيق على السفوح الشرقية لجبال رونزورى . وقد ثبت وجود هذا المعدن عام ١٩٠٦ ، ثم أعيدت الدراسة مرة أخرى بعد عشرين عاما ، ولكن لم يتم شىء حتى عام ١٩٤٦ عندماقامت بالكشف شركة كندية. وبدأ تعدين النحاس عام ١٩٥٦ ، ويزيد الإنتاج فى الوقت الحاضر على المليون طن سنويا . وتستخرج الخامات من جوانب الوادى ويسحق وتجرى عليه عملية التركيز فى نفس الإقليم للحصول على مركزات للنحاس بدرجة ٢٦ ٪ . وتشحن هذه المركزات بالسكك الحديدية لمسافة ٢٦٦ ميلا إلى مصهر جنجا jinja حيث يمكن الحصول بعد ذلك على مركزات النحاس التى تنقل إلى ممبسة فالخارج .

ولا يوجد اختيار فى موقع تعدين النحاس فى أوغندا ، ذلك أنه لا توجد خامات نحاس إلا فى كيلمبى حتى الآن ، ومن ثم لا يمكن لأصحاب الاستثمارات استغلال رؤوس أموالهم فى استخراج النحاس من مناطق أخرى . والواقع أن طبيعة خامات كليمبى تشجع على استغلالها رغم وجودها فى طبقات شديدة الالتواء ، لأنها توجد على هيئة كتل بسمك ٢٠ قدما وتحتوى على نسبة من المعدن حوالى ٢ر٢ ٪ ، وهى نسبة تعتبر مرتفعة إذا ما قورنت بالنسبة

العالمية ، ويقدر الاحتياطى بنحو ١١ مليون طن ، ونظرا لأن جبل رونزورى تتوجه الثلوج ، فقد توفرت موارد المياه اللازمة للمنجم ، وأصبح فى الإمكان توليد الكهرومائية من وادى مبوكو القريب . ولم يعط أهل الإقليم اهتماما كبيراً للعمل فى المناجم ، ومن ثم وجد المنجم نصف حاجته من العاملين الذين يبلغون ٤٢٠٠ نسمة من مركز كيجيزى المزدحم بالسكان(١) .



(شكل رقم ٦٠) سد أوين وخطوط توصيل الكهرباء

وكان اختيار جنجا مركزا للصهر بعد مناقشات عديدة ، ولعل أهم ماشجع اختيارها هو سد أوين وطاقته الكهربائية ، ذلك أن المصهر يعمل فى درجة حرارة ١٢٠٠ سنتيجراد ، ويستهلك ٥٠ مليون كيلوات ساعة سنويا. وقد تكلف مدخطوط الكهرباء من جنجا إلى كليمبى ٥ر٢ مليون جنيه ، ولم تكن أوغندا مستعدة لهذه التكاليف ، وليس من شك أن نقل مركزات النحاس عمل اقتصادى أكثر من نقل الخامات إلى جنجا ، ولكن السكك الحديدية لم تكن لتقدم أى تسهيلات نقلية ، لولا ضمانها لحمولة ضخمة من الخامات ، هذا فضلا عن أن جنجا كانت تأمل فى جذب نحاس كينيا ، وإن كان هذا لم يحدث .

1. O'Coonor : «An Economic Geography Africa» . p. 145

موريتانيا :

واكتشاف مناجم أكجوجيت للنحاس واستغلالها هو ثانى اكتشاف معدنى فى موريتانيا ، وترجع أهميته إلى أنه ساعد على تنويع الإنتاج لأن موريتانيا سبق لهـا استغلال مناجمها من الحـديد والتى تعتبر من أغنى مناجم للعـالم فى الحـديد .

وتقع رواسب النحاس على بعد ٢٤٠ كم من نواكشوط ، ومركزها أكجوجيت ، ويبلغ سمـكها نحو ١٠٠ متر . وتتألف من طبقتين : العليا هى خامات أكاسيد النحاس يليها خامات كبريتات النحاس . ويقدر احتياطى الإقليم بنحو ٢٧٫٣ مليون طن منها نحو ٢٠ مليون طن من الـكبريتات ونسبة المعدن فيها ١٫٥٪ ، أما الباقى فهو من الأكاسيد فترتفع نسبة المعدن فيه إلى ٢٫٩٪ وتحتاج مناجم أكجوجيت إلى ما يقرب من ٣٫٢٠٠ مليون فرنك لتحسين ميناء التصدير والمحافظة على طريق اكجوجيت — نواكشوط فضلا عن توفير موارد الماء وبناء مدينة تعدينية .

وحصلت موريتانيا على عدة قروض مجموعها ١٣٠ مليون دولار من صندوق التنمية الدولى وبنك التنمية الأفريقى للقيام بهذا المشروع . ويتوقع الاقتصاديون أن تصدر موريتانيا ما يقرب من ٢٥ ألف طن من النحاس سنويا (بعد إجراء العمليات الأولية) ولكن من المرجح ألا تبدأ مناجم اكجوجيت تعطى أقصى إنتاج لها قبل عام ١٩٧٨ .

الحديد

الحـديد هو أساس الصناعات الثقيلة ، وبينما تنتج إفريقية ٤ ٪ من خام الحديد العالمى ، فان الاكتشافات الحديثة تشير إلى أن القارة ستكون منتجا رئيسياً فى المستقبل . وكانت معظم التكوينات التى استغلت على نطاق واسع فى صناعة الصلب فى أفريقية الجنوبية ، سواء فى روديسيا أو جنوب إفريقية بالقرب من موارد الفحم والحجر الجيرى ، بينما يتجه معظم الخام المعدنى فى بقية القارة إلى التصدير .

وقد اتجهت أنظار مؤسسات الحديد والصلب فى أوربا عقب الحرب العالمية الثانية إلى بحث واستغلال الحديد فى الأقطار النامية نظراً لانكماش انتاجها المحلى . وكان من بين هذه الجهات التى اتجهت إليها أمريكا الجنوبية وأفريقية حيث الاحتياطى الكبير الذى لم يمس على نطاق واسع من قبل ، فضلا عن رخص الأيدى العاملة والضرائب المنخفضة . وتعطى المناجم الأفريقية نموذجا حياً لهذه الاستثمارات الجديدة ، سواء فى إدخال التقنية العلمية فى استغلال المناجم القديمة أو فى فتح أخرى جديدة .

وكان أهم حدث فى تاريخ الحديد الخام فى أفريقية خلال العشر سنوات الأخيرة هو ظهور أقطار جديدة فى قائمة المنتجين كليبيريا وموريتانيا وسوازيلند ولم تكن موجودة من قبل ، وأدى كشف الحديد وتصديره منها إلى حدوث انقلاب فى بنائها الاقتصادى ، فضلا عن جـذب استثمارات دولية كبيرة .

ولقد أصبح غرب أفريقية اليوم يعد ضمن المناطق الأولى فى العالم المنتجة للأنواع الجيدة والممتازة من خامات الحديد ، فهى تفوق فى كثير من الأحيان نظائرها فى النرويج والسويد والاتحاد السوفيتى . وكان إنتاج ليبيريا وحدها عام ١٩٦٥ معادلا لإنتاج المملكة المتحدة ، فاذا وصلت إلى العشرين مليون طن فهى بذلك سوف تعادل إنتاج السويد عام ١٩٦٥ .

إنتاج الحديد الخام بالألف طن (١)

	١٩٦٠	١٩٧٠		١٩٦٠	١٩٧٠
ليبيريا	٢١٩٢	١٦٠٠٠	سيراليون	٩٥٢	١٤٠٠
موريتانيا	—	٦٠٠٠	روديسيا	٩٨	١٩٠
جنوب أفريقية	١٩٦٥	٥٦٠٠	المغرب	٨٧٤	٥٠٠
الجزائر	١٧٨٨	١٥٠٠	تونس	٥٦٣	٤٠٠
سوازيلند	—	١٥٠٠	أنجولا	٤٠٩	٣٤٣٠
مجموع أفريقية	٩٢٨٠	٣٥٥١٠			

ليبيريا : أولى الدول إنتاجاً وتصديراً للحديد فى أفريقية ، بانتاجها البالغ نحو ١٦ مليون طن عام ١٩٧٠ ، كما أنها مسئولة عن نصف الصادرات الأفريقية من خام الحديد فى ذلك العام ، وهو ذو أهمية بالغة لليبيريا لأنه اشترك فى ذلك العام بنحو ثلاثة أرباع (٧٣ ٪). قيمة الصادرات ، بعد أن ظلت ليبيريا حتى أواخر الخمسينيات تعتمد على المطاط كصادر رئيسى .

ويستثمر فى مناجم حديد ليبيريا نحو ٤٠٠ مليون دولار ، وتقوم بهذا الاستثمار مؤسسات الحديد والصلب فى أوربا وأمريكا .

وقد منحت حكومة ليبيريا امتيازات البحث عن الحديد لأربعة مؤسسات، ليبيرية ، سويدية ، وأمريكية ، وألمانية ، ومد خط حديدي عام ١٩٥١ خصيصاً لربط منروفيا بتكوينات الحديد فى تلال بومى Bomi على بعد ٤٥ ميلا . وخام تلال بومى غنى بالمجنتيت (٦٨ ٪) كما يقدر احتياطيه بنحو ٢٠ مليون طن فضلا عن ١٠٠ مليون طن من خامات أقل جودة (٣٥ ٪ ٤٠ ٪) تحيط بنطاق المجنتيت .

ويستغل الحديد من منطقة أخرى على بعد ٤٠ ميلا من تلال بومى على نهر مانو Mano وتبلغ نسبة المعدن فى خاماتها بين ٥٤ ٪ ، ٥٩ ٪ وترتبط هذه

1. ECA «Economic Survey for Africa. 1967», ,1970

المناجم التى تسهم فيها الشركات الأمريكية بتلال بومى بخط حديدى يبلغ طوله ٥٢ ميلا .

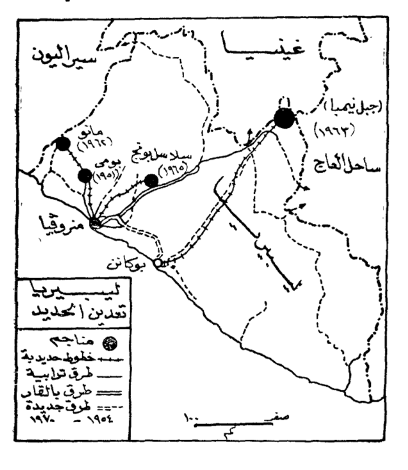
غيرأن أكبر مشروعات استخراج الحديد فى ليبيريا هو مشروع شركة Lamco (١) وهى شركة ليبيرية ، أمريكية ، سويدية تقوم باستغلال أكبر احتياطى للحديد فى ليبيريا وهى خامات تلال نيمبا Nimba ، على بعد ١٦٥ ميلا من ميناء ليبيريا الجديد بوكانن Buchanan ، فهنا ترتفع نسبة المعدن إلى ٦٦ ٪ من الهيماتيت، ويقدر احتياطيه بنحو ٢٥٠ مليون طن . ولذلك يعتبر من أكبر مناجم الحديد الأفريقية ، وواحد من أكبر المناجم العالمية ، وقد بدأ إنتاج هذه المناجم عام ١٩٦٣ بنحو ٧٫٥ مليون طن ، ومشروع حديد نيمبا الذى يعتبر من أكبر مشروعات الحديد فى أفريقية استثمر فيه وحده نحو ٢٢٠ مليون دولار . وهو مايعادل تكاليف مشروع سد الفولتا فى غانا . وقد حصلت شركة لامكو على عقد الامتياز المبدئى والذى كان بمقتضاه تصبح ليبيريا شريكة بنصيب ٥٠ ٪ ولكن حين بدأ استغلال المناجم بصورة أكثر فعالية ظهر أنها فى حاجة إلى تمويل أكبر ، ومن ثم انضم إلى لامكو اتحاد بيت لحم للحديد والصلب ومركزه الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٥ ٪ ، والذى تعهد بشراء نسبة معينة من خامات الحديد تتفق وحجم إنتاج المناجم ومن ثم كان تسويق الانتاج عام ١٩٦٤ وهى أول سنة لانتاج هذه المنطقة موزعا كالآتى: ٢٫٥ مليون طن لألمانيا ، ٣/٤ مليون طن لكل من ايطاليا وبلجيكا ، ١/٢ مليون طن لفرنسا . وقد استمرت هذه النسب فيما بعد .

أما مناجم Ban على بعد ٥٠ ميلا شمال شرق منروفيا ، فتستغلها شركة المانية إيطالية ليبيرية ، ولكن خاماتها من نوع أقل (٣٨ ٪) ومع ذلك فيقدر احتياطيها بنحو ٣٠٠ مليون طن .

أما أحدث مناجم الحديد فى ليبيريا فهو منجم تلال بونج Bong ويعرف

(1) Liberian Amrican Swedish mineral Company.

باسم Delimco وهو مشروع مشترك بين حكومة ليبيرية ومؤسسات ألمانية. وتقدم خمس مؤسسات للصلب فى الرور معظم رأس مال المشروع . وقدقدرت الاستثمارات فى هذا المشروع بنحو ١٧٥ مليون دولارحتى عام ١٩٦٧ . ومعظم مركزات الحديد تصدر إلى ألمانيا الغربية عن طريق ميناء هامبورج . وتقطع السفن هذه المسافة فى نحو ١٠ أيام، بينما المسافة من البرازيل تزيد على ٢٠ يوما .



(شكل رقم ٦١)

وهكذ تتضح العلاقة الوثيقة والاحتكارية بين الشركات المستغلة للمناجم ومؤسسات الحديد الصلب فى العالم . وليس من شك أن هذا النوع من الاستغلال فى صالح الدول المستهلكة، ذلك أن إنتاج المناجم من الحديد زاد لدرجة أن انخفض سعر الخام بنسبة ٢ر٥ ٪ عنه عام ١٩٥٩

ويتجه التفكير الآن إلى إقامة مصنع ضخم للحديد والصلب بطاقة قدرها ٧٠٠ ألف طن سنويا بدلا من تصدير كل الخامات، وهذا الإنتاج يكفى احتياجات كل غرب إفريقية تقريبا، ولكن المشكلة هى كيف الحصول على ضمان من دول غرب أفريقية بتدعيم هذا المشروع، وعدم إقامة مصنع مماثل ينافسها.

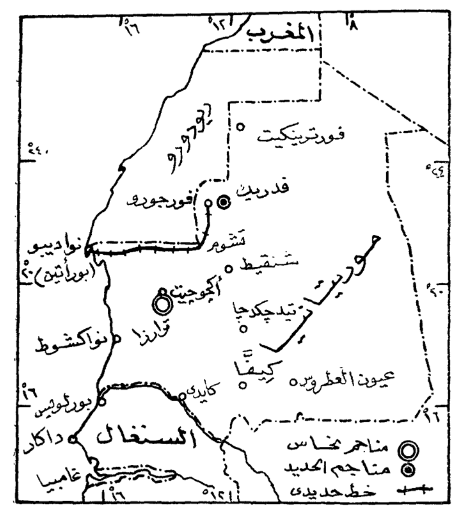
موريتانيا : لعل أهم مظهر من مظاهر أثر كشف الحديد على اقتصاديات دولة ما يظهر فى موريتانيا بوضوح، فقبل عام ١٩٦٠ كانت موريتانيا بمساحة تفوق مساحة نيجيريا، ولكن بنحو ٢ ./٠ من سكانها، قطرا فقيراً تغلب عليه المساحات الصحراوية، وتعتمد على ثروتها الحيوانية وزراعتها الفقيرة فى الجنوب. وكانت فرنسا تمدها بالمساعدة من حين إلى آخر. وتبدل حالها من بعد عسرها يسراً بعد إكتشاف ٢٥٠ مليون طنا من الخامات الممتازة (٦٣ ./٠) فى تلال Kedie d'Idjil فى الشمال الغربى، ومد خط حديدى من فورت جورو إلى بورت آتين. وزاد الإنتاج القومى بمعدل ١٠ ./٠ سنويا ابتداء من عام ١٩٦٢. (كان ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٦٢، أصبح ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٦٥). وتحول ميزانها التجارى إلى فائض منذ عام ١٩٦٣، وبلغ هذا الفائض ١٠٫٨ مليون جنيه عام ١٩٦٤، بعد أن سجل عجزاً قدره ١١٫٧ عام ١٩٦٢. وهكذا أصبح صادر الحديد الخام يمثل ٩٠ ./٠ من صادرات موريتانيا عام ١٩٧٠.

وتستغل حديد موريتانيا شركة Miferma (١) وتتكون أسهمها من: ٦٢ ./٠ رؤوس أموال فرنسية، ٢٠ ./٠ بريطانية، ١٥ ./٠ إيطالية، ٣ ./٠ ألمانية. وبدأت الأعمال المبدئية بقرض من البنك الدولى قدره ٦٦ مليون دولار، ٢٠ مليون دولار من فرنسا. وتستفيد موريتانيا من ضريبة صادر تتراوح بين ٦ ./٠، ٩ ./٠ فضلا عن ٦٠ ./٠ من أرباح شركة Miferma (٢)

---

1. Societe Anoyeme des Mines et de Fer de Mauritainia.
2. Hance, «Geography of modern Africa», p. 229,

ويشتد الطلب على حديد موريتانيا وخاصة من دول السوق المشتركة كفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا والبنلوكس، كما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تصبحان من عملاء موريتانيا فى خام الحديد .



(شكل رقم ٦٢) الثروة المدنية فى موريتانيا

شمال افريقيه(١) : تأتى الجزائر على رأس دول شمال أفريقية إنتاجا للحديد وخاماتها من أنواع الهمانيت والليمونيت التى تتراوح نسبة المعدن فيها بين ٥١ ٪ ، ٦٣٪ وقد صدرت عام ١٩٦٥ مايزيد على ٦ر١ مليون طن من الحديد

(1) Deposi, T. "L'Afrique du Nord", P. U. De France, Paris. 1964. p. 432.

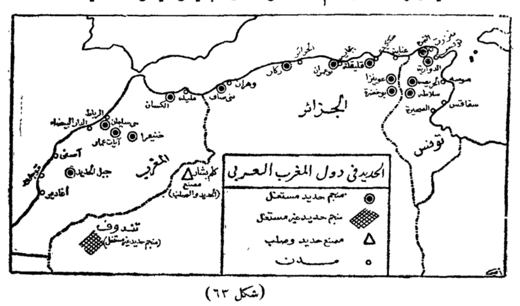
وأهم مناجمها مناجم عوينزا و بوخضرا قرب الحدود التونسية وهى تسهم بنحو ٧٠٪ من الإنتاج .

وقدتم ربطها بميناء عنابه بخط حديدى طوله ١٥٠ كيلو مترا ، وإذا تم مشروع مصنع الحديد المزمع إقامته فى عنابه ، فسوف يقل صادر هذا الإقليم وسيستهلك نحو مليون طن سنويا ، ومن مناجمها الرئيسية أيضاً مناجم زكار فى غرب الجزائر ، ومناجم بنى صاف بالقرب من وهران ، كذلك ثبت وجود الحديد فى منطقة تندوف على الحدود المغربية ، ولعل النزاع على هذه المنطقة بين الجزائروالمغرب يرجع إلى وجود هذه الثروة المعدنية . وتحتل الجزائرالمركز الرابع بين الدول الأفريقية فى الصادرات ،أذ لاتستوعب صناعة الحديدوالصلب التى قامت فى كولمب بيشار إلا قدراً محدودا . وتأتى المملكة المتحدة والولايات وهولندا وإيطاليا وفرنسا على رأس الأقطار المستوردة .

والمناطق الرئيسية لتكوينات الحديد فى المغرب توجد فى الكسان — سيتولازار فى جبال بنى إفرور على بعد ١٨ ميلا جنوب مليلة ، فضلا عن إمنتورزا على بعد ٦٠ كيلو مترا غرب كلم بيشار ،وفى مركز خنيفرا على بعد ٢٥ ميلا جنوب مكناس . وهناك رواسب حديدية أقل قيمة فى آية عمار على بعد ٢٥ ميلا جنوب الدار البيضاء . وعلى العموم تساهم مناجم الكسان بنحو ٧٧٪ من الإنتاج . بينما تسهم مناجم سيتو لازار بنحو ٨٪ .

ويصدر ميناء ناضور خامات الكسان وسيتو لازار الذى يقدر رصيدهما معا بنحو ٥٠ مليون طن من الخامات ، تحتوى على مايتراوح بين ٥٠٪ ،٦٠٪ حديد . وعلى أساس هذه التقديرات فكرت الحكومة فى إقامة مصنع الصلب . وبينما تجد خامات الكسان سوقاً مفتوحة سهلة فى المملكة المتحدة والمانيا وفرنسا يحتوى إنتاج سيتولازار على نسبة أعلى من الكبريت ، ولذلك كان على خامات آية عمار أن تعانى من منافسة الخام الجيد ، وقد استوردت

المملكة المتحدة ٤٦ ٪ من جميع صادرات الحديد عام ١٩٦٥ ، بينما استوردت ألمانيا وفرنسا ٢٧ ٪ ثم تلاهما هولندا وأسبانيا وتشيكوسلوفاكيا .

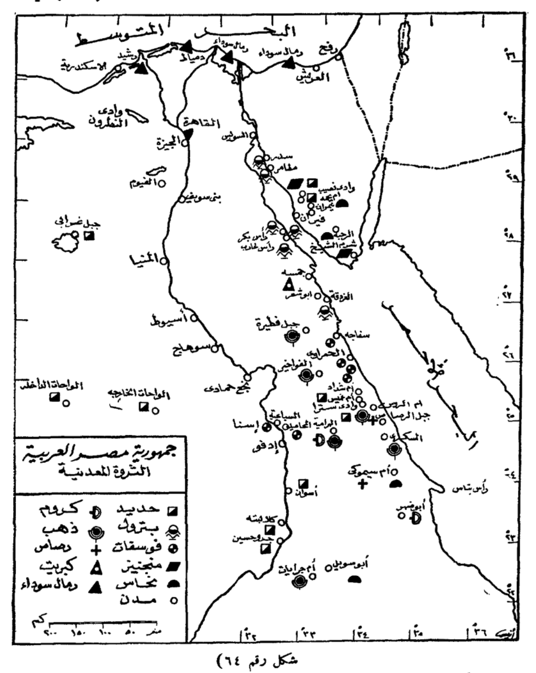


(شكل ٦٣)

وخام الحديد فى تونس من نوع الهياتيت الذى لا تقل فيه نسبة المعدن عن ٥٧ ٪ فضلا عن قرب الخامات من سطح الأرض مما يقلل من تكاليف استخراجه ، ويزيد انتاج تونس على نصف مليون طن معظمها من المنطقة الرئيسية وهى جبل جريصه . وهو ربوة غنية بأكسيد الحديد وقد ربطت جريصه وسلاطه بخط حديد تونس منذ عام ١٩٠٦ . وتقع المنطقة الثانية فى شمال تونس حيث يصلها خط حديد طبرقه — بنزرت ومناجمها الرئيسية فى دوارايا وتامبوا . ويصدر جزء من الحديد التونسى سواء عن طريق ميناء حلق الوادى أو ميناء بنزرت ومعظمه يتجه إلى المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا الغربية وهولندا .

سيراليون : يستخرج معدن الحديد فى سيراليون من منطقتين على بعد ٢٥ ميلا من Peppel وهى مناجم مارمبا Marampa حيث تحتوى على خامات تصل نسبة الحديد فيها إلى ٦٥ ٪ ، وتقدر بنحو ٣٠ مليون طن . وتتم جميع العمليات فيه آلية تقريباً ، إذ كان يعمل بها نحو ألفى عامل عام ١٩٦٧ بعد أن كان هذا

العدد ٤ آلاف عامل عام ١٩٤٦ وقد أتفقت شركة Sierra Leone Development Comp. (Delco) (1)



شكل رقم ٦٤)

نحو ٨٤ مليون دولار فى برنامج توسيع وتطوير استخراج الحديد هناك ، فأقيم مصنعان لزيادة الطاقة إلى ٣ مليون طن ، كما أعيد مد

(١) شركة معظم رأس مالها بريطانى

الخط الحديدى ، ومد رصيف جديد لمسافة نصف ميل ليسمح برسو السفن الكبيرة فى فريتون . وهذا وقد استغل حتى الآن نحو ٣٠ مليون طن، وبالتالى يظل هناك نحو ٧٠ مليون طن أى يظل الإنتاج لنحو ٢٥ عاما أخرى .

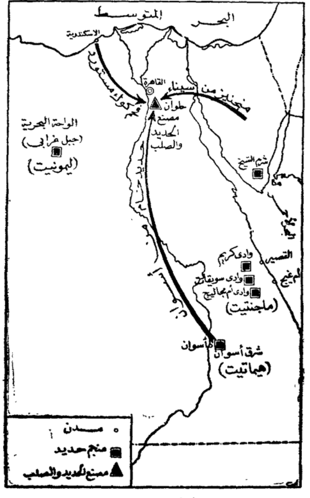
مصر : يبلغ متوسط إنتاجها نحو ٢٠٠ ألف طن من معدن الحديد .

وتستخدم خامات الحديد فى صناعة الحديد الصلب الذى يستخرج فى الوقت الحاضر من مناجمة بالقرب من أسوان، ويصنع محلياً بحلوان. وأهم المناطق المحتوية على خامات الحديد هى :

منطقة أسوان : أثبتت البحوث أن الخامات هنا هى أكاسيد الحديد (الهيماتيت) وتقدر الكميات بنحو ١٥ مليون طن ونسبة الحديد فى الخامات تبلغ نحو ٤٤٪ وهذه الخامات هى المستغلة الآن ، ومنطقة خامات الحديد فى أسوان عبارة عن هضبة تطل على النيل بطول يبلغ ٥٠ كم من الشرق إلى الغرب ، وبه وسط عرض يبلغ نحو ٢٠ كيلو متر من الشمال إلى الجنوب. وأحيانا يظهر الخام على السطح ، بينما تختفى أحياناً أخرى تحت طبقات من الصلصال مما قد يستدعى استخدام المفرقعات لتكسيرها . وينقل الخام إلى قرية الجزيرة التى تقع شمال أسوان بنحو كيلومتر، وذلك لتكسير الخام. ثم ينقل بواسطة السكك الحديدية ، والنقل النهرى إلى مصانع الحديد والصلب بالتبين جنوب حلوان .

منطقة الصحراء الغربية : يوجد خام الحديد بالواحات البحرية بالصحراء الغربية، ومعظمه من نوع الليمونايت ، وتصل نسبة الحديد فى الخامات إلى نحو ٤٧٪ وتقدر كميات خام الحديد الجيد الموجودة فى الواحات البحرية حتى الآن بنحو ٢٠٠ مليون طن ، ومن المحتمل العثور على ١٠٠ مليون طن أخرى . وقد بدأ استغلال خامات الوحات البحرية بعد مد السكك الحديدية إليها . كما توجد أنواع أخرى من خامات الحديد تستخدم فى صناعة البويات مثل خامات الألوان التى تستخرج من الصحراء الشرقية .

منطقة الصحراء الشرقية . توجد بالصحراء الشرقية بالقرب من القصير عدة مواقع لخامات الحديد ، وذلك فى وادى كريم ووادى الرماح ووادى سويقات ووادى أم محاليج وجبل الحديد ، وتظهر فى كثير منها خامات الماجنتيت أجود



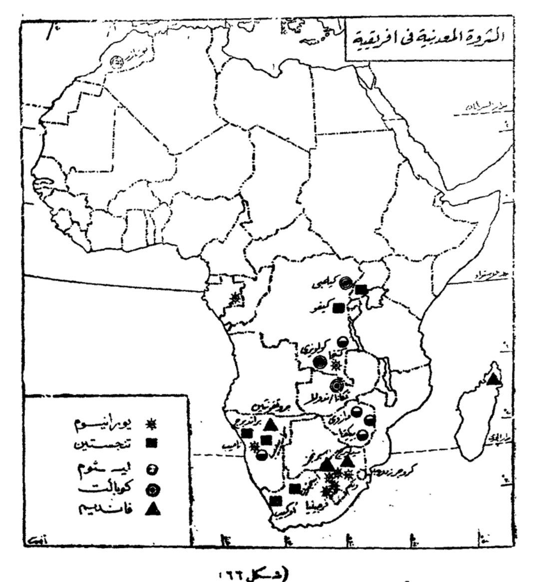
(شكل رقم ٦٥)

أنواع الحديد ، وقد أثبتت الأبحاث التى أجريت أخيراً أن الكميات التى ثبت وجودها تكفى لاستخراج ٢٥٠٠ طن يومياً من الخام لمدة خمسين عاماً (١) وينتظر أن يستغل حديد الصحراء الشرقية بمعدل يصل إلى مليون طن فى منطقة القصير .

(١) محمد صبرى يوسف : الحديد والصناعات المتصلة به فى الجمهورية العربية المتحدة المؤتمر الجغرافى العربى الأول عام ١٩٦٢ ، المجلد الثانى ص ٥٢٦ .

البوكسيت

يبلغ نصيب افريقية نحو ٦ ٪ من الانتاج العالمى للبوكسيت ويأتى كله تقريبا من غينيا وغانا . وإن كان بوجد البوكسيت أيضا فى أنجولا وكمرون وزائيرى وسيراليون والفولتا العليا ومالاجاشى بحيث تصبح أفريقية ولها ثلث الاحتياطى العالمى .



(شكل ٦٦)

غينيا : بدأ تعدين البوكسيت فى غينيا منذ عام ١٩٥٢ من جزيرة كسا Kassa المقابلة لكوناكرى ، واستمرت شركة كندية فرنسية فى استغلال هذه

الخامات التى تحتوى على نسبة من المعدن قدرها ٥٣ ./ حتى عام ١٩١٢ حين استولت عليها حكومة غينيا ،وبعد استخراج الخامات كانت تغسل ثم تشحن على ناقلات حمولتها بين ١٠ آلاف ، ١٥ ألف طن ، وارتفع الإنتاج من هذه الجزيرة من ٦٠ ألف طن عام ١٩٥٢ إلى ٥٤٠ ألف طن عام ١٩٦٠ ، وكان معظم الصادر يتجه بطبيعة الحال إلى كندا وقد أمم هذا المشروع عام ١٩٦٢ .

غير أن أهم تكوينات خامات الألومنيوم على المستوى العالمى هى خامات Sangaridi بالقرب من بوكيه Boke ، إذ يقدر احتياطيها بنحو ٧٠٠ مليون طن،وتحتوى على ٤٥ ./ من المعدن مع نسبة ضئيلة من السليكا. وقد تم التعاقد عام ١٩٥٨ بين حكومة المستعمرة وبين شركة بوكسيت دى ميدى الفرنسية لانتاج البوكسيت والألومينا الخاص بهذه المنطقة . وكانت الخطة على أساس تصدير مليون طن من البوكسيت ومعالجة نصف مليون طن محليا ، وكلاهما يصدر إلى الخارج عن طريق خط حديدى يمتد لمسافة ٧٥ ميـــلا إلى ميناء كاكانديه Kakande وأنفقت الشركة نحو ٢٣ مليون دولار على المشروع وبدأ مد الخط الحديدى ولكنها عجزت عن تنفيذ الجدول الزمنى الذى حددته غينيا لتنفيذ المشروع والذى من أجله أممت غينيا هـذا المشروع فضلا عن مشروع جزيرة Kassa . كما تقوم شركة بوكست غينيا (٥١ ./ أمريكيه + ٤٩ ./ حكومه غينيا) باستغلال تكوينات البوكسيت التى تقدر بنحو ٣٠٠ مليون طن فى فرايا Fria .

وقد تم إنشاء مصنع للألومينا عام ١٩٦٠ تكلف ١٥٠ مليون دولار فى كيمبا بالقرب من *Fria* بطاقة قدرها ٤٨٠ ألف طن سنويا ، وقد صدرت غينيا عام ١٩٦١ ما قيمته ٢٩ مليون دولار من الألومينا من مشروع كيمبا ، فضلا عن بضع آلاف من أطنان البوكسيت .

وكانت الألومينا وحدها مسئولة عن نحو نصف قيمة صادرات غينيا عام ١٩٦٥. وتنقل السكك الحديدية البوكسيت والألومينا من فرايا إلى كوناكرى

حيث تقوم الناقلات بشحنه آليا من أرصفة الميناء. ويصدر جزء منه إلى Edes فى الكمرون وجزء آخر إلى النرويج لاستخلاص الألومنيوم . وهناك اقتراح بانشاء سد على نهر كونكريه Konkoure عند سوابيى وانشاء مصنع للالومنيوم بطاقه تتراوح بين ١٥٠ ألف ، ٢٠٠ ألف طن . وسيخلق هذا السد بحيرة صناعية فى حجم بحيرة جنيف ، ويسمح بتوليدطاقة كهربائية قدرها نحو ٣ بليون كيلوات ساعة سنويا .

إن غينيا من الدول الغنية بالبوكسيت بدرجة كبيرة ، فبالاضافة إلى التكوينات السابقة اكتشفت تكوينات أخرى بالقرب من كينديا وحول دابولا Dabola على الجانب الشرقى من هضبة فوتاجالون ، مما جعل احتياطيها الآن يقدر بنحو ٢ بليون طن. وهذا ما يضعها فى مركز يكاد يكون فريداً بالنسبة إلى احتياطى هذا المعدن ، فلها وحدها نحو ٢٠ ٪ من الاحتياطى العالمى.

غانا : وتأتى غانا فى المكان الثانى فى أفريقية بانتاجها البالغ نحو ٣ر٠ مليون طن . ولا تستغل إلا إرسابات أواسو فى الوقت الحاضر ، ويصدر البوكسيت من ميناء تاكورادى ، وكان من المنتظر بعد تشغيل مشروع الفولتا أن تزيد الكمية المنتجة من البوكسيت زيادة كبيرة فضلا عن استغلاله . وزيادة صادر الألومنيوم نظراً لأن طاقة المصهر ستكون ٢٠٠ ألف طن سنويا ، وقد بدأ انشاء مصنع Valco فى تيما على أن تكون طاقته فى المرحلة الأولى ١٠٠ ألف طن سنويا(١) . ولكن وللأسف تستورد له الألومينا من جامايكا(٢) وعلى العموم لا تقاس أهمية البوكسيت فى غانا بالانتاج فى الوقت الحاضر ، بقدر ما تقاس بالاحتياطى الضخم الذى يقدر فى غانا بنحو ٤٠٠ مليون طن . (٣)

---

1. ECA (Economic Bulletin for Africa, January 1966.
2. Ibid., p. 82.

(٣) انظر التفاصيل فى : محمد عبد الغنى سعودى ، سد الفولتا ، مجلة الدراسات الأفريقية ، العدد الثانى ١٩٧٤ .

الفصل الثانى عشر

المنجنيز والقصدير والفوسفات

المنجنيز

رغم أن الاتحاد السوفيتى ينتج نحو نصف الإنتاج العالمى من المنجنيز ، فان أفريقية تسهم بنحو ٢٠٪ ، بل وتكاد غانا تحتكر كل المنجنيز الصالح لصناعة البطاريات . وتسهم جابون وغانا وحدها بنحو ثلثى الصادرات الافريقية .

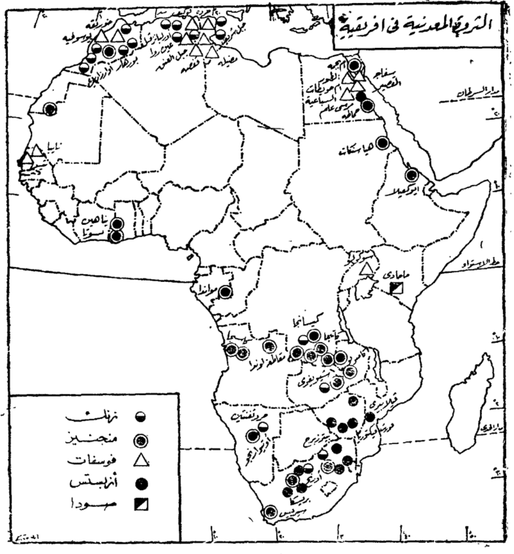
إنتاج المنجنيز فى أفريقيه بالألف طن عام ١٩٧٠

جنوب أفريقية	٧٩٠	المغرب	٨٢
جابون	٧٣	السنغال	٨٢
زائيرى	٣٤٧	مصر	١٩ (١٩٦٧)
غانا	١٩٠		

جابون : تعد رواسب المنجنيز فى جابون واحدة من أعظم رواسب المنجنيز فى العالم وهى رواسب Moanda بالقرب من Franceville فى جابون ، وتقدر الاحتياطات بنحو ٢٠٠ مليون طن من الخامات تحتوى على ٤٨ ٪ من المعدن . وتغطى رواسب المنجنيز أربع هضاب حيث تقوم بتعدينها شركة (Comilog) التى تشترك فيها شركة الصلب الأمريكية والحكومة الفرنسية ومؤسسات فرنسية بالنسب الآتية على الترتيب : ٤٩ ٪ ، ٢٢٪ ، ٢٩ ٪ وقد وافقت شركة الصلب الأمريكية على استيراد ٥٠ ٪ من إنتاج جابون،والباقى يتجه إلى فرنسا ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وأمكن تنمية استغلال منجنيز جابون عام ١٩٥٩ عندما قدم البنك الدولى للانشاء والتعمير قرضاً قيمته ٣٥ مليون

دولار لمؤسسة Comilog وتتميز المنطقة حول Moands حيث تعدين المنجنيز بخلخلة سكانها وكثافة غاباتها فضلا عن شدة وعورتها . وهذا مسئول عن مظهرين من مظاهر عملية تعدين المنجنيز هناك وهما :

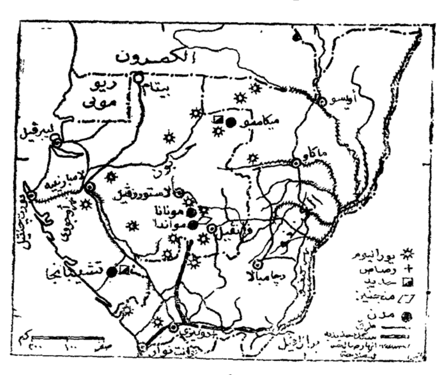
استخدام درجة عالية من الميكانيكية ، وعمل كابل هوائى طوله ٤٧ ميلا من المناجم إلى M. Binda (فى كنغو برازافيل) ومن هناك ينقل بالسكك الحديدية فى كنغو برازافيل إلى مينائها بوان نوار لمسافة تزيد على ثلثمائة ميل حيث أعدت أرصفة خاصة لشحنه .



شكل (رقم ٦٧)

ولا تقتصر الاستفادة من المنجنيز على جابون فحسب ، بل تعدتها إلى كنغو برازافيل ، فهناك ضريبة قيمتها دولارين على كل طن يشحن من بوان نوار تتناصفها جابون مع كنغو برازافيل .

غانا : وتوجد رواسب سميكة للمنجنيز أيضا فى Nsuta بالقرب من مناجم الذهب فى Tarkwa ، ويحتوى الخام على ما يتراوح بين ٥٠ ٪ ، ٥٧ ٪ من المعدن ، وطبقاته سمكها ١٠٠ قدم على طول خمس حافات لمسافة ٢ ميل مما يخفض من تكاليف استخراجه ، وقد بدأ الإنتاج عام ١٩٢٦ ، ورغم انخفاض إنتاجها الآن عن ذى قبل فهى رابع دولة منتجة فى العالم الحر .



(شكل ٦٨)

الثروة المعدنية فى جابون وكنغو برازافيل

المغرب : كان لزيادة صادرات جابون من المنجنيز أثره فى انخفاض إنتاج المنجنيز فى المغرب ، وتستخرج الشركة الشرقية لدراسة المعادن معظم المنجنيز الصالح للصناعات الكيمائية ونحو نصف المنجنيز الصالح للصناعات المعدنية من

خامات إيميي . وتعتبر مناجم إيميى مسئولة عن نصف إنتاج المغرب، والربع من مناجم بوعرفه[١] .

ويعانى المنجنيز هنا من مشكلة بعده عن الموانى ، ولذلك رغم أنه اكتشف منذ ١٩١٨ إلا أنه لم يستغل فى إيميى إلا فى الثلاثنيات . هذا وقد قدر الجيولوجيون الخامات الموجودة بنحو ١٠ مليون طن ، وبينما تشحن الخامات الجيدة مباشرة إلى مصنع سيدى معروف فى الدار البيضاء ، تعالج الخامات غير الجيدة من الشوائب قبل إرسالها إلى المصانع . ويصدر المنجنيز بعد ذلك من بوعرفة إلى ميناء (نيمور) الغزوات ، ومن هناك يصدر إلى فرنسا، هذا وتعتبر فرنسا المستورد الرئيسى للأنواع التى تدخل فى الصناعات المعدنية ، بينما تعتبر الولايات المتحدة المستورد الرئيسى للأنواع التى تدخل فى الصناعات الكيماوية .

مصر ويستغل خام المنجنيز من أم بجمه بشبه جزيرة سيناء منذ عام ١٩١٨ ويتراوح احتياطى هذه المنطقة بين ٣½ ، ٤ مليون طن ، ويوجد أحيانا مختلطا بالحديد وأحيانا خالصا . أما منطقة جبل علبه فى الصحراء الشرقية فقد عثر فيها على خامات ممتازة للمنجنيز عام ١٩٥٦ وتقدر بحوالى ٢٠ مليون طن، وإن كانت معلوماتنا الجيولوجية عنها قليلة. وكذلك وجدت فى بعض خامات الحديد بالواحات البحرية نسبة عالية من المنجنيز . كما تم العثور على خام المنجنيز فى منطقة شرم الشيخ بشبه جزيرة سيناء .

وتعتبر منطقة أم بجمة هى منطقة تعدين المنجنيز بامتياز، وأهم مناطق التعدين فى سيناء بعامة باستثناء استخراج البترول . ونظرا لصعوبة النقل فى منطقة أم بجمة لتعقد تضاريس الإقليم ، فلم يكن فى الإمكان نقل المنجنيز من أم بجمة إلى ميناء أبوزنيمة على خليج السويس سوى باستخدام الاسلاك الهوائية التى

---

(1) De Kun, N. The Mineral Resources of Africa, p. 39.

يبلغ طولها نحو ١٢ كيلو متر . هذا كما كان قرب منطقة التعدين من مدينة السويس له أثره فى اعتماد المنطقة على مدينة السويس فى المواد التموينية وغيرها الخاصة بالعمال .

ويصدر معظم المنجنيز المستخرج إلى الخارج ، ويستخدم جزء بسيط منه محليا فى صناعات مختلفة أهمها صناعة الحديد . وقد تضمنت برامج قطاع الصناعة إقامة مصنع للفير ومنجنيز اللازم لصناعة الحديد والصلب المحلية بقدرة إنتاجية قدرها ١٠٠ ألف طن .

القصدير

يستغل أكثر من نصف قصدير العالم لتغطية ألواح الصلب التى تستخدم فى صناعة علب المواد الغذائية والورق المفضض ، بينما يدخل الباقى فى صناعة السبائك وأهمها سبيكة البرونز باضافته إلى النحاس ، فضلا عن سبائكه مع الحديد التى تدخل فى صناعة أجزاء السيارات والأجهزة الكهربائية . وتحتوى أكاسيد الكاسيتريت Cassiterites ذات اللون الأسمر على ٨٠٪ من معدن القصدير الذى يوجد على هيئة عروق وأحياناً على هيئة رواسب بعد تعرية الصخور .

ويأتى معظم القصدير من جنوب شرق آسيا ، ومع ذلك فنصيب إفريقية فى تزايد حتى بلغ الآن ١٥٪ من الانتاج العالمى ، يسهم فيها زائيرى بنحو ٧٪ ونيجيريا بنحو ٦٪

انتاج أفريقية من القصدير بالطن عام ١٩٧٠

نيجيريا	٧٩٥٦	رواندا	١٣٢٠
زائيرى	٦٤٤٤	أفريقية	١٩٤٦٣

زائيرى : يمتد نطاق القصدير فى زائيرى لمسافة ٦٠٠ ميل إلى الشمال من كتنجا الشمالية خلال Maniema المنطقة الرئيسية للانتاج حتى شمال كيفو ، ومن هذا الخط يمتد النطاق ٢٠٠ ميل شرقاً وغرباً ، وفى هذا النطاق توجد تكوينات القصدير والكولمبيت ، والتنجستن ، والبريليم ، والذهب ؛ ويستخرج الكاسيتريت أحياناً من الصخور الأولية وأحياناً من التكوينات الفيضية ، ويرجح أن تصبح تكوينات مانونو Manono مصدراً هاماً لليثيوم ونسبته فى خاماته تبلغ نحو ١٥ ٪ مما يجعله من أهم الاحتياطات العالمية. وتقوم بتعدين القصدير أكثر من ٢٠ شركة فضلا عن بعض المستوطنين . وأهم هذه الشركات هى شركة Geominco ومركزها الرئيسى فى مانونو ، ويجرى استخراج خام القصدير يدوياً ، وإن كانت كمياته قليلة ، بينما تستخدم الآلات فى التكوينات الكبيرة . وبعد الإستخراج تركز الخامات بطرق متعددة . ويسوق معظم الإنتاج على هيئة كاستريت يحتوى ٧٢ ٪ إلى ٧٦ ٪ من القصدير ، وإن كانت آلات Foundries تصل بنقاوته إلى ٩ر٩٩٪ على هيئة كتل فى مانونو .

نيجيريا : ظل القصدير هو عماد التعدين فى نيجيريا لمدة طويلة ، فقد صدرت نيجيريا الكاستريت منذ أكثر من نصف قرن ، بل كان هو والكولمبيت الذى يرتبط به دائماً يمثلان معا نحو ٩٠ ٪ من صادرات نيجيريا المعدنية عام ١٩٥٢ .

ويوجد القصدير فى الطبيعة على هيئة أوكسيد كيستريت مع أوكسيد الكولمبيم Columbium . والمصدر الرئيسى لكلا المعدنين اللذان يوجدان معا هو التكوينات الفيضية التى تغطى هضبة جوس ، كما تختفى مساحات واسعة منها تحت غطاءات البازلت ، وإذا كان القصدير فى نيجيريا يستغل على نطاق ضيق فى العصور القديمة ، فان النشاط الكبير فى استغلال هضبة جوس يرجع إلى أوائل هذا القرن . وتقوم ٤٧ مؤسسة فى الوقت الحاضر بانتاجه ، ويعمل فيها

ما يزيد على ٣٣ ألف إفريقى ، ٢٥٧ أوربى مستفيدة من أفضل الطرق الهيدروليكية كما هو الحال فى جنوب شرق آسيا .

وتأتى نيجيريا فى المركز السادس فى الإنتاج العالمى بانتاجها البالغ نحو ١١ ألف طن من المركزات و٨ آلاف طن من المعدن . ويصدر كل الناتج إلى المملكة المتحدة . وقد نشط الإنتاج بصفة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية عندما انقطع قصدير الملايو فقفز الإنتاج إلى ١٧ ألف طن .

وكان الكولمبيت المستخرج مع القصدير يهمل أول الأمر ، وعندما اكتشف استغلاله فى سبائك الصلب للحصول على صلب غير قابل للصدأ ومقاوم للحرارة الشديدة كما هو الحال فى محركات الطائرات النفاثة ، بدأت نيجيريا فى تصدير ثلاثة أطنان منه أول مرة عام ١٩٣٣ ثم بلغت الصادرات القمة عام ١٩٤٤ حينما صدرت نيجيريا ٢٠٠٠ طن ، ثم عاد الإنتاج يتراوح بين ١٠٠٠ ، ١٥٠٠ طن ، وبذلك تسهم نيجيريا بنحو ٨٥ ٪ من الإنتاج العالمى له[1] . وتشترى معظمه الولايات المتحدة الأمريكية .

الفوسفات

تأتى إفريقية فى المكان الثانى بعد أمريكا الشمالية فى الإنتاج العالمى للفوسفات ، إذ تسهم أمريكا الشمالية بنحو ٥٠ ٪ من هذا الإنتاج وتسهم أفريقيه بنحو ٢٥ ٪ منه .

وتزداد أهمية افريقية بسبب احتياطيها الضخم ، وبصفة خاصة احتياطى المغرب الكبير ، وتسهم المغرب وتونس وحدهما بمعظم الإنتاج والصادر الإفريقى ثم تأتى بعد ذلك دول غرب افريقية كالسنغال وتوجو .

(1) The Ec nomic Development of Nigeria, 1961, p. 408.

إنتاج الفوسفات فى افريقيه عام ١٩٧٠ بالألف طن

المغرب	١١٤٢٠	توجو	١٥٢٠
تونس	٣٠٢٠	جنوب أفريقية	١٠٦٣
السنغال	١١٢٠	مصر	٦٦٣
مجموع افريقية	١٩٨٧٠		

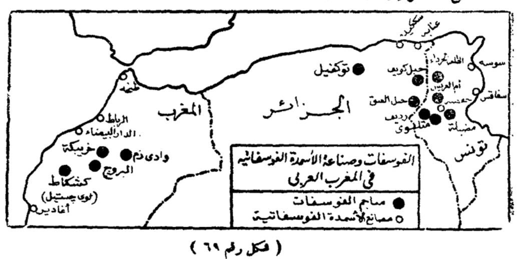
المغرب : لعل رصيد المغرب من الفوسفات والذى يقدر بنحو ٢١٫٠٠٠ مليون طن يضعها على رأس دول العالم من حيث الاحتياطى ، ذلك أن هـذا الرصيد يمثل نصف الاحتياطى العالمى . وتعتبر المؤسسة الشريفية للفوسفات[١] من أكبر مؤسسات المغرب . ففى عام ١٩٦٠ دفعت ٢٢ مليون دولار أجوراً لموظفيها الذين قدروا بنحو ١١٫٠٠٠ موظف ، كما ساهمت بنحو ٨٫٥٪ من ميزانية المغرب إلى جانب دفعها لضرائب بنحو ٢٩ مليون دولار . ولنؤكد زيادة أهمية الفوسفات بالنسبة للمغرب نذكر أيضاً أن الفوسفات مسئول عن ٤٠٪ من العملة الأجنبية التى تدخل خزينة الدولة ، وكذلك ٤٠٪ من دخل السكك الحديدية و ٨٠٪ من حركة ميناء الدار البيضاء الذى يصله فوسفات خوربقه و ٧٨٪ من حركة ميناء صافى الذى تصله خامات اليوسفية . وجميع فوسفات المغرب يستخرج من طبقات الكريتاسى وأوائل الأيوسين . وتمتد طبقاته لمسافة ٦٠ ميلا على الهضبة المراشية وإن كانت هناك بعض رواسب أيضاً غرب وشرق مراكش . والمنطقة الرئيسية هى منطقة خوربيجه فى مركز أولاد عبدون، ويبلغ سمك الطبقات هناك نحو ٣٩٠ قدم ، بينما تمتد رواسب فوسفات اليوسفية (لوى جنتيل) لمسافة ٢٥ ميلا شرقها[٢]

وقد أنتج خوربقه الذى يقع على بعد ٩٠ ميلا جنوب شرق الدار البيضاء

(1) Office Cherifien des Phosphates.
(2) Dekun, The Mineral Resources of Africa, p. 5.

٧٦ ٪ من إنتاج المغرب ، بينما أنتج منجم اليوسفية الذى يقع على بعد ٥٠ ميلا من ميناء صافى ٢٤ ٪ من هذا الإنتاج عام ١٩٦٢ .

وفى عام ١٩٢٦ أقامت المؤسسة الشريفية للفوسفات مشروع السوبر فوسفات وأنتجت صنفى كوريفس فى خوربقه وكلسفوس فى اليوسفية ، كما أنتجت منذ ١٩٤١ الهيدروفوسفات فى بريشيا والمحمديه ، كما أنشأت مصانع لإنتاج فوسفات الأمونيوم باستخدام حامض الكبريتيك الذى يصنع فى فيتار بالقرب من مراكش. وبطبيعة الحال يذهب معظم الفوسفات الخام والمصنوع إلى الخارج، ويتجه ٤٠ ٪ من الصادر إلى دول السوق المشتركة ، وكانت إيطاليا وجنوب أفريقية والصين



(شكل رقم ٦٩)

من العملاء الرئيسيين ولكن انخفض نصيبها فى الفترة الأخيرة بينما زاد نصيب بولندا وإيرلندا واليابان .

تونس : يأتى الفوسفات على رأس الثروة المعدنية وتتمثل أهميته فى كونه يحتل نصف الصادرات المعدنية . وتوجد تكويناته على هيئة طبقات يتفاوت سمكها من أقل من المتر إلى الخمسة أمتار جميعها ترجع إلى عصر الإيوسين، وتتراوح نسبة الفوسفات فى الخامات ما بين ٥٨ ٪ و ٧٠ ٪ : ويمكن تمييز منطقتين رئيسيتين، الأولى هى السفوح الجبليه شمال شط الجريد، وتشمل مناجم قفصه والمتلوى ورديف وأم الأعراس وهذا الاقليم مسئول عن ثلاثة أرباع الانتاج التونسى. وأما المنطقة الثانية فهى فى تونس الوسطى قرب حدود الجزائر فى قلعة الجرداء

وقلعة السنان وعين الكرمه وتنخفض نسبة الفوسفات فى الخام عن المنطقة الاولى إذ تتراوح بين ٥٨٪ ، ٦٣٪ . وتحتل تونس المركز الرابع فى الانتاج بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب والاتحاد السوفيتى .وقد بلغ إنتاج تونس عام ١٩٧٠ ما يزيد عن ٣ مليون طن . ويلاحظ أن الفوسفات التونسى بعامة لم يبدأ استغلالة إلا بعد مد الخطوط الحديدية من مناجمه إلى الموانى.

ورغم أن تونس تسهم بنحو ربع الصادرات العالمية إلا أنها تعانى من منافسة فوسفات الولايات المتحدة والمغرب وخاصة فوسفات قفصه الذى يعانى من بعد المسافة ، كما يلاحظ أن جميع رؤوس الأموال المستغلة فى التعدين هى رؤوس أموال أجنبية ، ومن ثم نجد أن فوائدها تعود على الأجانب وبصفة خاصة الفرنسيين . ويصدر معظم الفوسفات التونسى ، والمستهلك الأول له هى فرنسا إذ يبلغ نصيبها نحو ٣٠٪ من الإنتاج ، يليها إيطاليا ونصيبها نحو ٢٥٪ من الإنتاج ، ويستهلك محليا نحو ٥٠٠ ألف طن تحول إلى أسمدة فى مصنعين بصفاقس ، ومصنع ثالث فى ضواحى مدينة تونس .

السنغال : ويستغل الفوسفات فى السنغال فى موضعين ، أولهما فى باللو Pallo بالقرب من ثيس ، ويقدر احتياطى هذا الاقليم بنحو ١٠٠ مليون طن ، وينقل الخام من هناك لمسافة ٥١ ميلا إلى داكار حيث يشحن إلى الخارج ومعظم الإنتاج يستهلك فى الخارج للتسميد ، وإن كانت هناك محاولات لاستخراج الألومنيوم منه ، ونظراً لأن الخام هو فوسفات الألومنيوم ، أما الموضع الثانى فهو فى الطيبة على بعد ٧٠ ميلا من داكار ، وقد بدأ استخراجه عام ١٩٦٠ ، ويعالج الخام محليا من الشوائب بحيث تصل درجة التركيز إلى ٨٢٪ ومنها يشحن على الخطوط الحديدية إلى داكار ليصدر إلى الخارج ويتجه معظمه إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

مصر : واقترب إنتاجها من ثلاثة أرباع مليون طن عام ١٩٧١ ، وتوجد خامات الفوسفات

فى مصر فى مناطق متعددة يستغل منها فى ثلاثة مواقع منها اثنين غربى سفاجة وغربى القصير بالقرب من ساحل البحر الأحمر والثالث بوادى النيل فى السباعية بين إسنا وإدفو شرقى وغربى النيل ، وهذا هو المستغل محليا والذى يحول إلى سوبر فوسفات فى كل من مصنعى أبو زعبل وكفر الزيات . كما ظهر فى منطقة الواحات الخارجة والداخلة ، غير أنه لم يستغل بعد على كثرة ما بهما من كميات، وذلك نظراً لصعوبة المواصلات والبعد عن موانى الشحن . وتقدر خامات الفوسفات فى منطقة سفاجة والقصير بنحو ١٥ مليون طن بينما الخامات القريبة من النيل تقدر بنحو ١٠٠ مليون طن ، وقد تأسست شركة النصر للفوسفات لاستغلال هذه الكميات وصناعة سوبر فوسفات اللازم لتخصيب الأراضى الزراعية ، هذا ويصدر جزء من الإنتاج المحلى (إنتاج سفاجه والقصير) من خامات الفوسفات إلى أسواق اليابان والهند وسيلان والمانيا الغربية .

كما أثبتت البحوث التفصلية وجود الفوسفات فى الوادى الجديد بنسبة ٦٠٪ فى الخام ويقدر أحتياطى الإقليم بنحو ٥٠٠ مليون طن ، وأبدت أربع دول وهى بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتى استعدادها لتنمية هذا الخام(١) .

ومن المشروعات الحالية قيد المدرس مشروع الاستغلال فوسفات الحراوين (جنوب سفاجة) بالاشتراك مع رومانيا ، ومايتبع ذلك من إقامة ميناء على البحر الأحمر يستقبل سفنا حمولتها ٣٠ ألف طن ، وإقامة مدينة سكنية بالميناء تستوعب نحو ٢٥٠٠ عامل وعائلاتهم . كذلك هناك مشروع إقامة مجمع فوسفورى ، اعتماد على الطاقة المتاحه من السد العالى، وتخصيص خام السباعية غرب له، ويعمل بطاقة ١٢٠ ألف طن سنويا(٢) .

---

(١) أتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوى ١٩٧٢ ص ٢١
(٢) المرجع السابق ص ٢٣

الفصل الثالث عشر

السلع المصنوعة وشبة المصنوعة

تسعى كل دولة أفريقية إلى الأخذ بأسباب التصنيع نظراً لارتباط النمو الصناعى بارتفاع مستوى المعيشة فى كل جهات العالم ، ونظرا لأن الأمل ضئيل فى تنمية إقتصادية تقوم على أساس التوسع فى الإنتاج الزراعى كما رأينا فى كثير من الغلات الزراعية التى تنتجها القارة ، إذن فبعض من التصنيع سوف يرفع من قيمة الصادرات الأفريقية ، بينما فى حالات أخرى قد يوفر نقداً أجنبيا عن طريق إحلال المصنوعات المحلية محل المستورد .

وما زالت الصادرات الصناعية الأفريقية فى مهدها ، ولا تقوى على منافسة صناعات الدول المتقدمه ، وإن كان يمكن أن تنشط على أساسها التجارة بين الأقطار الأفريقيه بعضها البعض .

ويبين الجدول التالى واردات الدول المتقدمة للعشرين سلعة الأولى من المنتجات الأفريقية المصنوعة وشبه المصنوعة ومنه نتبين ما يلى :

أولا : تمثل العشرين سلعة المذكورة نحو ٨٧٪ من مجموع الصادرات الأفريقية من المواد المصنوعة وشبه المصنوعة ، وإذا أضفنا إليها المعاد تصديره من تلك المواد ارتفعت النسبة إلى ٩٠٪ ولكن هذه جميعاً لا تمثل سوى ٨٪ من مجموع الصادرات الأفريقية إلى الدول المتقدمة عام ١٩٦٥ .

ثانياً : أن الغالب عليها هو الصناعات الخفيفة ، فليس فى القائمة صناعة ثقيلة بالمعنى المفهوم ، وتعكس هذه صورة الصناعة فى أفريقية بصفة عامة .

صادرات العشرين سلعة الرئيسية من المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة الإفريقية إلى الأسواق الخارجية بالمليون دولار (سيف مقربة)

	القيمة		المكانة	٪
	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥
مشروبات كحولية	٢٧٩	١٦٤	١	٣٤ر٩
معادن غير فلزيه	٣٢	٤٦	٢	٩ر٧
منتجات بترولية	٢	٣٧	٣	٧ر٩
أسماك محفوظة	٢٣	٢٥	٤	٥ر١
أخشاب	١٣	٢١	٥	٤ر٦
ألومنيوم	١٩	٢١	٦	٤ر٥
لحوم محفوظة	١٣	٢١	٧	٤ر٥
فواكه محفوظة	١٣	٢١	٨	٤ر٤
منتجات كاكاو	٥	٢٠	٩	٤ر٣
زيوت عطرية	١٤	١٦	١٠	٣ر٣
خضروات	٧	١٥	١١	٣ر٢
حديد زهر وسبائك صلب	...	١٤	١٢	٣ر١
أملاح وأكاسيد	...	٩	١٣	٢
لب خشب	٢	٨	١٤	١ر٩
جلود	٥	٧	١٥	١ر٦
غزل وخيوط	٦	٧	١٦	١ر٥
أغطية أرضية وأكلمة	١	٥	١٧	١
منسوجات قطنية	٩	٥	١٨	١
ورق وألواح ورق	٧	٤	١٩	ر٩
زيوت ودهون حيوانية	٢	٣	٢٠	ر٧

E.C.A. : Feonomic Survey for Africa. 1967.

ثالثاً : أن نحو ثلثى العشرين سلعة المذكورة (٦٢٪) يعتمد على الإنتاج الزراعى والحيوانى ولعل فى هذا تفسير لعدم إسهام الصناعات الثقيلة بوجه عام.

يليها مجموعة المعادن ١٧٫٣٪ ثم منتجات البترول نحو ٨٪ ومنتجات الغابات ٧٫٤٪ والمنسوجات ٣٫٥٪ والكيماويات ٢٪ .

وفى الواقع هناك بعض صناعات لا بد من قيامها قبل تصدير الخامات، أى إعداد المواد الأولية للتصدير . وقد زادت فى الفترة الأخيرة عن ذى قبل، وذلك لزيادة قيمتها من ناحية واختصار تكاليف نقلها ، فضلا عن إيجاد عمل للسكان المحليين ، ونضرب مثلا بصادرات الفول السودانى وزيته من غرب افريقية ، فقد زاد إنتاج الزيت وصادراته نتيجة للتوسع فى صناعة عصر الفول السودانى فى السنغال وظهورها كصناعة مستحدثة فى شمالى نيجيريا منذ عام ١٩٥٦ ، كما ظهرت فى الفترة الأخيرة فى كل من غينيا والنيجر. ورغم ضآلتها بالمقياس الصناعى ، فان لها أهميتها فى بعض هذه الأقطار ، ويشبه استخراج زيت الفول السودانى إلى حد كبير إستخراج زيت النخيل من النواة والذى بدأ فى زائيرى ثم امتدت إلى نيجيريا وداهومي وسيراليون .

ويصدر زيت الزيتون من شمال أفريقية ولا يصدر الزيتون لنفس الأسباب. وإذا كان معظم الكاكاو والبن يصدر خاما، فان هناك بعض مصانع لطحن البن وإعداده فى تنزانيا وساحل العاج ، كما تصنع الأربعة دول الأولى المنتجة للكاكاو بعضا منه ولكن للأسف لا تصلح الجهات الحارة للصناعات الغذائية القائمة على الكاكاو .

هذا ولن نكرر مرة أخرى أهمية تصدير معدن النحاس، وليس خامات النحاس كما يحدث فى زائيرى وزامبيا وروديسيا لانخفاض نسبة المعدن فى الخامات. كذلك بدأت هذه الصناعة على خامات الحديد فى ليبيريا حيث أقيمت المصاهر لاستخراج المعدن وتصديره على هيئة كرات حديدية .

الفول السودانى(١)

	صادرات السودانى		صادرات زيت السودانى	
	متوسط ٥٧/٥٦	متوسط ٦٧/٦٦	متوسط ٥٧/٥٦	متوسط ٦٧/٦٦
السنغال	٢٣٧	٢٣٠	٩٧	١٤٦
نيجيريا	٣٨١	٥٦٢	٣٨	٨٥
غمبيا	٤٥	٣٦	صفر	٢١
النيجر	٧١	١٦٠	٢	٩

النحاس

	صادرات المعدن نقاوة ٩٩٪		صادرات المعدن نقاوة ٩٩٫٥٪	
زامبيا	١٦٢	٨٦	١٩٣	٥٣٦
زائيرى	١٢٤	١٦٠	١١٩	١٦٤
روديسيا	صفر	صفر	صفر	١٨
أوغندا	صفر	١٥	صفر	صفر

1. FAO, " Production Yearbook, 1960 1970.

والحق لقد شهد العقد السادس نمواً فى بعض الصناعات التى تصلح للاستهلاك المحلى والتصدير فى آن واحد ، كتكرير البترول ، ففى أوائل العقد السادس كان هناك ٩ معامل تكرير فى أفريقية طاقتها ٩ مليون طن سنوياً ، وكان معظمها مركزاً فى أفريقية الشمالية (الجزائر والمغرب وجمهورية مصر العربية) فضلاعن جنوب أفريقية وموزمبيق وأنجولا ؛ قفزت إلى ٣٠ معملا بطاقة قدرها ٤٠ مليون طن عام ١٩٧٠ . وكان هناك فى توسع إنتاج الأسمنت لزيادة الإنشاءات ، كما زاد إنتاج جمهورية مصر العربية والمغرب وروديسيا وأوغنده للأسمدة ، ومن الصناعات التى نمت أيضاً صناعة غزل ونسج القطن التى أقيمت لها المصانع فى جهات كثيرة من القارة وإن كان القليل منها مايصدر إنتاجه إلى الخارج كما فى مصر ، فهذه مسئولة عن معظم صادر أفريقية من الغزل والنسيج القطنى . كما أقيم مصنع للغزل فى شمال أوغندا للتصدير إلى الاتحاد السوفيتى .

غير أن هناك ميزات للسلع الأفريقية من هذا النوع ، وهو أن بعضا منها غير ممثل فى سلع الدول النامية الأخرى كمنتجات الكاكاو ولب الخشب وألواح للورق والدهون الحيوانية والشموع ، ففى حالة الورق وألواحه تعتبر أفريقية مسئولة عن معظم واردات الدول المتقدمة من الدول النامية ، وكذلك الحال فى مجموعة المعادن المصنوعة وشبه المصنوعة .

أما من حيث أهمية الأقطار الأفريقية فى تصدير السلع المصنوعة وشبه المصنوعة عام ١٩٦٥ فيمكن إجمالها فيما يلى .

* تصدر جمهورية مصر العربية معظم الغزل والنسيج القطنى .
* تصدر أنجولا وتنزانيا وأثيوبيا ثلاثة أخماس الزيوت النباتية والدهون الحيوانية .
* تصدر الجزائر نصف نحو المشتقات البترولية .
* يصدر المغرب أكثر من ثلثى الأسماك المحفوظة .
* تصدر الجزائر والمغرب ما يزيد على سبعين فى المائة من الخضروات المحفوظة.

* يصدر الاتحاد الجمركى الإستوائى وحده نحو خمس الأخشاب المنشورة والأبلاكاش .

* يصدر المغرب نحو خمسى لب الخشب .

* تصدر تنزانيا نحو ثلث اللحوم المحفوظة ، بينما روديسيا وكينيا مسئولتان عن النصف .

* تصدر نيجيريا نصف الجلود ، بينما المغرب وحده مسئول عن الثلث .

* تصدر الجزائر أربعة أخماس المشروبات الكحولية .

* تصدر روديسيا أربعة أخماس الحديد الزهر .

* يصدر المغرب والجزائر ثلاثة أرباع مفروشات الأرض من البسط والأكلمة.

أما عن أسواق السلع المصنوعة وشبه المصنوعة فهى مركزة أيضاً ، إذ أن الجماعة الاقتصادية الأوربية كانت مسئولة عن استيعاب ثلاثة أرباع هذه السلع عام ١٩٦٥ .

وتأتى فرنسا فى المقدمة كمسئولة عن استيعاب أكثر من نصفها ، فتستورد معظم المشروبات الكحولية والمشتقات البترولية والألومنيوم والأسماك والفواكه والخضروات المحفوظة ، فضلا عن الورق وألواح الورق ، كذلك تأتى فى المكان الثانى إستيرادا للجلود واللحوم المحفوظة والكاكاو والورق والدهون والزيوت والأكلمة والبسط .

وتأتى المملكة المتحدة فى المكان الثانى بنصيب يبلغ نحو ١٤ ٪ ، ويغلب على وارداتها من هذه السلع الأخشاب المنشورة والأبلاكاش واللحوم المحفوظة والورق ولب الخشب والجلود ومنتجات الكاكاو ، ويبلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٧٫٥ ٪ وتركز على المواد الكيماوية غير العضوية والمنسوجات القطنية والزيوت والدهون . وأما نصيب بلجيكا ولكسمبورج وهو نحو ٧ ٪ فمعظمه من المعادن غير الفلزية، بينما تركز ألمانيا الغربية على الغزل والخيوط القطنية ، واليابان على الحديد الزهر .

الفصل الرابع عشر

أسواق الصادرات

تتميز الأسواق الأفريقية بضآلة نصيبها فى مجموع الصادرات القارة ويذكر تقرير اللجنة الإقتصادية الأفريقية .... بأن مجموع الصادرات الأفريقية إلى الأقطار الأفريقية قدرت قيمتها بنحو ٥٩٠ مليون دولار متوسط ٦٤ / ١٩٦٩ أو نحو ٦ر٥ ٪ من قيمة هذه الصادرات (باستثناء جنوب أفريقية) وإذا أضفنا إلى هذه التجارة غير المسجلة بين أقطار غرب أفريقية وتجارة السوق المشتركة لشرقى أفريقية سيرتفع نصيب الدول الأفريقية إلى ما يقرب من ١٠ ٪ من مجموع الصادرات الأفريقية . غير أن التجارة بين الدول الأفريقية بعضها والبعض الآخر ورغم ضآلتها على مستوى القارة ، فأنها ذات أهمية كبيرة لبعض الدول منفردة وخاصة تلك الدول الحبيسة Land Locked كالفولتا العليا ومالى والنيجر .

فهذه الأقطار تعتمد فى تصريف إنتاجها من الأسماك والماشية على أسواق الأقطار المجاورة ، كذلك تبدو ذات أهمية كبيرة لأقطار شرقى أفريقية حيث ساعدت على أهميتها منظمة السوق المشتركة .

وتتميز هذه التجارة فى توزيعها الجغرافى بأن قلة من الأقطار الأفريقية تقوم بمعظمها ، فمجموعة دول جنوب أفريقية ردويسيا ومالاوى وزامبيا مسئولة عما يقرب من ٤٠ ٪ من الصادرات والواردات بين الدول الأفريقية ، بينما هناك خمسة أقطار مسئولة عن ٣٦ ٪ من الصادرات الأفريقية إلى الأقطار الأفريقية الأخرى وهى كينيا والمغرب وساحل العاج ومالى وجمهورية مصر العربية (١) .

---

1 - Robson P., «Lury A. The Economics of Africa,» P. 56

اتجاه صادرات أفريقية النامية (١)

	متوسط ١٩٦٠/٦٤		متوسط ١٩٦٤/٦٩	
	بالمليون دولار	٪	بالمليون دولار	٪
الجماعة الاقتصادية الأوربية	٢٧٢٠	٤٥ر٩	٤١٨٨	٤٥ر٨
منظمة التجارة الحرة	١٢٢٨	٢٠ر٧	١٦٧٨	١٨ر٤
منها المملكة المتحدة	١٠٠٦	١٧	١٢٥٢	١٣ر٧
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	٥١٤	٨ر٧	٤١١	٧ر٨
اليابان	١٠٤	١ر٨	٣١٧	٣ر٥
دول التخطيط المركزى	٣٦٦	٦ر٢	٥٩٩	٦ر٦
إستراليا	٢٧	٠ر٥	٢٧	ر٣
العالم النامي :				
آسيا	٢٧٥	٤ر٦	٣٣٢	٣ر٦
أمريكا اللاتينية	٣٩	٠ر٧	٥١	٠ر٦
أفريقية	٣٧٥	٦ر٣	٥٩٠	٦ر٤
بقية العالم	٢٨٢	٤ر٦	٦٤٣	٧
المجموع	٥٩٣٠	١٠٠	٩١٣٦	١٠٠

على هذا الأساس يبدو أن هناك تجمع أو تركيز للتجارة ما بين دول القارة فى مواضع معينة وهى الشمال الغربى والشمال الشرقى ، وشرق وغرب ووسط القارة، وهذه الأقاليم فى الحقيقة تتميز بكثرة سكانها وإنتاجها نسبياً فضلا عن توفر تسهيلات النقل ، ويلاحظ من التوزيع الجغرافى لهـــذه التجارة الداخلية (إن صح التعبير) التركيز داخل الإقليم الواحد من ناحية أو بين أعضاء المجموعة

1 - Economic Survey for Africa, 1970 - P. 298

الإقتصادية والنقدية الواحدة ، فعلى سبيل المثال تنشط حركة التجارة بين أقطار شرق أفريقية ، وتظهر بالكاد مع الأقطار المجاورة لها بين كينيا والصومال أو كينيا وأثيوبيا وهى نشطة بين أقطار المغرب العربى ومنطقة الفرنك الفرنسى فى افريقية ، ففى عام ١٩٦٥ حصلت المغرب على ٤٠ ٪ من وارداتها الأفريقية من السنغال ودول الاتحـــاد الجمركى لإفريقية الإستوائية ، بينما كانت ٥٠ ٪ من الواردات الأفريقية للجزائر من ساحل العاج وحدها . وإذا انتقلنا إلى غرب أفريقية وجدنا أن ٥٣ ٪ من التجارة بين الدول الأفريقية بين أقطار هذه المنطقة ، وترتفع إلى أكثر من هذا فى حالة الفولتا العليا وداهومى وغانا والنيجر وتوجو .

وتتميز التجارة ما بين الدول الأفريقية أيضاً بأنها تتم فى سلع محدودة ، وهذا يعكس طبيعة الإنتاج المتخصص . وتشمل قائمة السلع الغذائية وحدها ٣/٤ الحركة التجارة باستثناء صادرات جنوب أفريقية .

فحركة الصادرات من دولة المغرب إلى تونس والجزائر معظمها خامات ومواد غذائية ، والحركة التجارية بين السودان وجمهورية مصر العربية قائمة على الثروة الحيوانية والسلع الغذائية وبعض السلع الصناعية ، كما قامت تجارة صادر فى المواد الغذائية من السنغال وساحل العاج أساسها نخيل الزيت وبعض المصنوعات الخفيفة كالأحذية والسجاير إلى أقطار الأوكام OCAM ، بينما قامت الأقطار شبه الصحراوية كوريتانيا والفولتا العليـــا والنيجروتشاد وجمهورية أفريقية الوسطى بتصدير ثروتها الحيوانية إلى جانب الذرة العريضة والرفيعة والبصل والدجاج إلى دول غرب أفريقية وفى نفس الوقت تتدفق من أقطار الساحل إلى الشمال جوزات الكولا وجوز الهند والموز والأناناس . هذه هى صورة التبادل التجارى بين الأقطار الأفريقية بعضها والبعض الآخر ، محدودة كما ، ومحدودة كيفا .

أما معظم صادرات القارة فهى إلى الخـــارج إذ تشحن ثلاثة أرباع صادرات أفريقية إلى الأقطار الصناعية فى أوربا وأمريكا الشمالية ، وهذا إمتداد لعملية التكامل التى بدأت منذوضعت أوربا أقدامها فى القارة وأدخلت الغلات النقدية لتحصل على الخامات اللازمة لها ، غير أن التوزيع الجغرافى للصادرات الأفريقية أصابه بعض التعديل بعد الحرب العالمية الثانية عنه قبلها ، فانخفض نصيب غرب أوربا من ثلاثة أرباع الصادرات إلى ما يقرب من ثلثى الصادرات ، بينما زاد نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من أقل من ٤ ٪ عام ١٩٣٨ إلى ما يقرب من ٨ ٪ متوسط (٦٤ / ٦٩) وظهر الإنخفاض واضحاً فى المملكة المتحدة (١) .

أما تجارة الصادر مع أقطار الكتلة الإشتراكية فلم تكن ذات نصيب يذكر قبيل الحرب ، ثم ارتفعت بعد الحرب إلى ما يقرب من ٧ ٪ وجاء هذا التحول نتيجة تحول سهم تجارة بعض الدول كجمهورية مصر العربية ، وغينيا ، غانا ، السودان ، تنزانيا ، والجزائر من الغرب إلى الشرق .

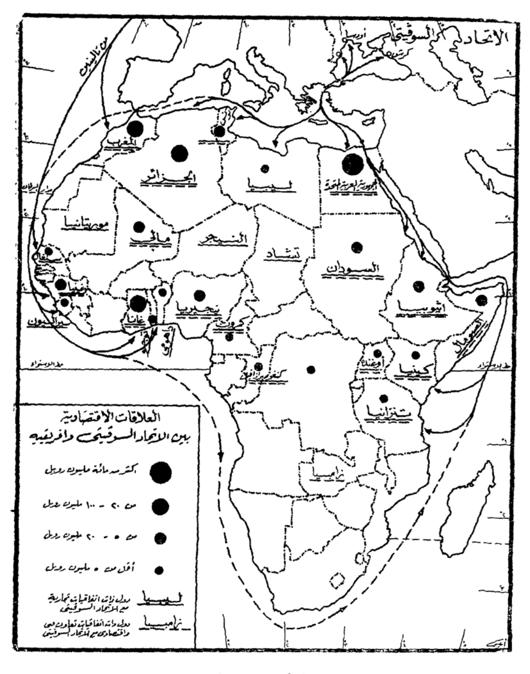
إذا تركنا جانبا الأسواق الأفريقية ، وجدنا أن هناك تخصصا فى السوق الخارجى (٢) وهذا التخصص يرتبط بالفترة الإستعمارية السابقة بحيث يمكن القول بأن الدول التى شهدت الاستعمار الإنجليزى ارتبطت بالسوق الانجليزية ومنطقة التجارة الحرة ثم تظهر بعد ذلك أسواق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأسواق الكتلة الاشتراكية .

وهكذا عكست التجارة الخارجية لمعظم الدول الأفريقية صورة اقتصاديات ما قبل الاستقلال وإن كانت هناك عدة دول خرجت عن إطار هـذه الصورة

---

(١) أنظر الجدول ص ٣٤٤ .

(٢) راجع للمؤلف أسواق الصادرات الافريقية . مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، عدد ٣٤٥ يولية ١٩٧١ ص ص ٢١٥—٢٣٤ .


الاتحاد السوفيتي
المغرب
الجزائر
ليبيا
الجمهورية العربية المتحدة
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
السودان
نيجيريا
غانا
اثيوبيا
كينيا
أوغندة
تنزانيا
زامبيا
خط الاستواء
العلاقات الاقتصادية
بين الاتحاد السوفيتي وافريقية
أكثر من مائة مليون روبل
من ٢٠ - ١٠٠ مليون روبل
من ٥ - ٢٠ مليون روبل
أقل من ٥ مليون روبل
دول ذات اتفاقيات تجارية مع الاتحاد السوفيتي
دول ذات اتفاقيات تعاون فني واقتصادي مع الاتحاد السوفيتي

(شكل رقم ٧٠)

التقليدية وبحثت لنفسها عن أسواق أكثر اتساعا وأصبحت أقطارا غير مرتبطة كجمهورية مصر العربية والسودان وغانا .

وليس من شك أن هـذه الصور لها ما يفسرها على ضوء ظروف الانتاج المتماثل بين الاقطار الأفريقية القائم على الحرف الاولية من زراعة ورعى فى الدرجة الأولى ، كما يعزى هذا الضعف فى حجم التبادل أيضاً إلى الفترة الاستعمارية والتراث الاستعمارى الذى تمثل فى اتجاه وسائل النقل فى كل دولة نحو الخارج أى نحو الدولة الام . وتمثل أيضاً فى التنظيمات التجارية والمؤسسات التى تتولى العمليات التجارية ،ذلك أن جزءا كبيرا من تجارة الصادر فى أفريقية فى أيدى حفنة قليلة معظمها مؤسسات أوربية تنتمى جنسياتها إلى الدولة الاستعمارية السابقة ويضاف إليهم الوسطاء من السوريين واللبنانيين الذين تدفقوا فيما بين الحربين العالميتين . وحتى وقت قريب كان هؤلاء مسئولين عن توزيع معظم السلع المستوردة وتجميع سلع الصادرات ، على أن سيطرة الأجانب على التجارة الخارجية يمكن إرجاعها أيضا إلى أن أكبر مشروعات سلع الصادرات هى مشروعات أجنبية، كما هو الحال فى المور والاناناس فى ساحل العاج . وأن عمليات التصدير والاستيراد فى حاجة إلى تمويل كبيره ، فكثير من المؤسسات تتعامل فى ملايين الجنيهات ، وقد تقوم بعمليات جانبية كمشروعات النقل أو مشروعات صناعية والمثل واضح فى حالة شركة أفريقية المتحدة. .United Africa Comp التى تقوم هى وفروعها بالتجاره فى غرب أفريقية ، إذا تتعامل سنويا فيما يتراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ مليون جنيه .

ومن أكبر هذه المؤسسات أيضا مؤسسة يونيلفر البريطانية الهولندية والتى تسهم أيضا رؤوس الأموال الباجيكية والامريكية فيها وإن كان المساهمون البريطانيون هم الذين يوجهون سياستها وتنسيق عملها خلال فروعها العديدة مع شركة إفريقية المتحدة . وتلعب شركة يونيليفر دورا إحتكاريا فى بعض الدول الإفريقية خاصة فى غربها وبالتالى يعتمد مصير مئات الآلاف من المزارعين سنويا على سياسات هذه الشركة . ويظهر هذا بصفة خاصة فى حالة نيجيريا التى تتحكم فى نصف تجارتها

الخارجية قبل الإكتشافات البترولية . وفى كثير من الدول الفرانكفون تتحكم الشركة الفرنسية لافريقية الغربية وفروعها فى معظم تجارتها (١) .

وتستفيد هذه الإحتكارات الأجنبية بأكثر من طريقة أهمها .

١ — من فرق سعر شراء المواد الخام وبيعها ، وفى الحقيقة نجدها تشارك فى أرباحها الحكومات التى تنتمى إليها (عن طريق الضرائب غير المباشرة) وهذه النقطة أثارها بحدة رئيس جمهورية النيجر Hamani Diori عام ١٩٦٧ ، كما أشار إليها أيضا رئيس جمهورية ساحل العاج الذى قال بأنه فى موسم ١٩٦٤ / ١٩٦٥ كان متوسط ما حصل عليه المزارع المحلى ٩٠ فرنك للكيلو جرام من البن المطحون بينما السعر الذى دفعه المستهلك فى بعض دول السوق المشتركة بما فيها ألمانيا الغربية بلغ ٥٥٠ فرنك ، أى أن سعر البيع للمستهلك بلغ ٦ مرات سعر الشراء من المنتج ، ومثل هذه العلاقة تنطبق أيضا على الموز .

٢ — عن طريق بيع السلع المستوردة إلى المستهلك الإفريقى ، إذ ترفع هذه المؤسسات الأسعار بدرجة تجعلها أحيانا ضعف نظيرتها فى أوربا الغربية على حين أن مصاريف التسويق والنقل لا تزيد على ما يتراوح بين ١٠ — ٢٠٪ من تكاليف هذه السلع .(٢)

ليس من شك أنه بذلت جهود بعد الاستقلال لنقل هذه التجارة إلى الأيدى

---

1. Ken Post « The New States of W·st Africa », Penguin, 1964. p. 15

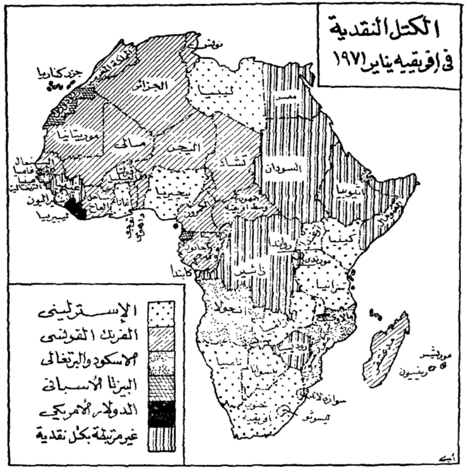
2. Zbigniew Dobasiewicz, «Foreign monopolies as a Barrier Hampering the Development of Cooperatives Sector in the Countries of Black Africa » in Studies in Developing Countries, No. 50, Proceedings of the Conference on the Implementation Problems of Economic Development Plans and Government Decisions in the Countries of Black Africa, 3-7 March, 1969, Budapest, Centre of Afro Asian Bresearch of the Hungarian Aecademy of Science., 1971, p. 115,

الإفريقية، ولكن حاجة هـذه العملية إلى الخبره الطويلة ورأس المال الكبير يجعل هذا الانتقال بطيئا ، ذلك أن قبضة هذه المؤسسات الأوربية قوية من ناحية ، فهى على هيئة وحدات ضخمة من ناحية لأنها تتعامل فى سلع أولية كبيرة الحجم تحتاج إلى تجهيزات خاصة فى تخزينها ونقلها من مواطنها فى الداخل لمسافات طويلة إلى الساحل ، مما يؤدى لا إلى ضروره وجود رأس المال الكافى فحسب ، بل الاشراف الفنى والخبرة الطويلة أيضا .

فكرت بريطانيا وفرنسا فى ضرورة ربط الأقطار الافريقية الجديدة بالسير فى فلكها الاقتصادى بعد الاستقلال ، من ثم حرصت على بقائها ضمن الكتل النقدية فى لندن وباريس . ورغم أنه يوجد فى أفريقية ٢٦ عملة فى سبع كتل نقدية رئيسية(١) فان الاقطار التى تنتمى لمنطقى الاسترلينى والفرنك الفرنسى مسئولة عن النصف ، أما الاقطار غير المرتبطة بكتلة ما فأهمها جمهورية مصر العربية وزائيرى وهما مسئولان عن سدس هذه التجارة .

وكان الغرض من ربط هذه الدول الحديثة بالكتل النقدية الإبقاء على تجارة هذه الدول الناشئة فى قبضة الدول المستعمرة وتحكم الدول الاستعمارية السابقة فى الشئون النقدية لهذه الأقطار بعد استقلالها ، بل أن منها من أنشأ بنوكا مركزية ، وصك عملات محلية ، إلا أن هذه العملات المحلية كانت هزيلة لعدم وجود احتياطيات مناسبة لها ، كما هو الحال فى تونس والمغرب ومالى وغينيا وظل اعتمادها على السوق الفرنسى ، وظلت عملاتها المحلية تقيم على أساس الفرنك الفرنسى . وكما يقول تقرير اللجنة الاقتصادية الافريقية فى هذا المجال «رغم أن الدول الافريقية المستقلة لها الحق فى استخدام جميع التسهيلات النقدية الفرنسية ، إلا أن هذه الحقوق ظلت نظرية طالما كانت سياسات هذه الأقطار لا تتفق فى المدى الطويل مع المصالح الفرنسية .

(٢) الكتل النقدية الممثلة فى افريقية هى : الفرنك الفرنسى ، الجنيه الاسترلينى : الفرنك البلجيكى ، البزتا الاسبانى ؛ الاسكودو البرتغالى ، راند جنوب افريقية ، الدولار الامريكى ، أما غير المرتبطة فهى كعملات مصر والسودان وغينيا وإثيوبيا .



(شكل رقم ٧١)

والواقع أن هناك فوائد تجنيها فرنسا من هذه الارتباطات منها سهولة الحصول على المنتجات الزراعية والمواد الخام بما فيها (بترول الجزائر ويورانيوم جابون) والدفع بالفرنك الفرنسي، مما يؤدى إلى توفير ما يعادل ملايين من الدولارات من الصرف الأجنبي، ومنها أن المعونات التي تحصل عليها هذه الأقطار من دول الجماعة الاقتصادية الأوربية عن طريق صندوق التنمية الاوربي (E.D.F.) . على هيئة ليرات ايطالية ومارك الماني الخ تدخل الخزينة الفرنسية ، ومنها أن أقطار منطقة الفرنك الفرنسي تضيف سنويا إلى احتياطيات فرنسا كنتيجة لفائضها من التجارة مع الدول الخارجة عن منطقة الفرنك ، فبعد الحرب مباشرة عانت هذه الأقطار من عجز سنوي يقرب من ٢٠٠ مليون دولار سنويا كانت تتحملها

فرنسا ، ولكن فى السنين الاخيرة تضيف هذه التجارة ما بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ مليون دولار سنويا إلى رصيد فرنسا .

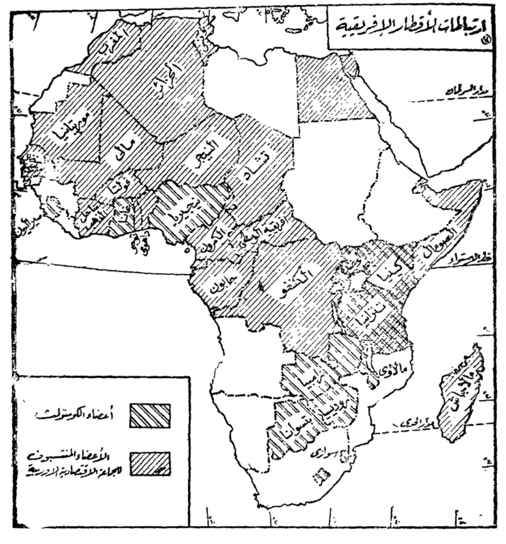
وفى حالة بريطانيا كانت القبضه البريطانية أخف وطأة من قبضة السيادة الاقتصادية فرنسا ، ذلك أن أقطار كتلة الإسترلينى تقيم عملاتها بالإسترلينى ، ومع ذلك فلها حرية مطلقة على أرصدتها من الصرف الاجنبى ، ومع ذلك تتمثل مصالح بريطانيا فى هذا المجال فى احتفاظ هذه الاقطار بأرصدتها من الاسترلينى فى معاملاتها الخارجية ، واستخدام البنوك البريطانية ، والاسواق المالية البريطانية فى معاملاتها .

ولا تنسى أثر البنوك فى هذا المظهر فالبنوك التجارية البريطانية مثلا تعمل فى أفريقية منذ ما يقرب من قرن ، ولم تقتصر فى افريقية على فتح فروع لها فى الموانى وعواصم الاقاليم كما فعلت فى الهند ، بل فتحت مكاتب لها فى المدن الصغيرة والقرى ، وبذلك استطاعت أن تتوغل فى حياة السكان وتمارس أعمالا مصرفية ، فضلا على تمويل صادرات السلع الاولية واستيراد المصنوعات (١) .

وكانت هذه الروابط النقدية والمصرفية من العوامل التى زادت فى إبعاد الاقطار الافريقية عن بعضها ، فكل منها يتجة نحو الدولة الأم ، بدلا من الاتجاه نحو جاراته ، واتجهت طرق النقل نحو المحيط ، بل وأحيانا لا بد أن يمر الطريق بمستعمرات تابعة لنفس الدولة ، فعلى سبيل المثال نجد اتجاه النقل المنطقى والسوق الرئيسى لدولة النيجر وخاصة من وادى شرقا هو نحو نيجيريا . كذلك تعتبر النيجر السوق الرئيسى للنمو الصناعى الذى بدأ فى كانو ومادیجورى ونیامی وزندر ، ولكن الواقع شىء آخر فلا النيجر ولا نيجيريا قد خططا مواردهما أو طرقهما على هذه الأساس ، كذلك الحال فى الطريق الطبيعى من غينيا إلى الساحل الذى يجب أن يمتد خلال سيراليون وليبيريا ، ولكن تنمية هذا الاتجاه لم يفكر فيه أحد ، لأنه لاسيراليون ولا ليبيريا ضمن منطقة الفرنك الفرنسى .

---

1. Adu A. L., « Post Colonial Relationships, Afr. Afr. october 1967, vol. 66, No.1265, p. 302



شكل (رقم ٧٢)

ملاحظة : يتنوع الارتباط بالجماعة الاقتصادية الأوربية ؛ فهناك دول الانتساب وهى مجموعة ياوندى والتى تعامل معاملة خاصة فى ظل تعريفة تفضيلية لـكل سلعها ، وهناك دول الارتباط وتتضمن الاتفاق علي دخول سلع معينة لـكل قطر على حدة فى ظـل تعريفة تفضيلية . كما هو الحـال مع مصر وتونس والجزائر والمغرب التى نجحت أخيرا فى عقد معاهدات مع دول الجماعة الأوربية .

وكانت عمليات التنمية التي بدأت في الوحدات السياسية العديدة بعد الإستقلال تتم على مستوى الوحدة السياسية الواحدة ، وتسعى كل وحدة إلى الوصول إلى الإكتفاء الذاتي في كثير من احتياجاتها رغم أن بعض البرامج المعدة لذلك قد لا تكون على درجة كبيرة من الكفاءة أو قد تضر الأقطار الأفريقية الأخرى ، ولكن المخططين يشيرون حينئذ إلى ضرورة الصرف الأجنبي وتتعدد الأمثلة في جهات عديدة من القارة، لعل أوضحها برامج تنمية الثروة الحيوانية في غانا لتوفير العملة الأجنبية التي تنفق في شرائها من جيرانها كالفولتا العليا ومالي اللذان، يعتمدان بدورهما على صادراتهما من الماشية إلى غانا ، فاذا لم تتعاون هذه الأقطار في تخطيط مشترك لصالح المجموعة، فستكون غانا مضطرة كجميع الاقطار الأفريقية الأخرى إلى السعي نحو توفير عملتها الأجنبية. ويزداد التماثل والتشابه في إنتاج هذه الأقطار بدلا من التكامل فيما بينهما .

الفصل الخامس عشر

الدول الافريقية بين شقى الرحى

مثالب نمط التصدير :

رأينا مما سبق كيف أن الدول الأفريقية قد اعتمدت على صادرات المواد الخام والمواد نصف المصنوعة فى أحسن الأحوال ، بل وتخصص معظمها فى سلعة أو سلعتين تعتمد عليها أو عليهما اعتمادا كبيرا ، بل وتخصصت أيضاً فى أسواقها سواء فى الصادرات أو الواردات .

وتحكمت الدول المتقدمة سواء فى أوربا أو أمريكا الشمالية فى تجارتها بحيث يمكن أن تمارس عليها ضغوطا احتكارية .

وكان لهذا التخصص الشديد فى الصادرات مثالبة العديدة ، وخاصة فى تلك التى تعتمد على الصادرات الزراعية . فقد يكون من الأمور المعتادة والمألوفة أن يعتمد الأفريقى على زراعة غلة أو غلتين ، لأن هذا يناسبه لتمامه طريقة زراعتها وعرف احتياجاتها ، وبالتالى لا تنسى مع التكرار ، كما قد تناسب رجال الادارة فى عمليات التنظيم الخاصة بالتسويق والشحن ومقاومة الآفات ، ولكن إن كان هذا صالحا فى ظل الظروف البشرية ، فما هو الموقف من الناحية الطبيعية ؟ الواقع أن هذا لايناسب التربة بحال من الأحوال لأن زراعة غلة واحدة معناه إجهاد التربة باستنفاد العناصر الغذائية الخاصة بهذه الغلة أو تلك ، ومن ناحية أخرى تظل الحشرات والآفات الخاصة بها من موسم إلى موسم آخر وتصبح متوطنة أحياناً ، ووبائية أحياناً أخرى ، والأمثلة عديدة تشهدها غانا وكينيا وأوغندا ومصر وغيرها فى الكاكاو والبن والقطن .

على أن من الأخطر هذا وذاك أن الإعتماد على سلعة أو سلعتين من هذه الخامات يجعل الأقطار المتخصصة فى حالة تبعية تامة للاقتصاد الخارجى ، فالتقلبات الاقتصادية التى تحدث لهذه الغلات فى الخارج تنعكس آثارها بسرعة وتصبح إقتصاديات هذه الأقطار وكأنها وضعت فى أرجوحه تحركها قوى خارجية ولا يمكن لمن فيها أن يتحكم فى إرتفاعها وإنخفاضها .

وتدل الشواهد على أن أسعار المنتجات الزراعية تميل إلى الانخفاض زيادة عن أسعار الصادرات المعدنية، وهذه من الأمور التى يمكن تفسيرها، إذا ما فهمنا خصائص استغلال الموارد الأفريقية ، فالغلات الزراعية معظمها ينتجه أفريقيون ويباع للمؤسسات الأجنبية ، من ثم فيهم هذه المؤسسات أن يظل السعر منخفضا بل تبحث عن وسائل خفض سعره ، بينما الإنتاج المعدنى تقوم به الشركات الأجنبية فى معظم الأحوال ، وهذه بدورها على إتصال وثيق ببعضها من ناحية وبالمؤسسات الصناعية من ناحية أخرى . وتشترك هذه المؤسسات فى كارتلات عالمية أحيانا لتحديد الإنتاج ، والحيلولة دون انخفاض الأسعار .

غير أنه هناك سبب آخر وجيه وهو زيادة الطلب بعد الحرب الثانية على السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الحربية نتيجة مشروعات التنمية التى تقبل عليها الدول النامية ، وارتفاع مستوى المعيشة ، وهذا النوع من السلع يعتمد على الانتاج المعدنى . وقدر فى النهاية أن المجموع الخسائر من القطع الأجنبى الذى خسرته القارة الأفريقية نتيجة انخفاض الأسعار وبخاصة فى المحاصيل الزراعية، يزيد على جميع الأرصدة الأجنبية التى استثمرت فى القارة سواء عن طريق القروض أو الهبات التى حصلت عليها القارة فى العقدين اللذان أعقبا الحرب العالمية الثانية (١) .

ويزيد من حدة وخطورة المشكلة أكثر من انخفاض الأسعار بوجه عام ،

---

1. Seidman. Poverty or Unity, p. 40.

انخفاض أسعار بعض السلع الرئيسية الخاصة بالدول الأفريقية منفردة ، فبعض الغلات شهدت كوارث فى انخفاض الأسعار بلغت نحو ٥٠ ٪ ولم تستعد أسعارها التى كانت تحصل عليها فى أواخر الخمسينيات (١) فعلى سبيل المثالى تدهور سعر السيسل هو الغلة الرئيسية لتنزانيا من ١٤٠ جنيها ١٩٦٣ إلى ٧٠ جنيها عام ١٩٦٧ (٢) وانخفضت أسعار الكاكاو فى غانا بمقدار ٣٢٫٤ ٪ بين عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٢ ، ومن الغلات الأخرى التى حدثت لها كوارث انخفاض أسعار البن ، الكاكاو والقطن فكلها محاصيل صادرات رئيسية لبعض الأقطار الافريقية .

وإذا كانت الخمس سنوات الأخيرة قد شهدت توقفا للتدهور الشديد فى أسعار الصادرات الافريقية التى بدأت وأوخر الخمسينات . إلا أن الطلب الشديد على الصادرات الافريقية مشكوك فيه فى المستقبل مما يعكس أثره على الأسعار فى المستقبل . كما يتضح من الجدول التالى الذى يبين الأسعار المتوقعة عام ١٩٧٥ (٣) لسلع الصادرات الافريقية الرئيسية (خامات ومصنعة) الرقم القياسى ١٠٠ = ١٩٦٠ .

البن العربى ١٠٠ شاى ٩٣ / ٩٤ قطن ٩٣ / ٩٤ نحاس ٩٤ / ٩٥

بن ربستا ١٠٥ جلودوفراء ٩٠ / ٩١ نباتية ٩٣ /٩٤ الومنيوم ٩٤,٩٥

كاكاو ٩٠ / ٩١ منتجات غابات ١١٥ / ١١٧ بترول ٧٥ /٨٨ سلع صناعية ١٠٠

وهذا معناه أن هناك ذبذبة فى الأسعار تقدر بنحو ٥ ٪ بوجه عام .

أمثلة عديدة لهذه التقلبات فى . —

1. Rowe, J. W. «Primary Commodities in Internantional Trade» Cambridge U. P., 1965, pp, 66 - 74

2. Lowrence, P.R., Rationlization and Diversification of the Sisal Industry, E,R.B. paper 69/3, Dar Essalam.

3. Lury, Rubson, op.cit, p 57

وهى نسبة وإن كان ليست كبيرة إذا ما قورنت بالتدهور الشديد الذى حدث عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ ، الا أنها تمثل عبئا على موارد الدول الافريقية . والواقع أن هذا الانتاج القائم على التعدين أو الزراعة ، قام التخصص فى كلاهما على أساس الموارد المعدنية أو المناخ المـــدارى فى معظمة بالإضافة إلى العمل غير الماهر . أما رأس المال ، والعمل المـاهر ، والإدارة فـكلها ظلت غير إفريقية . واستمر الحال على هذا فى كثير من الأقطار الافريقية بعد الاستقلال . وانحصرت الفرص الاقتصادية أمام الافريقيين فى الزراعة أو العمل غير الماهر فى مناجم الأوربيين ومزارعهم الواسعة فضلا عن المعاونة فى الأعمال التجارية ، من ثم كانت مشاركة الافريقيين على مدى واسع فى الأعمال الفنية حديث للغاية ، نظر لعدم تدريبهم طوال الفترة الاستعمارية .

وأدى الاعتماد على التخصص فى المناخ والتعدين والعمل غير الماهر إلى التبعية الاقتصادية وإعاقة النمو الاقتصادى لهذه الدول للأسباب التالية :

أولا : أن الدراسات التطبيقية تشير إلى أن نسبة الزيادة فى الدخول من صادرات المواد الأولية لا نتوقع لها زيادة أكثر من ٢ ٪ أو ٣ ٪ سنويا خلال العقدين التاليين بالنسبة للأقطار المنخفضة الدخل والتى تعتمد على تصدير المواد الأولية لعدة أسباب : منها أن طلب الدول الصناعية على المنتجات الأولية لا يزيد بمعدل زيادة الدخل الفردى فى هذه الدول ، بمعنى أنه إذا تضاعف دخل الأسرة فليس من المتوقع أن يتضاعف استهلاكها من السكر أو البن أو الدخان ، ومنها التحول فى تركيب الإنتاج فى الدول المتقدمة من الصناعات الخفيفة كالمنسوجات إلى المنتجات الأكثر تعقيداً كالالـكترونيات ، مما يقلل من نصيب المواد الخام المطلوبة للانتاج القومى . وكان لنمو صناعة اللدائن الصناعية والبدائل المعتمدة على البترول والفحم والخشب وغيرها مما يؤدى إلى انخفـــاض الطلب على المواد الأولية كالقطن والمطاط ومواد الدباغه ، بل أن التقدم التـكنولوجى كان فى حد ذاته فى غير مصلحة الدول النامية فى هذا الجانب ، لأنه أدى إلى الاقتصاد

فى استهلاك المواد الخام (١) وهذه الاتجاهات تظهر فى الدول المتقدمة بعامة رأسماليه و اشتراكية ، وإذا كانت هناك بعض التغيرات فى اقتصاديات بعض الأقطار الاشتراكية واليابان، تؤدى إلى الطلب على الصادرات الافريقية فى المدى القصير، فان هذه الأسواق حتى بأكثر الأرقام تفاؤلا لن تكون قادرة على استيعاب أكثر من ١٠ ٪ زيادة على وارداتها من افريقية حتى عام ١٩٧٥ (٢) بل أن زيادة الإنتاج الزراعى وإنتاج البدائل فى الدول المتقدمة أصبح مصحوبا باجراءات لحمايتها من منافسة منتجات الاقطار ذات الدخول المنخفضة(٣) كمنح إعانات للمنتجين المحليين، وتفضيل الموارد المحلية على الموارد الإجنبية .

كل هذا يستدعى تدهور مستمراً فى أسعار المواد الخام ، وبالتالى عدم تحسين الدخول لدى الاقطار الأفريقية تحسناً ملموساً .

هناك بعض الأقطار الأفريقية التى يتوقع لها مستقبلا باسماً لأسعار صادراتها فى الأمد القصير، وهى غالبا من دول التعدين ، وذلك نتيجة لفتح مناجم جديدة أو التوسع بسرعة فى نصيبها من الصادرات العالمية ، كليبيا وجابون وموريتانيا (البترول ، المنجنيز ، الحديد) فقد تضاعف قيمة صادراتها نحـو خمس مرات بين عامي ١٩٦٠ / ١٩٧٠ .

والملاحظ فى هذا السبيل أن الزيادة فى الصادرات خاصة فى ميدان الإنتاج الزراعى سيكون على حساب قطر آخر منتج لهذه الغلة ، فعلى سبيل المثال كان ظهور الأقطار الافريقية كمنتج رئيسى للبن منذ الخمسينيات كان له أثره على مزارعى البن فى أمريكا اللاتينية أكثر مما أفاد الصادرات الافريقية ، كذلك يصبح لزيادة إنتاج شرق أفريقية من الشاى بنحو ١٠ ٪ فقط من الإنتاج العالمى

---

1. Cohen, J. S., The Less Developed Conntries exports of Primary Products, Economic Jour- June 1968, p, 334.

2. Unity or Povert , p. 46.

3. Hodder, Economic development in the Trodic. p. 21.

عام ١٩٧٥ أثره فى خفض أسعار الشاى العالمية مما يؤدى إلى خسارة فى صادرات الشاى الهندية والسيلانية ضعف ما يستفيده شرق أفريقية .

والحقيقة أن أفريقية ككل ، أو الدول الأفريقية منفردة لا يمكنها الاعتماد على أن هناك زيادة ستحدث فى دخلها من صادرات المواد الأولية تتراوح بين ٨ ، ١٠ ٪ سنويا ، وهى الزيادة التى تجعل من هذا القطاع طاقة أو قوى محركة للقطاعات الأخرى .

ثانياً : أن اقتصادا يعتمد على الصادرات تنقصه المرونة الكافية لمقابلة المواقف الجديدة فى الأسواق، على عكس الاقتصاديات الصناعية المتقدمة كما هو الحال فى اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة التى يمكن أن تتحول من صادرات منتجات قل عليها الطلب إلى منتجات ازداد عليها الطلب بمرونة أكثر منها فى اقتصاد تتحكم فيه سلعة أو سلعتين . وقد رأينا ان هذا هو الغالب على الدول الأفريقية .

وبينما تجد الدول الصناعية فى أسواقها متسعاً لصادراتها التى قل عليها الطلب الخارجى ، لا تستطيع الدول الأفريقية أن تجد متسعاً فى أسواقها لتصريف صادراتها ومن ثم تعانى هذه الأقطار الأخيرة من ذبذبات الأسعار العالمية بصورة حادة (١)

ثالثاً : أن اقتصاد تصدير الخامات لا يضيف جديدا من المهارات الفنية أو التدريب الإدارى والفنى وهو من الأمور اللازمة للنمو الاقتصادى ،فقد أدى الانتاج الإقتصادى وحتى المعدنى منه المعمول به فى جهات كثيرة من إفريقية إلى تأخير نمو المهارات الفنية ، وعدم استقرار ودوام القوى العاملة ، فالمزارع الواسعة والمناجم لا تعطى إلا أجراً ضئيلا باستثناءات محدودة ، وبالتالى تظل الأسرة محتفظة بمزرعتها الصغيرة لتكملة الأجر المنخفض لمواجهة أعباء الحياة

(1) Myint, H., The Economics of the Developping Countries, Loudon, 1967, p. 148.

ويضع العامل قدما فى القرية وقدما فى المدينة، وبعد فترة طالت أم قصرت يرجع جزء كبير منهم إلى القرية(١) . وبذلك يظل مستوى التدريب والمهارات منخفضا . وتحت مثل هـذه الظروف يصبح نمو المهارة محدود للغاية . وبالتالى تشتد الحاجة إلى العمل الماهر والخبرة ، ونتيجة لهذا أيضاً لا يدخل المهارات التكنولوجية التى تتطلب أموالا ومهارات ، لأن العامل الأفريقى غير مؤهل . أما المناجم والمصانع التى تدفع أجوراً عالية ، فقد ضمنت وأمنت لنفسها قوى عامـلة مستديمة ، وقدرة على استعمال التـكنولوجيا الحديثة ، ولـكنها للأسف قلة قليلة فى القارة .

وقد واجهت زراعة الغلات النقدية بعض القيود فى إضافتها للتقدم المستمر فى إنتاجية العامل ومهارته ، فليس من شك أن إدخال غلات جديدة يتطلب بعض المهارات والتنظيمات ، كما يتضمن زيادة واضحة فى إنتاج العامل . ولـكن سياسة الأجور فى المزارع المتوسطة والـكبيرة ظلت كما هى متبعة فى المزارع الأجنبية الـكبيرة،مما أدى إلى نفس النتائج،هذا فضلا عن أن المزارع الأفريقى ليس لديه لا المهارة ولا رأس المال اللازم للأبحاث الزراعية على نطاق كبير ليستمر فى إنتاجه بتقدم ملحوظ ، من ثم ظلت الأبحاث فى المستعمرات الأفريقية متأخرة وبصفة خاصة فى الغلات التى يقوم الأفريقى بزراعتها لنفسه .

وتشير الدراسات الحديثة على أن نمو الإنتاج بمعدل من الخمسين إلى النصف الذى شاهدته الاقتصاديات الحديثة نتج عن زيادة الانتاج والذى بدوره نتج عن تنمية القوى العاملة على مستوى رفيع ، فضلا عن إدخال التـكنولوجيا الحديثة .

(1) Gulliver, P. H., Labour Migration in a Rural Econo East. African Study Series, No. No. 6, Kampala, 1965, p. 1.
Gregory: J. « Migration in the upper volta in «African urban notes.» African Studies Center: Michigan U.: voi: VI: No: I Spring 1971: pp: 47 - 49

رابعاً : ان انتاج خامات للتصدير يفشل فى إيجاد مركز أو بؤرة يتجمع حولها اقتصاد قومى متكامل · فالتغير الضئيل فى الانتاج يجعل قطاع التصدير يميل إلى التحجر Fossilize وحتى التمويل الاجنبى تركز فى قطاع التصدير والخدمات المرتبطه به ، ذلك أن القطاعات الأخرى تعد غير مربحة (فى المدى القصير) إلى جانبه نظرا لنقص السوق والمهارة الفنية . وبدراسة الاقتصاديات الأفريقية يتضح فيهـا نقص الحركه الانسيابية بين قطـاع تصدير الخامات والقطاعات الأخرى ·

ويظهر هذا بصورة أوضح فى حالة صادرات الثروة المعدنية التى تستغل بواسطه مؤسسات أجنبية، فرؤوس أموالها مستوردة ، ومهارتها الفنية مستوردة. وأخيرا يصدر الناتج خاماً إلى الأسواق الاجنبية، وهذا ما جعل هيتمان Hietmann يقول بأن البترول الليبي كان سبباً فى تشغيل نحو ١٠ آلاف ليبي ، ومع ذلك تتمثل إضافته إلى الاقتصاد الليبى فى إمداد الحكومة الليبية بكميات وفيرة من القطع الأجنبي النادر ، فلم يظهر له أثر على قطاعات الاقتصاد الأخرى، فرغم إمكانات نجاح صناعة الأسمنت مثلا لشدة الطلب عليه فى عمليات التشييد ، فلم تنجح الحكومة فى جذب إهتمام رأس المال الخاص نحو هذه الصناعة · بل لقد ذهب إلى أكثر من هذا بقوله أن البترول وعوائده فى هذه الحالة أشبه بالمعونة الأجنبية (مع الفارق) فقد حل محلها ، كما أن كلا منها لم يستطع أن يزيد من الكفاءة الاقتصادية للقطاعات الأخرى(١) ووجه الخلاف بينهما فى أن عوائد البترول ساعدت على زيادة القدرة على الاستيراد وزيادة الخدمات، فضلا عن الفرق الحجمى ، فلا توجد معونة أجنبية بهذا القدر ، (٢) فضلا عن إمكانات قيام صناعات كيماوية متعددة اعتمادا على وفرة المادة الخام والوقود ·

---

(1) Heitmann, G. « Libya : An Analysis of Oil Economy » Jour. of Mod. Aff. Studies, vol 9. No. 2, 1969, p.p. 252, 253.

(٢) بلغ معدل المعونة الاجنبية لليبيا قبل ظهور البترول نحو ١٤ مليون جنيه منذ عـام ١٩٥٨ ، أكثر من ثلاثة أرباعها من الولايات المتحدة الامريكية والباقى من بريطانيا ، بينما بلغ دخل الحكومة الليبية من عائدات البترول نحو ٥٧٠ مليون جنيه عام ١٩٦٩ (واجع مجلة نفط العرب فبراير ١٩٧١ العدد الخامس ؛ بيروت ص ٤٥) .

خامساً : ان اقتصاديات التصدير قد تركت إبان العهد الاستعمارى وبعده أنماطا من توزيع الدخل، وقوى سياسة واقتصادية تعوق النمو الصناعى والزراعى. فالمؤسسات الأجنبية سواء فى الزراعة أو التعدين أو التجارة تحصل على نصيب كبير من الدخل القومى ،أحياناً يصل إلى النصف على هيئة أرباح وفوائد ومرتبات عالية ، ويتبعها أقلية إفريقية من المزارعين والتجار تنال دخولا عالية نسبيا ، ولكن معظم الأيدى العاملة غير الماهرة والزراع ينالون أجورا فى معظم الأحيان دون المستوى المعيشى الكريم .

وفى بعض الأحيان كان لهيئات التسويق وضرائب الصادر العالية أثرها فى زيادة نصيب الافريقيين ، ولكن مع ذلك فنمط توزيع الدخول الذى ورثته الدول عن العهد الاستعمارى ليس من شك يحد من القوة الشرائيه للمصنوعات والخدمات ، ومن ناحية أخرى لا يضيف شيئا إلى رأس المال الموجه للنمو الصناعى . وأغنياء الافريقيين كأى طبقة غنية فى كل دولة نامية تميل إلى استثمار أموالها فى التجارة التى لا تتطلب خبرة ولا مهارة وتعود بالربح الوفير فى الأجل القصير .

الواردات والدول الموردة : ولا تتحكم القوى الاستعمارية السابقة فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية فى الأسواق التى تبيع فيها الدول الأفريقيه سلعها فحسب ، بل هى تمثل أيضا المصدر الرئيسى لواردات القارة، فالمصدر الأول لهذه الواردات يتمثل فى غرب أوربا ، فهو مسئول عما يزيد على ٥٠٪ من الواردات كمتوسط لفترة (١٩٦٤/١٩٦٩) . وأن كان هناك اتجاه نحو انخفاض نصيبه من ٦٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥٤٪ عام ١٩٦٩ . وتأتى فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا فى المقدمة بسبب علاقتها بافريقية قبل الاستقلال، ثم تأتى الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب نحو ١١٪ ، ويلاحظ على نصيبها أنه فى ازدياد عكس نصيب غرب أوربا ، فقد ارتفع من ٧٪ إلى ١١٪ فى العامين المذكورين . وقد ازداد

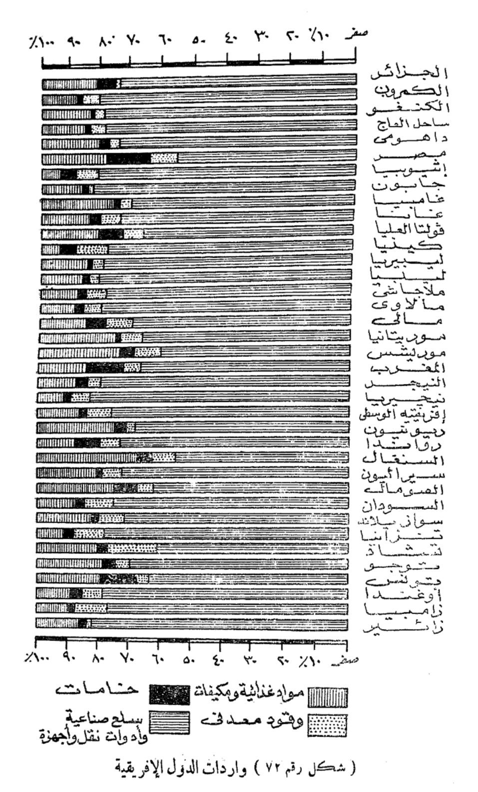
نصيب العالم فى الواردات الأفريقية (١)

	متوسط ١٩٦٠/٦٤ بالمليون دولار	٪	متوسط ١٩٦٤/٦٩ بالمليون دولار	٪
الجماعة الإقتصادية الأوربية	٢٦٨٠	٤٠ر٢	٣١١٢	٣٥ر٦
منظمة التجارة الحرة	١٢٤٦	١٨ر٧	١٤٠٦	١٦ر١
منها (المملكة المتحدة)	٩٢٢	١٣ر٨	٩٤٨	١٠ر٩
الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	٧٢٧	١٠ر٩	٨٥٤	٩ر٨
اليابان	٣٥٣	٥ر٣	٧١٠	٨ر١
دول التخطيط المركزى	٤٠١	٦	٧٧٢	٨ر٨
العالم النامى				
أفريقية	٣٧٥	٥ر٦	٥٩٠	٦ر٨
آسيا وأمريكا اللاتينية	٦٢٠	٧ر٨	٦٨٤	٧ر٨
بقية العالم	٣٦٠	٥ر٥	٦٠٠	٧
المجموع	٦٦٦٢	١٠٠	٨٧٢٨	١٠٠

نصيبها بصفة خاصة مع زيادة إرسال الحبوب إلى إفريقية نتيجة برامج بيع الفائض الأمريكى بالعملة المحلية ، كما يرجع إلى توسع الرأسمال الخاص الأمريكى فى دخول القارة، تدعمه الحكومة الامريكية(٢) كذلك زادت واردات الدول الإشتراكية إلى أفريقية تدريجياً ، وإن كان متوسط نصيبها نحو ٦٪ ، وهذا القدر يعادل نصيب اليابان وحدها . أما دول إفريقية النامية فما زالت نسبتها قليلة وتعليلها كما رأينا فى موضوع صادرات الدول الإفريقية بعضها إلى بعض ، ويتمثل فى توازى بناء الصادرات وعدم وجود تسهيلات نقلية، واتباع سياسات اقتصادية متباينة .

(1) Economic Survey for Africa, 1970, p. 299

٢ — راجع مثلا الاستثمارات الامريكية فى المستعمرات البرتغالية وطريقة دخولها فى ؛ محمد عبد الغنى سعودى : البرتغال فى حلف غير مقدس مع الاحتكارات الامريكية ؛ الأهرام الاقتصادى ؛ عدد ٤٢٨ ، ١٩٧٣ ؛ ص ص ٢٩ — ٣٢



(شكل رقم ٧٢) واردات الدول الإفريقية

ويظهر من أرقام الواردات الأفريقية (١) غلبة الأجهزة والآلات وأدوات النقل والموادالمصنوعة ، فهي تؤلف وحدها ثلثي مجموع قيمةالوارداتعام ١٩٧٠ بينما يقل نصيب المواد الخام والوقود المعدني إلى ٤ر٥ ./. ، ٦ر٦ ./. على التوالى. غير أنه مما يلفت النظر ظاهرتين أساسيتين هما :

١ — ما زالت واردات المواد الغذائية والمكيفات كالدخان تكون ركناً أساسياً (٥ر١٦ ./.) رغم أن أفريقيه قارة زراعية ، ويظهر أن هذا لا يمثل ظاهرة عارضة فمن الملاحظ أن نصيب الفرد من المنتجات الزراعية غير الغذائية فى إفريقية قد ازداد ، بينما انخفض نصيبه من المنتجات الزراعية الغذائية كماهو واضح من الجدول التالى (٢) :

الرقم القياسى	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦٥
نصيب الفرد من المنتجات الغذائية ١٠٠	١٠٥	١٠٥	١٠٣
» » » غير الغذائية عام ١٩٥٢	١٢١	١٢٢	١٢٨

ويرجع هذا إلى الاتجاه نحو الغلات النقدية من ناحية ، وزيادة السكان من ناحية أخرى ، فضلا عن انخفاض مستوى الإنتاج لأن الابحاث الزراعية وتركز معظمها منذ الفترة الاستعمارية على غلات الصادرات .

٢ — ازدياد نصيب الأجهزة وأدوات النقل وهى سلع معمرة ونصف معمرة فبينما لا تمثل سوى ٢٥ ./. من الواردات عام ١٩٦٠ ، ارتفعت إلى ٣٤ ./. عام ١٩٦٥ . وعلى العكس انخفض نصيب المواد المصنوعة من ٣٦ ./. إلى ٣١ ./. فى العاملين المذكورين . وهذا يمثل ظاهرة صحية ، فازدياد نسبة الأجهزة وأدوات النقل معناه التنمية ، وانخفاض نصيب المصنوعات معناه ظهور صناعات محلية بديلة .

(1) U.N. Ec. A. Economie Balletin for Africa, June, 1969, p. 29.

(2) U. N. Economic Survey for Africa, 1966, p. 22

ونتيجة لهذه الظاهرة الأخيرة وهى غلبة الأجهزة وأدوات النقل والمواد المصنوعة على الواردات الأفريقية ، وقعت الدول الأفريقية شأنها شأن الأقطار النامية الأخرى بين شقى الرحى أو بين فكى كماشة ، فبينما تنخفض باستمرار أسعار الصادرات ، تثبت أو ترتفع باستمرار أسعار الواردات . وكان ارتفاع أسعار الوردات الأفريقية سبباً أساسياً فى انفراج الزاوية بين قيمة الصادرات والواردات مما أدى إلى نمو العجز فى الميزان التجارى. فنى معظم الخمسينيات، ورغم الإزدهار الذى شاهدته الدول فى بدايتها، كان هناك نحو ثلاثة عشر دولة وقد استوردت أكثر مما صدرت، وفى نهاية الخمسينيات أصبح العجز التجارى هو القاعدة أكثر منه الإستثناء، واستمر الحال فى الستينيات. والعجز فى الميزان التجارى له تأثير كبير على ميزان المدفوعات ، إذ يستنفد فائض العمليات الجارية غير المنظورة محققا بذلك عجزاً فى رصيد العمليات الجارية. وهذا العجز يؤثر بدوره على فائض العمليات الرأسمالية ، وقد يحقق فى النهاية عجزاً فى ميزان المدفوعات . كما أن العجز فى الميزان التجارى يعكس عادة اختلالا هيكلياً فى التجارة الخارجية مما يتطلب اتباع سياسات تهدف إلى تحقيق نمو متوازن يعتمد على زيادة معدل التصدير والحد من زيادة معدل الإستيراد .

وحتى تلك الأقطار ذات الفائض فى الميزان التجارى ، نجد أن منها ما يعانى من نقص فى ميزان مدفوعاته . فهى تصرف عبر البحار أكثر من دخلها ، لأن عليها أن تدفع إيجارات الشحن البحرى والتأمين وأرباح وفوائد الاستثمارات الأجنبيه .

نسبة الصادرات إلى الواردات [1]

	١٩٦٠	١٩٧٠
الجزائر	٤٤	٩٣
أنجولا	٩٧	١٠١
كمرون	١١٤	١١٠
زائير	١٨٨	١٥٤
كنغو .برازافيل	٢٦	٥٦
إثيوبيا	٩٧	٧٧
غانا	٨٢	٧٩
سيراليون	١١٢	٩٠
ساحل العاج	١٢٦	١٣٦
ليبيريا	١٢٠	١٧٠
داهومي	٨٥	٤٥

	١٩٦٠	١٩٧٠
المغرب	٨٩	٨٦
ليبيا	٦ر٥	٣٢٠
موريتانيا	٢٠	١٧٠
النيجر	٩٣	٧٣
نيجيريا	٧٩	١٣٠
السنغال	١١٢	٦٣
السودان	١٠٠	٩٣
تونس	٦٣	٦٣
مصر	٨٥	١١٧
أوغندا	١٦٤	١٥٦
زامبيا	٢١٠	٢٤٦

Economic Bulletin for Africa, June, 1969.
Economic Survey for Africa, 1970, p. 293

وأصبح العجز فى ميزان المدفوعات حادا فى معظم دول القارة منذ بداية الستينيات ، وإذا كانت هناك بعض الدول قد تحول فيها العجز إلى فائض فى السبعينيات ، فهى غالبا من دول التعدين كليبيا موريتانيا ، أو الدول التى نهضت فيها الصناعة كمصر . على أن المشكلة الرئيسيه لا تكمن فى وجود عجز فى ميزان المدفوعات فى حد ذاته بل فى أسباب واتجاهات هذا العجز ، وكيفية سد هذا العجز أو الفراغ . إذ أن معناه أن أكثر من نصف السلع الإنتاجية المستوردة ، وجزء كبير من السلع الاستهلاكية المستوردة بواسطة بعض الدول ، ممولة من الخارج أو باستنزاف أرصدتها أو بالإقتراض من القوى الأجنبية ، أو بالاعتماد على المعونة الأجنبية فى القروض .

وينذر بالخطر أيضاً ، أن العجز والاعتماد على التمويل الخارجى فى ازياد فى كثير من الدول، حتى مع النظره المتفائلة تتوقع الأقطار أن يستمر هذا العجز فى العقد القادم نظراً لزيادة استيرادها للآلات والمعدات الإنتاجية . وكل ما يمكن أن تفعله فى هذا المجال هو الحد من الكماليات حتى يمكن الوقوف بأرقام العجز عند حد معقول .

الفصل السادس عشر

محاولات للخروج من الأزمة

عرفت الدول الأفريقية هـذه الأخطار ، وتحاول التغلب عليها بعـدة طرق نذكرها ونذكر مشكلاتها لنتبين إلى أى حـد نجحت أو يقيض لها النجاح ، فضلا عن المشكلات التى تقابلها .

أولا : لجان التسويق

إن مشكله حماية المزارعين أو المنتجين الوطنية فى الداخل من ذبذبات الأسعار العالمية الحادة واجهتها كثير من الدول الافريقية بانشاء لجان أو هيئات التسويق Marketing Boards ومعظمها ظهر بعـد الحرب العالميه الثانيه أو فى أثنائها ، وهذه الهيئات تعلن حدا أدنى لسعر المحصول قبل موسم البيع حتى تحفظ دخل المزارع بعيداً عن تقلبات السوق الخارجى وبصرف النظر عن الأسعار العالمية ، أى عمليات تثبيت Stabilization للأسعار فى حدود ضيقة . وتستخدم الفائض فى السنين السمان لمواجهة ظروف العجاف منها ، وذلك عن طريق إنشاء صندوق موازنه الأسعار . وهناك معارضه أحيانا لفكرة لجان التسويق على اعتبار أن الأسعار المنخفضة ستصبح غير مشجعة على التوسع وتحسين الإنتاج ، وأن المنتج الأصلى غالبا مالا يفهم مثل هذة التنظيمات ، وأن هذه التنظيمات تميل إلى تثبيت الأسعار ، بصرف النظر عن ديناميكيتها فى الأسواق العالمية . وأن المزارع قد يتحول إلى غلة أخرى سعرها غير ثابت مما يعتقد أنها تفيده ولـكن قد لا تفيد الدولة . وهناك من يؤيد لسياسة هيئات التسويق على أنها تحمى المزارع فى السنين المنخفضة العائد ، كما تمنع التضخم فى السنين العالية الأسعار ، وتتيح بيع المحصول بواسطة خبراء يستطيعون الإفادة من السوق العالمية أكثر من المزارعين ، فضلا عن تقليل نفقات تسويق المحصول عن طريق الوسطاء ، وخلق أرصدة يمكن الاستفادة منها من جانب المنتجين والحـكومة معا .

وفى الحق ، لقد كانت الأرصدة المتجمعة لدى هيئات التسويق عن بيع الكاكاو فى غرب إفريقية ، من الأهمية بمكان خلال سنوات ما بعد الحرب ، نظرا لأن الأسعار كانت مرتفعة فى السوق العالمية ، ففى عام ١٩٦٠ مثلا كان مزارع غانا يتقاضى ٣٣٦ دولارا للطن بينما كان سعر السوق العالمية ٦١٦ دولارا ، ومن ثم تجمعت أرصدة كبيرة لدرجة أن الحكومات بدأت تسحب منها للاغراض المختلفة، مما جعل البعض يتساءل عن الغرض الأصلى من هيئات التسويق ! وأن السعر الثابت بالنسبة للمنتج هو ضريبة أكثر منه ضمان للسنين العجاف .

وإذا بحثنا عن أوجه صرف فوائض أرصدة هيئات التسويق وجدنا ثلاثة أوجه :

١ — الأبحاث على أمراض النباتات وتحسين الانتاج الزراعى ، على سبيل المثال أنفقت هيئة تسويق الكاكاو فى غانا ٤٠ مليون دولار فى مقاومة أمراض الكاكاو ، كما كان تحسين النوع الملحوظ فى إنتاج غرب إفريقية نتيجة دفع مكافآت تشجيعية ، وظهر هذا فى الزيادة الملحوظة فى إنتاج النوع الممتاز من زيت النخيل والأنواع الممتازه من الفول السودانى فى نيجيريا . فقد كانت هذه الأخيرة تمثل ٢٢ ٪ من المحصول موسم ١٩٥٦/٥٥ ارتفعت إلى ٩٧٫٧ ٪ موسم ١٩٥٨/٥٧ ، وبعد موسم ١٩٦٠/٥٩ أصبحت الأنواع الممتازة هى التى تسوق فقط ، كذلك ارتفعت نسبه كاكاو الدرجة الأولى فى نيجيريا من ٢٣ ٪ عام ١٩٤٧ إلى ٩٩ ٪ عام ١٩٦٢ وكذلك الحال فى كاكاو ساحل العاج الذي ارتفعت نسبه النوع الممتاز من ٢ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ٨٤ ٪ عام ١٩٦١ .

٢ — تمويل مشروعات التنمية الإجتماعية والخدمات فى أقاليم الانتاج كفتح الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات ، ففى غانا مثلا، قدمت هيئة تسويق الكاكاو ٢٨٠ منحة داخلية ، فضلا عن منحة للدراسة فى الخارج .

٣ — تدعيم ميزانية الحكومة والميزانيات المحلية (١)

ثانيا : تنويع الإنتاج

ويمكن نميز هنا ثلاث مظاهر لتنويع الإنتاج حاولت الدول الأفريقية إتباعها وهى :

١ — خفض أو تقليل الخامات إلى مجموع صادرات الدولة .

٢ — تقليل الاعتماد على غلة واحدة أو اثنتين تكون أو تكونان معظم الصادرات .

٣ — الحد من الواردات بإنتاج البدائل محلياً .

خفض أو تقليل نسبه الخامات إلى مجموع صادرات الدولة : وفى هذا المجال لم تنجح دولة أفريقية حتى الآن من التخلص من قيد الخامات ، فحالتها الآن كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية من حيث الاعتماد على الخامات فى الصادرات بدرجة كبيرة. وقد سبق لنا مناقشة هذا الموضوع ، أما أسبابه وكيفية التغلب على هذه السمة فهو موضوع القسم الأخير .

تقليل الاعتماد على غلة أو غلتين وزياده عدد السلع المصدرة : وهو الذى استطاعت بعض الدول الأفريقية تحقيقه بعد الحرب الثانية ، ويبدو أنه المخرج العاجل لحل جزء من الأزمة التى تعانيها ، ولكن ليس معنى هذا أن كل الدول الأفريقية قد نجحت فى هذا المضمار ، ففى حالة غانا أثبت Green أن اعتماد

---

(١) راجع فى هذا الموضوع لمزيد من التفاصيل :

1. Helleiner, G. K, « The Fiscal Role of the Marketing Boards in Nigerian Economic Develpoment ». in The Economic Journal, vol. 74, 3, 1964. pp. 583- 610.

غانا على الكاكاو بعد الحرب الثانية فاق ما كان عليه الحال قبل هذه الحرب ، فقد بلغ نصيب الكاكاو ٥٢ ٪ من مجموع الصادرات فترة ١٩٣٥/١٩٣٩ ارتفعت إلى ٦٢ ٪ فترة ١٩٥٥ / ٥٩ ، ٦١ ٪ عام ١٩٦٥ . أما الدول التى شهدت تقليل الاعتماد على غلة أو غلتين تقليديتين فقد يرجع هذا إلى الصدفة الجيولوجية كما هو الحال فى ليبيريا التى كان مطاط فيرستون يمثل عماد حياتها الإقتصادية حتى أطلق عليها (ليبيريا استثمار أمريكى) ويقصد بها استثمار شركة فيرسنون وإذا كانت الاستثمارات الأمريكية دخلت أيضاً ميدان التعدين فان المطاط قد انزوى إلى جانب صادرات الحديد التى أصبحت تمثل ٧٣ ٪ من الصادرات عام ١٩٦٥ ، وتركت ٢٢ ٪ فقط لصادرات المطاط فى ذلك العام .

وقد يرجع التنويع إلى جهود الأقطار الإفريقية لتنويع الإنتاج ، بزيادة المساحات المزروعة غلات أخرى ، فضلا عن تنشيط التعدين والصناعة ، وفى هذا المجال نذكر مصر وجهودها فى هذا السبيل كنموذج حى .

فقد كانت صادرات القطن الخام عام ١٩١٣ أى قبل الحرب العالمية الأولى تمثل ٨١ ٪ من مجموع قيمة الصادرات ، وكانت بذرة القطن تمثل ١٠ ٪ أخرى ، أى أن القطن وبذرته كانا يؤلفان ٩١ ٪ من قيمة الصادرات ، بل أن ٩ ٪ الباقية كان الكسب يشترك فيها بنصيب[1] ، وظل الحال على هذا المنوال حتى الحرب العالمية الثانية ، حينما اختفت صادرات بذرة القطن لزيادة الطلب على الزيوت ، فضلا عن استعمال الكسب كوقود ، فضلا عن ظهور بعض صناعات محلية ونشاطها لكفاية الحاجة المحلية كصناعة الزجاج والأسمنت وغيرها ، وزادت عملية تنويع الانتاج وتنويع الصادرات بعد ذلك . ففى ميدان الصادرات الزراعية ارتفعت صادرات الأرز من ٤ آلاف طن قيمتها ٥٫٢ مليون عام ١٩٥٢ إلى ١٣٠ ألف طن قيمتها ١٩ مليون جنيه عام ١٩٦٥ . وصدرت مصر ٩١ ألف طن من البصل قيمتها

---

(١) أبو بكر عبد العاطى : تجارة مصر الخارجية فى « دراسات فى جغرافية مصر » القاهرة ١٩٥٨ ، الدكتور محمد صفى الدين وزملائه ص ٣٩٥ .

٣ر مليون جنيه عام ١٩١٠ ، ارتفعت إلى ١٦٥ ألف طن قيمتها نحو ٧ مليون جنيه عام ١٩٦٥ ، هذا فضلا عن المنتجات الصناعة وأهمها غزل القطن ومنسوجاته فلم تصدر مصر منها شيئا قبل الحرب الثانية ، ولكنها بلغت ٤١ ألف طن عام ١٩٦٨ قيمتها ٣١ مليون جنيه فى العام المذكور(١)،فاذا أضفنا إلى هذه الصادرات المعدنية كالبترول والمنجنيز والفوسفات ، فضلا عن الصادرات الصناعية الأخرى كالأسمنت وغيرها، أدركنا السر فى انخفاض نصيب صادرات القطن الخام إلى ٥٦ ./. من مجموع الصادرات عام ١٩٦٥ ، وإن كان مع ذلك مازال يتحكم فى أكثر من نصف الصادرات . ويرى البعض أن سياسة تنويع الإنتاج بتحديد المساحة القطنية وزراعة الحبوب ، ليست بالسياسة السليمة ، حقا أنه لمن العجيب أن تكون مصر قطرا زراعيا ، وتستورد الحبوب الغذائية ، ولكن الحقيقة التى لا يجب إغفالها أن تربتها الثمينة ، وماءها النادر لا يبرران ضياعهما فى زراعة القمح والذرة، بل تترك هذه للأقطار ذات الزراعة الواسعة، كاستراليا والأرجنتين حيث لا توجد ندرة لعامل الأرض . ولكن الاعتماد على القطن وحده له خطورته لذلك فسياسه تنويع الانتاج سياسة مرغوبة ، شرط أن تزيد من الثروة القومية . فاذا كانت ثورة مصر الزراعية الأولى قامت على زراعة القطن بنجاح ، فإن الواجب الأول زيادة العناية به وتحسينه ، وأما الثورة الثانية التى تفرضها زيادة مصر السكانية وموقعها الجغرافى بالنسبة لغرب أوربا ، ودول الشرق الأوسط وشرق أوربا ، وتطور النقل الجوى . فهى تشير إلى زراعة الخضروات والفاكهة والعناية بمنتجات الألبان . وتصدر هذه المنتجات معلبة وطازجة إلى هذه الإقاليم المجاورة ، ودون الدخول فى التفاصيل ، يمكن للفاكهة المصرية أن تنافس غيرها فى الأسواق الأوربية ، نظرا لأنها المنتج الوحيد لها أحيانا خارج المنطقة المدارية كالمانجو ، كما يمكن للبلاد زيادة صادراتها

---

(١) البنك الأهلي ، النشرة الاقتصاديه ، المجلد الحادى والعشرين ، العدد الأول ١٩٦٨ .

من البصل والطماطم واللوبيا والفاصوليا والكرنب ، فضلا عن تصدير الزهور فى فصل الشتاء(١) .

الحد من الواردات وإنتاج البدائل محليا : ولما كانت معظم الواردات سلعا مصنوعة ، كان معنى هـذا الاتجاه نحو الصناعة ، فالصناعة هنا تقوم لكفاية الاستهلاك المحلى ، وفى نفس الوقت تساعد على التقليل من نسبة صادرات الخامات التى ذكرناها كأول مظهر من مظاهر تنويع الانتاج . وهل معنى هذا أن تترك التخصص فى إنتاج المواد الأولية على اعتبار أن الطلب عليها يميل إلى الانخفاض بدلا من الارتفاع ، وبالتالى تتدهور أسعارها ؟ أم نحـاول استخدام هـذه الموارد فى إقامة صناعات محلية بدلا من تصديرها كلها خاما على اعتبار أن هذا يزيد فى قيمتها وفى نفس الوقت يساعد على تنويع الانتاج ؟

الدول الأفريقية بين تصدير الخامات وتصنيعها :

يذهب بعض الاقتصاديين (٢) إلى أن إهمال إنتاج المواد الأولية وصادراتها لا يمكن أن يفتى به أحد ، لأنه ليس من الضرورى أن تعانى الدولة التى تعتمد فى دخلها اعتمادا كبيرا على صادراتها من الخامات من ذبذبات حادة مادامت تستطيع القيام بانتاج هذه الخامات بأسعار منخفضة ، ذلك أنه يجب إلا نضع عامل مرونة الطلب وحدها فى الإعتبار ، بل يجب أن نأخذ فى الإعتبار عامل الأسعار والتكاليف النسبية ، فعلى سبيل المثال يعلل البعض تدفق تجارة المواد الخام على أوروبا فى القرن التاسع عشر إلى شدة طلب الدول الصناعية فقط ، ولكن هذا متوقف بدوره على قدرة منتجى المواد الأوليه على أسر أسواق أوروبا الصناعيه وبخاصة المملكة المتحدة بحكم كونهم منتجين ذوى تكاليف منخفضة .

---

(1) Issawi C., « Egypt in Revolutien », p. 168.

(2) Myint, H., op. cit., p. 153, Harbler, C.» International Trade Trade and Economic Pevelopment, « National Bank of Egypt. Cairo. 1959. pp. 9. 14

ومن الحسابات التى قام بها معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية بجامعة جـــلاسجو خرج الأستاذ Cairnicross بأن عامل السعر قد أثر فى نصيب كل من الدول النامية والدول المتقدمة معا فى تجارة المواد الأولية .

ففى عام ١٩٣٧ كان حجم المواد الأولية التى صدرتها الدول الصناعية أقل قليلا من عام ١٩١٣ ، بينما زاد حجم المواد الأولية التى صدرتها الأقطار غير الصناعية بنحو ٥ ٪ فى التاريخين المذكورين .

وحدث تغير كبير عام ١٩٥٠ حينما زادت صادرات المواد الأولية من الدول المتقدمة وانخفضت فى الدول النامية ، ويرجع Cairncross السبب فى تخلف الدول النامية منذ ١٩٣٧ وبصفة خاصة فى الخمسينيات لا إلى قلة الطلب فحسب ، بل إلى فشل الدول النامية فى خفض تكاليف المواد الخام بالنسبة إلى الخامات المصدرة من الدول المتقدمة ، وتتضح هذه الحقيقة بصورة أكبر فى البدائل التى بدأت تحل محل الخامات ، فالتوسع فيها لا يرجع فقط إلى التقدم التكنولوجى وحده بصرف النظر عن السعر والتكاليف ، فعلى سبيل المثال فى سلعة كالمطاط ، بدأ التفكير فى المطاط الصناعى البديل لها أثناء الحرب العالمية الثانية ، حينما انتقل ميــدان جنوب شرق آسيا من أيدى الحلفاء إلى أيدى اليابان ، ولو استطاعت الملايو مثلا أن تحافظ على ميزتها النسبية فى إنتاج المطاط الطبيعى بعد الحرب بإدخال التكنولوجيا الحديثة ورأس المال فى الانتاج لما استطاع المطاط الصناعى أن يقف أمام المطاط الطبيعى .

ولكن الذى يغيب عن أذهان هؤلاء ، أو هو لا يغيب فعلا هو زيادة أسعار عوامل الإنتاج لهذه الخامات التى يستورد معظمها من الخارج مثل الآلات والأسمدة والمبيدات ، مما ترتب عليه انخفاض الأرباح فعلا . وهذه النظرية بدلا من أن تحاول رفع مستوى الحياة لدى الشعوب النامية تحاول مرة أخرى خفضها ، وزيادة تعميق الفجوة بينها وبين الشعوب المتقدمة .

بل لا بد بالنسبة لافريقية من تنمية هذا القطاع فى الوقت الحاضر والاهتمام به اهتماماً كبيراً ، لأنه حتى الآن المصدر الوحيد للقطع الأجنبى ، ولكن بشرط النظر فى استغلالة فى خلق قطاعات زراعية حديثة وصناعات إفريقية حديثة ، تدعم هذا القطاع وتسانده ، كما يدعمها ويساندها . ولكن هل طريق التصنيع طريق هين أم تعترضه العقبات ؟

ثالثا : التكامل الإقتصادى الافريقى (١)

لعلنا نتفق جميعا فى أن الطبيعة لم توزع هباتها على أقطار الأرض بصورة عادلة ، أو أن تخطيط الحدود السياسية لم يراع فيه أن تكون الوحدات السياسية المختلفة ذات اكتفاء ذاتى أو شبه اكتفاء . فهناك مناطق حبتها الطبيعة بخصوبة فى تربتها ووفرة فى مطرها ، وهناك مناطق حبتها الطبيعة بثروة معدنية متنوعة ، ولكنها حرمتها من التربة الخصبة المنتجة ، من ثم نشأ ما يعرف عند الاقتصاديين ما يعرف بالمزايا المطلقة لزراعة غلة ما أو انتاج سلعة ما ، فالمزايا المطلقة فى جانب زائير فى زراعة المطاط ، ولكنها ليست فى جانب تونس فى إنتاج هذة الغلة ، والمزايا المطلقة فى جانب تونس فى زراعة الزيتون ، ولكنها ليست فى جانب غينيا وهكذا . وفى بعض الأحيان نجد أنه يمكن لدولة ما إنتاج غلتين أو سلعتين إحداها بتكاليف مرتفعة نسبيا ، بينما تنتج الثانية بتكاليف أقل ، وتبيعها بربح أكبر ، فتتجة نحو إنتاج السلعة الثانية ذات التكاليف الأقل . مما لا شك فيه أنه يمكن لغانا والفولتا العليا إنتاج اللحوم ولكن ظروف غانا فى إقليم ينتشر فيه ذبابه تسى تسى تجعل إنتاج اللحوم أغلى ثمنا عنه فى الفولتا مما يجعل لفولتا العليا مزايا نسبية فى إنتاج اللحوم .

وقد نتج عن توفر المزايا المطلقة والمزايا النسبية شىء من التخصص الاقليمى فى الإنتاج .

---

(١) هذا ملخص لبحث ألقاه المؤلف فى الشعبة السياسية للمؤتمر الأول للشباب الافريقى الذى عقد فى تونس فى الفترة ما بين ١٧ — ٢٣ يولية ١٩٧٣ .

ونقول شيئا نظرا لأن ظروف التوتر الدولى والتكتلات الدولية وعدم حرية التجارة أدى إلى اتجاه كل دولة نحو تنويع الانتاج . وهذا التخصص بين المناطق المختلفة هو الذى أدى إلى قيام التجارة الدولية .

بدأنا بهذه المقدمة لننتقل إلى أفريقية بأقطارها المختلفة ، وقد رأينا أن أسهم التجارة منها واليها تشير إلى خارج القارة وأن العالم المتقدم لا يتحكم فى تجارتها فحسب ، بل وفى تنميتها الاقتصادية .

ليس من شك أن الجهود التى تبذلها الدول الأفريقية منفردة للوصول إلى تنمية اقتصادية متوازنة يعوقها تفتت الموارد والأسواق، من ثم كانت مشاريعها الصناعية محدودة بمصانع على نطاق ضيق أو صغير، تقوم بعمل سلع استهلاكية بتكاليف مرتفعة، تحميها تعريفات جمركية مانعة . وهذا النوع من التصنيع لا يؤدى إلى تنمية صناعية سريعة ، وهى الضروريه لتحقيق استقلال اقتصادى ومستويات معيشية مرتفعة .

فمن ناحية الموارد ، رأينا أن القارة غنيه بمواردها الطبيعية والاقتصادية سواء نظر الإنسان إلى الموارد بالنسبه للقارة ككل ، أو بالنسبه للسكان، فلا الهند ولا الصين مجتمعتين لديهما موارد معدنية أو موارد طاقه تعادل الإمكانات المناظرة فى أفريقيه ، كما أن افريقيه هى أكثر القارات تخلخلا بالسكان باستثناء استراليا والقارة القطبيه الجنوبيه ، ففيها أقل من ١٠٪ من سكان العالم . وقد تعانى كثير من الدول الإفريقيه من المشكلات الغذائيه ، ولكن هذا يمكن التغلب عليه بزيادة الإنتاجيه الزراعية فى الغلات الغذائيه ، كذلك يعزى أيضا إلى استحواذ الأوربيين على أحسن المناطق الصالحة للانتاج الزراعى وتخصيصها للغلات النقدية، على العموم ما يمكن أن نقوله فى هذا المجال أنه باستثناءات محدودة ، ليست هناك مشكلة أرض بالنسبه للسكان كما تظهر فى جنوب وشرق آسيا

ومن ناحيه أخرى فان تنميه موارد الثروة الأفريقيه لصالح الأفريقيين لم تبدأ بعد إلا فى مناطق محدودة ومؤخرا ، فأراضى الأوربيين فى كينيا التى جلوا

عنها وتركوها للافريقيين ، لم تتحول إلى الأفريقيين إلا بعد منتصف العقد السادس ، وحتى من ناحية التعدين لم تستغل كل ثروة أفريقية المعدنية . نقد افتتحت حقاً مناجم للتعـــدين فى وسط وجنوب أفريقية ، ولكن قيام حربين عالميتين وتدهور الإقتصاد العالمى فى الثلاثينيات أخر هذا الإستغلال حتى الخمسينيات ، فأقل من ١٠./ من القارة هو الذى مسح جيولوجيا ، ورغم هذا فمن المعروف أن أفريقية من القارات الغنية بثروتها المعدنية ، وفيها ما يظهر فجأة وبصورة صاروخية كما رأينا فى حديد جابون وموريتانيا ، وفى بترول ليبيا والجزائر ونيجيريا وربما جمهورية مصر العربية .

غير أن التفتيت السياسى إلى ما يزيد على ٥٠ وحدة سياسية يعوق تنمية هذه الموارد لتنمية الصناعة لعدة أسباب أهمها :

أولا : تسعى كل دولة أفريقية إلى تنمية مواردها المعدنية الخاصة بها وفى الغالب تكون مكررة للجهود التى تحدث عند جيرانها، وأحياناً تبذل تكاليف عالية وجهداً كبيراً ، بينما كان يمكن الإستفادة من الأبحاث التى قامت عند جيرانها فى هذا السبيل . هذه السياسات المتصارعة تؤدى فى النهاية إلى ارتفاع التكاليف وتقلل من صافى الفائدة التى يجنيها الأفريقيون من استغلال مواردهم المعدنية . على سبيل المثال كل دولة فى غرب أفريقيه تقريباً لها موارد من الحديد أو البوكسيت أو هما معا ، وتختلف الخامات فيما بينها كما رأينا من حيث درجة تركز المعادن وتكاليف الإستخراج وتسهيلات النقل . وعملت كل دولة على حدة ، ودون تعاون مع غيرها على زيادة دخلها من الموارد المعدنية . وكان لهذا المدخل نتائج غير مرضية، سواء بالنسبة لتركيب الإنتاج فى حد ذاته أو سواء من ناحية الدخل الذى يعود على الأفريقيين ، فنقص السوق الداخلى المناسب أو صعوبة الوصول إلى الأسواق الأفريقية المجاورة حدد إنتاج المعادن بالمرحلة الإستخراجيه كما هو الحال فى النحاس والألومنيا والبوكسيت. أما الصناعات المعدنية

الرئيسية فهى نادرة وفى هذا المجال نجد جمهورية مصر العربية وجنوب أفريقية تكاد تكونان العاملان فى هذا الميدان .

وكان لتعدد الدول ذات إمكانيات التعدين وتعدد مصادر الخامات مع نقص رؤوس الأموال والمهارات ، مما جعلها تقف موقفا ضعيفا أمام الشركات المستغلة وحصول هذه الشركات على امتيازات وتسهيلات كبيرة كالإعفاء من الضرائب وانخفاض نصيب الدول من عائدات المعادن .

كما يؤدى استيراد السلع الإنتاجية والوقود والمهارة من الخارج إلى الحد من استخدام العمل المحلى . إن تصدير المعادن يمكن أن يضيف إلى التنمية فى عدة حالات منها :

(ا) أن يكون الإنتاج تحت إدارة أفريقية فعلا ، وقد اتجهت كثير من الدول الأفريقية هذا الاتجاه فى التعدين كزامبيا وأوغندا وزائير وليبيا والجزائر وجمهورية مصر العربية ، إما بالإشراف الكامل أو بالدخول بأنصبة تزيد على ٥٠ ٪ من قيمة أسهم الشركات الأجنبية العاملة فيها .

(ب) أن تبذل الجهود لزيادة ربط الإنتاج المعدنى بقطاعات التنمية الأخرى الزراعية والصناعية ، وقد بدأت بعض الدول الأفريقية تتطالب به كما هو الحال فى ليبيا التى طالبت بأن تصرف الشركات جزء من عائدتها البترولية فى تنمية القطاعات الأخرى فى داخل البلاد .

إنه من الصعب على دولة بمفردها أن تساوم المستثمرين الأجانب لضمان هذه الظروف إلا إذا كان لديها قطاع تعدينى ضخم ، وفى نفس الوقت نجد أن اختيار أفضل المواقع للتعدين وتنمية الصناعات المعدنية لأسواق إفريقية متعددة ، لا يمكن أن يتم إلا على أساس تخطيط مشترك ، وأن تكون السلطة فيه للدول الأفريقية .

فغرب أفريقية له موارده الغنية بخامات الحديد الجيد الصالح لإقامة مجمع للحديد والصلب يمكن أن يقوم باحتياجات كل الأقليم . مثل هذا المجمع يمكن إنشاؤه عن طريق التعاون بين جميع دول غرب أفريقية ، ولكن غياب أى تخطيط على مستوى القارة، يجعل الدول الكبيرة نوعاً كنيجيرياوغانا تجد نفسها مضطره للتخطيط لإقامة مجمعات معدنية على نطاقات صغيرة . فأنشأت غانا مصنعا لإنتاج الحديد المبروم لإنتاج ما يتراوح بين ٣٠ ألف ، ٤٠ ألف طن اعتمادا على الخردة ، كمقدمة للاستغلال خاماتها الحديدية الرديئه فى شمالها . وتخطط نيجيريا لبناء مجمع الحديد والصلب بطاقه تتراوح بين ١٨٠ ، ٢٥٠ ألف طن سنوياً ، كما تم إنشاء مصنع لعمل الأوعيه المعدنيه عام ١٩٦٢ ، بل وحتى النيجر تخطط لإقامه مصنع حديد صغير اعتمادا على الخامات القريبه من Say لإنتاج ٢٠ ألف طن من الحديد الزهر سنوياً كما تبحث جمهورية أفريقيه إنشاء مثل هذا المصنع .

فاذا تعاونت دول غرب أفريقيه جميعاً فى صناعاتها المعدنيه بالحصول على الخامات الرخيصة من موريتانيا وليبيريا وسيراليون ، فليس من شك أن هـذا سيكون أكثر صلاحية من ناحية كفاءة التشغيل ، ولا يمكن أن يقدم كمشروع اقتصادى .ا دا ت كل دولة أفريقيه تخطط على مستوى الدولة بنصيبها المحدود من الثروة المعدنية .

ثانياً : خلقت الحدود السياسيه الحاليه كثيراً من أوجه الشذوذ التى أدت بدورها إلى الحد من استغلال الموارد المعدنية أو الحيلوله دون انخفاض تكاليف الإستغلال فاستغلال خامات موريتانيا المعدنية استدعى مد خط حديدى ، والوصول به إلى المحيط ، وكان ميناء فيلاسيزنورس فى مستعمرة ريودور الأسبانيه هو أقرب الموانى إلى حديد موريتانيا ، ولكن وقوعه خارج حدود موريتانيا أدى إلى تشييد ميناء جديد ، ومد خط حديدى أطول استلزم شق أنفاق ، مما زاد من قروض موريتانيا وبالتالى فوائدها من البنك الدولى .

وإذا رجعنا إلى غرب أفريقية مرة أخرى ، لوجدنا إمكانياته كبيرة لقيام صناعات كيماوية حديثة وخاصة تلك المتعلقة بالأسمـــدة ، فدولة توجو لديها خامات تزيد على ٥٠ مليون طن من رواسب الفوسفات العالية الجودة .

ولـكنه يصدر خاماً بواسطه مؤسسة ٨٩ ./ من رأسمالها فرنسى وأمريكي وتعمل فى عدة أقطار أفريقية ، ودخلها الـكلى أكبر من دخل حكومة توجو . وفى أوائل الستينيات قرر أن مشروع توجو للفوسفات سيعمل بأقل من طاقته نظراً لنقص الأسواق ، كما يرجع فشل توجو فى تصنيع فوسفاتها إلى عدم وجود القوى الرخيصة ، بينما نجد أن إمكانيات غانا فى القـــوى من مشروعات Ksong, Bni. Akoscmbs يجعلها مصدرا للطاقة الـكهربائية المائية الرخيصة لأن توجو فى مدى النقل الرخيص لها ، وليس من شك أن هذه العقبات يمكن التغلب عليها بالتعاون السياسى والإقتصادى . واذا تم مشروع Inga على نهر الـكونغو فسوف يعطى طاقة كهربائية مائية ضخمة ، ولـكنه يستلزم حتى فى المراحل الأولى لتوليد الكهرباء المائيه إلى تعاون وسياسه تنمية مشتركة تضم كنغو كنشاسا وكنغوا برازافيل والأعضاء الآخرين فى الإتحاد الإقتصادى والجمركى لوسط أفريقيه .

ولـكن زائيرى والإتحـــاد الجمركى لوسط أفريقيه يتبعان مناطق نقدية مختلفه ، وكل منهما له سياسته الجمركيه التي تمنع انتاج موجه لسوق مشتركة وفى نفس الوقت يؤيد كنغو برازفيل مشروع سد Kwilu رغم أن قيمته الاقتصاديه أقل ، ولذلك فهو غير مستعد للمساهمه فى مشروع إينجا ، وتـكون النتيجه الأكثر احتمالا إذن هى تأجيل مشروع إينجا وكويلو ، مع تأخر النمو الصناعى فى كلا من الإتحـــاد الجمركى والإقتصـــادى لدول وسط أفريقيه وزائيرى .

ثالثاً : إن السياسه التى تتبعها المؤسسات الأجنبيه فى استخراج المعدن من

قطر من الأقطار وتصنيعة فى قطر آخر ، أو غـــير إفريقى يمكن هـذه المؤسسات من مضاربة الأقطار بعضها ببعض للحصول على أفضـل الشروط المناسبة سواء فى العائدات أو الضرائب ، وبالتـالى تقلل من نصيب هـذه الدول من الدخـل الناتج عن التصدير للمعـادن ، فالألومنيوم فى غينيا لا تصهر فى نفس الدولة ، والمشروعات الحالية اصهر الألومنيوم تتم فى الكاميرون وفرنسا ، ولـكن على أى حال ليس فى غينيا ، لهذا لا يمكن لغينيا أو للدولة الإفريقية التى سيصهر فيها أن تساوم الشركات الضخمة التى تصهر البوكسيت وتنتج الألومنيوم ، والمصنوعات القائمة عليه فى الأسواق العالمية ، فـكل هـذه العمليات مرتبطة بمشروعات الإنتاج والتسويق الذى تقوم به المؤسسات الأجنبية ومن ثم تصبح سياستها الاقتصادية مرتبطة بقرارات المؤسسات الأجنبية .

وليس هناك موضع للمناقشة فى أنه من الأنسب تـكرير أو صهر الخامات فى نفس القطر الذى يعدن فيه ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار إمكانات توليد القوى الـكهربائية المائية فى إفريقية فإن تصدير المعدن خاماً أو نصف مـكرر يجب أن يعتبر الاستثناء لا القاعدة .

وأضعف من هذا هو تلك الدول التى تصدر خامها إلى أوربا أو أمريـكا للتصنيع ، فـكل منها يعتبر أحد العملاء وسط مجموعة ضخمة من العملاء ، بينما تـكون المؤسسة الأجنبية فى الغالب هى المشترى الوحيد .

رابعاً : أن الفشل فى تنمية مركبات صناعية فى الدول الإفريقية تعتمد على خاماتها المحلية سواء الزراعية أو المعدنيـة ، يحرم هذه الدول من القيمة المضافة الناتجة عن المراحل المتقدمة من الإنتاج ، ويمنعها من إنتاج السلـع المتوسطة ذات الأسعار الرخيصة الضرورية لنمـو صناعى آخر . وعلى سبيل المثـال ، فمن المعروف عالميا أن الأخشاب التى تصنـع إلى منتجات بالقرب من مناطق إنتاجها

يزيد عنها بمقدار يتراوح بين ١٠ ، ١٦ مرة عن بيعها على هيئة كتل ، وقيمة الحديد الزهر خمسة أمثال قيمته خاما ، وقيمته وهو صلب ثلاثة أمثال قيمته وهو زهر (١)

وبينما نجد أن هذه المقارنة ليست وحيدة ، نجد أن القطن يصدر شعرا بدلا منه منسوجا ، الفول السودانى يصدر مقشرا بدلا من تصديره زيتا وكسبا ، الحديد الخام يصدر خاما بدلا من تصديره حديد زهر أو صلب، والواقع أن القائمة يمكن أن تمتد لتشمل كل الصادرات الإفريقية . أما العمليات التى تقوم على هذه الخامات فهى ممكنة فى القارة من الناحية الفنية ، وبالتالى يمكن أن تفيد اقتصاديات هذه الدول ، وتضيف إلى فائدة التصدير ، المنتجات والمشتقات التى يشتد عليها الطلب المحلى .

إن عدم وجود المركبات الصناعية يرفع الأسعار أو يحد من وجود المواد الضرورية مرة أخرى اللازمة لبناء الصناعة فى إفريقية، فالدول الإفريقية عليها أن تستورد خاماتها أو خامات جيرانها على هيئة سلع نصف مصنوعة أو جرت عليها عمليات أولية ، فعلى سبيل المثال تعانى عملية الانشاءات فى إفريقية مثلا من ارتفاع سعر الأسمنت والأخشاب والمعادن، رغم أنها يمكن انتاجها فى إفريقية ، فمواد البناء يجب أن تحذف من بند الاستيراد . وهى تمثل نسبة كبيرة ، فنحو ثلثى الاستثمارات الثابتة تذهب فى إنشاء الطرق والسدود والموانى والمبانى . وفى الوقت الحالى نجد أن ما يزيد على نصف المواد المستخدمة مستورد من الخارج ، وفى بعض الأقطار قد يرتفع هذا الرقم إلى ٩٠٪ . وهذه المواد عادة ما تكون كبيرة الحجم بالنسبة لسعرها ، وبالتالى يؤدى هذا إلى ارتفاع تكاليف نقلها مثل الأسمنت والصلب والأخشاب والألومنيوم ومنتجات البلاستيك، مما يمكن تصنيعه

---

(1) Goldsmith, H. The «Role of Minerals in African development, in «Man and Africa», p. 286,

فى أفريقيه . فالبلاستيك ومشتقاته يمكن استخراجها من المنتجات الزراعية والأخشاب ، وكسب الفول السودانى أساس جيد لصناعة تربية الماشية والزراعة المختلطة ومنتجاتها وصناعة بتروكيماويه كفيلة بسد إحتياجات كثيرة من المتطلبات الاستهلاكيه والإنتاجيه .

خامسا : الأسواق الصغيرة : نعرف جميعا أن الأقطار الأفريقيه صغيرة من حيث حجم سكانها كل منها، فمن ٥٦ قطرا (بما فيها ٥ جزر) نجد أن ٥١ منها أقل من ١٥ مليونا ، ٤٠ قطرا كل منها أقل من ٥ مليـون . ويقف العدد القليل حائلا دون التصنيع الإقتصادى، فالكفاءة فى المشاريع الصناعيه الحديثه تفترض وحدات إنتاجيه كبيره وأسواق متسعه ، والأسواق الإفريقيه لا يؤثر فيها قلة العدد فحسب، بل أيضا انخفاض الدخول ، لذلك كان تعليق البعثة الاقتصادية لافريقيه على السوق الإفريقيه كما يلى :

«إن السوق النقدى لمعظم الدول الافريقيه، ليس أكبر مجالا من نظيره فى مدينه أوربية متوسط الحجم » وهى تعرض لأسباب ذلك بأن انتاج السلع فى إفريقية على أسس محلية (وطنية) بحتة يؤدى فى النهاية إلى صناعات غير اقتصادية صغيرة، وهذه معناه استنزاف لموارد نادرة بدلا من أن يكون أساسا لتنمية أكبر فيما بعد.

فالأسواق المحلية فى افريقية لا تتطلب خلق قطاعات صناعية ضخمة ، فليس هناك من داع لإنتاج صناعى، إذا لم يكن هناك سكان لديهم قوة نقدية لشرائه . وحتى إذا ظهرت ظروف خاصة تؤدى إلى بناء مصنع لصهر الألومينا فى تيما أو تكرير النحاس كما فى زامبيا ، فإن استهلاك محدوداً لهذه المنتجات داخل كل دولة يؤدى إلى اعتماد هذه المنتجات على التصدير . ولكن الأسواق الأجنبية تستوفى احتياجاتها من صناعات ماوراء البحار ، والتى غالبا ماتؤمنها حكوماتها فى تحديد أومنع الصناعات الافريقية أو النصف مصنوعة بواسطة التعريفات الجمركية أو نظم الحصص . وفى نفس الوقت نجد أن دولا إفريقية أخرى عادة

ما تعود فتستورد مرة ثانية سلعا منتجة فيما وراء البحار ، ولكنها أصلا من خامات إفريقية . ومع ذلك نجد أن المصانع الافريقية تعمل دون طاقتها نظرا لعدم قدرتها على التصريف فى الأسواق المجاورة .

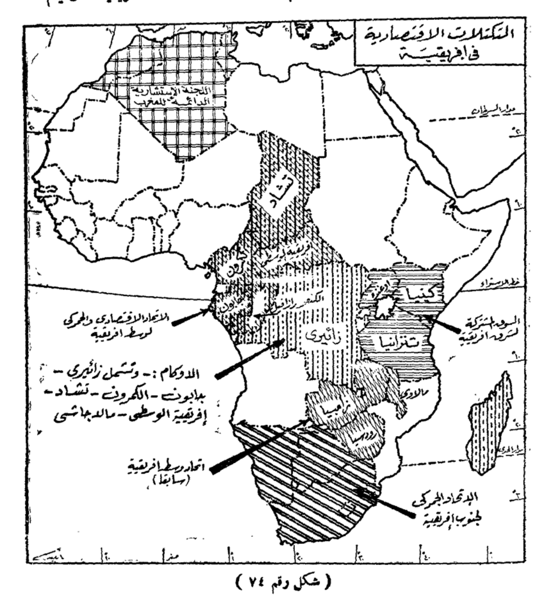
وقد ظهر أن النمط المثالى للاستهلاك فى أفريقية المستقلة بوجة عام ، يشير إلى أنه من دخل الفرد الذى يبلغ نحو ١٠٠ دولار، يصرف منه نحو ٤٠ دولار على الطعام ، ٣٥ دولارا على الخدمات ، ٢٥ دولارا على المصنوعات .

ودعنا الآن نبحث أثر هذ الخطر الاستهلاكى على سوق المنتجات الصناعية فى دولة نفترض سكانها يتراوحون بين ٤ ، ٥ مليون نسمة، وإنتاجها القومى بين ٣٥٠ ، ٤٥٠ مليون دولار ، هذه الدولة ستكون أكبر من كثير من الدول الأفريقية فى الوقت الحاضر ، ومع ذلك فان حجم سوقها سوف يوضح لنا المشكلات التى يواجهها عدد كبير من الدول الافريقية وهى فى طريقها لمواجهة برامج التصنيع الوطنية فضلا عن التنمية الزراعية . فعلى الأقل سيذهب نصف الدخل فى الدولة المفترضة للمواد الغذائية والصناعات اليدوية التى يقوم بها المزارعون أو صناع يدويون .

وليس المجال هنا لمناقشة الحجم الاقتصادى لكل صناعة ، وإنما يمكن أن نضرب بعض الأمثلة ، فقيام مصنع حديث للحديد والصلب حتى لو اقتصر إنتاجه على منتجات الصلب الخفيفة ، لابد وألا يقل إنتاجه عن ٥٠٠ ألف طن سنويا . وفى إنتاج المواد الكيماوية كحامض الكبريتيك أو الأزوتيك يجب أن يتراوح الانتاج بين خمسة آلاف وعشرة آلاف طن . ومصنع لب الخشب والورق يجب ألا تقل طاقته عن ٤٠ ألف طن، ولإنتاج الزجاج نحو ١٠ آلاف طن . أما الأسمنت فيمكن أن ينخفض إنتاجه كثيرا نظراً للحماية التى تمنحها له ارتفاع تكاليف نقله من الخارج[1] هكذا يبدو أن حجم السوق فى غالبية الدول

1, Ewing, A. F. Petel, S. J. « Prespectives of Industrlization » in «Man and Africa», p. 300., Keith Sutton, Political Association and maghreb Economic Development, Jour. mod. Af. Studies, vol 16. No. 2. pp 191 - 202

الإفريقية منفردة غير اقتصادى ، وأنه إذا كانت التنمية فى افريقية تطلب عدم الاعتماد تماما على صادرات المواد الخام كما يحدث الآن، كقاعدة فى افريقية، فان قيام



(شكل رقم ٧٤)

قطاع صناعى للاستهلاك المحلى والتصدير إلى الخارج يتطلب تعاونا وتخطيطا على أساس جماعى بين الدول الأفريقية . ولا يلزم أن يكون على أساس القارة ككل ، فهذه خطوة بعيدة بعض الشىء وانما يكتفى الآن بتخطيط على مستوى

كتل افريقية اقتصادية ، ككتلة غرب افريقية ، أو شرق افريقية ، أو شمال أفريقية الخ ... تقوم الدول الافريقية فى داخل كل كتله بتخطيط موحد ، وتزيل الحواجز الجمركية والعوائق التجارية فيما بينها للوصول إلى سوق مشتركة. نريد تكتلات اقتصادية ضخمة فى أفريقية يتم فيها الإنتاج والبيع والشراء على أساس وحاجات هذه الكتل . لا على أساس حاجات وإنتاج الوحدة السياسية التى قد لا يزيد تعدادها على المليون .

أن الفترة التى يمر بها العالم اليوم هى فترة التكتلات السياسية والإقتصادية فهناك الغرب والشرق ، وهناك منظمة التجارة الحرة الأوربية ، وهناك الجماعة الإقتصادية الأوربية ، وهناك مجلس تبادل المعونات الإقتصادية فى الكتلة الإشتراكية . فأين الدول الأفريقية بين هذه وتلك ؟

أن فكرة التكتلات الأفريقية الإقتصادية وخاصة بعد الاستقلال اتخذت مظاهر وأشكال متعددة ، بعضها قيض له الفشل كاتحاد وسط أفريقية Central African Federation الذى تألف عام ١٩٥٣ وضم روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند ،وانفرط عام١٩٦٣ للتنافر السياسى والعنصرى بين الأعضاء. وهناك السوق المشتركة لشرق أفريقية East African Common Market التى وقعت اتفاقيتها عام ١٩٦٧ بين أوغندا وكينيا وتنزانيا ويخشى عليها من ظهور النزعة الفردية بين دولها . وهناك الإتحاد الجمركى الإقتصادى لأفريقية الوسطى The Central African Economic and Customs Union (UDEA) الذى تكون فى يناير ١٩٦٦ وضم جابون وكنغو برازافيل وتشاد وجمهورية أفريقية الوسطى والكمرون . وهناك منظمة الدول الأفريقية الملاجشية Afro Malagashy Common Organization (الأوكام) التى تضم دول الفرانكفون فى أفريقية المدارية ، وأخيراً هناك كتلة المغرب العربى التى تضم الجزائر والمغرب وتونس . وكل كتلة من هذه الكتل لها مشكلاتها التى يجب التغلب عليها لتؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل ، وهذا ما يستدعى بحث آخر ليس هذا مجاله.

أن وجود هذه الـكتل ليس من شك يساعد على تخطيط الإنتاج والتسويق على نطاق واسع مما يزيد من حركة التبادل التجارى بين الدول الأفريقية بدلا من الوهن الذى تعيشه الآن . ذلك أن اعتماد الدول الأفريقية على تصريف صناعاتها فى الدول المتقدمة، لا يجب النظر إليه بتفاؤل كبير، فالأسواق العالمية ليست حرة لا يتحكم فيها غير عاملى العرض والطلب ، بل أن أسواق الدول المتقدمة محاطة بأسوار جمركية عالية، إذ تقيد إلى أبعد حد وارداتها من السلع التى تنافس إنتاجها. ونضرب مثلا واحدا بصناعة المنسوجات فى الدول النامية التى غزت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية. وكان رد الفعل وضع تعريفات حامية على المنسوجات القطنية المستوردة ، واتجه التفكير عام ١٩٦٩ إلى وضع تعريفة عالية على جميع أنواع المنسوجات حتى التى تدخلها الألياف الصناعية(١) . وإذا أضفنا إلى هذا أنه إذا كانت هناك بعض صناعات يمكنها أن تغزو أسواق الدول المتقدمة كصناعة المنسوجات القطنية ، فإن كثيراً من الصناعات الأخرى ، قد تقل جودتها وترتفع تكاليفها عن السلع المماثلة فى الدول المتقدمة ، حتى لو تم الإنتاج بنفس الآلات، لأن الدول الأفريقية ستكون مستوردة للمصانع وضروريات الإنتاج، محملة بالقروض وفوائدها والخبراء الأجانب مما يرفع فى النهاية من التكاليف . لهذا كله يجب أن تعتمد الدول الأفريقية على نفسها بدرجة كبيرة فى التسويق ، خاصة وأن الدول النامية بعامة طلبت من مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة U. N. Conference on Trade and Development أن تخفف الدول المتقدمة من القيود على المنتجات الصناعية للدول النامية حين دخولها أسواقها(٢) ، وأن تيسر انسياب صادرات البلاد النامية من المنتجات الأولية ونصف المصنوعة إليها ، ومع ذلك فلا أثر لهذه النداءات .

(1) Thornblade, I. «Textile Imports from the Less Developed Countries : A Challenge to the American Market» Economic Development and Cultural Change, vol. 19. No. 2. Jan, 1971. U. Chicago, p. 278.

(2) Cohen, I. S, op, cit p. 334.

إن نمو الوعى القومى منذ الاستقلال فى الدول الأفريقية التى عوملت لأكثر من نصف قرن، على أنها مجرد توابع للقوى الاستعمارية أدى إلى الاهتمام بإعادة بناء نفسها إقتصاديا وسياسيا وحضاريا، وأصبحت الشعوب تواقة إلى أن يكون هذا البناء على أساس من الثقافة الأفريقية. وبينما لا ترفض هذه الدول الجديدة التراث الاستعمارى بأكمله، فانها تؤكد على ضرورة إعادة تشكيل بعض التنظيمات القديمة على ضوء آمالها وثقافتها ونظمها الاجتماعية(١)

إن الأهداف الكامنة وراء التعاون بين الدول واحدة بوجه عام، وإن كانت فى حالة الدول الأفريقية هى أكثر إلحاحا. فلم يكن الغرض من الجماعة الاقتصادية الأوربية إقتصاديا فحسب، بل يتعداه إلى الوحدات السياسية، وهكذا يجب فى إفريقية، وإن كان التعاون الاقتصادى يأتى فى المرتبة الأولى، من ثم فقد لا يؤدى التعاون الاقتصادى إلى إتساع التنمية الاقتصادية فحسب، بل قد يتضمن الإهتمام بالتعاون على المستوى السياسى للوقوف كجبهة إفريقية واحدة فى الشئون الخاصة بالقارة، إقتصادية وسياسية، ولعل فى تشكيل منظمة الوحدة الافريقيه دليل على الرغبة الأكيدة فى أن تحل مشكلات القارة على أرضها وليس فى خارجها. وخاصة فى عواصم الدول الاستعمارية السابقة، كما كان يحدث قبل الإستقلال، والتحول من التوجيه الإستعمارى نحو الأوطان الأم (كما كان يطلق عليها سابقا) إلى زيادة التعاون بين الدول الآفريقيه نفسها.

---

1. Green, R. H.. Krishna, K. G. U., « Economic Union - Aims and Poss bilities » in Economic Co-Operation in Africa, Retrospect and Prospect, Oxford U. P. Nairobi, 1967, p. 3

المراجع الواردة فى هوامش الكتاب

1. Abshire, D , Samuels, M els , « Portuguese : Africa ». London, 1969.
2. Adu, AL., « Post Colonial Relationships , Some Factors in the, Attitudes of African States », Affrican Affairs, October 1907 vol 66 No. 265. 1967.
3. Bank of Sudan «Economic and Financial Bulletin October-Dec. 1971.
4. Bauer, P.T. «West African Trade» London 1963.
5. Birmingham, W , Omaboe, E. N., « A Study of Contemporary Ghana » vol I, Loudon, 1996.
6. Bauer, P.T. «The Economy of Britsh Central Africa», A Case Study of Economic Development in a Dualistic, Society, Oxford U.P. 1961.
7. Brian wills «Agriculture and Land Use in Ghana» Oxford U.P. 1962.
8. Boating, E.A. «A Geography of Ghana» London,
9 Central Bank of Egypt « Report of the Board of Directors for the year 1971/72
10. Church, H., «West Africa», London 1964.
11 Cohen, F. S., « The Less Developed Countries Exports of Primary Products» Economic Journal, June 1968.
12. Cole, M , «South Africa», London 1961.
13. Davie, W.A., «The Cultivated Crops of the Sudan including cotton» Department of Agriculture and Forests, Khrrtoum. 1924.
14. De Kun, N., « The Mineral Resources of Africa » Columbia U P 1965

15. Despois, T , «L'Afrique du Nord,» P U. De France, Paris, 1964.
16. Economic Commission for Africa. « Economic Bulletin for Africa», 1962—1969.
17. ECA : «Economic Survey for Africa»1967., 1970
18. Eldurado, « M The Struggle for Mozambique, London, 1969.
19. Fage, J. «An Atlas of African History», London·
20. FAO «Livestock and Meat Marketing in Africa» March, 1961.
21 ——— «Trade Yearbook» 1 68 – 1969
22. ——— «Commodity Review and outlook» 1968/6,, 1970/71
23. ——— «Porduction Yearbook» 1968, 1970 , 1971
24. ——— « The World wine and wine products Economy»
A Study of Trends and problems. Rome, 1969.
25. ——— World Coffee Svrvey, 1968
26. Galletti, R., Baldwin, R , « Nigerian cocoa Farmers.»· Oxford U P. 1965.
27. Gregory, J, «Migration in the Upper Volta», in African urban Notes, No. 1, 1971
28. Green R , Seidman, A. « Unity or Poverty », London, 1968
29. Goldmith, H R C., « The Role of Minerals in African Development» iu « Wolstenholme, G.O. Cooner. M , «Man and Africa. London. 1965.
30. Gulliver. P H., «Labour Migration in a Rural Economy» East African Study Series. No 6 Kampala. 1965.
31. Hance, W., « African Economic Development » Harper, New York, 1968.

32. Hance, W. «Geography of Modern Africa». Columbia U P. 1964

33. Hance, W ,«Africa's Minerals:myth and Realities» Africa Report, No. 5, may 1971

34. Harbler, G. «International Trade and Economic Development» National Bank of Egypt, Cairo, 1959.

35. Hartly C.W.S , «The Oil Palm» London, 1970.

36. Helleiner, G K., «The Fiscal Role of the marketing Boards in Nigerian Economic Development» in the Economic Journal, vol 74, 3, 1964, pp. 583 - 610.

37. Hickman, G.M. «The Lands, Peopels of East Afriea». London. 1964.

38. Heitman, G «Libya : An Analysis of Oil Economy», Jour. of Modern African Studies, vol 7. No.2 1969.

39. Hill, p. «The Gold Coast Cocoa Farmer, Oxford U. P., 1956

40. Hodder, B. W, Harris, «Africa in Transition,» London, 1967.

41. Hodder. B.W., «Economic Development in the Tropics». London. 1968

42. International Bank for Development and construction «The Economic Development of Tanganyika» Jhons Hopkins. 1691.

43. «International Monetary Fund» Surveys of African Economies 2 vols.

44. Issawi. C. «Egypt in Revolution». Oxford. U. P.. 1965.

45. Issawi. C. Yeganah. M. «The Economies of the Middle Eastern Oil», London. 1962.

46. Keth Sutton, ‹Political association and maghreb Economic Development Jour. Modern African Studies, vol 16, No.

47. Ken Post «The New States of West Africa» Penguin, 1964.

48. Killick, A. J., « Ghana Balance of Payments » in Whetham. H. Currie. J., «Readings in the Applied. Economies of Africa» vol 2, Cambridge U.P. 1967.

49. Kimble. G «Tropical Africa», New York 1960. 2 vols.

50. Kabbah, A. A. «Libya, Its Oil Industry and Economic System» Baghdad, 1964.

51. Laurence R R, «Rationalization and Diversification in the Sisal Industry». ERB. Dar El Salam 1960.

52. Luther, E.,«Ethiopia Today» Oxford. U.P. 1958.

53. Maedona B , «Finacing Developments in Africa». African Affairs. October 1967.

54 Masefield, G. B « Handbook of Tropical Agriculture» Oxford U.P. 1966.

55. Massey, R. C. « A Note on the Early History of Cotton» Sudan Notes and Recordes, 1923.

56. Mathesen, T. R., Boville, E. W. « East African Agriculture», Oxford U.P. 1950.

57. Mc. Kinnel, R. « Sanctions and the Rhodesian Economy » Jour of Modern African Study vol 7, No. 4, 1969

58. *Middelton, F. Gampbell, F. «Zanzibar, Its Socity and its Polities London, 1965.*

59. Morgan W B., Pugh J C. «West Africa» London 1969

60. Myint, H. « The Economics of the Developing Countries». London, 1967.

61. Myrdal, G. «The Economic Impact of Colonialism, in Development and Under development» National Bank of Egypt, Cairo, 1956

62. Nafzigar W, «The Impact of Nigerian Civil war» Jour mod. Afrioan Studies, vol 10, No. 2

63. Neumark, D. « Foreign Trade and Economic Development in Africa » Stanford, 1964

64. Nielsen, W.A. The Great Powers and Africa·, London, 1969.

65. O'Brian, R. C «White Society in Black Africa», London, 1972

66. O'Cooner, A. M. « Economic Geography of East Africa» London 1967.

67. Pike, J. G., Remmington, G. T, « Malawi », A Geographical Study, Oxford U.P. 1965

68. Oliver, R., Fage, J., «A short History of Africa» Penguin, 1962

69. Oliver, R. Mathew, G «History of East Africa, vol 1., Oxford U P, 1963
U N. Africa Economic Indieators, 1979.

70. U.N., «World Energy Supply», 1965/1967, Statistieal Papers Series J, Mo. 13, 1971

71. Rake A «The Struggle for Oil Wealth» Africa Report, Sept· 1970

72. Robson, P, Lury, D. « The Economics of Africa» London 1969

73. Scott R , Sandra C. P. « Oil Boom Reshapes Nigeria's Future» Africa Report, vol 16

74. Rubinstein, G Aspects of Soviet African Economic Relations, jour of African Studies, vol 8, No. 3, 1970.

75. Rowe, J. W. F. «Primary Commodities in International Trade», Cambridge U.P., 1966.

76. Stewart, I G , Orde, H W «African Primary Commodities», Edingbrugh, 1965

77. Soper, T., « European Trade with Africa, African Affairs, vol 67, No. 267. 1968.

78 Swindell , K. «Diamonds mining in Sierra Leone» Tidschrift voor, Econo. Geografie, Nei juni 1966

79. Thornblade, F. «Textile Imports from the Less Developed Countries» : «Achallenge to the American market» Economic Development aud Cultural Change (Chicago) vol 19, No. 2; 1971.

80. Urquhart, L. T., «cocoa» Longmans, 1961

81. Van de Lee J., «Relations Between EEC and African States », Affrican Affairs, vol 66. No. 264, 1967.

82. Wall D., « Export Prospects for Afriea South of the Sahara», African Affairs, January 1969.

83. Waters, A.L. «Change and Evolution in the Kenya Coffe Industry » African Affairs, vol 11, No. 283, 1972

84. Whetham, H , Currie, J. «Readings in Appllied Economics », Cambridge U. P., 1969

85. Willis, B. «Agriculture and Land use in ghana » Oxford U P. 1962.

86. World Bank : «Econo nic Dεvelop nent Projects and thier Appraisal» Cases and Principles fro n the Experience of the World Bank, Jhons Hopkins, 1967.

87. Zbigniew Dobasiew:cz «Foreign monopolies as a Barrrier Hampering the Development of Coope-ratives Sector in the Countries of Black Africa » in Studies in Developing Countries, N). 50 Budapest, Centre of A'ro. Asian Research of the Hungarian Accademy of Science, 1971

* * *

١ — أبو بكر عبدالعاطى : التجارة الخارجية فى« دراسات فى جغرافية مصر » للدكتور محمد صفى الدين وزملاءه ، القاهرة ١٩٥٨ .

٢ — اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوى ١٩٧٢

٣ – البنك الأهلى : النشرة الإقتصادية المجلد الحادى والعشرين العدد الأول ١٩٦٨ ، المجلدالثانى والعشرون العدد الثالث ١٩٦٩ ، والعدد الرابع ١٩٦٩ .

٤ — البنك المركزى : تقرير مجلس إدارة البنـك المركزى المصرى ١٩٦٨/١٩٦٧ المجلة الاقتصادية : العدد الأول والثانى ١٩٦٩ . والعدد الثالث والرابع ١٩٦٨ ، العدد الرابع ١٩٧١ .

٥ — جمال حمدان : الجمهورية العربية الليبية ، القاهرة ١٩٧٣

٦ — جمال العشماوى ، على الجـزار : سومد ، جوانبه الإقتصادية ، مجلة البترول ، مايو ١٩٧٢ .

٧ — الجهاز المركزى للتعبئة : المؤشرات الإحصائية ١٩٧٠/١٩٥٢

٨ — الجمهورية التونسية : نشرة الديوان القومى للزيت ، تونس ١٩٧١

٩ — عاطف سليمان : النظام البترولى الجديد فى الجزائر ، مجلة البترول والغاز الطبيعى يونيه ١٩٧١ .

١٠— عبد السلام بدوى : عن مستقبل تصنيع القطن فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٦٧ .

١١— عبد الله زين العابدين ، محمد وفهمى الكاتب : الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة ، الألف كتاب رقم ١٥٩ القاهرة .

١٢— عصام الزعيم : تجارة الجزائر الخارجية فى متطور التصنيع النفطى ، مجلة نفط العرب ، أبريل ١٩٧٣ .

١٣— محمد صبرى يوسف : الحديد والصناعات المتصلة به فى الجمهورية العربية المتحدة ، المؤتمر الجغرافى العربى الأول ١٩٦٢ .

١٤— محمد عبد الغنى سعودى : النقل فى أفريقية المدارية سماته ومشكلاته ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٧٠ .

١٥— ——— الوطن العربى دراسة لملامحه الجغرافية القاهرة ١٩٧٠ .

١٦— ——— لماذا طرد عيدى أمين الآسيويين من أوغندا ، الأهرام فى ١٩٧٢/١٠/١٣

١٧— ——— البرتغال فى حلف غير مقدس مع الاحتكارات الأمريكية ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ٤٢٨ ، ١٩٧٣ .

١٨— ——— سد الفولتا ، مجلة الدراسات الافريقية العدد االقاهرة الثانى ١٩٧٤ .

١٩— ——— أسواق الصادرات الافريقيه ، مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع عدد ٣٤٥ يوليه ١٩٧١ .

٢٠ — ——— الوجود الاقتصادي اليابانى فى أفريقيه ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٣١ ، يناير ١٩٧٣ .

٢١— محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى : السودان دراسة فى البناء الطبيعى والكيان البشرى والوضع الاقتصادى ، القاهرة ١٩٦٦ .

دار الرائد للطباعة
٢٤ شارع عماد الدين ـ تليفون ٧٧٧٩٠

مكتبــة الانجلو المصرية
١٦٥ شـارع محمد فريد ـــ القاهرة

